منطق ارسطو

[...]ص کتاب برهان

ایضاً

[...]طو الفیلسوف الشهیر

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
اسم کتاب منطق ارسطو
۱۷۸۱
۱۲۰۰۲
۱۴۳۱۰
۱۹۲۹
۱۵۵
خطی ، فهرست شده
۱۹۷۹

بازرسی شد
۲۷ - ۳۶

منطق ارسطو

تلخیص کتاب برهان

ایضاً

لارسطو الفیلسوف الشهیر

۸۰۷۸

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
۱۷۸۱
اسم کتاب منطق ارسطو
مؤلف
موضوع تألیف
۸۰۷۸
شمارهٔ دفتر ۱۴۳۱۰
۱۹۲۹
۱۵۵
خطی فهرست شده
۱۹۷۹

بازرسی شد
۳۷ - ۳۶

منطق ارسطو

و تلخیص کتاب برهان

ایضاً

لارسطو الفیلسوف الشهیر

۸۰۷۱

۱۷۸۱

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
اسم کتاب منطق ارسطو
مؤلف
موضوع تألیف
۱۵۵
نمرهٔ ثبت ۱۲۰۲
نمرهٔ دفتر ۱۴۳۱۰
۱۹۲۹

خطی فهرست شده
۱۹۷۹

کتاب
منطق ارسطو

هو المالک

داخل کتابخانه مجدالدین شد
نمره ۲۲۰۱ نمبر ...... سنه ۱۳

كتابخانه مجلس شوراى ملى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

الغرض في هذا القول تلخيص المعاني التي تضمنتها كتب ارسطو في صناعة المنطق
وتحصيلها بحسب طاقتنا وذلك على عادتنا في ساير كتبه ولنبدا باول كتاب
من كتبه في هذه الصناعة وهو كتاب المقولات **فنقول** ان هذا الكتاب بالجملة
ينقسم الى ثلثة اجزاء الجزء الاول بمنزلة الصدر لما يريد ان يقوله في هذا الكتاب وذلك
انه يشتمل على الامور التي تجري مما يريد ان يقوله مجرى الاصول الموضوعة والحدود في هذا الكتاب
والجزء الثاني يذكر فيه المقولات العشر مقولة مقولة ويرسم كل واحدة منها
برسمها الخاص بها وتقسيمها الى انواعها المشهورة ويعطي خواصها المشهورة والجزء
الثالث يعرف فيه اللواحق العامة والاعراض المشتركة التي تلحق جميع المقولات
او اكثرها بما هي مقولات **الجزء الاول** هذا الجزء ينحصر في فصول الاول يخبر فيه
باحوال الموجودات من جهة دلالات الالفاظ عليها الثاني يخبر فيه بما هو الجوهر
والعرض بحسب نظر هذه الصناعة فيه اعني كلي الجوهر وشخصه وكلي العرض
وشخصه الثالث يعرف فيه ان المحمول متى حمل على الموضوع حملا يعرف جوهره
وحمل على ذلك المحمول محمول اخر يعرف جوهره فان ذلك المحمول الاخر يعرف ايضا
جوهر ذلك الشيء الموضوع الاول الرابع يخبر فيه اي الاجناس يمكن ان تشترك
في الفصول القاسمة وايها لا يمكن ذلك فيها الخامس التي فيه بقسمة الموجودات
المفردة الى المقولات العشر على جهة المثال ويعرف فيه ان الايجاب والسلب ليس
يلحق الموجودات المفردة التي تدل عليها الالفاظ المفردة وانما يلحق المركبة من جهة

ما يدل عليها الالفاظ مركبة **الفصل الاول** قال ان الاشياء التي اسماؤها متفقة اي مشتركة
هي الاشياء التي ليس يوجد لها شيء واحد عام ومشترك الا الاسم فقط فاما حد كل
واحد منها المفهم جوهره بحسب ما يدل عليه ذلك الاسم المشترك فهي الحد الخاص بحدوده ومثال ذلك اسم الحيوان المقول على الانسان المصور وعلى الانسان
الناطق فان حديهما مختلفان وليس يعمهما شيء عام ومشترك الا الاسم فقط
وهو قولنا فيهما جميعا حيوان واما الاشياء التي اسماؤها متواطئة فهي التي الاسم
لها ايضا واحد بعينه ومشترك والحد المعطي جوهرها بحسب دلالة ذلك الاسم
واحد ايضا بعينه مثال ذلك اسم الحيوان المقول على الانسان وعلى الفرس
فان اسم الحيوان عام لهما ويدل منهما على جوهر واحد وهو قولنا جسم متغذ
حساس الذي هو حد الحيوان واما المشتقة اسماؤها فهي التي سميت باسم
غير ان اسماؤها مخالفة لاسم ذلك المعنى في التصريف لتضمنها الموضوع ذلك المعنى
مع المعنى مثل تسمية الشجاع من اسم الشجاعة والفصيح من اسم الفصاحة والمعاني
المدلول عليها بالالفاظ منها مفردة يدل عليها الفاظ مفردة مثل انسان
وفرس ومنها مركبة يدل عليها الفاظ مركبة مثل قولنا الانسان حيوان والفرس
يجري **الفصل الثاني** قال والموجودات منها ما يحمل على الموضوع اي منها ما يعرف
من جنس ما يحمل عليه جوهره وماهيته ولا يعرف من موضوع اصلا خارجا
جوهره وهذا هو الجوهر العام مثل الحيوان والانسان فانا اذا حملناه على شيء
عرفنا منه جوهره وهو ذاته لا شيئا خارجا عن ذاته ومنها ما هو في موضوع
البتة اي ليس جزءا منه ولا يمكن ان يكون قوامه من غير الموضوع وليس يحمل
على موضوع البتة اي من طريق ما هو وهذا هو شخص العرض المشار اليه مثل

هذا السواد المشار اليه وهذا البياض المشار اليه الموجود في الجسم المشار اليه اذ
كل لون في جسم ومنها ما يحمل على موضوع وهو ايضا في موضوع اي يحمل على شي من
يعرف من احدهما ماهيته ولا يعرف من الاخر ماهيته من جهة انه جزء جوهر من
الذي يعرف ماهيته وليس بجزء جوهر من الذي لا يعرف ماهيته لقوامه بالموضوع
وهذا هو العرض العام مثل حملنا العلم على النفس وعلى الكتابة فانا نقول ان الكتابة
علم والعلم في النفس فاذا حملناه على الكتابة واذا حمل على النفس فقيل النفس عالمة
عرف منها شيئا خارجا عن ذاتها ومنها ما ليس يحمل على موضوع اصلا اي على واحد
يعرف منه شيئا خارجا عن جوهره وهذا هو شخص الجوهر المشار اليه مثل
زيد وعمرو فانه ليس يحمل على شي على المجرى الطبيعي لا على واحد من الجوهر الموضوع
ولا على واحد غير معرف له فالجوهر بالجملة سواء كان عاما او شخصا هو الذي في موضوع
اصلا والعرض بالجملة سواء كان عاما او شخصا هو الذي يقال في موضوع
والعام بالجملة سواء كان جوهرا او عرضا هو الذي يقال على موضوع والشخص
بالجملة سواء كان عرضا او جوهرا هو الذي لا يقال على موضوع ثم ينفصل كلي الجوهر
من شخصه بان كليه يقال على موضوع والشخص لا يقال كليته على موضوع
وينفصل شخص العرض من كليه بان الكلي يقال على موضوع والشخص لا يقال على موضوع الفصل الثالث قال ومتى حمل شي على موضوع حملا يعرف جوهره ثم حمل على
ذلك المحمول محمول اخر يعرف ايضا جوهره فانه ايضا يعرف جوهر ذلك الموضوع
الذي عرفه المحمول الاول مثال ذلك ان الانسان اذا حمل على زيد وعمرو عرف
جوهرهما واذا حمل على الانسان محمول ثان يعرف جوهره مثل الحيوان لزم ضرورة
ان يعرف هو جوهر زيد وعمرو الذي عرفهما الانسان الفصل الرابع قال والاجناس

جوهرها اي كان نفسها المغلوب / اي الذي لا يعرف ماهيته لقوامه بالكتابة

جوهر لا هو في موضوع اي ليس / يحمل على موضوع يعرفه

المختلفة التي ليس بعضها داخلا تحت بعض فان فصولها مختلفة في النوع مثال
ذلك ان الفصول التي بها ينقسم الحيوان مثل المشاء والطائر والسابح غير الفصول
التي ينقسم بها العلم اذ كان الحيوان داخلا تحت جنس الجوهر والعلم داخلا تحت جنس
الكيفية والكيفية والجوهر جنسان عاليان ليس بعضها داخلا تحت بعض واما
الاجناس التي بعضها داخل تحت بعض فليس يمتنع ان يظن انه قد يكون فصولها
من نوع واحد مثال ذلك ان الحيوان قد ينقسم بالمائي والبري وينقسم بهما المتغذي
والحيوان مرتب تحت المتغذي والسبب في ذلك ان الفصول التي ينقسم بها الجنس
الاعلى هي محمولة ولا بد على الاجناس التي تحت الجنس الاعلى لانه يحمل على كل واحد من
تلك الاجناس التي تحته فاذا كانت تلك الفصول التي ينقسم بها الجنس
غير مقومة للاجناس التي تحته انقسمت بها تلك الاجناس كما ينقسم الجنس
الاعلى لانها اذا حملت ولم تكن مقومة كانت مقسمة الفصل الخامس قال والمعاني المفردة
التي يدل عليها بالفاظ مفردة هي ضرورة دالة على واحد من عشرة اشياء اما
على جوهر واما على كم واما على كيف واما على اضافة واما على اين واما على متى
واما على وضع واما على له واما على ان يفعل واما على ان ينفعل فالجوهر على طريق
المثال هو مثل انسان و فرس والكم مثل قولك ذو ذراعين وثلثة اذرع والكيف
مثل قولك ابيض وكاتب والاضافة مثل الضعف والنصف واين مثل قولك
زيد في البيت ومتى مثل قولك عام اول وامس والوضع مثل متكي وجالس
وله مثل منتعل ومتسلح ويفعل كقولك يحرق ويقطع وينفعل كقولك يحرق
ويقطع وكل واحد من هذه العشرة اذا اخذت مفردة فليس يدل عليها بايجاب
ولا بسلب فاذا ركبت بعضها الى بعض فحينئذ تحدث الموجبة والسالبة كقولنا

من تحت بعض اي ليس بعضها

هذا كم هذا ليس بكم واذا احدثت الموجبة والسالبة دخلها الصدق والكذب
فان المعاني المفردة ليس يدخلها الصدق والكذب مثل قولك انسان على حدة
وابيض على حدة الا اذا ركبت فقيل انسان ابيض فانه قد يمكن ان يكون هذا
القول صادقا وقد يمكن ان يكون كاذبا فعند التركيب يحدث الامران جميعا اعني الايجاب
والسلب والصدق والكذب **الجزء الثاني** وهذا الجزء ينقسم الى ستة اقسام
القسم الاول منه يذكر فيه مقولة الجوهر الثاني مقولة الكم الثالث مقولة المضاف
الرابع مقولة الكيف الخامس مقولة ان يفعل وان ينفعل السادس مقولة
الوضع ومتى واين وله **القسم الاول** وهذا القسم فيه اربعة عشر فصلا
الاول تعرف فيه ان الجواهر صنفان أُوَل وثوان ويخبر عن كل واحد منهما
الثاني تعرف فيه ان الجواهر الثواني وهي التي يقال على موضوع يحمل
انه يحمل اسمها وحدها على موضوعها وانه ليس يوجد ذلك في التي يقال
في موضوع وهي الاعراض الرابع تعرف فيه ان كل ما سوى الجواهر الاول
فانه مضطر في وجوده الى الجواهر الاول وهي اشخاص الجواهر الخامس تعرف منه
ان النوع الذي من الجواهر الاولى الثواني اولى بان يكون جوهرا من الجنس وان الجواهر
الاول وهي اشخاص الجواهر اولى بذلك من النوع وان العلة في ذلك تشابهه
اعني في ان كان الشخص احق باسم الجوهر من النوع والنوع من الجنس السادس
تعرف فيه ان الجواهر الثواني التي في مرتبة واحدة ليس بعضها اولى بان يكون
جوهرا من بعض وكذلك الاول السابع تعرف فيه الجهة التي بها استحقت
الانواع الموجودة في هذه المقولة والاجناس ان تسمى جواهر ثواني وهي المحمولة
على موضوع دون المحمولة في موضوع وهي الاعراض والجهة التي بها استحقت

الاشخاص ان تسمى جواهر أُوَل الثامن يرسم فيه الجوهر على الاطلاق سواء كان
شخصا او كليا ويأتي منه الخواص المفرقة بين الجواهر الثواني وبين العرض بالاطلاق
التاسع يعرف فيه ان هذه الخواص التي تفارق بها الجواهر الثواني الاعراض تشاركها
فيها الفصول العاشر يعرف منه ان جميع الجواهر الثواني والفصول هي من المتواطئة
اسماؤها الحادي عشر يزيل فيه الشبهة التي توهم الناس ان الجواهر الثواني بالاول
وانها من نوع واحد الثاني عشر يعرف منه ان من خواص هذه المقولة انه لا مضاد
لها وانها خاصة قد يشاركها فيها غيرها من المقولات الثالث عشر يعرف منه ان
من خواص هذه المقولة انها لا تقبل الاقل والاكثر وان سائر المقولات تقبلها
الرابع عشر يعرف ان اولى الخواص بمقولة الجوهر انها القابلة للمضادات ويحتج
لذلك ويحل شبهة تعرض في ذلك **الفصل الاول** القول في الجوهر ينقسم الى ان الجواهر
صنفان أُوَل وثوان فاما الجوهر الموصوف بانه اول وهو القول جوهرا بالتحقيق
والتقديم فهو شخص الجوهر الذي تقدم رسمه ايضا الذي لا يقال على موضوع
ولا هو في موضوع مثل هذا الانسان المشار اليه والفرس المشار اليه **الفصل الثاني**
واما التي يقال فيها انها جواهر ثوان فهي الانواع التي توجد فيها الاشخاص على
جهة شبيهة بوجود الجزء في الكل واجناس هذه الانواع ايضا مثال ذلك
ان زيدا المشار اليه هو في نوعه اي في الانسان والانسان في جنسه الذي
هو الحيوان فزيد المشار اليه هو الجوهر الاول والانسان المحمول عليه والحيوان
هما الجواهر الثواني **الفصل الثالث** وبين فيه ما قيل في صدر هذا الكتاب ان التي
يقال على موضوع وهي الجواهر الثواني فقد يجب ضرورة ان يحمل اسمها وحدها
على ذلك الموضوع مثال ذلك ان اسم الانسان يصدق على زيد المشار اليه

وكذلك حده فانا نقول في زيد انه انسان ونقول عنه انه حيوان ناطق الذي
هو حد الانسان فاما التي يقال في موضوع وهي الاعراض ففي الاكثر لا يعطى
الموضوع لا اسمه ولا حده مثال ذلك قولنا زيد ابيض اذ ادللنا بقولنا ابيض على
الكيفية التي في زيد وهي الدلالة الغالبة ان الابيض ليس اسم زيد ولا حدا له
فاما اذا دللنا باسم المشتق على موضوع الكيفية على جهة التعريف له فانه قد يكون
اسما له ونحن نقول ان المحمول يعطي اسم الموضوع فاما الحد فلا يمكن في حال من الاحوال
فانه لا يمكن ان يكون حد زيد **الفصل الرابع** فكل ما سوى الجواهر الاول التي
هي الاشخاص فاما ان يكون مما يقال على موضوع واما ان يكون مما يقال في
موضوع وذلك ظاهر بالتصفح والاستقراء اعني حاجتها الى الموضوع مثال ذلك
ان الجسم انما يصدق حمله على الانسان من اجل صدقه على انسان ما مشار اليه
فانه لو لم يصدق على واحد من اشخاص الناس لما صدق حمله على الانسان
الذي هو النوع وكذلك اللون انما يصدق حمله على الجسم من اجل وجوده في جسم ما
مشار اليه فيجب اذن ان يكون ما سوى الجواهر الاول اما ان يكون يقال عليها
او فيها واذا كان ذلك كذلك فلو لم توجد الجواهر الاول لم يكن سبيل الى وجود
شيء من الجواهر الثواني ولا من الاعراض **الفصل الخامس** والانواع من الجواهر
الثواني اولى بان تسمى جوهرا من الاجناس لانها اقرب الى الجواهر الاول من
الاجناس وذلك انه متى اجيب بكل واحد منهما في جواب ما هو الشخص الذي
هو الجوهر الاول كان جوابا ملائما من جهة السؤال بما هو الا ان الجواب بالنوع
عند السؤال بما هو اكمل تعريفا للشخص المشار اليه واشد ملاءمة له من الجواب بالجنس
مثال ذلك ان الجواب المجيب عند السؤال بما هو سقراط بانه انسان كان اكمل تعريفا

[illegible]

لسقراط من ان يجيب عنه بانه حيوان لان الانسانية لسقراط اخص والحيوانية اعم
وكذلك حال الاعم مع الاخص فهذا احد ما يظهر منه ان الانواع احق باسم الجوهرية
من الاجناس ودليل اخر ايضا وذلك انه لما كانت الجواهر الاول انما صارت
انما صارت باسم الجوهر وباسم الموجود احق من الجواهر الثواني والاعراض لكونها موضوعة لجميع
الاشياء اما محمولة عليها او فيها وكانت حال الاجناس عند الانواع هي حال جميع
الاشياء عند الجواهر الاول اعني ان الجواهر الاول موضوعة لسائر الامور كان
الانواع موضوعة للاجناس فان الاجناس تحمل على الانواع كما تحمل سائر الامور
على الجواهر وليس ينعكس الامر فتحمل الانواع على الاجناس كما ليس ينعكس الامر
في سائر الاشياء في الحمل على الجواهر الاول اعني انه لا يحمل الجوهر عليها فلما كان الامر
كذلك وجب ضرورة ان تكون الانواع احق باسم الجوهر من الاجناس **الفصل
السادس** واما انواع الجواهر التي ليست اجناسا فليس بعضها احق باسم الجوهر
من بعض اذ كان ليس جوابك في زيد انه انسان اشد تعريفا من جوابك في
هذا الفرس المشار اليه انه فرس وكذلك الجواهر الاول ليس بعضها احق باسم
الجوهرية من بعض فانه ليس هذا الانسان المشار اليه احق باسم الجوهرية من هذا
الفرس المشار اليه **الفصل السابع** وانما صارت انواع الجواهر الاول واجناسها
تقال لها جواهر ثوان من بين سائر الاشياء التي تحمل عليها من جهة انه متى اجيب
بواحد منها في جواب ما هو الجوهر الاول كان معرفا له ولئن كان الجواب بالنوع
اشد تعريفا واما متى اجيب في ذلك بما عدا هذه كان جوابا غير لائق ولا مناسب
للسؤال مثال ذلك انه ان اجاب انسان في جواب ما هو زيد انسان كان اشد
تعريفا من انه حي وان كان كلاهما معرفا لماهيته فاما ان اجاب انه ابيض او انه

الاول ص

ذو ذراعين فقد اجاب بشئ غريب عنه وبشئ خارج عن طبيعته فبالواجب
تسمى هذه جواهر ثوان دون غيرها من ساير المقولات فهذا احد ما يظهر منه لم
خصت انواع الجواهر الاول واجناسها باسم الجوهر دون ساير الاشياء المحمولة
عليها وقد يظهر بهذه الجهة ايضا وذلك ان قياس الجواهر الاول الى ساير ما يوجد
هو قياس انواع الجواهر واجناسها الى ما عداها من ساير كليات المقولات
وذلك انه كما ان ساير الامور كلها اما محمولة على الجواهر الاول او موجودة فيها
على ما قلنا كذلك ساير الكليات المقولات كلها هي موجودة في الجواهر الثواني
اعني ان كلياتها موجودة في كلياتها كما ان اشخاصها موجودة في اشخاص الجواهر الاول
مثال ذلك ان النمو موجود في الانسان وذو الذراعين في الجسم **الفصل الثامن**
والذي يعم كل جوهر شخصا كان او كليا انه ليس يوجد في موضوع وذلك ان الجواهر
صنفان اول وثوان فاما الاول فكما قيل ليس في موضوع ولا على موضوع واما
الثواني فهي على موضوع وليس في موضوع فاذا الذي يعم الصنفين انهما ليسا في
موضوع **الفصل التاسع** وقد كنا قلنا ان الذي يخص الجواهر الثواني انها يقال
على موضوع لا في موضوع ولذلك قد يحمل اسمها وحدها على الموضوع من جهة
ما هي مقولة على موضوع كان التي في موضوع قد يتفق في بعضها ان يقال اسمها
على الموضوع فاما حدها فلا الا ان الذي يوجد من ذلك للجواهر الثواني ان يحمل
بها فان الفصل ايضا هو مما يقال على موضوع وليس في موضوع مثال ذلك
الناطق فانه يقال على الانسان لانه اذ كان ليس موجودا فيه على جهة ما
يوجد البياض في الجسم وكذلك قد يوجد للفصل ايضا ان يصدق اسمه وحده
على الموضوع كما يوجد ذلك للجواهر الثواني فان الناطق وحده الذي هو مدرك

هذا

بفكر وروية يحملان على الانسان من طريق ما هو وليس لقائل ان يغالطنا فيقول
ان النطق وبالجملة الفصول موجودات في موضوع وهي الاشياء التي هي فصول لها
مثل وجود النطق في الانسان كما ان الاعراض موجودات في موضوع مثل وجود
البياض في الجسم فان النطق انما يوجد في موضوع اعني في الانسان على انه جزء منه
وليس الامر كذلك في البياض مع الجسم ولذلك ليس ينبغي ان يخرجنا من قولنا
في رسم الاعراض انها التي يقال في موضوع انها لا كجزء منه ان نقول على ان الموضوع
موجود فيها **الفصل العاشر** ومما يخص الجواهر الثواني والفصول ان جميع
ما يحمل منها فانما يحمل على نحو حمل الاشياء المتواطئة اسماؤها وذلك ان كل
شئ يحمل منها فاما ان يحمل على الاشخاص واما على الانواع اذ كان ليس يحمل الجوهر
الاول على شئ البتة واما النوع فيحمل على الشخص مثل الانسان على زيد واما الجنس
فيحمل على الانواع والاشخاص والجواهر الاول وقد يجب ان يحمل عليها حدود
انواعها واجناسها كما يحمل عليها اسماؤها واما انواعها فذلك ظاهر فيها
واما اجناسها فمما تقدم وذلك ان الجنس يقال على النوع والنوع على الجوهر الاول تمام
الذي هو الشخص وقد قيل ان كل ما يقال على المحمول المقول على موضوع فهو
مقول ايضا على ذلك الموضوع وهذه حال الجنس مع النوع والشخص ولذلك
يحمل حدود الفصول على الاشخاص والانواع كما يحمل الاسماء واذا كان هذا
هكذا وكان قد قيل ان الاشياء التي اسماؤها متواطئة هي التي الاسم لها عام والحد
واحد بعينه فواجب ان يكون مما يخص الفصول والاشياء التي في هذه
المقولة ان حملها على جميع ما يحمل عليه هو على طريق حمل الاشياء المتواطئة اسماؤها
لا على طريق المتفقة اسماؤها **الفصل الحادي عشر** وقد يظن ان كل جوهر فانه

انما يدل على الجوهر المشار اليه وهو الشخص واما الجواهر الاول فالامر فيها
بين من انها انما تدل على الاشخاص المشار اليها لان ما يستدل من اسمائها
عليها هو شي واحد بالعدد واما الجواهر الثواني فقد توهم الاسماء الدالة عليها
لاشتباهها باسماء الاشخاص او لاستعمالها مواضع اسماء الاشخاص انها يدل على
المشار اليه وليس الامر كذلك بل انما يدل على اي مشار اليه اتفق اذ كان
لذلك الاسم ليس واحدا بعينه كالاسم الدال بشكله على الجوهر الاول وذلك ان زيدا
وعمروا انما يدل به على مشار اليه فقط واما الانسان والحيوان وبالجملة النوع والجنس
فانما يدل به على كثيرين وهي مع هذا تميز اولئك الكثيرين من غيرهم لا تميزا يكون
علامة فقط بمنزلة ما يميز الابيض الشيء المتصف به بل تميزا في جوهر الشيء والنوع
والجنس انما وضعا ليعرفا الشيء في جوهره عن غيره الا ان الجنس اكثر حصرا من النوع
وذلك ان اسم الحيوان يحصر ما يدل عليه اسم الانسان اذ كان الحيوان جنسا للانسان

الفصل الثاني عشر ومما يخص مقولة الجوهر انه لا مضاد له فانه ليس يوجد للانسان
ولا الحيوان مضاد لكن هذه الخاصة قد يشاركها فيها غيرها من المقولات مثال
ذلك في الكم فانه ليس يوجد لذي الذراعين ولا للعشرة ولا الشيء مما يجري هذا
المجرى مضاد الا ان يقول قائل ان القليل في الكم ضد الكثير والكبير ضد الصغير
لكن انواع الكم المنفصل بين من امرها انها غير متضادة مثل الخمسة والثلاثة والاربعة

الفصل الثالث عشر ومما يخص الجوهر انه لا يقبل الاقل والاكثر ولست اعني انه
ليس يكون جوهرا احق باسم الجوهر من جوهر فان ذلك شيء قد وصفنا
سابقا حين قلنا ان اشخاص الجوهر اولى بالجوهرية من كلياتها وانما اعني
انه لا يحمل النوع منها ولا الجنس على شخص اكثر من حمله على شخص ولا يحمل عليه في

وقت فان زيدا ليس اكثر حيوانا من عمرو ولا زيدا اليوم اكثر حيوانا من غد واما في الشيء — اكثر منه في وقت م
الابيض فقد يكون اشد بياضا من هذا الشيء الابيض وقد يكون اليوم اشد بياضا منه
امس **الفصل الرابع عشر** وقد يظن ان اولى الخواص بالجواهر هو ان الواحد منها بالعدد
هو بعينه القابل للمتضادات وذلك من قبل الاستقراء فانه ليس يمكن ان يوجد شيء — بين م
مشار اليه بالعدد مما عدا الجوهر هو قابل للمتضادات فانه لا يكون اللون الواحد بالعدد — بالعدد م
قابلا للابيض والاسود ولا الفعل الواحد بعينه يقبل الحمد والذم وكذلك يجري الامر في — بعينه م — المدح ر
سائر المقولات مما ليس بجوهر واما في الجواهر فان الواحد بعينه يوجد قابلا للمتضادات
مثال ذلك ان زيدا المشار اليه يكون حينا صالحا وحينا طالحا وحينا حارا وحينا باردا
وقد يلحق في هذا الاستقراء شك ما من قبل القول والظن وذلك انه قد يظن
انهما يقبلان الاضداد وذلك ان القول والظن بان زيدا قائم اذا كان زيد قائما
هو صدق واذا كان قاعدا فهو كذب فقد يوجد القول الواحد بعينه يقبل
الصدق والكذب وهما اضداد وهذا ان سلم انه قبول للاضداد فبين انه بنوع
اختلاف وذلك ان القابل للاضداد في الجوهر انما يقبلها بان يتغير هو في نفسه
فيخلع احد الضدين ويقبل الاخر واما القول والظن فليس انما يقبلان
الصدق والكذب بان يتغيرا في انفسهما لكن بان يتغير الشيء الذي يتعلق به
الظن خارج الذهن في نفسه مثال ذلك ان الظن بان زيدا جالس انما يقبل
الصدق اذا جلس زيد والكذب اذا قام زيد فيكون خاصة الجوهر ان سلمنا
ان هذا قبول للمتضادات انه الذي يقبل المتضادات بان يتغير في نفسه او الاولى
ان نقول ان هذا ليس هو قبولا للاضداد وذلك ان القول والظن اذا اتصفا
بالصدق حينا والكذب حينا فليس يتصفان بذلك على ان الصدق شيء

حدث منهما بذاته في وقت والكذب في وقت اخر كما يحدث السواد في
زيد في وقت بذاته والسواد في وقت وانما الصدق والكذب في القول
والظن اضافة ما ونسبة تابعة لتغير الشي الذي منه الظن والقول لا لتغير
شي بذاته واذا كان ذلك كذلك فقد وجب ان تكون خاصة الجوهر انه الواحد
بالعدد منه قابل للمتضادات وهذا ابلغ ما قاله في الجوهر **القسم الثاني** من الجزء
الثاني القول في الكم وما نقوله في هذه المقولة منحصر في فصول سبعة الاول
يعرف منه فصول الكم العظمى وانها الانفصال والاتصال والوضع وعدم
الوضع الثاني يعرف منه اي اجناس الكم المشهورة هي داخلة تحت الانفصال
وايها داخلة تحت الاتصال الثالث اي هذه الاجناس هو ايضا داخل
تحت الوضع وايها ليس بداخل تحته الرابع يعرف منه ان السبعة التي عددت
من اجناس الكم هي الاجناس المشهورة الموجودة كما نذ انها وان سائر ما يظن
انه كم فذلك امر لاحق له من جهة وجوده في هذه الاجناس مثل الحركة والثقل
والخفة الخامس يعرف فيه ان من خواص الكم انه ليس له ضد وحل الشكوك
التي يظن من اجلها انه يوجد فيه الاضداد السادس يعرف منه ان من خواص
الكم ايضا انه لا يقبل الاقل والاكثر كالحال في الجوهر السابع يعرف فيه ان خاصة
الكم الحقيقية التي لا يشركه فيها غيره هي التساوي واللاتساوي **الفصل الاول** قال
واما الكم فمنه منفصل ومنه متصل ومنه ما لاجزائه وضع بعضها عند بعض
ومنه ما ليس لها وضع **الفصل الثاني** والمنفصل مثال العدد والقول والمتصل مثال
الخط والبسيط والجسم وما يشتمل على الاجسام ويطيف بها وهو الزمان والمكان
وانما كان العدد من الكم المنفصل لان الكم المنفصل هو الذي ليس يمكن فيه ان يؤخذ

لحد ا

لحدا مشتركا يتصل عنده اجزاء احدهما بالاخر بعضها ببعض مثال ذلك
ان العشرة ليس يتصل جزؤها الذي هو الخمسة بالخمسة الثانية التي هي جزؤها
الاخر بحد مشترك ولا الثلثة التي فيها بالسبعة لكن جميع اجزائها منفصلة
بعضها عن بعض واما القول فظاهر ايضا من امره انه كم لانه يعد بجزء منه بقدر
وهو اقل ما يمكن ان ينطق به وذلك اما مقطع ممدود مثل لا واما مقصور
مثل لَ وهو ايضا من المنفصل اذ ليس يوجد لاجزائه حد مشترك يتصل بعضها
ببعض وذلك ان المقاطع منفصلة بعضها عن بعض واما الخط والبسيط
والجسم والزمان والمكان فمن المتصلة لان لكل واحد منها يمكن ان يوجد له
حد مشترك او حدود مشتركة يتصل بعض اجزائه ببعض وهو الحد اما في هذا
الخط فهو النقطة واما في البسيط فالخط واما في الجسم فالبسيط واما في الزمان
فالان وذلك ان بالنقطة يتصل اجزاء الخط وبالخط يتصل اجزاء السطح وبالسطح
يتصل اجزاء الجسم وبالان يتصل اجزاء الزمان الذي هو الماضي والمستقبل
واما المكان فلما كانت اجزاء الجسم تشغله وكانت متصلة بحد مشترك فواجب
ان يكون اجزاء المكان متصلة بحد مشترك ايضا واذا كان ذلك كذلك فهو
من الكم المتصل **الفصل الثالث** واما الكم الذي هو متقوم من اجزاء لها
وضع بعضها عند بعض فهو الخط والسطح والجسم والمكان ومعنى ان يكون
للاجزاء بعضها وضع عند بعض ان يكون جميع اجزائه موجودة معا لانها
اذا لم يكن معا لم يكن لجزء منها وضع بعضها عند بعض وان يكون اي
جزء منها اخذته وجدته في جهة محدودة من ذلك الخط الكم اما فوق واما في
سفل ومتصلا بجزء محدود منه مثال ذلك ان جميع اجزاء الخط اذا كانت

موجودة معا فلها وضع بعضها عند بعض وكل واحد منها في جهة محدودة ويتصل
بجزء محدود وهو الجزء الذي يليه وكذلك الحال في اجزاء السطح واجزاء الجسم واجزاء
المكان لان اجزاء المكان موجودة على مثال ما هي عليه اجزاء الجسم الذي يشغل المكان
سواء كان المكان هو الخلاء او السطح المحيط بالجسم من خارج على ما راه ارسطو واما العدد
فليس يوجد من اجزائه ولا واحد من هذه الاحوال الثلثة فضلا عن ان يجتمع فيها اعني [في ر]
ان يكون معا وان يكون كل واحد منها في جهة محدودة ويتصل بجزء محدود وكذلك
الحال في الزمان والقول اعني انه ليس توجد اجزاؤهما معا اذ كانت اجزاء الزمان واجزاء
القول ليس لها ثبوت ولا يلحق المتاخر منها المتقدم بل انما يوجد لاجزاء العدد واجزاء
الزمان ترتيب ما بان بعض الزمان متقدم وبعضه متاخر وكذلك في العدد فان الاثنين
قبل الثلثة فاما ان فيه وضعا فلا

الفصل الرابع

وهذه الاجناس الاول من اجناس الكم
هي التي بالحقيقة والاكثر وما عداها مما تلحقه الكمية فانما يقال فيه انه كم بالعرض
وثانيا اعني بواسطة واحد من هذه التي قلنا انها كم بالحقيقة مثال ذلك انا نقول [بوساطة]
في هذا البياض المشار اليه انه كم من اجل انه في بسيط كبير وكذلك انما نقول في
العمل انه طويل من اجل انه يكون في زمان طويل وذلك يظهر من انه لو سال سائل كم هذا العمل
كان الجواب في ذلك انه عمل سنة ولو سال كم هذا الابيض لقيل ثلثة اذرع او اربعة فيكون
العمل انما تحدد وتقدر بالزمان والابيض انما قدر بمبلغ السطح الذي هو ثلثة اذرع
او اربعة ولو كانت كمايتها تقدر بانفسها

الفصل الخامس

ومن خواص الكم انه لا مضاد
له اصلا سواء كان متصلا او منفصلا فان الخط والثلثة ليس لهما ضد وكذلك
والسطح وليس لقائل ان يقول ان الكثير والقليل من الكم المنفصل وهما ضدان وكذلك
الكبير والصغير من الكم المتصل وهما ضدان لامرين اثنين احدهما انه ليس

[القليل]

القليل والكثير ولا الكبير والصغير من الكم بل هما من المضاف وذلك ان الكم موجود بذاته [الى صاحبهما]
والكبير والصغير والقليل والكثير انما يقالان بالقياس ولذلك امكن في الشيء الواحد
بعينه ان يكون كبيرا وصغيرا وقليلا وكثيرا بالاضافة الى شيء وصغيرا بالاضافة الى شيء [كبيرا]
حتى انا نقول في الجبل انه صغير وفي السمك انها كبيرة مع صغر السمكة وعظم الجبل ولو كان
الشيء صغيرا او كبيرا بنفسه على انها صفة قائمة بذاتها مثل البياض الذي يقوم
بالجسم لما وصف الجبل في حال من الاحوال بالصغر والسمكة بالكبر فهذا احد ما يظهر
من ان الكم ليس له ضد اعني من جهة ان هذين من مقولة غير مقولة الكم وقد يظهر
ان الكبير والصغير ليسا بضدين وسواء وضعناهما من مقولة الكم او لم نضعهما
وذلك ان الشيء الذي ليس يعقل بذاته وانما يعقل بالقياس الى غيره ليس يمكن
ان يكون له مضاد وذلك ان المتضادين هما اللذان الوجود لكل واحد منهما ان حيث من صاحبه [٤ ن]
في غاية البعد والذي يقال بالقياس الى غيره فليس يمكن ان يوجد له شيء هو منه
في غاية البعد اذ كان يقال بالقياس الى اشياء غير متناهية ودليل ثالث ايضا
وذلك انه لو كان الكبير ضد الصغير لوجد الشيء الواحد بعينه قابلا للمتضادات
معا فان الشيء الواحد بعينه قد يوصف بانه كبير وصغير لكن بالاضافة الى شيئين
اثنين ولو وصف ذلك على طريق التضاد اعني بذاته وعلى جهة ما يوصف
الجسم بانه ابيض واسود لوجد الضدان معا في موضوع واحد فكان يمكن ان يكون
الشيء ابيض واسود معا وذلك محال ولذلك ليس يمكن في الضدين ان يجتمعا معا
في موضوع واحد ولا من جهتين كما يمكن ذلك في ساير المتقابلات وايضا لو كان
الكبير ضد الصغير لكان الشيء يضاد نفسه لان الشيء يوصف بانه كبير وصغير معا
واذا وضعنا انها اضداد لزم ان يكون هاهنا ان المتضادان صفتين قائمتين

بذات الشيء الواحد بعينه فيكون الشيء الواحد بعينه كبيرا وصغيرا معا فيصير الكون
مضادا لنفسه وذلك في غاية الاستحالة فقد تبين من هذا انه ليس الكبير ولا الصغير — الشيء م
ولا القليل ولا الكثير من المضاد وسواء سلمنا انها كم او لم نسلم ذلك قال واكثر
ما يظن ان التضاد يلحق الكم في الجنس منه الذي هو المكان لان المكان الاعلى الذي
هو مقعر الفلك يظن به انه مضاد للمكان الاسفل الذي هو وسط العالم اعني مكان
الارض الذي هو مقعر الماء ومقعر بعض الهواء وانما ذهبوا الى ان هذين المكانين متضادان
لما كان كل واحد منهما في غاية البعد عن صاحبه حتى لا بعد ابعد منه ولظهور هذا — يوجد م
المعنى فيه احتذوا الحد لساير المتضادات من هذا الاسم فقالوا في حدهما انهما اللذان
البعد بينهما في الوجود لا العدد في المسافة تلك ويشبه ان يكون التضاد ههنا — الوجود غاية البعد وهاهنا حيث ولعله الا انهم يعنون ههنا العدد في الوجود م
انما يلحق الكم بالعرض لا بما هو كم لكن ايضا بما هو مضاف اعني فوق واسفل لان ذلك
شيء عرض للمضاف كما هو عرض للكم ولذلك ليس شيء من هذا نعتقد انه يلحق
المضاف تضاد **الفصل السادس** ومن خواص الكم انه ليس يقبل الاقل ولا الاكثر فانه ليس
هذا الكم الثلاثة اكثر ثلاثية ولا ذراعين اكثر من هذا الاخر الذي هو ايضا ذراعين ولا
ثلثه اكثر من ثلثه ولا يقال ايضا في زمان ما انه اكثر من زمان اخر الا ان هاتين الخاصتين
تشارك الكم فيهما الجوهر اعني في انه ليس له ضد وفي انه لا يقبل الاقل ولا الاكثر
الفصل السابع والشيء الذي هو اخص الخواص بالكم هو المساوي وغير المساوي فان
ما عدا الكم لا يوصف بهذا الشيء الذي ذلك ان الكيف لا يقال فيه مساو ولا غير مساو
بل يقال هو شبيه وغير شبيه وذلك انا نقول ان هذا البياض شبيه بهذا
البياض او غير شبيه ولا نقول مساو او غير مساو له الا ان العرض يكون فيه هذا
اخص الخواص بالكم انه اما مساو واما غير مساو **القسم الثالث قوله ومما** والذي

يتكلم

نتكلم فيه في هذه المقولة منحصر في فصول ثمانية الاول في رسم الاشياء المضافة
ويعد بها على حسب المثل الثاني في انه قد يوجد المضادة في المضاف الثالث في ان
بعض المضاف يقبل الاقل والاكثر الرابع في ان من خواص المضافين ان كل واحد منهما
يرجع الى صاحبه بالتكافؤ اذا اخذ باسميهما الدالين عليهما من حيث هما مضافان ان
كان لهما اسمان او اخترع لهما اسم متى لم يكن لهما اسم الخامس في ان المضافين اذا اخذا
باسميهما الدالين عليهما من حيث هما مضافان ومتكافيان فان الصفة التي بها صار
كل واحد منهما مضافا الى صاحبه متميزة من ساير الصفات الموجودة في المضافين
وانه متى ارتفعت ساير الصفات وبقيت تلك الصفة لم ترتفع تلك النسبة التي
بين المضافين ومتى ارتفعت تلك الصفة ارتفعت النسبة واما اذا اخذا
لا من حيث هما متكافيان لم يلزم اذا ارتفعت ساير الاشياء التي في المضافين
وبقيت تلك الصفة التي تنسب بها الى قرينه ان تبقى النسبة السادس في ان من
خواص المضافين انهما يوجدان معا بالطبع ومتى ارتفع احدهما وجب ان يرتفع الاخر
ويحل ما عرض في ذلك من شك السابع في تعقب ما يمكن ان يشك فيه في امر الجواهر
هل يوجد منها نوع من المضاف ويحل ذلك الشك بتعقب الرسم المتقدم للمضاف
واصلاحه باشتراط الشيء الذي يتناول المضافين بالحقيقة اذ كان انما رسمه اولا
بحسب بادي الراي والمشهور قصدا منه للتسهيل في التعليم فان نقل المتعلم من
المشهور الى الامر المحقق اسهل من ان يهجم به اولا على الامر المحقق الثامن في انه لما
اشترط في رسم المضافين الشرط الذي به يكون رسما خاصا بهما وسم بها الجوهر احد وان
من خواصهما انه متى عرف احدهما عرف الاخر ضرورة وان بذلك يتبين انه ليس من
الجواهر شيء يعد من المضاف ويعرف مع هذا صعوبة حل هذه الشكوك في هذه الامور

مع سهولة الشكك فيها في هذا الموضع والسبب في ذلك ان نظره ههنا فيها
انما هو بحسب المشهور من القول **الفصل الاول** قال فاما الاشياء المضافة
التي يقال فيها ماهيتها تقال بالقياس الى شيء آخر ابدا بنحو انها اما
بحرف من حروف النسبة مثل الى وما اشبهه مثال ذلك ان الاكبر ماهيته
انما تقال بالقياس الى غيره فانه انما هو اكبر من شيء وكذلك الضعف هو ضعف
لشيء والملكة والحال والحس والعلم من المضاف فان جميع هذه ماهيتها تقال
بالقياس الى شيء آخر وذلك ان الملكة هي ملكة لشيء والعلم للمعلوم والحس للمحسوس
وكذلك الكبر والصغر فانهما انما يقالان بالاضافة وكذلك الشبيه فانه انما شبيه
لشيء والاضطجاع والقيام والجلوس هي من الوضع والوضع من المضاف بجهة
فاما يضطجع ويقوم ويجلس فليست هي من الوضع بل من الاشياء المشتق لها
الاسم من الوضع يعني التي من مقولة الوضع وهي في الحقيقة من مقولة ان يفعل او ان
ينفعل **الفصل الثاني** وقد يلحق الامور المضافة ان تكون متضادة وكذلك العلم والجهل
كل واحد منهما من المضاف وهما متضادان الا انه ليس يوجد هذا لكل الاشياء
المضافة فان الضعف ليس له ضد ولا للثلاثة الاضعاف ضد **الفصل ٣** ويرى ان
قد يقبل بعض المضافات الاقل والاكثر فان الشبيه وغير الشبيه والمساوي
وغير المساوي كل واحد منهما من المضاف وقد يكون شبيه اكثر من شبيه واقل
وليس كذلك المتساوي وغير المساوي وبعضها ليس يقبل ذلك فانه ليس ضعف
اقل ولا اكثر من ضعف ولا مساو اكثر من مساو **الفصل الرابع** ويرى ان
المضافين ان كل واحد منهما يرجع على صاحبه في النسبة بالتكافؤ مثال ذلك
العبد هو عبد المولى والمولى مولى للعبد والضعف ضعف للنصف و

النصف

ريما ان ذلك المضف والاول من المضاف وكلاهما متضادان ام

نصف للضعف وكذلك في سائرها وسواء كان اسم المضافين متغايرين مثل
الضعف والنصف او كان احدهما مشتقا من الثاني مثل العلم والمعلوم والحس
والمحسوس فان كل واحد من هذه يقال بالقياس الى قرينه وقد يظن ان هذه
الخاصة غير موجودة لكثير من الاشياء المضافة متى اضيفت ولم يضف الشيء الى قرينه
اضافة معادلة او لا يوجد كل واحد منهما مضافا الى صاحبه من طريق ما هو بل يكون
اضافة احدهما الى الاخر من طريق ما هو والاخر بالعرض او يكون كل واحد منهما
لا من طريق ما هو مثال ذلك ان اضيف الجناح الى ذي الريش من طريق ما هو فقيل
ذو الريش له الجناح والجناح لذي الريش لم يصدق هذا التكافؤ وهو ان الجناح جناح
لذي الريش فانه ليس نسبة الجناح الى ذي الريش من طريق ما هو ذو ريش
اذ كان قد يوجد ما له جناح وليس له ريش او نسبة الجناح ليس هي من جهة
ما هو ذو ريش ونسبة ذي الريش الى الجناح هي له من جهة ما هو ذو جناح ولذلك
لم يكن هذه الاضافة معادلة فاذا غير هذا واخذت النسبة معادلة فقيل ذو الجناح
هو ذو جناح بالجناح صح هذا التكافؤ وهو ان الجناح جناح لذي الجناح او هو ذو
ذو الريش هو ذو جناح بريش والجناح بالريش هو جناح لذي الريش ولكن
اذا لم يكن الاضافة المعادلة لها اسم يدل عليها من حيث هي معادلة وذلك اما
لكلا المضافين او لاحدهما فقد يضطر المصنف ان يضع لكليهما اسما او لاحدهما
من حيث يجعلهما مضافين مثال ذلك ان السكان ان اضيف الى الزورق
لم يكن اضافة معادلة لانه ليس من جهة ان الزورق زورق اضيف اليه السكان
اذ كان قد يوجد زوارق لا سكان لها كما ان السكان انما اضيف الى الزورق
من جهة ما هو ذو سكان ولذلك لا يرجع الى التكافؤ فقال ان الزورق للسكان

ذو رق

ريش د

يقال ان السكان سكان للزورق ولكن اذا اريد في مثل هذا ان يكون الاضافة
معادلة من الطرفين وملحوظة لحال واحدة منها فينبغي ان يقال السكان سكان
للزورق ذي السكان وحينئذ يصدق ان الزورق ذو السكان زورق بالسكان
فانه كما ان السكان انما هو سكان بالزورق كذلك الزورق الذي من شانه ان
يكون له سكان هو زورق بالسكان ومثال ذلك ايضا انه اذا اضيف الراس الى
ذي الراس كانت اضافته معادلة ومتى اضيف الى الحي لم يكن معادلة فان الحي ليس له
راس من طريق ما هو حي اذ كان قد يوجد من الحيوان ما لا راس له فهذا الطريق
هو الذي ينبغي للمقصود ان يسلكها فما ليس له اسم من المضاف اعني فيها اسماء تدل على   ان يضع اسماء
المضافين من حيث يكون اضافتهما معادلة مثل ما قلنا في الجناح والسكان واذا كان
هذا هكذا فكل المضافات اذا احدثت على التعادل اي من طريق ما هي مضافات لا من
طريق ما هي من جهة مقولة اخرى وجدت لها هذه الخاصة دايما وهو ان كل واحد منهما
يرجع الى صاحبه بالتكافؤ واما ان اضيف احدهما الى الاخر واخذ كل واحد منهما جزافا
وباي صفة اتفقت من الصفات الموجودة من المضافين اللازمة للاضافة ولم يؤخذ
بالصفة التي بها مضافان ونسب كل واحد منها الى الاخر فليس يرجعان بالتكافؤ
وان كان لهما اسماء موضوعة من حيث هما مضافان فضلا عما ليس لهما اسماء يدل
عليهما من حيث هما مضافان
مثال ذلك ان العبد ان لم يضف الى المولى الذي هو اسم الاضافة لكن اضيف الى
الانسان او الى ذي الرجلين وما اشبه ذلك من الاشياء الموجودة فلم يرجع بالتكافؤ
لان الانسان ليس هو انسان بالعبد وانما هو مولى بالعبد فان اخذ المولى
بدل الانسان رجعا بالتكافؤ **الفصل ٥** وتحصل هذه الصفة التي من قبلها لحقت

النسبة للمضافين انه اذا ارفعنا سائر الصفات العارضة للمضافين الصفة بها
يكون الاضافة غير معادلة لم يرتفع النسبة من المضافين وان رفعنا تلك الصفة
ارتفعت النسبة مثال ذلك ان العبد اذا قيل بالاضافة الى المولى ورفعنا من
المولى سائر الصفات التي يمكن ان ينسب العبد اليها مثل انه انسان او ذو رجلين
او غير ذلك ولم يرفع منه المولى فان نسبة العبد اليه لا ترتفع ومتى اضفنا العبد الى
الانسان او الى ذي الرجلين ورفعنا انه مولى ارتفعت هذه النسبة فانه لا يكون
عبد ليس له مولى فاذن النسبة المعادلة هي الصفة التي يرتفع النسبة بارتفاعها
ولا ترتفع بارتفاع غيرها وهذا الذي ذكره هو كالقانون لتميز الصفة التي تكون بها
النسبة المعادلة قال ووجود هذه النسبة التي بها تكون الاضافة معادلة متى كان
للمضافين اسم يدل عليهما من حيث لهما هذه النسبة هو سهل واما متى لم يكن لها
اسم فقد يصعب ذلك لكن حينئذ ينبغي ان يستنبط تلك الصفة بهذا القانون
ويخترع للمضافين اسم يدل عليهما من حيث يوجد لهما تلك النسبة **الفصل الثا** درس قال
وقد يظن ان من خواص المضافين انهما يوجدان معا بالطبع وذلك ظاهر في
اكثرها فان الضعف والنصف يوجدان معا لانه متى وجد احدهما وجد الاخر ومتى
ارتفع احدهما ارتفع الاخر الا انه قد يلحق في ذلك شك من قبل بعض الاشياء المضافة
فانه قد يظن ان المعلوم اقدم من العلم لان العلم انما يقع بالشيء في اكثر الاشياء بعد تقدم
وجوده واما مع وجوده فاقل ذلك ولئن كان ذلك كذلك فلا معلوم واحد البتة يكون
وجوده والعلم به معا بالطبع وايضا فان المعلوم نظرا انه متقدم بالطبع على العلم وذلك
انه اذا ارتفع المعلوم ارتفع العلم وليس اذا ارتفع العلم ارتفع المعلوم وهذا هو رسم المتقدم
بالطبع على ما سيقال بعد ومثال ذلك تربيع الدائرة الذي لم يحصل عنه من تقدم من المهندسين

فلم يلحقه بعد فانه ان كان معلوما فعلمه لم يوجد بعد وان كان غير معلوم
فليس يمكن ان يوجد علمه بعد وايضا فان الانسان اذا ارتفع ارتفع العلم وقد
المعلوم والانسان غير موجود وهذا الشك بعينه يلحق في الحس والمحسوس فانه
قد يظن ان المحسوس اقدم من الحس لان المحسوس اذا فقد فقد معه الحس اما
الحس فليس يفقد معه المحسوس واما يلزم اذا فقد المحسوس ان يفقد الحس من
جهة ان المحسوس والحس لا يوجدان الا في جسم فاذا ارتفع المحسوس ارتفع الجسم
واذا ارتفع الجسم ارتفع الحاس والحس واما الحس فليس يلزم عن ارتفاعه ان يرتفع المحسوس
لانه قد يمكن ان يفقد الحيوان ويكون الجسم المحسوس موجودا مثل الجسم الحار والبارد
وايضا فان الحس يوجد مع وجود الحي فاما المحسوس فموجود قبل وجوده فان الماء والنار
وسائر الاسطقسات منها قوام الحيوان وهي موجودة من قبل ان يوجد الحيوان
ولهذا كله قد يظن ان المحسوس اقدم من وجود الحس والمفسرون يحلون هذا الشك
بانه اذا اخذ الحس والمحسوس والعلم والمعلوم اما بالقوة واما بالفعل وجدا معا وصدقت
فيهما تلك الصفة الخاصة وانما يلحق الشك اذا اخذ احدهما بالقوة والاخر بالفعل
لكن لما كان الوجود الذي بالقوة غير مشهور في وقته الى حاصل هذا الشك له
موضع اخر لانا انما نتكلم هنا في هذه الاشياء من جهة الشهرة **الفصل** فالاولى ما فيه
من شك في ان الجواهر شيء مضاف من جهة ما هو جوهر وهذا الشك انما يعرض
في بعض الجواهر الثواني فاما في الاول فليس يعرض وذلك انه ظاهر انه ليس يقال في شيء
منها انه من المضاف لا الكل ولا الجزء فانه ليس يقال في هذا الانسان المشار اليه
انه انسان لشيء ما وكذلك الحال في اجزاء المشار اليه فانه ليس يقال في يد ما
مشار اليها انها يد انسان ما او فرس ما لكن يقال يد انسان او فرس وبالجملة

ارسطاطاليس الحل
السابع م
المثال

ان

انما يضاف الى النوع لا الى الشخص وكذلك يظهر الامر في اكثر الجواهر الثواني
فانه ليس يقال ان الانسان انسان لشيء ولا الثور لشيء بما هو ثور لا من جواهرها
بل ان كان من جهة ما هو ملك لمالك واما في بعضها فقد يلحق في ذلك هذا الشك
وذلك ان الراس يقال فيه انه راس لشيء واليد يد لشيء وكذلك ما اشبه هذا
والراس واليد انما يدل على الجوهر فيكون على هذا قد يظن ان كثيرا من الجواهر
داخلة في المضاف قال الا انه ان كان قد كفى في تحديد الاشياء التي من المضاف
حين قلنا ان المضافات هي الاشياء التي ماهياتها تقال بالقياس الى غيرها
فقد يصعب حل هذا الشك او يكون حله ممتنعا وذلك انه قد يظهر من امر هذه
الجواهر ان ماهياتها تقال بالقياس الى غيرها وان كان الرسم الحقيقي للاشياء
التي من المضاف انها الشيئان اللذان ماهية كل واحد منهما تقال بالقياس
الى صاحبه من حيث الوجود لتلك الجهة التي اضافته الى قرينتها باي نوع
اتفق من انواع الاضافة فيحل الشك مما يسهل فان التحديد الاول يلحق كل ما هو مضاف
لشيء لا اضافة مخصوصة وهو الذي يراعى في بادي الراي مضافا وانما الا
واحد بما تقوم به ذاته واما هذا التحديد فانما يلحق ما هو مضاف بالحقيقة
لا في بادي الراي وانما اراد بهذا انه يحسب ان الراس اذا كان يدل على الجوهر
فانما هو مضاف الى الانسان لا من قبل الاضافة الحقيقية بل من قبل الاضافة
العرضية اعني التي ليست في جوهر الشيء المضاف وهي التي تضمنها الرسم الاول
اعني العرض واما التي الاضافة في جوهر كل واحد منهما مثل القليل والكثير فان
كل واحد منهما في جوهر صاحبه وهي التي تضمنها الرسم الثاني اعني الحقيقي **الفصل الثامن**
فالذي يتبين من هذا الحد الحقيقي للمضافين ان من خاصتهما انه اذا عرف الانسان

ملك م
ان
الر
متى

احدها على التحصيل عرف الاخر ضرورة فان الانسان متى علم ان هذا الشيء
من المضاف وكانت ماهيته احد المضافين انما الوجود لها بالنسبة الى المضاف
الثاني فانه اذا عرف ماهية المضافين فقد عرف ماهية الاخر والا كان
باهيته احد المضافين لا على ما هي عليه بل ظنا او غلطا وذلك ايضا بين من
قبل الاستقراء مثال ذلك ان من علم ان هذا ضعف على التحصيل فقد علم الشيء
الذي هو له ضعف على التحصيل وكذلك من عرف ان هذا احسن فقد عرف
الشيء الذي هو احسن منه الا ان تكون المعرفة بهما لا يقينا فانه ان لم يعرف
الشيء الذي قيل فيه انه احسن فقد يمكن الا يكون شيء دونه في الحسن
فيكون قوله فيه انه احسن كذبا ومن هذا يظهر ان الراس واليد ليسا من المضاف
الحقيقي فانه قد يعرف ماهية كل واحد منهما من حيث هما في الجوهر على التحصيل
من غير ان يعرف الشيء الذي هو له راس ولا الشيء الذي هو له يد قال الان الحد
الحكم بالحقيقة على ما هو من المضاف من سائر المقولات وما ليس من المضاف
هو مما يصعب ما لم يتدبر مرارا كثيرة فاما التشكك فيها فليس فيه صعوبة

القسم الرابع القول في الكيفية وما نقول في هذا الباب ينحصر في احد عشر فصلا
الاول يحد فيه هذه المقولة ويعرف انها تنقسم الى اجناس اول الثاني يعرف
فيه الجنس المسمى من هذه الاجناس باسم الملكة والحال ويعرف ما منها يختص
باسم الملكة وهو الذي يقال عليه الكيف في المشهور وما منها يختص باسم الحال
وانه ان قيل عليهما كيف فلكونهما من طبيعة واحدة الثالث يعرف الجنس الثاني
من اجناس هذه المقولة وهو الذي يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية الرابع
يعرف فيه الجنس الثالث من اجناس هذه المقولة وهي الكيفية الانفعالية

والانفعالات

والانفعالات ويعرف لم سميت كيفية انفعالية ويعطى الفرق بين التي
تسمى منها انفعالية والتي تسمى انفعالات وان اسم الكيف في المشهور انما يطلق
على الانفعالية بالمعنى الذي من قبله يطلق على الملكة اكثر ذلك من اطلاقه على
الحال الخامس يعرف فيه الجنس الرابع من اجناس هذه المقولة وهي الكيفية
الموجودة في الكم بما هو كم السادس يتشكك فيه في التخلخل والتكاثف والخشن
والاملس هل هما داخلان تحت هذه المقولة ام تحت مقولة الوضع السابع يعرف
فيه ان الاشياء المتصفة بالكيفية هي التي يدل عليها باسماء مشتقة من المثل الاول
الدالة على تلك الكيفية الثامن يعرف فيه انه قد يوجد التضاد في الكيف لكن في بعضها
واذا كان احد المتضادين في الكيف لزم ان يكون الضد الاخر في الكيف التاسع
يعرف فيه ان الكيف قد يقبل الاقل والاكثر وان ذلك ليس في كله العاشر يعرف فيه
ان الشبيه وغير الشبيه هي الخاصة التي تخص هذه المقولة الحادي عشر يتشكك
فيه في اشياء كثيرة ذكرت في هذا الباب وذكرت ايضا في الاضافة ويعطى سبب ان
يعرض ذلك لها وان ذلك لها بجهتين الفصل الاول قال واسمي بالكيفية الهيئات التي
يسأل في الاشخاص كيف هي وهذه الكيفيات تقال على اجناس اول مختلفة

الفصل الثاني فاحدها الجنس من الكيفية الذي يسمى ملكة وحالا والملكة
منها تخالف الحال في ان الملكة يقال من هذا الجنس على ما هو ابقى واطول زمانا
والحال على ما هو وشيك الزوال ومثال ذلك العلوم والفضائل فان العلم بالشيء
اذا حصل صناعة يظن به انه من الاشياء الثابتة العسيرة الزوال وذلك ما لم
يطرأ على الانسان تغير فادح من مرض او غير ذلك من الاشتغال بالامور التي
الى يكون سببا مع طول الزمان لذهول الانسان عن العلم ونسيانه فاما الحال

فانها تقال من هذا الجنس على الاشياء السريعة الحركة السهلة التغير مثل الصحة والمرض والحرارة والبرودة التي هي اسباب الصحة والمرض فان الصحيح يعود بسرعة مريضا والمريض صحيحا ما لم يكن هذه قد عسر زوالها فانه اذا كان الامر كذلك كان للانسان ان يسميها ملكة ما. وليس بين ان اسم الملكة انما يدل به في اللسان اليوناني على الاشياء التي هي اطول زمانا في الثبوت واعسر حركة فانهم لا يقولون فيمن كان غير متمسك بالعلم تمسكا يعتد به ان له ملكة على ان من كان بهذه الصفة له حال في العلم اما شريفة واما خسيسة والملكات هي ايضا بجهة من الجهات حالات وليس الحالات ملكات وايضا فان الملكات انما هي اولا حالات ثم تصير بآخرة ملكات. وهذا الجنس كما قيل هو الهيئات الموجودة في النفس وفي المتنفس من جهة ما هو متنفس الفصل الثالث قال وجنس ثان من الكيفية وهو الذي يقول في الشيء ان له قوة طبيعية او لا قوة طبيعية مثل قولنا مصح وممراض وذلك انه ليس يقال في الشيء انه مصح او ممراض وما اشبه ذلك من قبل ان له حالا ما في النفس او في المتنفس بما هو متنفس بل من قبل ان له قوة طبيعية او لا قوة طبيعية اعني بلا قوة طبيعية ان يفعل بعسر او ينفعل بسهولة ويقوة طبيعية ان يفعل بسهولة ولا ينفعل الا بعسر مثال ذلك انه يقال مصح من قبل ان له قوة على ان لا ينفعل عن الامراض والآفات التي تعرض ويقال مصارع من جهة ان له قوة يفعل بها بسهولة وينفعل بعسر ويقال ممراض من قبل انه لا قوة لطبيعته على ان لا ينفعل عن الامراض وكذلك الامر في الصلب واللين فانه يقال الصلب من جهة ان له قوة على ان لا ينفعل بسهولة ويقال اللين من قبل انه لا قوة له على ان لا ينفعل بسهولة الفصل الرابع قال وجنس ثالث

محارض

مصارع / مصح / ممراض

من الكيفية وهي التي يقال لها الكيفيات الانفعالية والانفعالات وانواع ذلك الطعوم مثل الحلاوة والمرارة والالوان مثل السواد والبياض والملموسات مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فان هذه كلها ظاهر من امرها انها كيفيات اذ كان كل ما اتصف بشيء من هذه يسئل عنه بحرف كيف مثال ذلك انا نقول كيف هذا العسل في حلاوته وكيف هذا الثوب في بياضه فيجاب بانه شديد الحلاوة والبياض او غير شديدهما وانما قيل في امثال هذه كيفيات انفعاليات لا من قبل ان الاشياء التي تتصف بها عن انفعال من قبل انفعال حدث في حواسنا الا انفعالا من ذلك ان الحلاوة في العسل والمرارة في الصبر انما قيل فيهما كيفيات انفعالية لا من قبل ان انفعالا احدث في العسل عن الحلاوة ولا من قبل انفعال من الصبر حدث عنه المرارة بل من قبل انهما يحدثان انفعالا في اللسان وكذلك الامر في الحرارة والبرودة مع الحس واما النوع الثالث الذي هو الالوان فليس يقال فيها كيفيات انفعالية بهذه الجهة اذ كانت الالوان لا تحدث انفعالا في البصر وانما يقال في ذلك انه لما كان من البين ان الحمرة للخجل وصفرة الفزع انما تحدثان عن انفعال نال الدم والروح وجب ان نعتقد ان من نظر من اول امره بالطبع احمر او مصفرا ان السبب في ذلك ان من اجله في اول الخلقة قد انفعل هذا الضرب من الانفعال الذي يتبعه الحمرة في الخجل والصفرة في الفزع وما كان من هذه العوارض تابعا لتغير الزوال فهو الذي يسمى كيفية انفعالية وهو الذي يسئل عنه بحرف كيف في المعتاد وما كان سريع الحركة من هذه فليس يسمى انفعالا ولا جرت العادة ان يسئل عنه بحرف كيف ولذلك يجب ان يخص هذا الجنس باسم انفعال فقط لا باسم الكيفية الانفعالية ومثال ذلك ان الصفرة والحمرة اذا كانت

وجه [illegible] كيفية انفعالية [illegible]

لنا بالطبع والجبلة قيل فينا بها في الشخص كيف هو وان كانت الحمرة عرضت
من خجل والصفرة من فزع لم يقل في الشخص بها كيف هو وذلك انه ليس يقال فيمن
هذه حاله محمر ولا مصفر وانما يقال انه احمر او اصفر فقط وبالجملة الفعل فقط يجب
ان يسمى مثل هذه انفعالات فقط وان كانت انما تختلف بطول البقاء وقصره وعلى
هذا المثال يقال في عوارض النفس كيفيات انفعالية لما كان منها بالطبع
وثابتا وانفعالات لما كان عارضا ولم يكن للانسان بالطبع والمزاج مثال ذلك
شبه العقل والغضب بالنمس كان له هذان الامران بالطبع قيل فيه انه غضوب
وانه تائه العقل ولذلك يسمى امثال هذه كيفيات انفعالية ومن عرض له الغضب
عن امر يحرج طرء عليه لم يقل غضوب ولا تائه العقل وانما يقال فيه انه
غضب وتاه عقله فيجب ان يقال في امثال هذه انفعالات لا انفعاليات وذلك
ان صبغة هذه اللفظة يليق ابدا بالشئ الثابت قال وجنس رابع وهو الفصل الخامس
السكل والخلقه الموجودان في واحد واحد من الاشياء والاستقامه والانحناء
وما يشبه هذا فانه يقال في الشئ اذا اتصف بواحد من هذه كيف هو
وذلك انه قد يقال في الشئ انه مثلث او مربع في جواب كيف هو وانه مستقيم
ومنحن وكذلك الخلقة الفصل السادس واما المتخلخل والكاثف والخشن و
الاملس فقد يظن ان هذين داخلان تحت هذا الجنس الا ان الاشبه
ان يعتقد في هذين الجنسين انهما خارجان عن هذا الجنس وذلك انه قد
يظهر ان كل واحد منهما هو احرى ان يكون داخلا في مقولة الوضع منه في هذه
المقولة وذلك ان المتخلخل والمكاثف انما يدلان على وضع ما للاجزاء فانه انما
يقال كثيف لما اجزاؤه متقاربة بعضها من بعض ومتخلخل لما اجزاؤه متباعدة

بعضها

بعضها عن بعض وكذلك الاملس انما يقال فيما اجزاؤه مستوية في سطحه
ليس يفضل بعضها عن بعض ويقال الخشن لما اجزاؤه غير مستوية بل يفضل
بعضها عن بعض قال ولعله قد يظهر ان ههنا كيفيات اخر لكن هذه التي
عددناها ههنا من هذا الجنس يبلغ عددها بما هو هذا العدد مريدا ان تلك الكيفيات
هي الكيفيات التي يسأل عنها بحرف كيف في الانواع وهي الاشياء التي
هي صور نوعية او تابعة للصور النوعية وهذه الكيفيات هي التي يسأل عنها
في الاشخاص وهي الاحوال اللاحقة للصور من قبل الهيولى والاشياء
الهيولانية وذلك بين من الفرق بين هذين النوعين من الكيفية الفصل
السابع قال وذوات الكيفيات هي المدلول عليها بالاسماء الدالة على الكيفيات
انفسها وهي المثل الاول وذلك على طريق الاشتقاق في اكثرها بحسب اللسان
اليوناني مثل الابيض المشتق من اسم البياض والبليغ المشتق من اسم البلاغة
والعادل المشتق من اسم العدالة واما الشاذ منها فانه ليس يوجد في اللسان
اليوناني للكيفيات المأخوذة مجردة من الموضوع اسما فيشتق منها اسماء لتلك
الكيفيات من حيث هي في موضوع مثال ذلك ان الاسماء الموضوعة
عندهم للاشياء الداخلة فيما يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية لم يكن لا
مشتقة من شيء مثل المحاضر والملاكز فان الاسماء الدالة على هذه المعاني
عندهم لم يكن مشتقة لا من الحضر ولا من اللكز كما في كلام العرب وليس يعدم
ان يوجد في اللسان العربي افعال ليس لها مصادر وربما اتفق في اللسان
اليوناني ان يكون للكيفية من حيث هي مجردة من الموضوع اسم ويكون اسم
تلك الكيفية من حيث هي في موضوع مشتقا من اسم اخر مثال ذلك انهم

كانوا يقولون من الفضيلة بجهة لا فاضل **الفصل الثامن** قال وقد يوجد
في الكيف تضاد مثال ذلك ان العدل ضد الجور والبياض ضد السواد وكذلك
يوجد ايضا في الاشياء ذوات الكيفية مثال ذلك ان العادل ضد الجاير والابيض
ضد الاسود ولكن ليس يوجد التضاد في جميع الكيفيات ولا في جميع ذوات الكيفيات
فانه ليس للاشقر ولا للاصفر ضد وبالجملة الكيفيات المتوسطة وايضا متى كان
احد المتضادين كيفا فان الضد الثاني يكون كيفا وذلك ظاهر بالاستقراء
مثال ذلك ان العادل لما كان ضد الجاير وكان العادل في الكيفية كان الجاير في
الكيفية ولا يصح ان نقول ان الجاير في الكم ولا في المضاف ولا في مقولة اخرى
وكذلك يظهر الامر في ساير التضاد الموجود في الكيف **الفصل التاسع** قال وقد
تقبل الاقل والاكثر فانه قد يكون عادل اكثر من عادل واشد ابيضاضا من ابيض
اذ موضوعات هذه الاشياء تقبل الاقل والاكثر لكن ليس هذا في جميعها
بل في بعضها ومما يشك فيه انه اذا اخذت هذه الكيفيات مجردة عن موضوعاتها
هل تقبل الاقل والاكثر فان قوما يمارون في ذلك ويرون انه ليست تكون عدالة
اكثر من عدالة ولا صحة اكثر من صحة وانما الذي يمكن ان يكون عادل اكثر من عادل
وصحيح اكثر من صحيح وكذلك في ساير هذا الجنس الذي هو الحال واما المثلث
والمربع وساير الاشكال فليس يقبلان الاكثر والاقل فانه ليس مثلث اكثر
من مثلث ولا مربع اكثر من مربع فان ما دخل تحت حد المثلث هو مثلث على
السواء وما لم يدخل تحت حد الشيء فليس يقال بالمقايسة اليه فانه ليس لاحد
ان يقول ان المربع اكثر دائرة من المستطيل وبالجملة انما تصح المقايسة في الاشياء
الداخلة تحت حد واحد واذا كان هذا هكذا فليس كل الكيفية تقبل الاكثر والاقل و

وكذلك ما دخل تحت حد المربع
وقيل فهو مربع على شرع
سواء

لا شيء من هذه التي ذكرنا خاصة حقيقية للكيفية واما خاصتها الحقيقية التي لا يشاركها
على غيرها فهو الشبيه وغير الشبيه **الفصل الحادي عشر** قال وليس ينبغي ان
يشك على هذا القول فيقال انه قصد ها هنا الى تعديد الكيفيات فعدد اشياء
كثيرة من المضاف مثل الملكة والحال التي عدد في الجنس الاول من هذه المقولة هي
داخلة في المضاف فان الملكة انما هي ملكة للشيء وكذلك الحال فانه انما يمكن ان يعد
هذه من المضاف باجناسها لا بانواعها فان العلم وهو جنس النحو والفقه يقال
بالاضافة الى المعلوم واما النحو فليس يقال بالاضافة الى شيء وكذلك الفقه الا
ان يقال بالاضافة من طريق جنسه اعني ان النحو هو علم المعلوم الذي هو علم او
الكلم واذا كانت هذه الانواع ليست من المضاف وانما هي من الكيفية وهي انما صارت
انواعا كيفية من قبل جنسها فهو من ان جنسها هو من الكيف وذلك ان النحو
والفقه انما صار كل واحد منهما موجودا من حيث العلم كيفية لكن عرض لجنسهما
الذي هو العلم ان كان له اسم من حيث هو مضاف ولم يكن له اسم من حيث
هو كيفية بضد ما عرض للانواع التي تحته اعني ان لها اسما من حيث هي
مضافة كيفيات مثل النحو والفقه وليس لها اسما من حيث هي مضافة
وليس يبعد ان يكون الشيء الواحد معدودا في مقولتين وجنسين لكن
بجهتين لا بجهة واحدة فان ذلك هو المستحيل **القسم الخامس** القول في
يفعل وينفعل قال وقد يقبل يفعل وينفعل التضاد والاكثر والاقل فان
يسخن مضاد ليبرد ويبرد مضاد ليسخن ويلتذ مضاد لان يتاذى فيكون
هذا الجنس يقبل التضاد ويقبل الاقل والاكثر فان قولنا في الشيء يسخن
قد يكون اكثر واقل فان الشيء قد يسخن اكثر واقل وكذلك قد يتاذى اكثر

وأقل قال وهذا مبلغ ما نقوله في هذه المقولة في هذا الموضع القسم السادس
في مقولة الوضع قال وقد ذكرنا الأشياء ذوات الوضع في باب المضاف
ومثل أيضا الأشياء التي أسماؤها مشتقة من مقولة المضاف مثل
المضطجع والمتكي فإن الاضطجاع والاتكاء من مقولة المضاف والمضطجع
والمتكي وهو من هذه المقولة قال وأما سائر المقولات التي عددناها وهي
مقولة متى ومقولة أين ومقولة له فليس يقال فيها ههنا شيء أكثر مما
مثلناه في هذا الكتاب في أوله إذ كانت واضحة مثل قولنا إن له نعلا
على التنعل والتسلح وأين مثل قولنا فلان في السوق وسائر ما تمثل به فيها
فإن هذا القول في هذه الأجناس كاف بحسب المقصود ههنا الجزء الثالث
وهذا الجزء ينقسم إلى خمسة أقسام القسم الأول القول في المقابلات وما
يتكلم به في هذا الباب ينحصر في أحد عشر فصلا الأول يعدد فيه أصناف
المقابلات ويعرف فيه واحدا واحدا منها على طريق المثال الثاني يعطي
الفرق بين المقابلة على جهة المضاف والمقابلة على طريق المضادة
الثالث يعرف فيه أن الأشياء المتضادة نوعان الرابع يعرف فيه
طبيعة الأشياء التي تتقابل على جهة العدم والملكة ويعرف فيه أن الأشياء
ذوات العدم والملكة ليست هي العدم بعينه والملكة وأن هذه تتقابل
أيضا كما تتقابل العدم والملكة الخامس يعرف فيه أن الأشياء الموجبة
والمسلوبة ليست هي القضية الموجبة والسالبة وأن هذه أيضا تتقابل
كما تتقابل الموجبة والسالبة السادس يعرف فيه الفرق بين العدم والملكة
والضدين الثامن يعرف فيه الفرق بين الموجبة والسالبة والثلاثة الباقية

والسابع يعرف فيه الفرق بين العدم والملكة والمضافين

أعني العدم

أعني العدم والملكة والمضافين والمتضادين ويحل في ذلك شكا يعرض في
المتضادات في الفرق الذي أعطى في ذلك التاسع يعرف فيه أنه قد يضاد
الواحد الواحد وقد يضاد الواحد الاثنين العاشر يعرف فيه أنه ليس يلزم في
المتضادين متى وجد أحدهما أن يكون الآخر موجودا وهي الخاصة التي حدت
في المضاف الحادي عشر يعرف فيه أن كل متضادين إما أن يكونا في جنس واحد
وإما أن يكونا في جنسين متضادين وإما أن يكونا أنفسهما جنسين متضادين
لا يدخلان تحت جنس الفصل الأول قال والمقابلات أربعة أصناف
المضافان والمتضادان والعدم والملكة والموجبة والسالبة فمثال المضاف
الضعف والنصف ومثال ذلك للمتضادين الخير والشر ومثال العدم والملكة
العمى والبصر ومثال الموجبة والسالبة قولك زيد جالس وزيد ليس بجالس
الفصل الثاني الفرق بين المضافين والمتضادين أن أحد المضافين
إنما الحق فيهما أن يقال ماهيته بالقياس إلى صاحبه إما بذاته وإما بأي حرف
اتفق من حروف النسب مثل الضعف الذي يقال بالقياس إلى النصف
وأما المتضادان فليس يقال ماهية أحدهما بالقياس إلى الثاني بل إنما يقول
إن ماهية أحدهما تضاد ماهية الثاني فإنه ليس يقال إن الخير خير للشر بل
مضاد له ولا الأبيض أبيض للأسود بل مضاد له فإن هذين الصنفين
من المقابلات مختلفان ضرورة الفصل الثالث وما كان من المتضادات
ليس يخلو الموضوع المتصف بهما من أحدهما فإن المتضادين اللذين ليس بينهما
متوسط مثل الصحة والمرض الذي لا يخلو الجسم المتنفس من أحدهما ومثل
الزوج والفرد الذي لا يخلو العدد من أن يتصف بأحدهما فإن أمثال هذه

من المتضادات هي التي ليس بينهما متوسط واما ما ليس واجبا ان يوجد احد
المتضادين في الموضوع لهما فهي المتضادات التي بينهما متوسط مثال ذلك السواد
والبياض الموجودان في الجسم فانه لما كان ليس واجبا ان يكون كل جسم ملون
اما ابيض واما اسود بل قد يخلو الجسم من كليهما اذ كان بينهما متوسطات وهي صفرة
ودكن وسائر الالوان التي بين الابيض والاسود وكذلك المحمود والمذموم لما كان
ليس واجبا ان يكون كل شيء اما محمودا او اما مذموما وجدت بينهما ايضا متوسطات
وهو ما ليس محمود ولا مذموم فان للمتوسطات في بعض الامور اسماء مثل الدكن
والاصفر وفي بعضها ليس لها اسماء فيعبر عن الاوساط بسلب الطرفين مثل
قولنا لا جيد ولا ردي ولا عدل ولا جور **الفصل الرابع** فاما العدم والملكة
فانما يوجدان في شيء واحد بعينه مثال ذلك البصر والعمى انما يوجدان في العين
وهذا الجنس من العدم بالجملة هو ان يفقد الموضوع الملكة التي من شانها
ان يكون فيه لا من حيث يمكن وجودها له في المستقبل فانه انما يقال
ادرد لمن لم يكن له اسنان في الوقت الذي من شانه ان يكون له اسنان
واعمى لمن لم يكن له البصر في الوقت الذي من شانه ان يكون له البصر ولذلك
لا يقال فيما يولد من الحيوان لا باسنان ولا ببصر مثل جراء الكلاب انه
ادرد واعمى ... وليس الذي يعدم الملكة ويوجد فيه الملكة هو العدم
والملكة مثال ذلك ان البصر ملكة والعمى عدمها وليس ذو البصر هو البصر
ولا ذو العمى هو العمى ولو كان الموضوع للبصر والبصر شيئا واحدا والموضوع
للعمى والعمى شيئا واحدا لصدق ان يحمل البصر على المبصر والعمى على الاعمى فيقال
الاعمى عمى والمبصر بصر ولكن كما ان العدم والملكة متقابلان كذلك المتصف

في الوقت الذي من شانهما ان يكون فيه

بهما ايضا متقابلان فانه ان كان العمى يقابل البصر فالاعمى يقابل المبصر وذلك ان جهة
التقابل فيهما واحدة **الفصل الخامس** قال وكذلك ليس الشيء الذي يسلب ويوجب
هو الموجبة والسالبة فان الموجبة قول موجب والسالبة قول سالب وليس الشيء
الذي يوجب او يسلب قولا بل هو معنى يدل عليه لفظ مفرد لهما او مادة دلالة
او مادة دلالة دلالة المفرد والشيء الذي يوجب ويسلب هو ايضا متقابل كتقابل
الموجبة والسالبة مثال ذلك انه كما يقابل قولنا زيد جالس زيد ليس بجالس كذلك
يقابل الجلوس لغير الجلوس **الفصل السادس** وينظر ان تقابل العدم والملكة
ليس على نحو تقابل المضاف من ان الاشياء التي تتقابل على طريق الملكة
والعدم ليس يقال ماهيته احدهما بالقياس الى الثاني كما يقال ماهية الاشياء
التي تتقابل على طريق الاضافة فانه ليس يقال ان البصر بصر للعمى ولا العمى عمى للبصر
فيقال عمى البصر ويفرق ايضا وذلك ان كل متضايفين كما قيل يرجع كل واحد
منهما على صاحبه بالتكافؤ والاشياء التي تتقابل على جهة العدم والملكة ليس يرجع
واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ وذلك انه ليس البصر بصر للعمى ولا العمى عمى للبصر
الذي هو الملكة **الفصل السابع** وينظر ايضا ان المتقابلة على طريق العدم والملكة
ليست هي المتقابلة على طريق التضاد من هذه الاشياء وذلك ان كل متقابلين
على طريق التضاد فاما ان يكونا من المتضادين ليس بينهما وسط وهذا الصنف من
المتضادات يخصه انه لا يخلو الموضوع المنعوت بهما من احدهما كما قيل مثل الصحة
والمرض التي لا يخلو من احدهما بدن الحيوان واما ان يكونا من المتضادات التي
بينهما وسط ويخص هذا الصنف من المتضادات انه قد يخلو الموضوع من
كليهما ما لم يكن احدهما موجودا له بالطبع مثل الحرارة الموجودة في النار

الاول ص

والبرودة في الثلج فان النار لا تخلو عن الحرارة ولا الثلج عن البرودة واذا كان
ذلك كذلك فلن تخلو المتضادات التي بينهما وسط من احد امرين اما ان
يوجد احدهما للموضوع بحصاد اى لا تفارقه اصلا واما انه قد يخلو الموضوع
من كليهما فاما العدم والملكة فليس يوجد فيهما شيء من هذه الخواص التي
وجدت لاصناف المتضادات وذلك ان المتقابلة على طريق العدم والملكة
ليس يجب دايما ان يوجد احدهما في القابل وانما يجب ذلك في الوقت
الذي من شان القابل ان يقبل احدهما مثال ذلك ان الذي من شانه
ان يبصر قد تخلو من كليهما مثل الجرو فانه ليس يقال فيه انه اعمى ولا بصير
والمتضادات التي ليس بينهما وسط فليس يخلو الموضوع من احدهما ولا
في وقت من الاوقات فاذن ليس العدم والملكة من المتضادات التي بينهما ليس
وسط ولا هما ايضا من المتضادات التي بينهما وسط وذلك انه يجب ان
يكون احد المتقابلين على طريق الملكة والعدم في موضوعهما في الوقت
الذي من شانه ان يوجد له الملكة وليس يوجد هذا في الصنف من
المتضادات التي ليس لاحد الضدين فيها موجود للموضوع دايما اذ كان المتوسطات
قد يخلو الموضوع من كليهما ولا ايضا يمكن ان نقول في العدم والملكة انهما من
التي بينهما وسط واحدهما موجود للموضوع دايما فانه ليس يوجد في العدم
والملكة ما احدهما كائن دايما للموضوع واذا كان ذلك كذلك فقد تبين
ان المتقابلات على جهة العدم والملكة ليست واحدة من اصناف المتقابلة
على جهة المضادة وقد يفارق ايضا هذا الصنف من العدم الذي حد سمّاه
مثل المتقابلات على جهة التضاد فان المتضادين يمكن ان تقع من كل واحد

منهما التغير الى صاحبه ما لم يكن احدهما للموضوع بالطبع وذا مثل الحرارة للنار وذلك
ان الاسمن قد يصير اسود والاسود قد يصير اسمن والمرء الصالح قد يمكن ان يكون طالحا
والطالح قد يمكن ان يعود صالحا وذلك اذا انتقل كما يقول ارسطو الى معاشرة من هو
على مذاهب صالحة فاضلة وسيرة جميلة فان معاشرة الفضلاء قد تاخذ به في
طريق الفضيلة ولو اخذا يسيرا واذا اخذ في الحركة الى الفضيلة وكلما طال به الزمان في
سهلت عليه الحركة فهو اما ان يصل من الفضيلة الى حد يسير واما ان يصل منها
الى التمام ان لم يعقه الزمان واما هذا الصنف من العدم والملكة فالملكة هي التي تتغير
الى العدم وليس يمكن ان تتغير العدم الى الملكة اذ قد قلنا في تحديده من غير ان يكون
وجوده له في المستقبل فان الاعمى لا يمكن ان يعود بصيرا ولا الاصلع ذا جمة **الفصل**
الثامن قال ومن البين ان التي تتقابل على جهة الايجاب والسلب ليست واحدة
من اصناف المتقابلات الثلث فان الموجبة والسالبة يخصهما من بين سائرها
انه يجب ضرورة ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا وليس يلزم هذا في واحد
منها مثال ذلك في المتضادات الصحة والمرض ليس يقال في واحد منهما انه
صادق ولا كاذب وكذلك الحال في المتقابلات على طريق المضاف مثل الضعف
والنصف والتي على طريق الملكة والعدم مثل العمى والبصر وبالجملة لما كانت هذه
الثلث انما يدل عليها بالفاظ مفردة او ما فوقه دلالة ليقال فوق اللفظ المفرد لم يصف
شيء منها بالصدق ولا بالكذب فان قولنا حيوان ليس يصدق ولا يكذب
حتى تركبه مع ثان فنقول الانسان حيوان او ليس بحيوان وقد يظن بالمتقابلة
على جهة التضاد والعدم والملكة انها تشارك الموجبة والسالبة اذ اقلت على
غيرها ايضا اذا دل عليها بلفظ مركب تركيبا جزميا مثل قولنا في المتضادات

سقراط مريض سقراط صحيح فان هذين قولان متضادان ومثل قولنا زيد اعمى
زيد بصير لكن الفرق بين هذين القولين وبين الموجبة والسالبة ان الاشياء
التي تقابل بهذه الجهة على طريق المضادة ليس احدهما ابدا صادقا او كاذبا يكون له
الا متى كان الموضوع المتصف باحدهما موجودا مثال ذلك ان سقراط مريض
سقراط صحيح انما يكون احد هذين القولين صادقا والاخر كاذبا بشرط ان يكون احدهما
ان يكون زيد موجودا ويكون في الوقت الذي من شانه ان يوجد له البصر
فان زيدا ان لم يكن موجودا كذب فيه اعمى وانه بصير وكذلك يكذب عليه مرا ان
في الوقت الذي يوجد في الرحم فاما الموجبة والسالبة فان احدهما يكون ابدا
صادقا والاخر كاذبا كان الموضوع موجودا او لم يكن فان قولنا سقراط مريض
سقراط ليس بمريض احدهما صادق ضرورة والاخر كاذب كان السقراط
موجودا او معدوما فهذه الخاصية تفارق المقابلة على طريق الايجاب والسلب
سائر القضايا المركبة من المتقابلات الاخر **الفصل التاسع** قال الشر ضرورة
مضاد الخير وذلك بين باستقراء جزئيات الخير والشر فان الصحة تضاد المرض
والجور يضاد العدل والجبن يضاد الشجاعة وكذلك في سايرها فاما المضاد
للشر فربما كان شيئان احدهما الخير والاخر الشر فان الجبن وهو شر يضاد
التهور وهو شر والشجاعة وهي تضاد الامرين جميعا وهذه هي حال الحال التي توسط خير منه
من الاطراف التي هي شر الا ان هذا انما يوجد في هذا الجنس في اليسير من الامور واما
في الاكثر فان الخير هو مضاد للشر **الفصل العاشر** قال ومما يلزم المتضادين
انه ليس واجبا ضرورة متى كان احدهما موجودا ان يكون الاخر موجودا وذلك
انه اذا كان الحيوان كله صحيحا فان المرض ليس يكون موجودا وانكان الاشياء

كلها

[Marginal note, written vertically: وكان سقراط موجودا او لم يكن موجودا ... [illegible]]

كلها بيضا فان السواد يكون غير موجود وايضا متى كان سقراط مريضا فليس يلزم
ان يكون افلاطون صحيحا ولا يمكن ان يكون سقراط مريضا وصحيحا معا قال وكل متضادين
فمن شانهما ان يكونا في موضوع واحد مثل الصحة والمرض الموجودين في جسم الحيوان للحي
والسواد الموجودين في الجسم على الاطلاق والعدل والجور الموجودين في نفس الانسان
الفصل الحادي عشر وكل متضادين فاما ان يكونا في جنس واحد بعينه مثل
الاسود والابيض اللذين جنسهما القريب اللون واما ان يكونا في جنسين
متضادين مثل العدل والجور فان جنس العدل الفضيلة وجنس الجور
الرذيلة وهما متضادان واما ان يكونا بانفسهما جنسين متضادين ليس فوقهما
جنس مثل الخير والشر اذا كان احدهما في مقولة والاخر في مقولة اخرى لانهما
متى كانا في مقولة واحدة كانت المقولة جنسا لهما **القسم الثاني** القول في
المتقدم والمتاخر قال ويقال ان شيئا يتقدم شيئا على اربعة انحاء اولها
المتقدم بالزمان بمنزلة ما نقول ان هذا اسن من غيره واعتق من غيره والثاني
المتقدم بالطبع وهو الذي اذا وجد المتاخر وجد هو واذا ارتفع هو ارتفع المتاخر
وليس يكافيه في الوجود اعني انه اذا وجد المتقدم وجد المتاخر بل متى ارتفع
المتقدم ارتفع المتاخر وليس متى ارتفع المتاخر ارتفع المتقدم مثل تقدم الواحد
على الاثنين فانه متى وجد الاثنان وجد الواحد واذا كان الواحد موجودا فليس
يجب وجود الاثنين وكل ما كان يوجد بوجود شيء اخر ولا يوجد ذلك الشيء
الاخر بوجوده فمعروف انه يقال فيه انه متقدم عليه والثالث المتقدم بالمرتبة
كما يقال في العلوم والصنائع فان الحدود والرسوم التي يضعها المهندسون
للاشكال متقدمة في مرتبة التعليم لما يريدون ان يبرهنوا عليه وفي الكتابة تقدم فيها

حروف المعجم متقدمة لتعلم الكتابة وكذلك صدور الاقاويل في الخطب متقدمة
للغرض المقصود في الخطبة والرابع المتقدم بالشرف والكمال فان الاشرف بالطبع
يعتقد فيه انه متقدم على الاول شرفا ولذلك يجد هذا الاعتقاد مشتركا للجميع
مع ان هذا الوجه من المتقدم شديد المباينة للوجوه التي تقدمت وذلك ان هذا
النحو من المتقدم هو اشرف من سائر انحاء المتقدم ما لم يكاد ان يكون يبلغ
الوجوه التي يقال عليها المتقدم بحسب بادي الرأي هي هذه الاربعة لكن ههنا
نحو اخر من انحاء المتقدم وهو المتقدم بانه سبب للشيء وهو الذي يكافيه في لزوم
الوجود اعني انه متى وجد المتقدم الذي هو سبب وجد المتأخر ومتى وجد المتأخر
وجد المتقدم مثال ذلك ان وجود الانسان متقدم للاعتقاد الصادق فيه
انه موجود ومتى وجد الانسان وجد فيه هذا الاعتقاد ومتى وجد هذا الاعتقاد
وجد الانسان والانسان هو السبب في وجود هذا الاعتقاد لا الاعتقاد
في وجود الانسان وذلك ان سبب الصدق والكذب في القول انما هو وجود
الشيء موصوفا باحد المتقابلين خارج النفس واذا كان هذا نحو اخر من المتقدم فالمتقدم
يقال على خمسة اوجه القول في معنى معا معا يقال على وجوه اعرفها والمتقدم
منها ما يطلق على الشيئان اللذان يكون تكونهما في زمان واحد فانهما لم يكن
احدهما متقدما للثاني بالزمان قيل انهما معا بالزمان والثاني ما يقال فيهما انهما
معا بالطبع وهذا هو الذي يحصل من احدهما الشيئان اللذان يتكافئان في لزوم الوجود
اي متى وجد احدهما وجد الثاني من غير ان يكون احدهما سببا لوجود صاحبه
مثل الضعف والنصف فانه متى وجد الضعف وجد النصف ومتى وجد النصف
وجد الضعف وليس واحد منهما سببا للاخر والضرب الثالث الانواع المقسمة

لجنس واحد اعني التي يقسم بها الجنس قسمة اولى مثل الطائر والسابح والماشي
فان هذه انواع قسيمة الحيوان الذي هو جنسها وليس واحد منها متقدما على
صاحبه ولا متأخرا ولذلك قد يقال في امثال هذه انها معا بالطبع وقد
يمكن في كل واحد من هذه الانواع القسيمة ان ينقسم ايضا الى انواع اخر فيكون
ايضا تلك معا بالطبع مثل قسمة الماشي الى ما له رجلان والى ما له اربعة ارجل
والى ما له ارجل كثيرة والى ما لا رجل له فاما اجناس هذه الانواع فهي متقدمة عليها
التقدم الذي بالطبع وذلك انها لا تتكافأ معها في الوجود فانه متى وجد السابح
وجد الحي واذا كان الحي موجودا فليس يلزم ان يكون السابح موجودا فالتي
يقال انها معا بالطبع هما كما قلنا صنفان احدهما الشيئان اللذان يتكافئان
في لزوم وجود احدهما عن الثاني من غير ان يكون واحد منهما سببا للثاني
والثاني الانواع التي هي قسيمة اي كل واحد منها قسيم لصاحبه والتي يقال
انها معا بالاطلاق هي التي تكونهما في زمان واحد القول في الحركة وانواع
الحركة ستة الكون ويقابله الفساد والنمو ويقابله النقص والاستحالة
والتغير في المكان وهو المسمى في لساننا نقلة وجميع هذه الانواع الستة ظاهر
من امرها انها مخالفة بعضها لبعض ما عدا الاستحالة فانه ليس يظن احد
البتة ان الكون فساد ولا النمو نقص ولا النقلة واحدة من هذه فاما الاستحالة
فقد يظن بها انها وسائر الحركات الى عددناها شيء واحد وانما الاستحالة
موجودة في جميع اجناس الكيفيات الاربع التي عددناها او في اكثرها وليس
يشركها شيء من سائر الحركات ولا يلزم معها فان المتحرك باحد الكيفيات ليس يجب فيه
ان ينمي ولا ان ينقص وكذلك في سائرها فيجب ان يكون حركة الاستحالة

غير واحدة من سائر الحركات فانها لو كانت هي واحدة من الحركات شيئا واحدا
لكانت يلزم بها احدى الحركات لقد كان يجب ان يكون ما استحال قد نمى
او نقص او تغير بضرب آخر من ضروب التغير وليس نجد الامر هكذا وكان يلزم
ايضا عكس هذا وهو ان يكون ما نمى او تحرك حركة اخرى فقد استحال
وليس الامر كذلك فان المربع اذا اضيف اليه في صناعة الهندسة الشيء
الذي به يحدث السطح المسمى علما فقد تزيد الا انه لم يحدث فيه استحالة
وكذلك في سائر ما يجري هذا المجرى فيجب من ذلك ان يكون هذه الحركات
التي عددت هنا مخالفة بعضها بعضا وهذه الحجة التي استعملها ههنا
هي مقنعة فان اسم النمو ليس يقال على هذا المعنى الا باستعارة وعلى الحقيقة
فكلما نمى فقد استحال وكذلك كل ما يكون وان الذي ليس يلزم ان يستحيل
فهو المتحرك في المكان لكن هذا كله غير بين في مثل هذا الموضع فلذلك عدل
للاقناع في ذلك اذ لم يكن قصده ان يبين شيئا الا ان الاستحالة غير
سائر الحركات قال والحركة على الاطلاق التي هي الجنس يضادها السكون
على الاطلاق الذي هو الجنس ايضا للاشياء الساكنة والحركات الجزئية
يضادها السكون الجزئي والحركات الجزئية مثل النقلة في المكان يضادها
السكون في المكان ومثل ان التكون يضاد الفساد والنمو يضاده النقص
وكذلك يشبه ان يكون الحركة في المكان يضادها الحركة التي في المكان من جهة
تضاد الموضع الذي اليه يكون الحركة مثال ذلك ان الحركة الى فوق مضادة للحركة
الى اسفل اذ كان الفوق يضاد الاسفل فاما الحركة الباقية من الحركات التي عددناها
وهي الاستحالة فليس يسهل ان يوجد لها ضد لا من جهة السكون ولا من جهة

السكون

الحركة وقد يشبه ان يعتقد انه ليس لها ضد الا ان يجعل جاعل في هذه ايضا السكون
المقابل لها وهو السكون في الكيف والحركة المقابلة لها الحركة الى سكون في الكيفية
المضادة للكيفية التي منها ابتدأت الحركة كما جعل المقابل للحركة في المكان السكون
في المكان او التحرك الى ضد ذلك المكان الذي كانت اليه الحركة الاخرى
مثال ذلك ان التغير الى السواد تضاده التغير الى البياض والسكون ايضا
في البياض **القسم الخامس عشر** في له وله يقال على انحاء شتى احدها على
طريق الملكة والحال فانا نقول ان له علما وان له فضيلة والثاني على طريق
الكم فانه يقال ان له مقدارا طوله كذا وكذا والثالث على ما اشتمل على البدن
اما على كله مثل الثوب والطيلسان واما على جزء منه مثل الخاتم في الاصبع
والنعل في الرجل وهذا المعنى الثالث هو المخصوص بقولنا له عند المفسرين
والرابع على نسبة الجزء الى الكل مثل قولنا له يد وله رجل والخامس جرت
عادة اليونانيين باستعماله وهو نسبة الشيء الى الوعاء الذي هو فيه
مثل الحنطة في الكيل والشراب في الدن فانهم كانوا جرت عادتهم
ان يقولوا الدن له شراب والكيل له حنطة والسادس على طريق الملك
مثل قولنا زيد له مال وله نعجة وله بيت قال الا ان هذا المعنى من معان
له هو ابعد هذه الوجوه التي يقال عليها له فان قولنا له امراة يدل به على
شيء اكثر من المقارنة قال ولعله قد يظهر في قولنا له معنى آخر غير هذه التي
عددنا الا ان المعاني المشهورة من ذلك هي هذه التي عددناها وهي بحسب هذه
الجهة مستوفاة انقضى تلخيص كتاب المقولات والحمد لله واهب العقل وسلم

انشاء الله تلخيص كتاب باري ارمينياس اي العبارة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه اعتمادي

قال وينبغي ان نقول اولا ما هو الاسم وما هي الكلمة ثم نقول بعد ذلك ما هو
الايجاب والسلب والجزم ما هو الحكم وما هو القول الذي هو جنس الايجاب
والسلب فنقول ان الالفاظ التي ينطق بها هي دالة اولا على المعاني التي
في النفس والحروف التي تكتب دالة اولا على هذه الالفاظ وكما ان الحروف
المكتوبة اعني الخط ليس هو واحدا بعينه لجميع الامم كذلك الالفاظ التي يعبر بها
عن المعاني ليست هي واحدة بعينها عند جميع الامم ولذلك كانت دلالة هذين
بتواطؤ لا بالطبع فاما المعاني التي في النفس فهي واحدة بعينها للجميع كما ان
الموجودات التي المعاني التي في النفس امثلة لها ودالة عليها هي واحدة
وموجودة بالطبع للجميع ولكن القول في جهة دلالة المعاني التي في النفس
على الموجودات خارج النفس هو من غير هذا العلم وقد تكلم عليه في كتاب
النفس والالفاظ تشبه المعاني المعقولة في انه كما ان الشيء ربما كان معقولا
من غير ان يتصف بالصدق والكذب كذلك اللفظ ربما كان مفهوما
من غير ان يتصف بصدق ولا كذب وكما انه ربما كان المعقول من الشيء يتصف
بالصدق والكذب كذلك اللفظ قد يكون ما يفهم منه يتصف بالصدق
والكذب والصدق والكذب انما يلحقان المعاني المعقولة والالفاظ
الدالة عليها متى ركب بعضها الى بعض او فصل بعضها عن بعض فاما
متى اخذت مفردة فانه ليس يدل على صدق ولا كذب والاسم والكلمة
تشبهان المعاني المفردة التي لا صدق ولا كذب وهي التي توجد من غير

تركيب

تركيب ولا تفصيل مثال ذلك قولنا انسان وبياض فانه متى لم يقترن به يوجد
او ليس يوجد فليس هو بعد لا صادقا ولا كاذبا بل انما يدل على الشيء الذي اسمه
من غير ان يصف ذلك الشيء بصدق ولا كذب ولذلك كان قولنا عنز ايل
وعنقاء مغرب ليس يتصف بصدق ولا كذب ما لم يقترن بذلك قولنا
يوجد او ليس يوجد اما مطلقا واما في زمان فنقول عنز ايل موجودة عنز ايل
موجود او عنز ايل يوجد او لا يوجد القول في الاسم والاسم هو لفظ دال بتواطؤ
على معنى مفرد مجرد من الزمان من غير ان يدل واحد من اجزائه اذا افرد على جزء
من ذلك المعنى سواء كان الاسم المفرد بسيطا مثل زيدا وعمروا او مركبا مثل عبد الملك
الذي هو اسم لرجل وذلك ان عبد الملك الذي هو اسم رجل اذا افرد عنه عبد
او الملك لم يدل على جزء من المعنى الذي دل عليه بمجموعهما كما يدل عليه في قولنا
عبد الملك اذا اردنا انه عبد الملك فان عبدا يدل ههنا على جزء من المعنى الذي
دل عليه قولنا عبد الملك وكذلك الملك يدل على جزء من المعنى والفرق
بين الاسماء البسيطة والاسماء المركبة مثل عبد قيس وبعلبك ان الجزء من الاسم
البسيط وهو المقطع الواحد من المقاطع التي تركب منها الاسم ليس يدل
على شيء اصلا لا بالذات ولا بالعرض مثل الزاي من زيد واما الجزء من المركب
فليس يدل اذا افرد الا بالعرض مثل ان يتفق لمن اسمه عبد الملك ان يكون
عبدا للملك ان يكون عبد الملك وانما زيد في حد الاسم بتواطؤ من قبل ان من الالفاظ
التي ينطق بها الناس ليست دالة بالطبع مثل كثير من الاصوات التي ينطق بها
الحيوانات وهي الاصوات التي لا تكتب فان الاصوات التي ينغم بها كثير من الحيوانات
هي مؤلفة من المقاطع التي يؤلف منها الاصوات التي ينطق بها الانسان او من

مقاطع مؤلفة من حروف يقاربها في المخرج وهي دالة على معاني في انفسها
اعني عند الحيوان والاسم منه محصل ومنه غير محصل فاما المحصل فهو الاسم
الدال على الملكات مثل انسان وفرس واما غير المحصل فهو الاسم الذي يركب
من اسم الملكة وحرف لا في الالسنة التي يستعمل فيها هذا النوع من الاسم مثل قولنا
لا انسان ولا حيوان وهذا الصنف من الاسماء انما سمي اسما غير محصل لانه لا يستحق
ان يسمى اسما باطلاق اذ كان لا يدل على ملكة ولا هو ايضا قول تام لان دلالته
دلالة الاسم المفرد وان كان مركبا ولذلك قد يلحقه السلب كما يلحق الاسم المحصل
والاسم ايضا ان نصب او خفض او غير تغيير الضم ما اشبه ذلك لم يقل فيه
انه اسم باطلاق بل اسم متصرف فيكون الاسماء منها ايضا متصرفة ومنها غير متصرفة
والحد الذي حد به الاسم يشملهما جميعا الا ان الفرق بين المتصرف وغير المتصرف
وهو المرفوع في كلام العرب انه اذا اضيف الى الاسماء المتصرفة وهي التي يسمى المائلة ايضا
مثل كان او يكون او هو الان وقيل زيدا كان بالنصب او لزيد يكون بالخفض
لم يصدق ولم يكذب والاسم الغير المتصرف وهو الشيء المستقيم اذا اضيف اليه
واحد من هذه كان صادقا او كاذبا مثل قولنا زيد كان او زيد يوجد بالرفع فهذا
هو ما ذكر من حد الاسم واصنافه **القول** في الكلمة والكلمة هي التي تسمى
عند العرب الفعل وهي لفظ دال على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصل باحد
الازمنة الثلثة التي هي الماضي والحاضر والمستقبل وليس واحد من اجزائه
يدل ايضا على انفراده وذلك بالذات وخاصة الكلمة انها تكون ابدا
خبرا لا مخبرا عنها ومحمولا لا موضوعا ولذلك تدل ابدا على معنى شانه ان يحمل
على غيره وذلك اما بان تكون بصيغتها تدل على المعنى المحمول وعلى ارتباط المحمول

الموضع

بالموضوع وذلك حيث يكون جزءا بنفسها مثل زيد يصح زيد يمشي واما ان يكون بصيغتها
تدل على ارتباط المحمول بالموضوع اذا كان المحمول اسما من الاسماء مثل قولك زيد يوجد
حيوانا والمحمول الذي يدل على ارتباط الموضوع اما ان يكون ما يقال في موضوع
وذلك اذا كان عرضا ومنها غير متصرفة والحد الذي حد به الاسم يشملها جميعا
الا ان الفرق بين المتصرف وغير المتصرف وهو المرفوع في كلام العرب والموضوع
واما ان يكون ما يقال على موضوع اذا كان المحمول جزءا من الموضوع وما زيد في
حد الكلمة من انها تدل مع دلالتها على المعنى على زمان ذلك المعنى هو الفصل الذي
به تفارق الكلمة الاسم وذلك ان قولنا يصح وهو كلمة تدل على ما يدل عليه
قولنا صحة وهو اسم وعلى الزمان الحاضر او المستقبل الذي فيه يوجد الصحة
والكلمة ايضا منها المحصلة ومنها غير محصلة والمحصلة هي التي تدل على ما يدل على المعنى
الذي يدل عليه الاسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى والغير المحصلة هي التي تدل على
ما يدل عليه الاسم الغير المحصل وعلى زمان ذلك المعنى وذلك هو عدم ما يدل عليه
الاسم المحصل اعني العدم الذي حد في كتاب المقولات مثل قولنا لا اصح وعلى زمان
ذلك المعنى والكلمة الغير المحصلة هي نوع من الانواع الكلمة اذ كانت داخلة تحت
حد المتقدم للكلمة باطلاق وموجود لها الخاصة المتقدمة للكلمة وهو انها ابدا تدل
على ما شانه ان يحمل على غيره او المحمول الذي على الموضوع او في الموضوع وانما سمي هذا
الصنف كلمة غير محصلة لانها مشتقة من اسم غير محصل وهذا النوع من الكلم
غير موجود في لسان العرب كما كان الاسم غير المحصل غير موجود والكلم منها
الكلم المتصرفة ومنها الغير المتصرفة وهي التي يقال اسم الكلمة عليها باطلاق
والكلمة الغير المتصرفة هي التي تدل في لسان اكثر من الامم على الزمان الحاضر او المتصرفة

ابدا ام

فانه يدل على ما يدل عليه
قولنا لا اصحة ص

صيغة خاصة فى لسان العرب وانما الصيغة التى توجد له فى كلام العرب مشتركة
من الحاضر والمستقبل مثل قولنا يصح ويمشى ولذلك قال النحويون اذا ارادوا
ان يخلصوها للاستقبال ادخلوا عليها السين او سوف فقالوا سيصح او
سيمشى والزمان الحاضر هو الزمان الذى ياخذه الذهن موجودا بالفعل مشارا
اليه مثل قولنا هذه الساعة وهذا الوقت ولذلك قيل اسم الزمان على هذا
باطلاق اذ كان هو الاعرف عند الجمهور وكان بالاضافة اليه يفهم الزمان
الماضى والمستقبل هو المتاخر عنه واما هل ما نتخيله من الزمان الحاضر هو موجود
على نحو ما نتخيله او ليس بموجود فذلك ليس بموجود يحتاج اليه فى هذا الموضع والكلم
تشبه الاسم وتشاركه فى انها اذا قيلت مفردة يفهم منها معنى يستقل لذاته كما
يفهم ذلك من الاسم اذا قيل مفردا ابتداء ولذلك اذا سمعها السامع قنع بها الا انه
لا يفهم من المعنى المدرك منها ان الشىء بعد موجودا او غير موجود مثل قولنا
كان او يكون هذا اذا كانت هذه الكلم تصار ابتداء بها واما اذا كانت روابط
فانه لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه كالحال فى الحرف لانها انما تدل على
تركيب المحمول مع الموضوع ولا سبيل الى فهم التركيب دون فهم الاشياء
المركبة وذلك يكون عند التصريح بها مثل قولك زيد يوجد عالما فتكون
الكلم صنفان صنف يفهم بذاته وهى الكلم التى تكون بنفسها اجزاء وصنف
لا يفهم بذاته وهى الكلم الروابط التى تسمى الوجودية وهذا ما قاله فى حد الاسم
والفعل ويعرف اصنافها الضرورية ههنا وهى مسايل التى تختلف القضايا
بحسب اختلافها واما الحرف فهو يذكرها فى كتاب الشعر الكلام فى القول
والقول هو لفظ الدال على معنى الواحد من اجزائه الاول اى البسيط تدل

اسمهم

هى التى يدل على الزمان الذى يوجد
كانه دائر حول الزمان الماضى
الحاضر وهو الزمان الماضى
والمستقبل وليس
للزمان الحاضر
بل صح

اوليس بموجود عالما

على انفراده

على انفراده على الفهم والتصور لا على جهة الايجاب والسلب على معنى مفرد مثل قولنا جهة تصح
الانسان حيوان فان لفظ الانسان الذى هو جزء اول منه يدل على شىء على جهة
التصور لا على جهة ان ذلك الشىء موجود او غير موجود وكذلك لفظ الحيوان
الذى هو الجزء الثانى من هذا القول وهذا الذى اخذ فى حد القول من ان الواحد
من اجزائه الاول يدل على انفراده على معنى مفرد هو الفصل الذى به يفارق القول
الاسم فان البسيط ليس يدل الجزء منه وهو المقطع على شىء اصلا والاسم المركب ايضا
ليس يدل الجزء منه على شىء الا بالعرض مثل ان نفرض الانسان اسمه عبد الملك
ان يكون عبد الملك والقول انما يدل على طريق التواطؤ لا بالطبع ولا على طريق
ان كل معنى مركب لفظا مركبا حاكيه بالطبع ويدل عليه من غير ان توجد تلك
الدلالة فى لفظ اخر غيره كما لا يوجد فعل الالة فى غير الالة فان قوما يرون ان
الالفاظ هكذا دلالتها وقوم اخرون يرون ان الالفاظ تدل بالطبع من غير
ان يكون لنا اختيار فيها اصلا لا اختيار تركيب فيها وضعى ولا اختيار
تركيب طبيعى وهو راى من يرى ان ههنا تركيبا للالفاظ تدل بالطبع
على معنى معنى القول منه تام ومنه غير تام والتام منه الجازم ومنه
غير الجازم مثل الامر والنهى والقصد ههنا انما هو التكلم فى القول الجازم
واما ما عداه من الاقاويل التامة فهو يتكلم فيها فى كتاب الخطابة والشعر كما
اصناف الاقاويل الغير التامة وهى الحدود والرسوم يتكلم فيها فى كتاب البرهان
والقول الجازم هو الذى يتصف بالصدق والكذب وهو صنفان بسيط ومركب
والبسيط هو المركب من محمول واحد وموضوع واحد لا من محمول اكثر من واحد او موضوع
اكثر من واحد وهذا النوعان النوع الاول المتقدم الايجاب والسلب الثانى المتاخر

السلب والمركب هو المركب من قولين بسيطين والقول البسيط يكون واحدا
متى كان الموضوع فيه دالا على واحد وكذلك المحمول ويكون القول الجازم كثيرا
متى كان المحمول يدل فيه على معان كثيرة او الموضوع او كلاهما والقول المركب يكون
واحدا برباط يربطه ويكون كثيرا اذا لم يكن له رباط يربطه ويكون كثيرا اجزاء المركب ليس له
رباط يربطه فلذلك كل قول اما ان يكون واحدا او كثيرا فان كان واحدا فاما ان يكون
واحدا من قبل ان الموضوع فيه والمحمول يدلان على معنى واحد واما ان يكون واحدا
من قبل الرباط الذي يربطها وهي الاقاويل التي يوجد فيها اكثر من موضوع واحد
ومحمول واحد مثل المقاييس الشرطية والحملية فان الشرطية هي واحدة بالرباط
الذي هو الحرف الشرطي مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فان الفاء هي التي صيرت هذين القولين البسيطين وهو قولنا الشمس طالعة
والنهار موجود قولا واحدا واما الحملية فهي واحدة بالرباط الذي هو الحد الاوسط
مثل قولنا الانسان حيوان والحيوان جسم على ما سياتي بعد وان كان القول
كثيرا فاما ان يكون كثيرا لانه ان يكون كثيرا من قبل ان يكون المحمول فيه او الموضوع
او كليهما يدلان على معان كثيرة واما من قبل ان ليس لها رباط يربطها وكل قول
جازم فلا بد فيه من اسم وكلمة او ما يقوم مقام الكلمة ورباط يدل على ارتباط
المحمول بالموضوع وذلك اما بالفعل ومصرح به كما يوجد الامر فيما عدا لسان العرب
واما بالقوة ومضمرا كما يوجد الامر في الاكثر في لسان العرب فانه لما كان ههنا
ثلثة معان موضوع ومحمول ونسبة تربط بين الموضوع والمحمول وجب ضرورة ان يكون
ههنا ثلثة الفاظ لفظ يدل على الموضوع ولفظ يدل على المحمول ولفظ يدل على النسبة
واللفظ التي تدل على ارتباط المحمول بالموضوع ربما دل على ارتباط في الزمان

الماضي

الماضي او المستقبل او الحال كقولك زيد يوجد الان عالما او زيد وجد عالما او زيد
سيوجد عالما دل بما دل على ارتباط غير مقيد بزمان وهذا هو الحمل الضروري وذلك
مثل قول القائل المثلث موجود زواياه مساوية لقائمتين وليس في لسان العرب
هو لفظ هو يعني مثل قوتها يدل على هذا النحو من الرباط وهو موجود في ساير الالسنة
واقرب الالفاظ شبها بها في لسان العرب هو لفظة هو في مثل قولنا زيد هو
حيوان او موجود في مثل قولنا زيد موجود حيوانا والاسم والكلمة ليس يصدق
ولا يكذب واما القول فانه الذي يصدق او يكذب والقول الذي يصدق
او يكذب يسمى الجازم ويسمى الحكم والحكم البسيط منه موجب ومنه سالب والقول حسب — الايجاب
نسبة الايجاب يعني منه حمل شي على شي والسلب انتزاع شي من شي والقول المؤلف
من هذا هو القول المركب وقد يرسم ايضا الحكم البسيط بانه لفظ يدل على ان الشي موجود
او غير موجود وذلك اما في الزمان الماضي واما في المستقبل واما في الحاضر واما
باطلاق واما الايجاب فانه الحكم باثبات شي لشي والسلب هو الحكم بنفي شي عن شي
ولما كان قد يمكن ان نحكم بالقول من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس
انه غير موجود وعلى ما ليس بموجود خارج النفس انه موجود وعلى ما هو موجود انه موجود
وعلى ما ليس بموجود انه ليس بموجود وذلك اما حكما مطلقا واما في احد الازمنة الثلثة
التي هي الحاضر او الماضي او المستقبل فقد يمكن في كل ما اوجبه موجب ان يسلبه سالب
وفي كل ما سلبه سالب ان يوجبه موجب واذا كان ذلك كذلك فلكل ايجاب
سلب يقابله ولكل سلب ايجاب يقابله وذلك من حيث السلب والايجاب
موجودان في النفس لا خارج النفس فانه ليس يوجد للاشياء الموجودة من حيث
هي خارج النفس ايجاب يقابلها لكن النظر في الايجاب والسلب هو من حيث هما

في الفصل والسلب والايجاب انما يكونان متقابلين في الحقيقة متى كان المحمول
منهما واحدا من جميع الجهات وكذا المعنى الموضوع واما متى لم يكن واحدا اما من قبل
اشتراك الاسم او من قبل سائر الاشياء التي حفظ منها في كتاب السفسطة
فليسا الايجاب والسلب متقابلين **الفصل الثاني** والمعاني صنفان اما
كلية واما جزئية اي شخصية واعني الكلي الذي من شانه ان يحمل على اكثر من
واحد مثل حمل الحيوان على الانسان والفرس وسائر انواع الحيوان واعني بالجزئية
ما ليس ذلك من شانه مثل زيد وعمرو والمشار اليه واذا كان الامر كذلك فواجب
ضرورة متى حكمنا بايجاب او بسلب لشيء ان يكون ذلك الحكم اما لمعنى من المعاني
الشخصية واما لمعنى من المعاني الكلية ثم اذا كان لمعنى من المعاني الكلية فلا بد من
ان يكون اما ماخوذا بغير سور او ماخوذا بسور اعني بالسور لفظة كل او بعض
ثم انه ان كان ماخوذا بسور فلا يخلو ان يكون ماخوذا بسور كلي او جزئي فاما المتقابلة
بالايجاب والسلب التي موضوعها معنى من المعاني الشخصية تسمى الشخصية
مثل قولنا زيد منطلق زيد ليس بمنطلق والمتقابلات التي موضوعها معنى
كلي ماخوذ بغير سور اي ليس يحمل على كل ذلك المعنى ولا على بعضه بل يكون الحمل له
مطلقا تسمى المهملة مثل قولنا الانسان ابيض الانسان ليس بابيض والمتقابلات
التي موضوعها معنى كلي ماخوذ مع سور اي ليس يحمل على كل ذلك المعنى ولا
على بعضه هي ثلثة اما ان يكون كل واحد من المتقابلين يقترن به سور كلي
واما ان يكون كل واحد منهما يقترن به سور جزئي واما ان يكون يقترن
باحدهما سور جزئي وبالاخر سور كلي اما التي يقترن بكل واحدة منهما سور
كلي فتسمى المتضادة مثل قولنا كل انسان ابيض ليس ولا انسان ابيض واما

واحدم

التي يقترن باحدهما سور كلي وبالاخر سور جزئي فتسمى المناقضة وهذا
صنفان اما ان يكون الكلي مقرونا بالايجاب والجزئي مقرونا بالسلب مثل
قولنا كل انسان ابيض ليس كل انسان ابيض او بعض الناس ليس بابيض
فان السلب الجزئي يعبر عنه بهاتين العبارتين واما ان يكون عكس هذا
اعني ان يقترن السور الكلي بالسلب والجزئي بالايجاب مثل قول القائل ما اناسي
ابيض ولا انسان واحد ابيض واما التي يقترن بكل واحد منهما سور جزئي
فتسمى تحت المتضادة مثل قولنا انسان ما ابيض انسان ما ليس بابيض
فيكون اصناف المتقابلات بالايجاب والسلب ستة شخصية ومهملة
ومتناقضة وهذه صنفان متضادة وتحت المتضادة وليس للقضايا
قسمة من جهة اقتران السور بالمحمول ما عدا هذه الاقسام لان السور متى قرن
بالمحمول كان اما كذبا واما فضلا اما الكذب ففي مثل قولنا كل انسان كل
حيوان واما الفضل ففي قولنا كل انسان هو بعض الحيوان او كل انسان هو كل
ضحاك واذا تقررت اصناف القضايا فنقول اما الشخصية فانها تقتسم
الصدق والكذب دائما اعني انه متى كذبت احداهما صدقت الاخرى ومتى
صدقت احداهما كذبت الاخرى وليس يمكن ان يجتمعا معا لا على صدق
ولا على كذب مثل قولنا زيد صحيح زيد ليس بصحيح وذلك بين بنفسه عند
التصفح وكذلك المتناقضات تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد واما
المتضادة فتقتسم الصدق والكذب في الضروري والممتنع ويكذبان معا
في الممكنة وليس يمكن فيهما ان يصدقا معا بل متى صدقت احداهما كذبت
الاخرى واما ما تحت المتضادة فهما يقتسمان الصدق والكذب ايضا في الضرورية

والممتنعة وتصدقان معا في الممكنة وربما كذبت احديهما وصدقت الاخرى
ضرورة مثال ذلك كذب المتضادتين معا في الممكنة قولنا كل انسان ابيض
ولا انسان واحد ابيض ومثال صدق ما تحت المتضادتين قولنا انسان ما
ابيض انسان ما ليس ابيض واما المهملات فقد يمكن فيهما ان تصدقا معا
في المادة الممكنة وقد يمكن فيهما ان يكون حكمهما حكم المتضادة والسبب في ذلك
ان الالف واللام وما قام مقامهما في سائر الالسنة مرة تدل على ما تدل عليه
الاسوار الكلية ومرة تدل على ما تدل عليه الاسوار الجزئية فاذا دلت على ما تدل
عليه الاسوار الكلية كانت قوتها قوة المتضادة ومتى دلت على ما تدل عليه
الاسوار الجزئية كانت قوتها قوة ما تحت المتضادة وذلك انه قد يمكن ان تصدقا
معا قولنا الانسان ابيض الانسان ليس بابيض متى كان ما يدل عليه الالف
واللام هو ما يدل عليه السور البعضي وقد يمكن ان يكونا معا كاذبين متى كان
ما يدل عليه الالف واللام هو ما يدل عليه السور الكلي وانما يمكن ان يوجد لصدق
اصناف هذه المتقابلات الاحوال التي وصفت عن اقتسام بعضها ا
والكذب دايما وصدق بعضها معا متى حفظ فيها ان يوجد للايجاب الواحد
منها سلب واحد والسلب الواحد ايجاب واحد مع ساير الشرائط التي قلت
لانه ان اخذ للايجاب الواحد اكثر من سالب واحد مثل ان يوخذ مقابل
قولنا كل انسان ابيض لا انسان واحد ابيض وليس كل انسان ابيض
او يوخذ للسالب الكلي موجب جزئي وموجب كلي مثل ان يوخذ
مقابل قولنا لا انسان واحد ابيض انسان ما ابيض كل انسان ابيض وانما
كان ذلك كذلك لان السلب الواحد يكون سلبا لايجاب واحد وكذلك
اما

وكذب بعضها معا م

مثل ان يوخذ للموجب الكلي سالب كلي وسالب جزئي م

الايجاب

الايجاب الواحد انما هو ايجاب لسلب واحد والدليل على ذلك ان السالب انما
يسلب الخبر المحمول بعينه الذي اوجبه الموجب عن الشيء الموضوع بعينه الذي
اوجبه له الموجب سوا كان ذلك الموضوع من المعاني الكلية او من المعاني الشخصية
قرن به سور كلي او سور جزئي فانه ان كان المحمول في الايجاب غير المحمول في السلب
او الموضوع فيه غير الموضوع في السلب كان لذلك الايجاب سلب اخر
ولذلك السلب ايجاب اخر والايجاب يكون واحدا متى كان ما يدل عليه لفظ
المحمول والموضوع فيهما معنى واحدا سوا كان الموضوع معنى جزئيا او كليا قرن
بالمعنى الكلي سور كلي او لم يقرن به مثل قولنا كل انسان ابيض ليس كل انسان
ابيض الانسان ابيض الانسان ليس بابيض اذا وضعنا ان الانسان وابيض
يدلان على معنى واحد فاما اذا كان لفظ الموضوع فيهما او المحمول ليس يدل على معنى
واحد فليس الايجاب واحدا ولا السلب واحدا مثال ذلك ان وضع واضع
للانسان والفرس اسما واحدا وهو ثوب مثلا فقال الثوب ابيض الثوب
ليس بابيض لم يكن هذا الايجاب ايجابا واحدا ولا هذا السلب سلبا واحدا
وذلك ان قولنا الثوب ابيض يدل على القضيتين لانه يدل على ما يدل عليه قولنا
الانسان ابيض والفرس ابيض وهما قضيتان لا واحدة وكذلك قولنا
الثوب ليس بابيض يدل على سلبين وهو قولنا الفرس ليس بابيض والانسان
ليس بابيض وانما كان ذلك كذلك لكان اللفظ المشترك الذي هو قولنا
ثوب ولذلك القضية التي يكون محمولها او موضوعها او كلاهما اسما مشتركا
ليست واحدة بل قضايا كثيرة عدتها على عدة المعاني التي تدل عليها الاسم المشترك
واذا كان ذلك كذلك فالمتقابلات التي تكون من امثال هذه القضايا المشتركة

او السلب م

الاسماء اعنى المتناقضة والشخصية ليس يجب ان يكون احدهما صادقا والاخر
كاذبا وسيقال فيما يستانف متى يكون القضايا التى موضوعها ومحمولها معان
كثيرة قضية واحدة ومتى لا يكون فههنا اذن ثلثة احوال ينبغى ان يشترط فى المتقابلات
حتى يوجد فيها التقابل على ما وصفنا احدها ان يكون المحمول والموضوع فيهما
واحدا من جميع الجهات الا ان يكون ماخوذا فى احدهما لجهة وفى الاخرى بغير
تلك الجهة والثانى ان يكون الايجاب فيهما واحدا والسلب واحدا والثالث
ان يجعل المقابل للايجاب الواحد سلبا واحدا فقد تبين من هذا اى تكون
المقابلة مقابلة وكم اصناف المقابلات وكيف احوالها ونقول ان ما
تقتسم من هذه المقابلات الصدق والكذب دائما فى جميع المواد هى الشخصية
والمتناقضة اما فى الامور الموجودة فى الزمان الحاضر والموجودة فيما مضى
فواجب ضرورة ان يكون اقتسامها الصدق والكذب على ان احدهما فى
نفسه هو الصادق والاخر هو الكاذب سواء عرفنا نحن الصادق
من الكاذب او لم نعرفه وذلك ان كون زيد موجودا الان او غير موجود من
نفسه ان احد هذين القولين ضرورة هو صادق والاخر كاذب سواء
حصل لنا الصادق من الكاذب او لم يحصل لنا انه هو محصل الوجود
نفسه وكذلك الامر فى الاشياء السالفة وفى الامور الضرورية التى ليس
يشترط فى وجودها زمان واما الامور الموجودة فى الزمان المستقبل وهى الاشياء
الممكنة فليس اقتسامها الصدق والكذب على التحصيل فى انفسها وذلك
ان الامر فى هذه المقابلات فى هذه المادة لا تخلو من اقسام اما ان تكون
للصدق والكذب او لا تكون ثم ان كانت مقتسمة للصدق والكذب فاما ان

يكون

يكون ذلك على التحصيل او على غير التحصيل وان كانت غير مقتسمة للصدق والكذب
فاما ان يكونا صادقين معا او كاذبين معا او يوجد فيهما الامران معا فان كان
كل ايجاب وسلب يقتسم الصدق والكذب على التحصيل فى نفسه فواجب فى
كل شىء ان يكون اما موجودا واما غير موجود فيجب على هذا متى قال انسان فى
شىء من الاشياء المستقبلة انه سيكون وقال الاخر انه لا يكون ان يكون
احد هذين القولين هو الصادق والاخر هو الكاذب وذلك انه لا يمكن ان
يوجد الامران معا اعنى الكون ولا كون وانما كانت طبيعة الموجود تابعة
للقول الصادق والقول الصادق تابع لها لانه ان قال انسان فى شىء
ما انه ابيض وكان صادقا فواجب ان يكون خارج النفس ابيض وان كان
كاذبا فواجب ان يكون غير ابيض وان قلنا انه غير ابيض وكان صادقا
فواجب ان يكون خارج النفس غير ابيض وان كان كاذبا فواجب ان يكون
خارج النفس ابيض وكذلك عكس هذا وهو انه ان كان الشىء خارج النفس
ابيض فواجب ان يكون القول الصادق فيه انه ابيض والكاذب انه ليس
بابيض وان كان خارج النفس غير ابيض فالقول الصادق فيه هو انه
ليس بابيض والكاذب انه ابيض فان كان الايجاب والسلب المتقابلان
يقتسمان الصدق والكذب فى الامور المستقبلة على ان احدهما محصل الوجود
فى نفسه فالامور المستقبلة ضرورية فى وجودها فليس يكون ههنا شىء
يوجد بالاتفاق وعن غير سبب محصل ولا يوجد شىء يقال فيه انه ممكن ان
يكون وان لا يكون بل يكون كون الشىء او لا كونه ضرورة وذلك واجب كون
الصدق فى احد المتقابلين محصلا فى نفسه وذلك انه ليس يجوز ان يخرج منها

الى الوجود عن الصادق من الايجاب كان او من السلب لانه لو جاز ذلك لما
كان الصدق في احد المتقابلين يحصل الوجود في نفسه واذا لم يكن الصدق
والكذب في المتقابلين يحصل الوجود في نفسه كان امكان كون الشيء ولا كونه
على مثال واحد كما انه اذا كان امكان كون الشيء او لا كونه على مثال واحد لم يكن
الصدق والكذب في المتقابلين للقولين عليه يحصل الوجود في نفسه ولا
كان الشيء بالايجاب اولى منه بالسلب ولا بالسلب اولى منه بالايجاب
ولا يصير كذلك من اجل ان موجبا اوجبه او سالبا سلبه ويجب على هذا
ان صار شيء من الاشياء ابيض في وقت من الاوقات ان يكون القول
فيه من قبل ان يصير ابيض انه سيصير ابيض قولا صادقا ضروريا لم يزل وكذلك
يكون القول في كل شيء يكون قبل ان يكون فانه سيكون قولا صادقا كما كان
منه في حين يكون بعينه يكون صدق القول بانه موجود في الوجود الحاضر
كصدق القول بانه سيوجد في المستقبل فاذا كان ذلك كذلك فليس يكون
في الشيء الممكن الذي هو غير موجود الان ويقال فيه انه سيوجد الا يوجد
وما كان لا يمكن ان لا يوجد فمن المحال الا يوجد والشيء الذي من المحال ان
لا يوجد واجب ان يوجد فما هو واجب فهو ضروري الوجود فجميع الاشياء
اذن ضرورية الوجود واذا كان ذلك كذلك فليس ههنا شيء يحدث بالاتفاق
ولا شيء هو معد ان يكون وان لا يكون وذلك ان ما يحدث بالاتفاق هو
بهذه الصفة اعني ان كونه ليس واجبا ضروريا كان ما كونه او لا كونه واجب
ضروري فليس يحدث عن الاتفاق دائما فانه ليس يجوز ان نقول ان السلب
والايجاب يجتمعان في الامور المستقبلة حتى يكونا صادقين معا ولا يرتفعان

عنهما حتى يكونا كاذبين معا مثل ان يكون قولنا في الشيء انه يمكن ان يكون ويمكن ان
لا يكون صادقين معا او كاذبين معا فانهما ان كانا كاذبين جميعا لزم عنه ان
لا يكون المتناقضان يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد وذلك شيء
قد تبين خلافه وكذلك يلزم ان كانا صادقين معا ايضا فانه يلزم ان كانا
صادقين معا ان يكون الشيء موجودا ومعدوما معا وذلك محال مع انه يرتفع
ايضا طبيعة الممكن وان كانا كاذبين ان يكون الشيء لا موجودا ولا معدوما
فهذا ما يلزم من المحال ان فرضنا المتقابلات التي تقتسم الصدق والكذب
في جميع المواد تقتسمهما على التحصيل في الامور المستقبلة او لا تقتسمهما بان تصدقا
معا او تكذبا معا وهو ظاهر انه يلزم شناعات كثيرة لم ترفعنا طبيعة الممكن
وان قلنا ان الامور المستقبلة كلها ضرورية او بطل التروي والاستعداد
لدفع شر متوقع او التأهب لخير يحصل فيكون ما يراه الانسان من انه ان
فعل كذا وجب وان لم يفعل كذا لم يكن ما يجب امرا باطلا واعتقادا كان ما يجب
فاسدا حتى انه يلزم هذا من الشنعة انه ان روى انسان في حادث
وقطع على انه يحدث في عشرة آلاف سنة مثلا واخذ في اعداد الاسباب
الموجبة لحدوثه وكونه في هذه المدة الطويلة لو عمرها انسان وروى اخر
في هذه المدة بعينها في منع حدوثه ونظر في جميع هذا الزمان في اعداد
الاسباب التي تمنع حدوثه لكان فعل كل واحد منهما باطلا وجهدا ورويته
ساقطا لا معنى لها وذلك ان الصادق منهما في نفسه يجب ضرورة ان
يكون هو الموجود سواء روى احدهما في ابطاله والاخر في وجوده او لم
يرو احد منهما في ذلك فانه يجب على هذا ان لا يكون الارادة سببا لحدوث

شيء من الاشياء بل يكون جميع الاشياء تجري بمجاريها الطبع وعلى مالها
من احد المتناقضين وان لم يرد ويقرر في الحادث شيء من ذلك او يمنع وجوده
ويكون حكم من روى في الشيء عشرة الاف سنة حكم من روى فيه زمانا
يسيرا اي زمان كان بل يكون حكمه حكم من لم يرو فيه اصلا وهذه اشياء
كلها في غاية الشناعة وخلاف ما فطرنا عليه وذلك انا نرى ان ههنا
اشياء سد احد وجهيها الروية ويأخذ الاهبة لها وقد يظهر ايضا في الامور التي
نعقل ان منها اشياء هي بطبعها معدة لان يكون عنها الشيء ومقابله
على السواء فانها ممكنة ان يكون الشيء او لا يكون على السواء وذلك من جهة غيها
الفاعل والقابل معا ومثال ذلك ان الثوب قد يمكن ان يتمزق من قبل
ان يسبق اليه البلى وقد يمكن فيه ان لا يتمزق بل يبلى وذلك ان قبل
امكان هذين المعنيين في الثوب هو على السواء من جهة الفاعل والقابل
وكذلك يجري الامر في جميع الامور المتكونة في هذه المادة التي فيها هذا
النوع من الامكان والقوة واذا كان هذا هكذا فظاهر انه ليس جميع الاشياء
ضرورية بل يظهر ان الاشياء صنفان اما ضرورية واما ممكنة وان الممكنة
ثلثة اصناف اما ممكنة على التساوي وهي التي لا يكون فيها وجود الشيء
احرى من عدمه ولا عدمه احرى من وجوده واما ممكنة على الاكثر
وهي التي يكون فيها احد المتقابلين احرى من الثاني بالوجود ويكون
حدوث الثاني على الاقل وفي هذا الجنس يوجد النوعان جميعا من
الممكن اعني الذي على الاكثر والذي على الاقل واما الضرورية فمنها
ضرورية على الاطلاق وهي الاشياء التي وجودها دايما او عدمها دايما

ومنها

ومنها ضرورية لا باطلاق وهي الاشياء التي وجودها ضروري في الوقت الذي
هي فيه موجودة او اشياء عدمها ضروري في الوقت الذي هي فيه معدومة
وهذه ضربان اما اشياء نحو لا انها ضرورية الوجود لموضوعاتها ما دامت موضوعاتها
موجودة مثل وجود النطق للانسان ما اذا وجد ذلك الانسان او اشياء معدومة
ما دامت موضوعاتها غير موجودة واما اشياء موجودة ما دامت هي موجودة
مثل وجود الانسان ما دام موجودا واذا كانت هذه هي اقسام طبيعة الوجود
كان واجبا ان يكون اقسام السلب والايجاب للصدق والكذب مطابقا
لما عليه الوجود خارج النفس فظاهر ان المتقابلين اللذين يقتسمان الصدق
والكذب في اصناف الامور الضروريات على التحصيل في نفسه اعني على ان — وجميع المواد انما تقتسمان الصدق والكذب
الصادق منهما والكاذب يحصل في نفسه خارج النفس وان لم يحصل لنا
معرفته وجهلنا كيف الامر فيه واما في المادة الممكنة في الامور المستقبلة
فانهما ايضا يقتسمان الصدق والكذب وذلك انه واجب ان يوجد احد
المتناقضين فيما يستقبل لكن لا على التحصيل في انفسهما بل على انهما في طبيعتهما
من عدم التحصيل مثل ما هما عندنا ولذلك لا يمكن ان يحصل في هذا الجنس
معرفة ما في كان الامر في نفسه مجهولا لكن ما كان من الممكن على الاكثر لا على
التساوي فان احد المتقابلين فيه احرى بالصدق من الثاني اذ كان
وجوده احرى من لا وجوده وفي هذا الجنس يمكن ان نحصل المعرفة بحدوث
الحادث منهما قبل حدوثه اعني حدوث ما شانه ان يحدث على الاكثر
فنعم كل متقابلين من شانهما ان يقتسما الصدق والكذب انهما يقتسمان
الصدق والكذب في الامور المستقبلة في المادة الممكنة لا على التحصيل لكن اما

فى الممكن الذى على التساوى فليس لاحد المتقابلين منه احرى بالصدق من الاخر واما فى الممكن الاكثرية فاحد المتقابلين فيه احرى بالصدق من الآخر واما فى الممكن على الاقل فان كذب احد المتقابلين منها احرى بالصدق من الاخر على التالى فقد تبين من هذا كيف اقسام المتقابلين الصدق والكذب فى جميع الامور وذلك مما شانه ههنا ان يقسم الصدق والكذب دايما وهى المناقضات والمتخصصات ولما كانت القضايا منها ثنائية وهى التى محمولها

الفصل الثالث

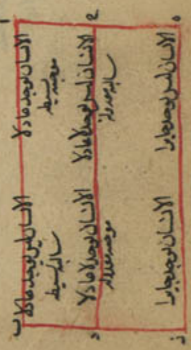
كلمة ومنها ثلاثية وهى التى محمولها اسم وانما سميت التى محمولها كلمة ثنائية لانها مولفة من محمول وموضوع فقط وسميت التى محمولها اسم ثلاثية لانها مولفة من موضوع وكلمة رابطة ومحمول وكان الاسم والكلمة التى تولف منها القضايا اما ان يكونا محصلين او غير محصلين فظاهر ان كل قضية ثنائية هى مولفة اما من اسم محصل وكلمة محصلة مثل قولنا الانسان يوجد واما من اسم غير محصل وكلمة غير محصلة مثل قولنا لا الانسان لا يوجد واما من اسم غير محصل وكلمة محصلة مثل قولنا لا انسان يوجد لكن الكلمة الغير محصلة لم تجر العادة باستعمالها فى امثال هذه القضايا اعنى الثنائية وذلك انه ليس فيها موضع حرف السلب من موضع حرف العدل اذ كان موضع حرف السلب فيها هو بعينه موضع حرف العدل فلذلك ليس يوجد فى الالسنة التى تستعمل ههنا المعدولة قضية ثنائية تكون الكلمة فيها معدولة ولذلك يسقط من اصناف هذه القضايا الاربعة صنفان الصنف الذى اسم المحمول والموضوع فيه غير محصل والصنف الذى اسم المحمول فيه غير محصل ويبقى صنفان فتكون المتقابلات التى منها اثنين والمقدمات اربع فاذا اضربنا

وليس اسم محصل وكلمة غير محصلة مثل قولنا الانسان لا يوجد

هذين

هذين الرسمين من المقابلات فى الستة الازواج من المقابلات المتقدمة تكون المقابلة فى القضايا الثنائية اثنى عشرة والقضايا اربعا وعشرين ولان كل واحدة من القضايا الثنائية اما ان تكون الكلمة فيها دالة على الزمان الحاضر واما ان تكون دالة على الزمان المستقبل واما ان تكون دالة على الزمان الماضى فاذا اضربنا هذه الثلث فى الاربع والعشرين قضية تكون القضايا الموجودة فى هذا الجنس اثنى وسبعين قضية وستا وثلثين مقابلة فان اضربناها فى المواد الثلث التى هى الممكن والضرورى والممتنع كانت القضايا المجتمعة من هذه مأتى قضية وستة عشر قضية واما القضايا الثلاثية فانها ضعف القضايا الثنائية ومقابلاتها ضعف مقابلاتها وذلك انه يتاتى فيها الاصناف الاربعة من المقابلات اعنى الصنف الذى تكون فيه اسم الموضوع واسم المحمول محصلا وهى التى تعرف بالبسيطة مثل قولنا الانسان يوجد عدلا الانسان ليس يوجد عدلا والصنف الذى تكون فيه اسماؤهما غير محصلين مثل قولنا لا انسان يوجد لا عدلا لا انسان ليس يوجد لا عدلا والصنفان الباقيان اعنى الذى تكون احدهما محصلا والاخر غير محصل وذلك اما الموضوع واما المحمول ومقابلاتها فالقضايا الثلاثية التى موضوعها اسم محصل ومحمولها اما اسم محصل واما اسم غير محصل واذا وضعت مع مقابلاتها فى شكل ذى اربعة اضلاع ووضعت المقابلة منها على الضلعين اللذين فى عرض الصفح والغير المقابلة على الضلعين اللذين فى طول الصفح على ان تكون الموجبة من البسيطة مع السالبة من المعدولة على ضلع واحد والسالبة من البسيطة مع الموجبة من المعدولة على ضلع واحد ايضا وجدت حال القضايا

للمعدولة مع البسيطة في التلازم كحال القضايا العدمية مع البسيطة في التلازم
ايضا وليس يوجد حال العدميات من المعدولة كحال المعدولة من البسيطة
وذلك في جميع اصناف المتقابلات الست واعني بالقضايا العدمية
ههنا القضايا التي يدل اسم محمولها اما على العدم الذي يعدم رسمه مثل قولنا
الانسان جاهل واما على اخس الضدين مثل قولنا الانسان جاير فلننظر
ذلك اولا في المتلازمات ولنضعها في شكل ذي اربعة اضلاع على ما شرطنا
ونضع ايضا العدميات تحت المعدولة على مثل ما وضعنا المعدولة مع البسيطة
وذلك بان نضيف الى الشكل ذي الاضلاع سطحا اخر يشارك الشكل
الاول في احد اضلاعه مثال ذلك انا نضع شكل ا ب ج د ونضع الشكل المتصل
به ج د ه ز ونضع ضلع ا ب الموجبة البسيطة ومقابلتها وهي الانسان
يوجد عادلا الانسان ليس يوجد عادلا وعلى ضلع ج د السالبة المعدولة
ومقابلتها وهي الانسان ليس يوجد لا عادلا الانسان يوجد لا عادلا وعلى
ضلع ه ز السالبة العدمية ومقابلتها وهي الانسان ليس يوجد جايرا
الانسان يوجد جايرا فاذا تاملت هذه القضايا على هذا الوضع وجدت
التي على الاضلاع منها في عرض الصفح لا تتلازم لانها متقابلة وقد عرفت
فيما تقدم حالها في التقابل واذا تاملت التي على الضلع منها في طول الصفح
وجدت السالبة المعدولة تلزم في الصدق عن الموجبة البسيطة وليس
ينعكس الامر فيها وذلك انه اذا صدق قولنا الانسان يوجد عادلا صدق
قولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا وليس يلزم اذا صدق قولنا الانسان ليس يوجد
لا عادلا ان يصدق قولنا الانسان يوجد عادلا لان قولنا الانسان ليس يوجد



لاعادلا

لا عادلا لا يصدق على الانسان العادل وعلى الانسان الذي لا يتصف بالعدل
ولا بالجور وهو الصبي وعلى الانسان الذي ليس بحي فاذا السالبة المعدولة
اعم صدقا من الموجبة البسيطة لانها تصدق على ثلثة والموجبة البسيطة على واحد
واذا وجد العام ليس يلزم ان يوجد الخاص كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام
مثال ذلك الحيوان والانسان فانه اذا وجد الانسان وجد الحيوان وليس يلزم
اذا وجد الحيوان ان يوجد الانسان واما السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة
فانها توجد في الصدق بعكس هذا اعني السالبة البسيطة يلزم عن الموجبة المعدولة
وليس ينعكس وذلك ان السالبة البسيطة اعم صدقا من الموجبة المعدولة
اذ كان قولنا الانسان ليس يوجد عادلا يصدق على الانسان الجاير وعلى الانسان
الذي ليس جايرا ولا عادلا وهو الصبي وعلى الطفل وقولنا الانسان
يوجد لا عادلا انما يصدق على الجاير فقط لان قولنا لا عادل يدل على العدم والعدم
رفع الشيء عما شانه ان يوجد فيه في الوقت الذي شانه ان يوجد على ما حد
قبل فالموجبة المعدولة تصدق على واحد والسالبة البسيطة على ثلثة
واما اذا نظر تلازمهما في الكذب فوجد الامر بعكس هذا اعني الموجبة
البسيطة تلزم من السالبة المعدولة وذلك ان السالبة المعدولة اخص
كذبا من الموجبة البسيطة لان قولنا الانسان يوجد عادلا انما يكذب على
الجاير فقط وكذلك يلفى الحال في تلازم السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة
في الكذب بعكس تلازمهما في الصدق اعني ان اللازم فيهما يعود ملزوما
عنه واذا تاملت العدمية مع البسيطة في هذا التلازم وجدت حالها
في الصدق والكذب كحال المعدولة مع البسيطة واما التي على القطر منها

وعلى الانسان الذي ليس بعادل ولا جاير
وقولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا انما
يكذب على الجاير صح

وهو قطراً اذ هى متضادة من جهة المواد وستعرف حالها فى المستقبل واذا
وضعت ساير اصناف المتقابلات هذا الوضع يحدث حالها فى التلازم
حالا واحدة اعنى المناقضات والشخصيات والمتضادة وما تحت التضاد
واما حال ما كان منها على الاقطار فى صنف صنف يختلف وذلك
ان منها ما يمكن ان يصدقا معا ومنها ما يمكن ان يكذبا معا وارسطو لم يذكر
من هذه الا التى ذكرناها فقط وارجاء الامر فيها الى كتاب القياس وفى القانون
العام فى تعرف هذه التلازمات ان كل مقدمتين من هذه اذا اتفقتا فى
الكمية وهى السور واختلفا فى الكيفية وهو السلب والايجاب فهى متلازمة
اعنى ان الاعم منها يلزم الاخص واما التى لا تتلازم فهى المتقابلات على
جهة التضاد وعلى جهة التناقض كما قيل والقضايا الثلاثية اذا
اخذ موضوعها باسم غير محصل ومحمولها مرة باسم محصل ومرة باسم
غير محصل حدث فى هذا الجنس بسائط ومعدولات موجبات
وسوالب غير التى سلفت فتكون البسائط منها ما كان محمولها اسما
محصلا كما كان ذلك فى الصنف الاول من البسائط والمعدولات
التى محمولها اسم غير محصل وذلك ان اعتبار القضية فى كونها بسيطة
او معدولة هو من جهة المحمول لا من جهة الموضوع فتكون البسيطة التى
فى هذا الجنس مثل قولنا لا انسان يوجد عادلا وسالبتها لا انسان
ليس يوجد عادلا وتكون معدولتها الموجبة قولنا لا انسان يوجد
لا عادلا وسالبتها لا انسان ليس يوجد لا عادلا وهو بين ان هاتين المتقابلتين
اللتين تحدث فى هذا الجنس من الثلاثية اعنى التى كل موضوعها اسم غير

محمولها غير

محصل

محصل غير المتقابلتين اللتين تحدث فى الصنف من القضايا التى موضوعها
اسم محصل فان موضوع هذه هى عدم موضوع تلك وقد تخصص اصناف
العدم الذى يدل عليها الاسم الغير المحصل فى غير هذا الموضع وهذا الصنف
من القضايا اذا اعمل منها سوالب فليس يقوم حرف السلب مقام حرف
العدل منها ولا يجزى احدهما عن صاحبه بل ينبغى ان يرتب حرف
السلب منها اما فى ذوات الاسوار مع السور كالحال فى الصنف الاول
من القضايا الثلاثية واما فى المهملات والمخصصة مع الكلمة الوجودية
واما حرف العدل فيرتب منها ابدا مع الموضوع حتى تكون اما فى القضايا
البسيطة السالبة من هذا الجنس فيوتى فيه بحرف السلب مرتين وذلك
مع السور فى القضايا المسورة ومع الموضوع ومع الكلمة الوجودية ومع
الموضوع فى المهملات والمخصصات واما فى المعدولة فثلث مرات
مرة مع السور او الكلمة الوجودية وثانية مع الموضوع وثالثة مع المحمول
وليس يجزى احد حرفى السلب عن الاخر مثال ذلك ان سلب قولنا
كل لا انسان يوجد لا عادلا قولنا ليس كل لا انسان يوجد عادلا لا قولنا
ليس كل انسان يوجد عادلا وذلك بان تاتى فى ذلك بحرف السلب فى
ثلثة مواضع لا بان تاتى به فى موضعين مثل ان نقول ليس كل انسان يوجد
لا عادلا وكذلك الحال فى الثانية التى فى هذا الجنس اعنى فى البسيطة منها
فانه قد قلنا انه لا يوجد منها معدولة بحسب دلالات الالسنة التى فيها
فان حرف السلب فى هذه القضايا ينبغى ان يرتب فيها مرتين مرة مع الموضوع
ومرة مع السور فى ذوات السور او مع الكلمة نفسها فى المخصصة والمهملات

وسلب قولنا كل لا انسان
يوجد لا عادلا قولنا ليس كل
لا انسان يوجد لا عادلا

ويكتفى باحدهما ايضا دون الثانى مثاله ذلك انه كما ان سلب قولنا كل انسان
~~مشى بهو التى موضوعها اسم محصل هو قولنا ليس كل انسان بمشى~~ وهى التى موضوعها
~~اسم محصل هو قولنا ليس كل انسان بمشى~~ كذلك سلب قولنا كل لا انسان بمشى
قولنا ليس كل لا انسان بمشى لا قولنا ليس كل انسان يمشى ولا ليس كل لا انسان
لا يمشى فان حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل ولا حرف العدل يقوم
مقامه اذ كل واحد منهما يرفع عن القضية شيئا غير الذى يرفعه الآخر وذلك
ان حرف السلب فى ذوات الاسوار انما يرفع الحكم الكلى الذى تضمنه السور
الكلى المقرون بالقضية ليس يدل على ان المعنى الموضوع كلى فيكون رفعه رفعا
للمعنى الكلى للموضوع بل انما يدل على ان الحكم على المعنى الكلى كلى وذلك بين فى
المهملات فانه ليس كونها غير ذوات الاسوار مما لا يوجب ان يكون المعانى
الموضوعة فيها كلية اذ كانت دلالات الالفاظ عليها دلالة كلية مثل قولنا
الانسان عادل الانسان ليس بعادل فان لفظ الانسان يدل على معنى كلى وان
لم يقترن به لفظة كل ولو كانت لفظة كل هى التى تدل على ان المعنى كلى لكانت
لفظ الانسان لا تدل على معنى كلى الا اذا اقترن بها كل ولذلك ما يجب ان
يقترن حرف السلب فى القضايا المسورة التى موضوعاتها اسماء غير محصلة متى
كانت ذوات الاسوار ومعادة حرف السلب تارة مع الموضوع فان كانت
معدولة اعيد ثالثة مع المحمول وان كانت غير معدولة اكتفى باعادته مع الموضوع
وقد يأتى مواضع فى المادة الممكنة يكون فيها حرف العدل قوته قوة حرف السلب
فى اقتسام الصدق والكذب فى جميع المواد وتأتى مواضع ليس يلزم ذلك
فيها فاما المواضع التى قوة حرف العدل فيه قوة حرف السلب فهى القضايا

او الحكم الجزئى الذى تضمنه السور الجزئى واما حرف العدل فانما يرفع الموضوع الكلى او المحمول الكلى لا الحكم الكلى وذلك لان السور الكلى
صح

القول فى القضايا التى فيها حرف العدل قوته قوة حرف السلب

الشخصية صح
اذا الحدث موضوعاتها موجودة فى الوقت الذى من شانها ان يتصف بالملكة
او العدم المقابل لها مثال ذلك انه اذا اسئل سائل هل سقراط عادل او ليس بعادل
وكان الجواب الصادق فيه انه ليس بعادل فاجاب السائل بكان قولنا انه ليس
بعادل انه لا عادل فان قوة قولنا ههنا لا عادل هو قوة قولنا ليس بعادل اذ كان
قولنا سقراط عادل او لا عادل اذا اتفق ان وجد فيه الشرطان المقدمان يقتسمان
الصدق والكذب على مثل ما يقتسمه قولنا سقراط عادل او ليس بعادل وقد
يمكن فى هذا الموضع كما يقول المفسرون اذا كان قصد السائل ان يسلم من المجيب
مقدمة موجبة فاجابه بالسالبة ان يأخذ بدل السالبة معدولتها فينتفع
بها اذا وضعتها من القياس فى الموضع الذى انما ينتفع فيه بالموجبة لا
بالسالبة مثل الصغرى من الشكل الاول فان الصغرى متى كانت سالبة
فى الشكل الاول لم ينتفع بها فى الانتاج على ما سنبين فى كتاب القياس
وقد ينتفع السائل بهذه الوضعية ايضا اذا اراد ان ينتج عن السالب شيئا
مناقضا لكن ما نحن به للوضع هو اليق بغرض هذا الكتاب واما الموضع
الذى لا يكون فيه قوة حرف العدل اذا اقترن مع الكلمة قوة حرف السلب
فى اقتسام الصدق والكذب فهى القضايا الكلية فى هذه المادة مثل ان يسأل
سائل هل كل انسان حكيم او ليس كل انسان حكيما فيجيب المجيب بدل قوله
ليس كل انسان حكيما كل انسان لا حكيم وذلك ان الذى يقابل قولنا كل انسان
حكيم مقابلة يقتسمان الصدق والكذب دائما انما هو قولنا ليس كل انسان
حكيما لا قولنا كل انسان لا حكيم اذ كان قولنا حكيم ولا حكيم قوته قوة المتضادين
وهو قولنا كل انسان حكيم ولا انسان واحد حكيم والمتضادان يكذبان

فى القضايا التى لا يكون فيها حرف العدل قوته قوة حرف السلب

معانى هذه المادة كما بين فتل والتقابل الذى بين الاسم المحصل والاسم الغير المحصل
والكلمة المحصله والغير المحصله ليس هو من جنس مقابلة الايجاب والسلب
فانه ليس قولنا لا انسان يدل فى الالسنة التى تستعمل بها امثال هذه
الاسماء على ما يدل عليه قولنا ليس بانسان فان قولنا ليس بانسان يدل على
موضوع سلب عنه الانسانية وان لم يصرح به فى هذا القول فهو لذلك
قول مركب وكذلك يدل عليه قولنا ليس بصحيح واما قولنا لا انسان ولا
صح فانه لا يدل دلالة السلب اذ ليس من شان تقرنت باسم ولا كلمة مصرح بها
بل انما يدل قولنا لا انسان على عدم الانسانيه وقولنا لا صح على عدم الصحة
وهو المعنى المطرح الذى يدل عليه قولنا مرض ونظر انه ليس دلالتها
دلالة السلب من ان السلب يصدق او يكذب واما قولنا لا انسان فليس
هو لا صادقا ولا كاذبا وذلك انه اذا كان قولنا انسان ليس بصادق
ولا كاذب ما لم يقرن به جزم مع انه يدل على ملكة وصورة موجودة
فاحرى ان يكون قولنا لا انسان لا يدل على صدق او كذب اذ كان ليس يدل
على وجود محصل وانما يدل على وجود غير محصل والقضايا التى موضوعها
اسم غير محصل يوجد حال البسيط منها والمعدولات متلازمة كحال البسيطة
مع المعدوله فى القضايا التى موضوعها اسم محصل وذلك ان قولنا كل لا انسان
يوجد لا عادلا وهى من الموجبة المعدوله فى هذا الجنس تدل على ما يدل عليه
قولنا ليس يوجد شئ مما هو لا انسان عادلا وهى السالبة البسيطة وليس بين
هذا الصنف من القضايا اعنى التى موضوعها اسم غير محصل وبين الصنف
من القضايا التى موضوعها اسم محصل تلازم ولا تقابل واذا ابدلت ترتيب

اسم المحمول او الموضوع او الكلمة الرابطة فى القضايا الثلاثيه او اسم الموضوع
او المحمول فى الثنائيه مثل ان يقدم منها ما شانه ان يؤتى به اخيرا اعنى ان
يؤتى اولا بما شانه ان يؤتى به ثانيا او يؤتى متاخرا بما شانه منها ان يؤتى
به متقدما او الحاله ان يغير ترتيبها ويسمى المحمول منها محمولا والموضوع موضوعا
فان القضية تبقى واحدة بعينها المحفوظة الصدق ان كانت صادقة
او الكذب ان كانت صادقة ... الكذب ان كانت كاذبة ومثال ذلك قولنا
يوجد الانسان عدلا يوجد عدلا الانسان فان هذه القضية هى واحدة
بعينها وكذلك قولنا زيد قام وقام زيد فانه لو لم تكن القضايا التى
لا تختلف الا فى ترتيب اجزائها من التقدم والتاخر قضية واحدة للزم
ان يكون لقضية واحدة اكثر من سالب واحد وقد تبين انه ليس للمعنى
الواحد الا سالب واحد وذلك انه ان لم يكن قولنا يوجد الانسان عدلا
وقولنا عدلا الانسان قضية واحدة بل قضيتين مختلفتى المعنى وكان سلب
قولنا يوجد الانسان عدلا قولنا ليس يوجد الانسان عدلا وسلب قولنا
يوجد عدلا الانسان ليس يوجد عدلا الانسان وكان قولنا ايضا ليس يوجد
عدلا الانسان بين انه سلب لقولنا يوجد الانسان عدلا لزم ان يوجد
لقولنا يوجد الانسان عدلا سلبان احدهما قولنا ليس يوجد انسان
عدلا والاخر ليس يوجد عدلا الانسان وهو سلب القضية التى وضعنا
انها مغايرة فى المعنى لقولنا يوجد الانسان عدلا وهو قولنا يوجد عدلا
الانسان فانه اعرف ان هذين السلبين هو سلب واحد من ان
هاتين الموجبتين موجبة واحدة تقدمان من الاسماء والكلم التى هى اجزاء

يوجد

القضايا يبتني عن ترتيبها في القول عن العادة الجارية في ذلك اللسان اعني عن
الترتيب الذي هو الافصح وبقي المحمول محمولا والموضوع موضوعا ابقا سبق تلك
القضية بعينها واذا اوجب اسم واحد لاسماء كثيرة لا اسم واحد او سلب اسم واحد
عن اسماء كثيرة او سلب اسماء كثيرة عن اسم واحد فليس يكون ذلك الايجاب
واحدا ولا ذلك السلب سلبا واحدا كما انه اذا اوجب اسم واحد لاسم واحد او
او سلب عنه لا يكون ايجابا واحدا ولا سلبا واحدا ما لم يكن للمعنى الذي
يدل عليه ذلك اللفظ الواحد عليه واحدا على ما قيل فيما سلف الا ان تكون تلك
تلك الاسماء الكثيرة مترادفة وهي التي يدل كل واحد منها على معنى واحد او
يكون ما يدل عليه الاسماء الكثيرة مترادفة وهي التي اجزا حد او رسم لشيء
واحد مثل قولنا الانسان حيوان والانسان ناطق فان المجتمع من هذين
المحمولين هو حد الانسان وذلك ان الانسان حيوان ناطق وكذلك
ان كان ايضا رسما له مثل قولنا الانسان حيوان والانسان ذو رجلين
فان المجتمع هو رسم للانسان وهو انه حيوان ذو رجلين ولفظ الانسان
يدل دلالة مجملة على ما يدل عليه كل واحد من هذين القولين مفصلا فاما
ان كانت المحمولات الكثيرة ليس المجتمع منها واحدا فليس الايجاب لها ايجابا
واحدا ولا السلب لها سلبا واحدا وكذلك ان كانت موضوعات كثيرة
يحمل عليها محمول واحد فليس ذلك ايجابا واحدا ولا سلبا واحدا ومثال
ذلك حملنا على الانسان انه ابيض وانه يمشي فان هذين اذا حملا محمولا
على الانسان مثل الانسان ابيض يمشي لم يدل على معنى واحد الا بالعرض
والحال في هذه كالحال في المحمول الذي هو لفظ مشترك يدل على اكثر من معنى

او اسماء كثيرة صح

تدل على معنى واحد وكذلك اما ان تكون تلك الاسماء الكثيرة صح

واحد

واحد اذا حمل على موضوع واحد وكالموضوع الذي هو لفظ مشترك اذا
حمل عليه محمول واحد فليس يدل على معنى واحد اعني انه كما ان القضية التي
المحمول فيها لفظ مشترك ليست قضية واحدة ولا القضية التي فيها الموضوع
بهذه الصفة قضية واحدة كذلك الحال في القضية التي توجب فيها معان
كثيرة باسماء متباينة لموضوع واحد والتي توجب فيها محمول واحد لموضوعات
كثيرة يدل عليها باسماء متباينة اذا لم يكن المجتمع من تلك المحمولات او الموضوعات
الكثيرة معنى واحدا او القضايا التي محمولها او موضوعها اسم مشترك لما
كانت قضايا كثيرة لم يكن ينبغي ان يكون السؤال الجدلي عنها سؤالا واحدا
ولا الجواب الجدلي جوابا واحدا وان كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم
المشترك للموضوع يصدق عليه المحمول الواحد او كانت جميع المعاني
التي يدل عليها الاسم المشترك المحمول يصدق على الموضوع الواحد او كان
المعاني الكثيرة هي المحمول او كان لفظ المحمول والموضوع يدل كل واحد منهما
على معان كثيرة الا ان جميع المعاني التي يدل عليها لفظ المحمول صادقة على
جميع المعاني التي يدل عليها لفظ الموضوع على ما تبين في كتاب الجدل
فان المجيب على طريق الجدل ليس عليه ان يصلح على السائل سؤاله بان
يفهمه تلك المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم المشترك اذ كان المجيب
والسائل في مرتبة واحدة من معرفة الشيء الذي فيه يتناظران وانما
قصد السائل على طريق الجدل ان يسلم من المجيب احد جزئي النقيض
الذي يريد ان يضعه مقدمة يبطل بها وضع المجيب فمتى سئل السائل
المجيب في الجدل بالمقدمة المشتركة اللفظ فسلم له المجيب احد جزئي

النقيض فوضع السائل من احد تلك المعاني مقدمة يروم ان ينتج منها ما قصد
ابطاله على المجيب كان للمجيب ح ان يقول لم اسلم هذا المعنى وانما الذي سلمت
معنى كذا وكذا فلو ينتفع السائل ح بتسليم المجيب له احد جزئي النقيض ولما
السؤال على طريق التعلم فقد يكون بالاسم المشترك عليه ولذلك لا يكون هذا
السؤال سؤالا جدليا لان هذا النوع من السؤال قد يفتقر تفصيل ما يدل عليه
الاسم المشترك مثل ان يسئل سائل ما هو العين فان المجيب له يقول انه
يدل على معان شتى على الجارحة وعلى عين الماء وعين الشمس وغير ذلك
واما السؤال الجدلي فلما كان انما يسئل السائل فيه جزئي النقيض ليسلم له
احدهما مثل ان يسئل هل كذا كذا او ليس بكذا فقد ينبغي ان يكون السؤال محدودا
لكون الجواب الذي يقع عليه محدودا وذلك بان يكون بالاسم المتواطي ولما
كانت المحمولات الكثيرة التي تحمل على موضوع واحد توجد باربعة احوال اما
محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت وكان المجتمع منها
محمولا واحدا وهو الذي قلنا ان المجتمع منها يكون قضية واحدة واما محمولات
اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت الا ان المجتمع منها ليس يكون
محمولا واحدا الا بالعرض واما محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت كان الكلام
هذرا وفضلا واما محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت كذبت
فقد ينبغي ان يعطي القانون الذي يبين هذه المحمولات بعضها من بعض
بعد ان يبين انه ليس واجبا ان يكون ما يصدق مفردا يصدق مجموعا
من غير ان ينطوي في ذلك كذب ولا فضل فنقول انه ليس يلزم ان
يكون جميع المحمولات التي تصدق فرادى تصدق مجموعة من غير ان يكون الكلام

لان على المعلم ان يصلح السائل بتفصيل ما يدل عليه ذلك الاسم المشترك صح

هذرا

هذرا وفضلا وذلك بين من قبل المواد ومما يحوج هذا الموضع ان سلمناه من
الشناعة اما من قبل المواد فانه قد يصدق على زيد انه طبيب ويصدق
عليه انه بصير اي حاذق وليس يلزم ان يصدق عليه الامران جميعا حتى يقول
فيه انه طبيب بصير واما الشناعة التي تلحق من قال ان كل ما يصدق فرادى
يصدق مجموعا من غير ان يلحق القول هذر فاحدها انه ان كان قولنا في زيد
انه انسان حقا وانه ابيض حقا فيجب ان يكون القول المجموع منهما حقا اعني ان
يكون زيد انسانا ابيض وان كان حملنا عليه ايضا انه انسان ابيض وانه ابيض
على انهما محمولان مفردان فقد يجب ان يصدق عليه انه انسان ابيض ابيض لانه
اذا اخذنا هذا القول بمنزلة محمول واحد مفرد او اخذنا القول الاول بمنزلة محمول
مفرد صدق عليه انه انسان ابيض انسان ابيض ابيض من غير ان يكون
في الكلام هذر ولا فضل وان مر الامر الى غير نهاية وذلك شنيع وايضا
فانه اذا احملت عليه مفردات كثيرة لزم ان يصدق عليه جميع التراكيب التي تعرض
عن تلك المفردات اذا ركب بعضها الى بعض وهي غير متناهية مثل انه
ان صدق عليه انه انسان وانه ابيض وانه يمشي يجب ان يصدق عليه
انه انسان ابيض يمشي وانه انسان انسان ابيض يمشي وانه انسان انسان
ابيض ابيض وكذلك انه ابيض ابيض ويمشي يمشي فيكون المحمولات الصادقة
عليه غير متناهية وقد تبين من هذا انه ليس كل ما يصدق فرادى يصدق
مجموعا على ما كان يرى كثير من القدماء واذ قد تبين هذا فلينظر متى يكون
من المعاني الكثيرة التي تحمل على معنى واحد ومن اللفظ الذي يحمل على معان كثيرة
قضية واحدة وذلك بان يكون المجتمع من تلك المعاني الكثيرة معنى واحدا

ابيض صح

فيصدق على الموضوع الواحد اشياء غير متناهية صح

يمشي صح

الواحد صح

يصادقا وحتى لا يكون مقول انه متى لم يكن حمل تلك المتباينة الكثيرة على الموضوع
حملا بالعرض ولما كان احدهما مشروطا في الآخر ومنحصرا فيه اعني ان يكون الشرط
منحصرا في المشروط فيه واحرى بذلك ان يكون الشرط هو بعينه ذو الشرط مثل ان نقول
ان زيدا ابيض ابيض لم يكن ذلك على جهة التأكيد فان المجموع من تلك المتباينة
يكون معنى واحدا فاما متى كان حملها بالعرض مثل قولنا في زيد انه ابيض وانه
يمشي فانه ليس منهما معنى واحدا وكذلك متى كان الثاني محصورا في الاول لان
الكلام ح يكون فضلا مثل قولنا في زيد انه انسان حي على جهة تقييد الانسان
بالحي فان لفظ الانسان قد انطوى فيه الحي ولذلك كان تقييدنا اياه بالحي
هذرا او جاذبا تقييد الجنس بالفصل حتى عريت المحمولات الكثيرة من هاتين
الصفتين اعني من الحمل الذي بالعرض ومن ان يكون احدها منحصرا في الآخر
فالقضية تكون واحدة مثل قولنا في الانسان انه حيوان وانه ذو رجلين
واما الاشياء التي تصدق بمجموعه في الحمل على شيء ما اذا افيد بعضها بعض
منها ما تصدق اذا افردت ومنها ما ليس تصدق والصادقة منها
هي التي اجتمع فيها شيئان احدهما ان لا ينحصر في الشيء المشترط في القول
شيء هو مقابل الشيء الذي اشترط فيه وقيد به وذلك اي نحو اتفق من
انحاء التقابل الاربعة كان ظهور ذلك المقابل اي بحسب ما يدل عليه اسمه
مثل قولنا حيوان ميت فان الميت ضد الحيوان من جهة دلالة هذا الاسم
عليه اعني اسم الحيوان او كان ظهور ذلك لا من جهة دلالة الاسم بل من جهة
دلالة الحد او الرسم مثل قولنا انسان ميت فان الانسان انما يظهر انه
مقابل الميت من جهة حده الذي يقال فيه انه حيوان ناطق حي الحس

المقابل في امثال هذه المغيرات كذبت اذا افردت فانه يصدق على الميت
انه انسان ميت وليس يصدق عليه انه انسان والشرط الثاني الا ان يكون
الحمل المقيد على الموضوع بالعرض اي من اجل غيره بل بالذات اي من اجل ذاته
فانه اذا كان محمولا بالعرض على هذه الجهة كذب اذا افرد مثل قولنا امرؤ القيس
موجود شاعرا اي موجود متوهما فانه اذا افرد هذا فقيل امرؤ القيس موجود
كان كذبا اذ هو الآن معدوم والسبب في ذلك ان لفظ قولنا موجود هو محمول
على امرئ القيس من جهة انه متوهم او شاعر لا اولا ولا من اجل ذاته اي باطلاق
وقولنا فيه انه موجود من جهة ما هو في الذهن متوهما قول صادق ولذلك
امكن متى اذا حذفت هذه الجهة لفظ الموجود ان تصدق على المعدوم كما
لفظة غير الموجود اذا حملت على الشيء من اجل غيره صدقت على الشيء الموجود
وليس تصدق عليه اذا حملت عليه من اجله مثل قولنا في زيد الثابت
انه غير موجود حايكا فانه ليس يصدق عليه انه غير موجود باطلاق كما
يصدق على المعدوم انه موجود باطلاق فاذن متى لم ينحصر في الشرط او القيد
مقابل الشيء المقيد بقول على الشيء المقيد بحده او اسمه ولا كان هنالك محمولا
من اجل غيره فانه واجب متى افردت امثال هذه في الحمل ان تصدق فرادى
كما صدقت مجموعة

الفصل الرابع

ولما كانت القضايا منها ذوات الجهات
ومنها ما هي غير ذوات جهات والجهة هي اللفظة التي تدل على كيفية وجود المحمول
للموضوع مثل قولنا الانسان واجب ان يكون حيوانا او ممكن ان يكون فيلسوفا
وكانت اجناس الفاظ الجهات جنسان احدهما الضروري وما يتبعه على جهة
اللزوم تعديه وهو الواجب والممتنع الذي هو ايضا احد قسميه اذ كان الضروري

اما ضروري الوجود واما ضروري العدم وهو الممتنع والثانية الممكن وما يشبهه
على جهة اللزوم ويعد معه مثل قولنا المحتمل فقد ينبغي ان ننظر في المتقابلات
في هذا الجنس اي هي د في المتلازمة ايضا منها وذلك في المعدولة منها
ايضا والبسيطة وانما صارت الفاظ الجهات جهتين لانه انما قصد بها ان
تكون دلالتها مطابقة للوجود والموجود قسمان اما بالقوة واما بالفعل والضروري
يقال على ما بالفعل والممكن يقال على ما بالقوة فلننظر في المتقابلة منها والام
في المتلازمة فنقول انه قد يظن في بادي الراي ان حرف السلب ينبغي ان
يوضع في امثال هذه القضايا مع اللفظة الوجودية التي هي الرابطة لا مع المحمول
كالحال في القضايا غير ذوات الجهات وذلك ان سلب قولنا الانسان يوجد
عدلا هو قولنا الانسان ليس يوجد عدلا لا قولنا الانسان يوجد لا عادلا
وذلك انه لما كانت الايجاب والسلب يقتسمان الصدق والكذب على
جميع الاشياء فان وضعنا ان السالب لقولنا الانسان يوجد عدلا قولنا
هو قولنا الانسان ليس يوجد عدلا لا قولنا الانسان يوجد لا عدلا
يجب مثلا في هذين القولين ان يقتسمان الصدق والكذب على جميع
الاشياء حتى يجب ان كان قولنا في الخشبة مثلا انها توجد عدلا كاذبا ان تكون
الصادق عليها انها توجد لا عدلا لكن لما كان قولنا عدلا ولا عدلا يقتسمان
الصدق والكذب على الانسان فقط فقد يجب ان كان الصادق على الخشبة ان
توجد لا عدلا ان يصدق عليها ان الخشبة انسان لا عدلا وذلك في
غاية الاستحالة واذا كان حرف السلب انما يوضع في القضايا الثنائية
او الثلاثية مع الكلمة فقد يظن ان الحال في القضايا ذوات الجهات

هي هذه الحال فيكون على هذا سلب قولنا في الشيء انه يمكن ان يوجد قولنا انه
يمكن ان لا يوجد غير انه قد يظهر انه يصدق على الشيء بعينه ان يقال فيه انه
يمكن ان يوجد ويمكن ان لا يوجد ومثال ذلك ان ما يمكن ان ينقطع فهو يمكن ان
لا ينقطع وما هو يمكن ان يمشي فهو يمكن ان لا يمشي وذلك ان الممكن هو ما ليس بضروري
الوجود ولذلك قد يمكن فيه ان يوجد وان لا يوجد ولما كان المتقابلان ليس
يمكن فيهما ان يجتمعا على الصدق في شيء واحد تبين انه ليس سلب قولنا
يمكن ان يوجد قولنا يمكن ان لا يوجد واذ قد تبين ان حرف السلب في هذه
القضايا اعني ذوات الجهات لا ينبغي ان يوضع لا مع المحمول ولا مع الكلمة التي
فقد يجب ان يوضع مع الجهة فيكون سلب قولنا في الشيء انه يمكن ان يوجد
قولنا انه ليس يمكن ان يوجد وهكذا الامر في جميع الجهات التي عددناها
وذلك واجب فانه كما ان في القضايا التي ليست بذات جهة انما كان يقرن
حرف السلب بالشيء الذي يتنزل في الحمل منزلة الصورة وهي الكلمة الوجودية
لا بالشيء الذي يتنزل منزلة المادة وهو المحمول كذلك ههنا انما يوضع حرف
السلب في الشيء الذي يتنزل من الكلمة الوجودية منزلة الكلمة الوجودية في
غير ذوات الجهات من المحمول وهي الجهة وذلك ان الكلمة الوجودية لما كانت
في القضايا التي ليست بذات جهة تدل على كيفية حال المحمول من الموضوع
صارت الكلمة الوجودية منتسبة الى المحمول في هذه القضايا نسبة الصورة
الى المادة ولما كانت هذه النسبة بعينها هي نسبة الجهة الى الكلمة الوجودية
وذلك انها قد تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع كانت نسبتها ايضا
الى الكلمة الوجودية نسبة الصورة الى المادة واذا كانت النسبتان واحدة

وكان حرف السلب هنالك يوضع مع الكلمة فواجب ان يوضع ههنا مع
الجهة والحملة فهو ظاهر بنفسه ان سلب قولنا ممكن ان يوجد قولنا ليس يمكن
ان يوجد اذ كان هذان يقتسمان الصدق والكذب دايما واما قولنا يمكن
ان يوجد وان لا يوجد فليست متناقضات بل متلازمات وكذلك سلب
قولنا ممكن ان لا يوجد وهي المعدولة الممكنة هو قولنا ليس يمكن ان لا يوجد
وسلب قولنا واجب ان يوجد قولنا ليس واجبا ان يوجد وسلب قولنا
واجب ان لا يوجد وهي المعدولة الواجبة قولنا ليس واجبا ان لا يوجد
وكذلك سلب قولنا ممتنع ان يوجد قولنا ليس ممتنعا ان يوجد وسلب قولنا
ممتنع ان لا يوجد قولنا ليس ممتنع ان لا يوجد فهذه هي القضايا المتقابلة
في هذا الجنس واما المتلازمة فعلى ما اقوله اما الموجبة الممكنة البسيطة وهي
قولنا ممكن ان يوجد فانه يلزمها اثنتان السالبة الممتنعة مثل قولنا ليس
ممتنعا ان يوجد والسالبة الواجب وهي قولنا ليس واجبا ان يوجد واما
الموجبة الممكنة المعدولة مثل قولنا ممكن ان لا يوجد فانه يلزمها بحسب المشهور
والاعرف اثنتان احديهما سالبة الواجب المعدولة وهي قولنا ليس ممتنعا
ان لا يوجد واما سالبة الممكن البسيط وهي قولنا ليس يمكن ان يوجد فانه
يلزمها اثنتان ايضا احديهما موجبة الواجب المعدولة وهو قولنا واجب
ان لا يوجد والثانية موجبة الممتنع البسيط وهو قولنا ممتنع ان يوجد
واما سالبة الممكن المعدولة مثل قولنا ليس يمكن ان لا يوجد فانه يلزمها
اثنتان احديهما موجبة الواجب البسيط وهي قولنا واجب ان يوجد
والثانية الموجبة الممتنع المعدولة وهي قولنا ممتنع ان لا يوجد فلنضع

ليس واجبا ان لا يوجد والثانية السالبة للممتنع المعدولة وهي قولنا صح

المقابلة

للمقابلات منها في عرض الصفح والمتلازمات بعضها تحت بعض فياتي ذلك
على هذا الرسم فاذا تاملنا هذا
اللزوم المشهور وتعقبناه وجدنا
قولنا ممتنع وقولنا ليس بممتنع
يلزمان قولنا ممكن وليس يمكن
اعني ان النقيض منها يلزم
النقيض اي الموجب منها

ممكن ان يوجد	ليس يمكن ان يوجد
ليس واجبا ان يوجد	واجب ان لا يوجد
ليس ممتنعا ان يوجد	ممتنع ان يوجد
ممكن ان لا يوجد	ليس يمكن ان لا يوجد
ليس واجبا ان لا يوجد	واجب ان يوجد
ليس ممتنعا ان لا يوجد	ممتنع ان لا يوجد

يلزم السالب الممكن الا ان ذلك على القلب اعني ان السالب من الممتنع يلزم
الموجب من الممكن والموجب من الممتنع يلزم السالب من الممكن فاما القضايا
الواجبة فان اللازمة منها للممكنة ليس هو النقيض بل الضد اعني ضد الممكنة
الواجبة التي تناقض السالبة الواجبة وهي قولنا واجب ان لا يوجد اللازم
عن قولنا ليس ممكنا ان يوجد قولنا ليس واجبا ان يوجد الذي هو لازم
عن قولنا ممكن ان يوجد قولنا ليس واجبا ان يوجد الذي هو لازم عن
قولنا ممكن ان يوجد على ما وضع وذلك انهما قد يمكن ان يصدقا على شيء واحد
بعينه فان ما هو واجب ان لا يوجد يصدق عليه ليس واجبا ان يوجد
بل قولنا واجب ان لا يوجد ضد قولنا واجب ان يوجد الذي هو نقيض قولنا
ليس واجبا ان يوجد والسبب في ان لزوم الممكنة السالبة البسيطة موجبة
الواجب المعدولة ولزوم سالبة الممكن المعدولة موجبة الواجب البسيطة
ان الممتنع هو ضد الواجب الوجود وان كانت قوتهما في الضرورة قوة واحدة
فلما كانت السالبة الممكنة البسيطة يلزمها الممتنعة الموجبة البسيطة كانت

[illegible] هذا المعنى الذي هو [illegible] ان لا يوجد

الموجبة البسيطة ضد الموجبة الواجبة البسيطة لزم ضرورة ان يتبعها ضد
الموجبة الواجبة البسيطة وهي الموجبة الواجبة المعدولة ولما كانت السالبة
الممكنة المعدولة لم يتبعها الممتنعة المعدولة الموجبة ضد الواجبة المعدولة التي حيث
وجب ان يلزمها من الواجب ضد الواجبة المعدولة الموجبة وهي الواجبة
البسيطة الموجبة لكن اذا تعقب هذا فقد يظن ان الحال فيما يلزم الممكن من
الواجب كالحال فيما يلزمه من الممتنع اعني ان النقيض منها يلزم النقيض لكن
على غير الجهة الاولى التي بيّن بعضها فيكون اللازم عن قولنا يمكن ان يوجد
قولنا ليس واجبا ان لا يوجد الذي هو نقيض قولنا واجب ان لا يوجد اللازم
عن قولنا ليس يمكن ان يوجد لا قولنا ليس واجبا ان يوجد ويكون اللازم
من قولنا ليس يمكن ان لا يوجد من الواجب قولنا ليس واجبا ان يوجد لا قولنا
ليس واجبا ان لا يوجد لا قولنا ليس واجبا ان لا يوجد كما وضعناه في الوضع الاول
فاما كيف يظهر ان اللازم عن قولنا ممكن ان يوجد قولنا ليس بواجب ان لا يوجد
لا قولنا ليس بواجب ان يوجد فانه يتبين على ما بيان ان قولنا ممكن ان
يوجد هو لازم عن قولنا واجب ان يوجد فاما كيف يتبين هذا فيما اقول
وذلك ان قولنا واجب ان يوجد اما ان يصدق عليه ممكن ان يوجد او
قولنا ليس يمكن ان يوجد لان قولنا ممكن ان يوجد وليس ممكنا ان يوجد
متناقضان والمتناقضان يقتسمان الصدق والكذب على جميع الاشياء فان لم
يصدق عليه قولنا ممكن ان لا يوجد فيصدق عليه قولنا ليس يمكن ان يوجد
لكن ان صدق عليه قولنا ليس يمكن ان يوجد صدق عليه قولنا ممتنع ان يوجد
اذ كان هذا يلزم قولنا ليس يمكن ان يوجد واذا صدق عليه قولنا ممتنع ان يوجد

وكانت الممتنعة المعدولة الموجبة ع

لزم

لزم عن ذلك ان يكون ما هو واجب ان يوجد ممتنعا ان يوجد وذلك خلف
لا يمكن فاذن الصادق على قولنا واجب ان يوجد قولنا ممكن ان يوجد لانه اذا
كذب احد النقيضين صدق الاخر واذا تقرر ان قولنا ممكن ان يوجد يلزم قولنا
واجب ان يوجد فاقول ان اللازم عن قولنا ممكن ان يوجد من مقدمات
الواجب هي السالبة المعدولة التي هي قولنا ليس واجبا ان لا يوجد برهان ذلك
انه لا يخلو ان يكون اللازم عن ذلك اعني عن الممكنة البسيطة الموجبة سالبة
الواجب البسيطة او موجبة الواجب البسيطة او موجبة المعدولة او سالبة
الواجب المعدولة فان كانت سالبة الواجب البسيطة على ما وضعناه وهي
قولنا ليس بواجب ان يوجد وقد كانت الممكنة البسيطة الموجبة لازمة عن
الموجبة البسيطة لزم ان يلزم عن الواجبة البسيطة نقيضها وهي السالبة
البسيطة لانه يأتي القول هكذا ما كان واجبا ان يوجد فممكن ان يوجد
وما هو ممكن ان يوجد فليس واجبا ان يوجد فاذن ما كان واجبا ان يوجد
فليس واجبا ان يوجد هذا خلف لا يمكن فان النقيضين لا يمكن فيهما ان
يصدقا معا واذا لم يلزم عنها السالبة الواجبة البسيطة فلم يبق ان يلزم
عنها الا موجبة الواجب البسيطة او المعدولة او سالبة الواجب المعدولة
لكن موجبة الواجب البسيطة او المعدولة او سالبة الواجب المعدولة
ليس تصدق واحدة منها مع الموجبة الممكنة وذلك ان ما هو ممكن ان يوجد
فهو ممكن ان يوجد وان لا يوجد وما هو ممكن ان يوجد وان لا يوجد فليس هو
هو واجبا ان يوجد ولا واجب ان لا يوجد وذلك بيّن بنفسه فاذا كان
واجبا ان يلزم واحد من قضايا الواجب الاربعة الممكنة البسيطة وقد تبين

ان الثلاثة منها ليس يلزمها ما يلزم من ان يكون اللازمة لها الا قولنا ليس
بواجب ان لا يوجد وهي سالبة الواجب المعدولة وذلك واجب ايضا لانه
لا يعرض عنه المحال العارض فيما تقدم من وضعنا ان غير الممكن يلزم الواجب
فانه قد يلزم قولنا واجب ان يوجد قولنا ليس واجبا ان لا يوجد اذا كانا يصدقان
معا على شيء واحد لكن قد يعرض شيئا فيما بيّنا ان قولنا الممكن ان يوجد يلزم عن
قولنا واجب ان يوجد وذلك انه ان لم يكن يلزمه نقيضه يلزمه ونقيضه
اما ان يكون قولنا ليس ممكنا ان يوجد واما قولنا ممكن ان لا يوجد لكن ان
لزم قولنا ليس ممكنا ان يوجد لزم المحال المتقدم الذي فرغنا من ذكره وان
لزمه قولنا ممكن ان لا يوجد لزم ان يكون ما هو واجب ان يوجد يمكن ان لا يوجد
وذلك خلف لا يمكن بهذا القول يجب عنه ان يكون اللازم عن قولنا واجب ان
يوجد قولنا يمكن ان يوجد لكن اذا فرضنا ان اللازم عنه قولنا واجب ممكن
ان يوجد وكان الشيء الذي يمكن فيه ان يوجد يمكن فيه ان لا يوجد قد
يلزم ان يكون ما هو واجب ان يوجد يمكن ان لا يوجد وذلك خلف
لا يمكن واذا كان القول الاول يوجب ان يكون اللازم عن قولنا واجب ان يوجد
قولنا ممكن ان يوجد والثاني يبطل ان يكون الممكن يتبع الواجب ويلزمه
فمن البين ان يكون ما اثبت القول الاول من طبيعة الممكن انه لازم عن
الواجب غير ما نفاه الثاني فالممكن اذن يقال على اكثر من معنى واحد وذلك
ايضا بين بالاستقراء فانه يظهر انه ليس كل ما يقال انه ممكن ان يفعل كذا
ويفعل ففيه قوة على ان لا يفعل وان لا يقبل وذلك ان الاشياء التي
يقال ان فيها قوى فاعلة توجد على ضربين اما قوى مقرونة بنطق

وهي التي

وهي التي يعبر عنها بالاستطاعة واما قوى ليست مقرونة بنطق مثل تسخين النار
وتبريد الثلج فاما القوى المقرونة بالنطق فان فيها قوة على ان يفعل الاضداد اعني
ان يفعل و ان يفعل وان لا يفعل ومثال ذلك المشي فان في الانسان قوة ان يمشي
وان لا يمشي على السواء واما القوى التي ليست مقرونة بنطق فان فيها قوة على احد
الاضداد فقط ومثال ذلك النار فانها انما فيها قوة على ان تسخن فقط لا على
ان لا تسخن الا بالعرض وذلك اما عندما لا تجد موضوعا يقبل التسخين واما عند
ما يعوقها عائق عن الفعل الذي لها بالطبع في ذلك الموضوع وقد يوجد في
القوى المنفعلة غير الناطقة ما يقبل المتقابلين على السواء واذا كان هذا
هكذا فليس كل ممكن فهو ممكن لان يقبل الاشياء المتقابلة ولا ايضا الممكن
ما يقال بتواطؤ حتى يكون نوعا واحدا بل اسم الممكن مما يقال باشتراك
الاسم وذلك انا قد نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل وقولنا فيه انه
ممكن انما هو يعني ان هذه الحالة الموجودة له بالفعل قد كانت ممكنة له لو
لم يكن ليقبلها وهذا قد يقال وان لم يتقدم الامكان فيه الفعل بالزمان
ان وجد شيء بهذه الصفة ومنه ما يقال فيه انه ممكن بمعنى انه من شأنه
ان يوجد في المستقبل وهذا الامكان انما يوجد في الاشياء المتحركة
وجودها فاسدة كانت او غير فاسدة الا انه ما كان منه في الاشياء الغير
الفاسدة فليس كونه واجبا واما الصنف الثاني من الممكن فهو يوجد
في الاشياء الغير المتحركة وهذا الصنف من الممكن هو الذي يلزم الواجب
واما الصنف الاول فليس يلزم الواجب وذلك ما كان منه في الاشياء
الفاسدة لكن قد يشبه ان يقال ان الممكن اذا كان اعم من الواجب

فحدوثه واجب مثل طلوع الشمس غدا
وما كان منه في الاشياء الغير
الفاسدة صح

وذلك انه يقع على الواجب وعلى الواجب فقد يجب ان يكون لازما عنه على
جهة ما يلزم الاعم الاخص اعنى على ما يلزم من جهة الحيوان الانسان قال واذ
قد بينت الحال الممكن فقد يجب ان نضع الاول الذى يقع اليه المقايسة
فى هذا اللزوم قولنا واجب ان يوجد ليس واجبا ان يوجد اذ كان هذا هو المبداء
لهذه كلها ثم ساير ما يلزم ذلك من تلك القضايا الباقية قال وهذا شى قد
نعل فى كتاب القياس فان نحا الامر الى ذلك للوضع وانما كان الواجب هو المبدا
لهذه كلها لان الاشياء الواجبة هى الازلية اقدم ويجب ان تكون الاشياء
التى هى بالفعل اقدم من الاشياء التى هى بالفعل تارة وبالقوة تارة ولذلك بعض
الموجودات توجد بالفعل دون القوة مثل الموجود الاول وبعضها بالفعل
تارة وبالقوة تارة وهى الاشياء الكائنة الفاسدة وبعض الاشياء مع القوة
فقط من غير ان تفارقها مثل الحركة وبالجملة وجود غير المتناهى من جهة ما هو غير
متناه على ما تبين ايضا فى العلم الطبيعى فهذه جملة ما تكلم به فى القضايا ذوات
الجهات **الفصل الخامس** قال ولما كانت الاقاويل المتقابلة اما
تتقابل بالايجاب والسلب واما تتقابل بان موادها متضادة وهى الاقاويل
التى تحمل اضداد متضادة فكانت توجد فى التى تحمل اضدادا متضادة ما اشبه الاصناف
الخمسة من المتقابلة التى من جهة الايجاب والسلب التى تقدم القول فيها
فقد يجب ان ننظر هاهنا اى هذه الاقاويل اشد تضادا او ابعد تباينا فى
الاعتقاد هل المتضادة على طريق الايجاب والسلب التى تقدم او المتضادة
على طريق اعتقاد الضد مثال ذلك ان قولنا كل انسان عدل يقابله قولان
احدهما ولا انسان واحد عدل وهو المقابل على جهة السلب والثانى قولنا

الموجودة بالفعل على ما تبين فى العلوم النظرية ولما كانت الاشياء الازلية
صح

كل انسان جاير فنقول انه لما كانت الالفاظ انما هى دلائل وهو المقابل على جهة
الضدية فاى هذين اشد مضادة لقولنا كل انسان عدل هل قولنا ولا انسان
واحد عدل او قولنا كل انسان جاير فنقول انه اذا كانت الالفاظ انما تدل على المعانى
القائمة بالنفس وكان قد يوجد من ذلك فى الذهن اعتقاد شى ما واعتقاد ضده
او اعتقاد شى ما واعتقاد سلبه وبين انه انما يقال فى القول انه ضد للقول او
مقابل له من جهة مقابل الاعتقادات التى فى النفس اما باعتقاد الضد او باعتقاد
السلب واذا كان الامر كذلك فقد ينبغى ان ينظر اى اعتقاد هو الذى فى الغاية
من التضاد والتباين للاعتقاد الصادق او الكاذب هل اعتقاد ضده او اعتقاد
سلبه ومثال ذلك اذا اعتقدنا فى شى ما انه خير وكان ذلك عقدا صادقا
مثل اعتقادنا فى الحياة انه خير فيكون اذن هاهنا عقدان كاذبان يقابلان
له احدهما انه شر والاخر انها ليست بخير فاى من هذين الاعتقادين الكاذبين
فى الحياة هو الذى فى غاية التضاد فى الذهن للاعتقاد الحق الصادق
الذى هو قولنا الحياة خير هل اعتقادنا انها شر او اعتقادنا انها ليست بخير
فنقول ان التضاد الموجود فى الاعتقاد اعنى الحق الذى فى غاية التباين
منه يشبه التضاد الموجود خارج النفس فى المواد فهل يجب ان يكون ما كان
من الاشياء اكثر تضادا خارج النفس هو اشد تضادا فى الاعتقاد ام لا
فنقول انه لما كان الشيئان اللذان متضادان خارج النفس متضادين
اقل تضادا فى الاعتقاد من الشيئين اللذين متضادان مضادة واحدة
اذ كانا مع ذلك غير متضادين فى الاعتقاد بل اكثر ذلك هما متلازمان مثل
اعتقادنا ان الحياة خير والموت شر فان هذين القولين متضادان المحمول

بالموضوع خارج النفس فبين انه ليس سبب التضاد الموجود في الاعتقاد
هو التضاد الموجود خارج النفس اذ لو كان سببه لكان ما هو اكثر مضادة
خارج النفس احرى ان يكون مضادة في الاعتقاد واذ كان ذلك كذلك
فما كان مضادة في الاعتقاد من قبل المواد هو احرى ان لا يكون هو المضاد
بالاطلاق في الاعتقاد من قبل الايجاب والسلب فليس ذلك موجودا فيه من
قبل غيره بل من ذاته ومن قبل حاله موجودة فيه في الذهن والذي المضاد
فيه من قبل ذاته احرى بان يكون مضادا من الذي التضاد فيه من قبل
غيره وايضا فانه اذا كان عندنا اعتقاد ما في شيء انه خير وكان عقدا صادقا
فانه ليس كل اعتقاد كاذب كان عندنا في ذلك الشيء هو الاعتقاد المضاد
لهذا الاعتقاد الصادق مثل ان يكون عندنا فيه انه شيء لذيذ او ليس هو
له او انه ليس شيء لذيذ ما هو موجود له فان الاعتقادات هي بغير نهاية
وانما الاعتقاد الذي يضاد ذلك الاعتقاد فيه اعتقاد واحد وهو الاعتقاد
الذي يرى انه يقتسم الصدق والكذب دائما مع الاعتقاد الاول فهذان
هما الاعتقادان اللذان يعرض ان يقتضي حيرة يقتضي في المطلوب
ثم يقع بعد ذلك فيهما الشبهة والحيرة اي منهما هو الصادق واي منهما هو
الكاذب واما الاعتقادان يمكن ان يكذبا معا على الموضوع الواحد بعينه
او يصدقا معا فليس يمكن ان يقع فيهما الشبهة والحيرة ولا الجهل بحيرة
يقتضي في المطلوب على ان الحق في احدهما يحصل الوجود في نفسه وان لم
يكن عندنا محصلا ويبين ايضا ان الاعتقاد الذي يقابل الوجود للحقيقة هو
الاعتقاد الذي يكون في الشيء الذي منه يكون الكون وهو السلب وذلك ان

واما المضاد الذي يوجد في الاعتقاد صح

الكون

الكون انما يكون من غير موجود الى موجود والفساد من موجود الى غير موجود ولما
الاعتقاد الذي يكون في الاشياء التي منها الاستحالة وهو التغير الذي يكون من
الاضداد فهو اقل ضدية في الاعتقاد اذ كان العدم اشد مقابلة للموجود
من الضد للضد لان الضد موجود ما ولذلك ليس يكون التكون من موجود
الا بالعرض وايضا فان العقد الذي يكون بالسلب يقتضي رفع الاعتقاد
الموجب بذاته اذ كانت ماهية السلب انما تقتضي ارتفاع الايجاب الذي هو
محاك للشيء الموجود واما اعتقاد ضد المحمول في الشيء الذي يعتقد فيه وجود
المحمول فليست يقتضي بنفسه رفع الايجاب اذ كان ليس حدوث الضد
في الموضوع يقتضي بجوهره رفع ضده القابل له وانما هو شيء يعرض عن حدوثه
في الموضوع اعني ان يرتفع الضد بحلول الضد الاخر فيه مثال ذلك ان
ارتفاع الحرارة عن الماء بحلول البرودة فيه هو منسوب الى البرودة بالقصد الثاني
او بالعرض وذلك ان الارتفاع هاهنا انما هو حادث عن وجود بالعرض
والارتفاع بالسلب انما هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات والذي يلزم
عنه ارتفاع الايجاب بالذات هو احرى بالضدية الموجودة في الاعتقاد من
الذي عنه يكون الارتفاع بالعرض او بالقصد الثاني وهو اتم مضادة واشد
فان كان الضدان هما المختلفان اللذان في غاية الاختلاف وكانت المضادة التي
في الذهن للشيء الموجب من قبل النقيض اشد من المضادة التي يكون له من قبل
ضد الموجود خارج النفس فقد تبين ان اعتقاد النقيض هو الاعتقاد المضاد
للايجاب بالاطلاق وايضا فان الاعتقاد في الشيء الذي هو خير انه شر هو اعتقاد
يلزم عنه اعتقاد اخر هو انه ليس بخير واما الاعتقاد فيما هو خير انه ليس بخير فليس يلزم عنه

اعتقاد اخر يعض انه شر ولو كان ذلك كذلك لما وجد لاعتقاد مضاد في اشياء
التي ليس لها ضد فاذن لاعتقاد السلب هو اعم مضادة للايجاب من اعتقاد الضد
وهو المضاد بذاته اذ كان يوجد للاشياء التي لها ضد والتي ليس لها ضد فانه
يجب ان يكون الاعتقاد الذي هو ضد بالطبع للايجاب هو الاعتقاد الموجود
مضادا في كل موضع لا في موضع دون موضع فالاعتقاد العام الذي هو
في كل موضع وبذاته مضاد هو اشد مضادة من الاعتقاد الذي هو في موضع
دون موضع اذ كان العام متقدما بالطبع على الخاص ولذلك اذا وجد
الخاص وجد العام وليس ينعكس ذلك اعني اذا وجد العام ان يوجد الخاص
فان كان المضاد في الاعتقاد لما ليس له ضد هو السلب فواجب ان يكون
المضاد في كل موضع هو السلب اعني الذي في الغاية وايضا فان العقد
فيما هو خير انه خير والعقد فيما ليس بخير انه ليس بخير هما اعتقادان كاذبان فاي
عقد كيف شئت هو المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير انه ليس بخير الذي
هو عقد صادق وانه لا يخلو ذلك من ثلثة احوال احدها ان يكون المضاد
له اعتقاد ضده وهو العقد فيما ليس بخير انه شر والثاني ان يكون المضاد
سلب الضد وهو الاعتقاد فيما ليس بخير انه ليس بشر والثالث ان يكون
المضاد للاعتقاد فيما ليس بخير انه خير واما اعتقاد ضده فليس بضد له
في الاعتقاد وذلك انه قد يمكن ان يصدقا معا فان كثيرا من الاشياء
ما ليس بخير هي شر واما اعتقاد سلب ضده فليس ايضا باعتقاد مضاد
له اذ كان قد يصدقان معا على شيء واحد فان الحظ يصدق فيه انه ليس
بخير ولا شر وبالجملة ما ليس شانه ان يتصف بواحد من هذين الضدين

صادقان والعقد فيما هو شر انه ليس بشر وفيما هو خير انه ليس بخير هما اعتقادان

صح

واذا كان ذلك كذلك فالاعتقاد المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير انه ليس بخير
هو اعتقادنا فيما ليس بخير انه خير واذا كان الاعتقاد الذي في غاية المضادة
لاعتقادنا فيما ليس بخير انه ليس بخير هو اعتقادنا فيه انه خير فاذن المضاد
الذي في الغاية من التباين لاعتقادنا فيما هو خير انه خير هو اعتقادنا فيه انه
ليس بخير لا اعتقادنا فيه انه شر لانه ان كان الايجاب هو المضاد الذي في
الغاية للسلب فواجب ان يكون منه في غاية البعد واذا كان ذلك كذلك
وكان الضد انما له ضد واحد فالمضاد للايجاب الذي في الغاية هو السلب
فالسلب ولا فرق في هذه المثالات التي استعملناها هنا من القضايا المضادة
من جهة السلب والايجاب بين ان يلفظ بالموضوع منها معرفا بالالف
واللام او يلفظ به مسورا بالسور الكلي فان الالف واللام قد تقلنا الفاقد لل
على ما يدل عليه السور الكلي فلا فرق على هذا المفهوم ان نقول ان ضد العقد
فيما هو خير انه ليس بخير او نقول انه ضد العقد فيما هو خير انه ولا واحد منه
خير وذلك ان الايجاب والسلب الذي هو الاعتقاد المضاد انما يوجد في
النفس للمعنى الكلي فان كان ما يخرج باللفظ دليلا على ما في النفس من عقاد
المتضادين فبين ان ضد الايجاب في اللفظ انما هو السلب في اللفظ لذلك المعنى
الكلي الذي دل عليه الايجاب اذا دل على ذلك المعنى الكلي في الايجاب واللفظ الكلي
وهو السور ومثال ذلك ان ضد قولنا كل انسان خير قولنا ولا انسان واحد خير
ونقيضه ليس كل انسان خيرا وهو بين ان الاعتقادات التي يقال فيها انها
اضداد متضادة انه ليس يمكن ان تكون الاعتقادات الصادقة اذ كان ليس
يمكن ان يكون حق ضد الحق لا اعتقاد حق لاعتقاد حق ولا لفظ مناقض

ذكرها

السلب

للفظ اذا كان كلاهما يدلان على معنى هو في نفسه حق بل الاعتقادات المتضادة
انما هي في المتقابلات بالايجاب والسلب ومن تلك في المتناقضة فقط
في المادة الضرورية وذلك ان كثيرا من المتقابلات قد يمكن فيهما كليهما ان يصدقا
معا وهي الممكنات وما تحت المتضادين واما المتضادة فليس يمكن فيهما ان يصدقا
معا في شيء واحد بعينه ولا يمكن فيهما ان يكذبا معا في المادة الضرورية اذ كان
لا وسط للموضوع منها وهنا انقضى الفحص للمعاني التي تضمنها هذا الكتاب
وبانقضاء المعاني التي تضمنها هذا الكتاب تلوه كتاب انالوطيقى وهو

كتاب القياس

بسم الله الرحمن الرحيم وعليه توكلي

المقالة الاولى قال ينبغي ان نبتدئ اولا فنخبر ما الشيء الذي عنه
الفحص في هذا الكتاب وما المنفعة الحاصلة عن الشيء المفحوص عنه ثم بعد ذلك
نخبر بالاشياء التي تتنزل من هذا الكتاب منزلة الاصول والمبادئ لسائر ما يتكلم
فيه وهو ان نعرف ما هي المقدمة وما هو الحد وما هو القياس واي القياسات
كامل وايها غير كامل وما المحمول على كل الشيء او ليس بمحمول على كله او ولا على شيء
منه فنقول اما الشيء الذي عنه الفحص في هذا الكتاب فهو البرهان لان القياس
انما الفحص عنه من اجل الفحص عن البرهان واما المنفعة الحاصلة منه فهو حصول
العلم البرهاني في جميع الموجودات الى اتم ما في طباعه ان يحصل للانسان
فاما المقدمة فهي قول موجب شيئا لشيء او سالب شيئا عن شيء والمقدمة
لها انقسام من جهة الكيفية وانقسام من جهة الكمية اما من جهة الكمية

فمنها

في القياس

فصل في الفرق بين ...

فمنها كلية ومنها جزئية ومنها مهملة واما من جهة الكيفية فمن قبل ان كل واحدة من
هذه اما موجبة واما سالبة فالكلية الموجبة هي ما اوجب فيها المحمول لكل
الموضوع مثل قولنا كل انسان حيوان والسالبة الكلية هي ما سلب فيها المحمول
عن كل الموضوع مثل قولنا ولا انسان واحد بحجر والجزئية الموجبة هي ما اوجب فيها
المحمول لبعض الموضوع مثل قولنا بعض الحيوان انسان والجزئية السالبة هي ما سلب
المحمول عن بعض الموضوع مثل قولنا بعض الحيوان ليس بانسان واما سلب الكلية
عن الموضوع مثل قولنا ليس كل انسان حيوانا فانها ان السالبة الجزئية لها معنيان
احدهما رفع البعض والثاني رفع الكلية الموجودة فيها والمهملة هي التي لم يقترن
بها سور اصلا لا كلي ولا جزئي مثل قولنا العلم بالاضداد واحد واللذة ليست بخير
فهذه هي اقسام المقدمة من جهة الصورة اعني الاقسام النافعة في معرفة القياس
باطلاق واما انقسام المقدمة من جهة المادة فمنها برهانية ومنها جدلية الى غير ذلك
من الاقسام التي تلحقها من جهة المواد المستعملة في الصنائع المنطقية على ما سنبين
بعد من هذه الصناعة والمقدمة البرهانية والجدلية تفترقان باشياء الاول ان
المقدمة البرهانية انما هي احد جزئي النقيض وهو الصادق واما المقدمة الجدلية
فقد يكون كل واحد من جزئي النقيض اذ كانت انما تؤخذ مسلمة من المجيب والمجيب
فقد يجيب بكل من جزئي النقيض اذ كان السائل يفوض اليه في هذه الصناعة
عند السؤال ان يجيب باي جزئي النقيض احب وليس الفرق الذي بين
المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية مما له تاثير في وجود القياس عنهما بل ليس
في ذلك فرق اصلا فان البرهان والجدل قد يقيس كل واحد منهما قياسا
صحيحا اذا اخذ شيئا محمولا على شيء او غير محمول عليه اعني اذا وضع مقدمة من

فالكلية

ما هو

واحد من

فيكون المقدمة القياسية التى هى كالجنس للمقدمة البرهانية وهى التى ينظر
فيها فى هذا الكتاب هى التى قول موجب شيئا لشئ او سالب شئ عن شئ واما
المقدمة البرهانية فهى التى تكون من المعلومات الاول بالطبع واما الجدلية اما
من المشهورات واما المسائل فمن المسلمة والفصول التى ينفصل به هذه المقدمات
بعضها من بعض هى مستوفاة فى كتاب البرهان وكتاب الجدل والنظر فيها من هذه
الجهة هو هنالك وكذلك فصول ساير المقدمات هى مستوفاة فى الصنايع
الخاصة بها مثل المقدمات السوفسطائية والخطبية والشعرية واما هيهنا
فيكفى من معرفة فصول المقدمات هذا القدر الذى ذكر واما الحد فانه يدل
به فى هذا الكتاب على الشئ الذى تنحل اليه المقدمة مما هو جزء ضرورى
فى كونها مقدمة وهو المحمول والموضوع اللذان هما جزءا المقدمة الضروريان
فى وجودها لا الاشياء التى تزاد فى المقدمة لموضع الرباط وهى الكلم الوجودية
الموجودة فيها بالقوة فان تلك ليست تنحل اليها المقدمة على انها اجزاء ضرورية
فيها اذ كانت قد تكون المقدمة مقدمة بالفعل وان كان الكلم الوجودية
الموجودة فيها بالقوة وفى الضمير على ما جرت عليه العادة عند العرب
فى الثنائية وعلى ما عليه الامر فى الثلاثية اعنى من انه ليست بها حاجة الى
الكلم الوجودية وسواء فى هذا المعنى المقدمات الموجبة والسالبة واما
القياس فهو قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد لزم من الاضطرار
عن تلك الاشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض شئ ما اخر غيرها فالقول
هيهنا هو جنس القياس واريد به القول الجازم وساير ما اخذ فى الحد
هى فصول تميز القول القياسى بالحقيقة من غير القياسى فقولنا اذا وضعت

فى الحد

فى تحديد القياس

فيه يريد به اذا تسلمت واصطلح عليها وقوله اشياء اكثر من واحد يريد بها
المقدمات وانما قال اكثر من واحد لانه سيتبين بعد انه لا يكون قياس من مقدمة
واحدة وقوله شئ ما اخر يعنى به النتيجة وذلك انه واجب ان تكون النتيجة
غير المقدمات فان الشئ لا ينتج فى بيان نفسه وقوله لزم من الاضطرار
انما اشترط فيه الاضطرار من قبل ان اللزوم منه ضرورى ومنه غير ضرورى وبهذا
الشرط ينفصل القياس من الاقاويل التى يلزم عنها الشئ لزوما غير ضرورى
وهى الاستقراء والمثال والمقاييس التى تنتج السلب مرة والايجاب اخرى
وقوله بذاتها اراد به ان يكون القياس تاما وهو ان لا ينقصه شئ يكون به قياسا
وقوله لا بالعرض يحفظ من الاشكال التى قد تنتج فى بعض المواد على ما سيتبين بعد
مثل الانتاج من موجبتين فى الشكل الثانى اذا كانت المحمولات مساوية للموضوعات
فى الحمل وبعض ما اخذ فى هذا الحد هو بين بنفسه اعنى وجوده للقياس وبعضه
سيتبين وجوده وذلك ان كون القياس قولا جازما هو بين بنفسه اذ
كان القول الجازم هو الذى يصدق او يكذب وكذلك ما قيل فيه من ان
يكون اللازم عنه شيئا غير المقدمات وان يكون اللزوم ضروريا هو بين بنفسه
وكذلك كون اللزوم بذاته لا بالعرض هو ايضا امر بين بنفسه اعنى ان القياس
يجب ان يكون بهذه الصفة والذى يعنى ان يبين هو ان الواجب ان ينتج عن
اكثر من مقدمة واحدة وذلك سيتبين فيما بعد اذا كانت تبين ان كل قياس
فانما يأتلف من مقدمتين لا اكثر ولا اقل والقياس منه كامل ومنه
غير كامل والكامل هو الذى لا يحتاج فى ظهور ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال
شئ اخر غير ما تبين به انتاجه وغير الكامل هو الذى يحتاج فى بيان

وتقسيم القياس الى الكامل وغير الكامل وتحديدهما

كتابخانه مجلس شوراى ملى

بالمرء عنه من النتيجه الى استعمال شئ اخر او اشيا، اخر بما هو لازم عن
للمقدمات التى وضعت فيه وذلك ان القياس الحملى يجب ان يكون تاما
وهو ان لا يفتقر الى شئ يكون به قياسا وهذا ينقسم قسمين منه ما يفتقر
بين به انه بذاته قياس وهو الذى يخص ههنا باسم غير الكامل ومنه ما
لا يفتقر الى شئ يبين به انه قياس وهو الكامل واما المقول على الكل او المقول
ولا على واحد فمعنى به اذا لم يوجد شئ فى كل الموضوع الا ويحمل عليه المحمول
ان يكون المحمول موجودا لكل الموضوع ولكل ما يتصف بالموضوع ويوجد فيه
حتى يكون قولنا كل ما هو حيوان فهو جسم اذا اردنا به معنى المقول على الكل
ليس معناه كل واحد من الحيوانات فهو جسم بل كل واحد من الحيوانات وكل
ما يتصف بكل واحد منها فهو جسم وهذا هو الفرق بين المقول على الكل المستعمل
يعنى فى هذا الكتاب وبين المقدمة الكلية وكذلك المقول ولا على واحد انما
يعنى به اذا لم يوجد شئ فى كل الموضوع الا ويسلب عنه المحمول حتى يكون المحمول مسلوبا
عن كل الموضوع وعن جميع الاشياء الموجودة فيها الموضوع اعنى الاشياء التى
تتصف بالموضوع فهذه هى الاشياء التى يجب ان نتقدم فنعرفها قبل النظر
فى اصناف المقاييس اى صنف كان وكل مقدمة فاما ان يكون مطلقة اى موجودة
بالفعل واما اضطرارية واما ممكنة ولذلك ينقسم اجناس المقاييس ايضا
بجهات المقدمات وكل واحدة من هذه اما موجبة او سالبة واما كلية واما جزئية
واما مهملة ولذلك تتنوع المقاييس الموجودة من قبل هذه الجهات اعنى منها
ما يكون من مقدمات ضرورية ووجودية وممكنة كما تتنوع من جهة اختلاف
المقدمات فى الكمية والكيفية واعنى بالكمية اختلافها من قبل الاسوار

وبالكمية

وحمل المقول على الكل

وبعد القول الى الوجوديه والاضطراريه والممكنه

وبالكيفية اختلافها من جهة الايجاب والسلب وبالجهة الضرورية والممكنة وقد
عرفتها من الكتاب المتقدم واما الوجودية فيشبه ان يكون اريد بها هنا الموجودة
بالفعل التى ليست بضرورية اعنى التى ليست بضرورية اعنى التى يوجد المحمول فيها
لكل اشخاص الموضوع وذلك فى اكثر الزمان وهذا هو الفرق بين الضرورية والموجودة
بالفعل اعنى ان الضرورية يوجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع فى كل الزمان
واما تلك ففى اكثر الزمان ويشبه ان يدخل فى هذا الصنف من المقدمات التى
يجهل من امرها انها ضرورية او غير ضرورية والموجودة بالفعل ما دام الموضوع موجودا
او ما دام المحمول موجودا وهو الذى يذهب اليه الاسكندر لان هذه شخصية
وان وجد منها كلية ففى الاقل من الزمان وبالعرض وقد حذر ارسطو
من استعمال امثال هذه المقدمات الوجودية فيما ياتى بعد وان كان قد
يستعملها ارسطو لامور دعته الى ذلك ولا هى ايضا شئ يشمل الضرورى
والممكن على ما ذهب اليه ثاوفرسطوس وعنى الان بالمطلقة الوجودة
المجهولة كونها ضرورية او ممكنة فان المقصود ههنا هو قسمة المقدمة الى اقسام
الوجود او الى اقسام المعارف الاول الموجودة لنا بالطبع فى المقدمات فتبين
هذا من قولنا بعد وهذه المقدمات الثلث اعنى المطلقة والضرورية والممكنة منها
ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس واعنى بالانعكاس ان يتبدل ترتيب اجزاء
القضية فيصير محمولها موضوعا وموضوعها محمولا ويبقى صدقها وكيفيتها
من الايجاب والسلب ايضا محفوظا فاما اذا تبدل الترتيب ولم يبق الصدق
محفوظا فهو الذى يسمى فى هذه الصناعة بقلب القضية فاما المقدمات المطلقة
الكلية فان السالبة تنعكس محفوظة الكمية مثال ذلك انه ان كان ولا شئ

من اللذة خير صادقا فقولنا ولا شئ من الخير لذة صادقا ايضا واما الموجبة
الكلية فانها تنعكس ايضا لكنها لا تنعكس محفوظة الكمية اعني كلية كالحال في
السالبة بل تنعكس جزئية وذلك انه ان كان قولنا ان كل لذة خير صادقا
فقولنا بعض الخير لذة صادق واما المقدمات الجزئية المطلقة فان الموجبة
منها تنعكس جزئية وذلك انه ان كان قولنا بعض اللذة خير صادقا فواجب
ان يكون قولنا بعض الخير لذة صادقا ايضا واما السالبة منها فليس تنعكس
دائما في كل مادة من هذا الصنف وهو الذي يشترط في المقدمات المنعكسة
وذلك انه ان كان صادقا قولنا بعض الحيوان ليس بانسان فليس بصادق
عكس هذا وهو قولنا بعض الانسان ليس بحيوان فالاستقراء كاف في
بيان ما لا ينعكس منها مثل السالبة الجزئية واما بيان ما ينعكس منها
فقد يحتاج الى قول فليكن اولا مثال السالبة الكلية قولنا آ لا على شئ من
ب على ان يكون آ مثالا للمحمول و ب مثالا للموضوع فان التمثيل بالحروف
هو احرى الا نظن بما يتبين من ذلك انه انما لزم من قبل المادة اعني من قبل
المثال الموضوع منه لا من قبل الامر في نفسه مثل ان نضع بدل آ حيوانا
وبدل ب حجرا فاقول انا اذا كان قولنا ولا شئ من آ ب صادقا فانه واجب
ضرورة ان يكون ولا شئ من ب آ صادقا لانه ان لم يكن قولنا ولا شئ من ب آ
صادقا فنقيضه هو الصادق على ما تبين في الكتاب المتقدم وهو قولنا
بعض ب آ فلنفرض ذلك البعض شيئا محسوسا وهو ج مثلا فيكون ج
التي هي بعض ب موجودة المحسوس في آ التي بعض آ فيكون بعض آ موجودا
المحسوس في ب وقد كنا فرضنا انه ولا شئ من آ هو ب صادقا وذلك خلف

لا يمكن فاذا قولنا ولا شئ من ب هو آ وهو الذي قصدنا بيانه واما الموجبة
الكلية المطلقة فانها تنعكس كما قلنا جزئية وذلك انه ان كان كل ب آ صادقا
فاقول انه يجب ضرورة في كل مادة ان يكون بعض آ ب صادقا وبرهان ذلك
انه ان لم يكن قولنا بعض آ ب صادقا فنقيضه هو الصادق وهو قولنا ولا
شئ من آ هو ب واذا كان هذا صادقا فعكسه ايضا صادق على ما تبين
قبل من ان السالبة الكلية تنعكس كلية وهو قولنا ولا شئ من ب آ وقد كنا
فرضنا ان كل ب آ هذا خلف لا يمكن فاذن قولنا ولا شئ من آ هو ب
هو كاذب واذا كان كذب هذا صدق نقيضه وهو قولنا بعض آ ب
واما الموجبة الجزئية فاقول انها تنعكس جزئية وذلك انه ان كان بعض
ب آ صادقا فبعض آ ب صادق ضرورة لانه ان لم يكن صادقا فنقيضه
هو الصادق وهو ولا شئ من آ هو ب واذا صدق هذا فعكسه ايضا
صادق وهو قولنا ولا شئ من ب آ وقد كنا فرضنا بعض ب آ هذا خلف
لا يمكن فاذن قولنا ولا شئ من آ ب كاذب ضرورة فنقيضه الصادق
وهو قولنا بعض آ ب واما الجزئية السالبة فانها لا تنعكس دائما مثال ذلك
ان جعلنا في موضع ب حيا وفي موضع آ انسانا فانا نصدق قولنا ليس كل حي
انسانا ولم يصدق عكسه وهو قولنا ليس كل انسان حيا وهذا كاف في
الابطال كما قلنا فهذه هي المقدمات المنعكسة وغير المنعكسة في المادة المطلقة
واما المقدمات الاضطرارية فان الكلية السالبة تنعكس كلية ايضا والكلية
الموجبة جزئية وكذلك الجزئية الموجبة كالحال في المطلقة وبيان ذلك
انه ان كان ولا شئ من آ ب باضطرار صادقا فاقول انه يلزم ان يكون ولا شئ

بعض ب آ كاذب واذا كذب هذا صدق قولنا
منها

وان تنعكس ان لم تنعكس

من آ ب باضطرار نقيضه اذن صادق وهي اما الموجبة الجزئية التي في المادة
الممكنة التي هي مضادة للمادة الضرورية واما الجزئية الموجبة الضرورية اذ كان
ليس ههنا غير هاتين المادتين فان المطلقة هي من طبيعة الممكن والمحال الذي
يعرض من فرضه انما هو واحد بعينه اذ كان الممكن هو الذي اذا انزل بالفعل
لم يلزم عنه عن انزاله شيء محال لكن ان انزلناها الجزئية الضرورية بيّن
بالبيان المتقدم في السالبة المطلقة لزوم المحال عن هذا الفرض وان انزلناها
الجزئية الممكنة مثل ان يفرض بعض آ ب بامكان فهو ظاهر انا اذا انزلنا
ان بعض آ ب بالفعل انه ليس يعرض عن ذلك محال لكن ان انزلنا ان بعض
بعض ب آ بالفعل لان الجزئية المطلقة قد تبين انعكاسها وقد كنا وضعنا
انه ولا شيء من ب آ بالضرورة هذا خلف لا يمكن فان الموجود من طبيعة الممكن
والممكن مضاد للضروري واذا كانت الموجبة الجزئية الضرورية هي الكاذبة
فواجب ان تصدق السالبة الضرورية الكلية لان ما ليس موجود بامكان
ولا بالضرورة فهو مسلوب بالضرورة واما الموجبة الكلية الضرورية فانها
تنعكس ايضا جزئية ضرورية لانه ان كان بعض آ ب بامكان لا باضطرار
وجب ان يكون بعض ب آ بامكان وذلك ببيان الفرض المتقدم المستعمل
في الوجودية وذلك انه اذا فرضنا بعض ب الذي هو موجود في آ بامكان
شيئا محسوسا كان ذلك الشيء بعض آ ب وبعض ب فيكون اذن بعض
ب آ بامكان وقد وضعنا كل ب آ باضطرار وهذا خلف لا يمكن فاذن
يجب ان يكون الصادق مع قولنا كل ب آ باضطرار ان بعض آ ب باضطرار
واما الموجبة الجزئية الاضطرارية فانها تنعكس ايضا جزئية ضرورية

لانه ان كان بعض ب آ باضطرار فواجب ان يكون شيء من آ باضطرار هو ب
والا لم يكن شيء من ب باضطرار هو آ فهذه هي المقدمات المنعكسة في المطلقة
والاضطرارية وهذا البيان الذي كشفناه هو البيان الذي استعمله ارسطو ههنا
وبه تنحل الشكوك التي تشكك بها القدماء في هذا الباب

القول في انعكاس المقدمات الممكنة

واما المقدمات الممكنة اعني التي يقال عليها اسم الممكن بالحقيقة وهي التي يمكن ان
توجد وان لا توجد في زمان المستقبل فان الحال في انعكاس الموجبات منها
كالحال في انعكاس الموجبات المطلقة والضرورية اعني ان الكلية الممكنة والجزئية
تنعكسان جزئية وذلك بين انه ان كان كل آ ب بامكان او بعض آ ب
بامكان فاقول ان بعض ب آ بامكان لانه ان لم يكن بامكان بل باضطرار فبعض
آ ب باضطرار على ما تقدم وقد كان وضع ان كل آ ب بامكان هذا خلف لا يمكن
واما المقدمات السالبة التي في هذه المادة فانعكاسها على ضد الانعكاس في تلك
وذلك ان الكلية السالبة في هذه المادة لا تنعكس كلية والجزئية تنعكس على ما
سنبين ذلك عند القول في المقاييس التي تأتلف من المقدمات الممكنة
والسبب في ذلك ان السوالب في هذه المادة ليست سوالب بالحقيقة على ما
تبين في الكتاب المتقدم وانما هي في قوة الموجبات وذلك ان الجهة فيها
نظير الكلمة الوجودية في القضايا التي ليس فيها جهة وكما ان القضية التي لا تقترن
حرف السلب فيها بالكلمة الوجودية وانما يقترن بالمحمول هي موجبة مثل قولنا
زيد يوجد لا حيا او يوجد لا ابيض كذلك هذه القضايا لما كان حرف السلب
لا يقترن فيها بالجهة وانما يقترن بالمحمول مثل قولنا هذا ممكن ان لا يكون في
شيء من هذا او يمكن ان لا يكون في بعض هذا وسنبين هذا فيما بعد بيانا اكثر

في تأليف القياس

وإذ قد بيّنت هذه الأشياء فلنقل من أي شيء يأتلف القياس الحملي الذي
حددناه قبل وبأي أشياء يأتلف وكيف جهة ائتلافه وبأي شيء إذا ائتلف ائتلافا لزم عنه
شيء آخر غيره بالضرورة ثم من بعد ذلك ينبغي أن نتكلم في البرهان لأن الكلام
في القياس يجب أن يتقدم على الكلام في البرهان لأن القياس أعم من البرهان
إذ كان كل برهان قياسا وليس كل قياس برهانا وذلك إذا كان شكله صحيحا
ولم تكن مقدماته صادقة فنقول إن القياس المطلوب في هذا الكتاب
إنما هو القياس الذي يؤلف على مطلوب محدود مثل قولنا كل ج هو آ أم ليس شيء
من ج آ وهو من أنا إذا أخذنا شيئا منسوبا لج وآ اللذين هما طرفا المطلوب
وهو مثلا ب أنه يأتلف من ذلك مقدمتان من ثلثة حدود وتتباينان
بحدين ويشتركان في حد واحد وأنا إذا أخذنا شيئا مشتركا لطرفي المطلوب
بهذه الصفة أنه يمكن أن تتبين به المطلوب أعني أن ج هي آ أو أن ج ليست
هي آ أو ليس منها آ مثال ذلك أن نقول ج هي ب و ب هي آ فيلزم أن
يكون آ في ج أو نقول ج هي ب و ب ليست هي آ فيلزم أن لا يكون آ في ج
وليسمّ موضوع المطلوب في المقدمة الواحدة الذي هو ج الطرف الأصغر
ومحمول المطلوب في المقدمة الثانية الذي هو آ الطرف الأكبر والحد
المشترك بينهما الذي هو ب الحد الأوسط ويسمى المقدمة التي فيها الطرف
الأصغر الصغرى والتي فيها الطرف الأكبر الكبرى وليسمّ ترتيب الحد الأوسط
من الطرفين الشكل ولما كان الحد المشترك من الطرفين له أوضاع أربعة
أحدها أن يكون موضوعا للطرفين أو محمولا عليهما أو موضوعا للأكبر ومحمولا
على الأصغر أو عكس ذلك فلننظر في أي ترتيب منها ينبغي أن يكون الأشكال
الطبيعية للقوة الفكرية أعني التي يضع عليها الناس بالطبع لا بقوة صناعية

في الترتيب

في تأليف المقاييس والأشكال

فإن

فإن هذا هو القياس الذي تروم إعطاءه هذه الصناعة أعني الذي يروم
حصر أجناسه وتمييز الأصناف المنتجة في جنس جنس منها من غير المنتجة ومن
هذا الفحص يتبين أن الأشكال الحملية ثلثة وأن الشكل الرابع الذي يضعه
جالينوس ليس بشكل طبيعي وهو أن يكون الحد الأوسط محمولا على الطرف
الأعظم موضوعا للأصغر لأنه ليس يستعمله فكرة بالطبع أعني أنه ليس يوجد
في كلام الناس ولو وجد لكان من جنس الشكل الأول فلم يكن رابعا الشكل الأول
فنقول إنا إذا رتبنا الحد الأوسط من الطرفين بأن يكون محمولا على الأصغر والأكبر
محمولا عليه مثل أن نقول كل ج هو ب وكل ب هو آ فهو بين بنفسه أن هذا
الترتيب قياسي وأنه موجود لنا بالطبع وأرسطو يسمي هذا الترتيب الشكل الأول
ولما كانت كل مقدمتين إما أن يكون كلاهما كلية أو جزئية أو مهملة أو تكون
إحداهما كلية والأخرى جزئية أو إحداهما كلية والأخرى مهملة أو إحداهما مهملة
والأخرى جزئية وكل واحد من هذه الأصناف الثلثة ينقسم قسمين إما أن
الكلية الكبرى والجزئية الصغرى أو بالعكس وكذلك الكلية مع المهملة وكل
واحد من هذه الأصناف التسعة من التركيب إما أن تكون موجبتين معا
أو سالبتين معا أو يكون إحداهما موجبة والثانية سالبة وهذان ضربان
أحدهما أن تكون الصغرى هي السالبة والكبرى هي الموجبة والضرب الثاني
عكس هذه فهو بين أنه إذا ضربت هذه الأربعة في تلك التسعة حدث عنها
في هذا الشكل ستة وثلثون اقترانا وأرسطو يبين المنتج منها من غير المنتج
على ما أقوله أما متى كانت المقدمتان كليتين موجبتين فإنه ينتج موجبة كلية
ضرورة مثال ذلك من الحروف أنه متى وضعنا أن كل ج هو ب وكل ب

الشكل الأول

والجزئية مع المهملة

الضرب الأول منه

هو آ فاقول انه ينتج موجبة كلية من ذلك ان كل ج هو آ وذلك بالضرورة
ومثاله ذلك من المواد انا متى وضعنا ان كل انسان حيوان وكل حيوان
حساس فانه يلزم عن ذلك ان يكون كل انسان حساس واللزوم ههنا
ظاهر من معنى المقول على الكل الذى رسمناه فى اول هذا الكتاب
وذلك ان معنى قولنا كل ب هو آ وكل حيوان حساس وهى المقدمة الكبرى
فى هذا التاليف انما هو ان كل ما هو ب وما يوصف بب بالايجاب فهو آ
فاذا اضفنا الى هذا الوضع ان ج يوصف بب بالايجاب لزم ضرورة ان يوصف
ج بآ وكذلك قولنا كل حيوان حساس انما يريد به كل ما يوصف بانه حيوان
فهو حساس فاذا اضفنا الى هذا ان الانسان يوصف بانه حيوان
فهو ظاهر انه يجب ان يوصف بالحساس فهذا هو احد الضروب المنتجة
فى هذا الشكل وكذلك متى كانت المقدمتان كليتين وكانت الكبرى سالبة
والصغرى موجبة فهو ظاهر ايضا من معنى المقول ولا على واحد انه ينتج
سالبة كلية مثال ذلك قولنا كل ج فهو ب ولا شىء من ب هو آ فيجب عن
ذلك ولا شىء من ج هو آ لان معنى قولنا ولا شىء من ب آ اى ولا شىء مما
يوصف بب بالايجاب هو آ وج يوصف بب بالايجاب فيجب ان لا يوصف
بشىء من آ واما متى كانت المقدمتان الكليتان سالبتين معا او كانت الكبرى
موجبة والصغرى سالبة فانه لا يكون من ذلك قياس ينتج لا كليا ولا جزئيا
وذلك ظاهر من انه ينتج فى المواد مرة موجبا صادقا ومرة سالبا صادقا
ومن انه ايضا ليس فيه معنى المقول على الكل اذ كان شرط ما يقال على الكل
انما هو ان يكون آ مسلوبة عن كل ما يوصف بب وصف ايجاب وها هنا

الضرب الرابع

ج يوصف

ج يوصف بب وصف سلب لم يجب منه ان يوصف بآ وصف سلب
سواء كانت الكبرى موجبة او سالبة واما ان هذين الضربين ينتجان فى المواد
مرة موجبة صادقة ومرة سالبة صادقة فذلك ظاهر متى جعلنا حدود المقدمتين
الكليتين اللتين الكبرى منهما موجبة والصغرى سالبة مرة الحى والانسان والفرس
على ان الحى هو الحد الاكبر والاوسط الانسان والاصغر الفرس ومرة الحى والانسان
والحجر فانه اذا قلنا ولا فرس واحد انسان وكل انسان حى انتج موجبا كليا
وهو ان كل فرس حى واذا قلنا ولا حجر واحد انسان وكل انسان حى انتج سالبا
كليا وهو قولنا ولا حجر واحد حى واذا كان هذا التركيب مرة ينتج السالب
ومرة ينتج الموجب فليس يلزم عنه شىء اخذ من الاضطرار ودليلا على ما
فى حد القياس واذا كان ذلك كذلك فليس بقياس وكذلك الحدود التى
ينتج الموجب فى المقدمتين السالبتين الكليتين هى النطق والفرس والحمار
وذلك انه ولا انسان واحد فرس ولا فرس واحد ناطق ينتج كل انسان
ناطق وايضا ولا حمار واحد فرس ولا فرس واحد ناطق ينتج ولا حمار واحد
ناطق فاذن هذا التاليف مرة ينتج الموجب ومرة السالب فليس تاليف
قياسى فهذه جملة المقاييس التى تاتلف من مقدمتين كليتين فى هذا
الشكل اعنى ان اثنين منها ينتج واثنين غير منتج الا انه ينبغى ان يعلم ان
الذى من كليتين سالبتين فى هذا الشكل ليس ينتج اصلا شيئا من الاشياء
لا بقياس صناعى ولا بقياس طبيعى وهو الذى تاتى به الفكرة من غير روية
واما الذى الصغرى فيه سالبة فقد يظن به انه ينتج سالبة جزئية اذا
عكسنا المقدمات لكن هذا النوع من الانتاج ليس هو عن قياس بالطبع عليه

الانسان والحمار يتبع السالبتين النطق والفرس صح

الفكرة بالطبع وانما كانت تكون منتجا لو كان الشكل الرابع قياسا طبيعيا
والمقصود ههنا كما قلنا انما هو احصاء المقائيس التى تقسم عليها افكار الناس
بالطبع واما متى كانت احدى المقدمتين فى هذا الشكل كلية والاخرى
جزئية فانه متى كانت الكلية هى الكبرى موجبة كانت او سالبة وكانت
الجزئية هى الصغرى وكانت موجبة فانه تكون عن ذلك قياس ينتج
كامل مثال ذلك انه متى وضعنا ان بعض ج هو ب وكل ب هو آ
فانه يجب ان يكون بعض ج هو آ وذلك بين من معنى المقول على الكل
معنى قولنا كل ب هو آ كما قلناه غير مرة هو كل ما يوصف بب وصف بالايجاب
فهو آ وبعض ج وضع موصوفا بب فواجب ان يكون ذلك البعض
موصوفا بكل آ وكذلك متى وضعنا ان بعض ج هو ب ولا شئ من ب
آ فانه يجب عن ذلك ان بعض ج ليس آ وذلك ايضا بين من معنى المقول
على الكل السالب وعلى هذا النحو يلزم الامر متى جعل عوض الجزئية فى
هذين الصنفين مهملا لان المهملة قوتها قوة الجزئية اذ كانت المهملة لا
تنفك من ان تكون جزئية وذلك هو الدايم الضرورى الوجود فيها واما
كونها دالة على المعنى الكلى فليس يلزم لها ولذلك جعلوا قوتها قوة الجزئية
واما اذا كانت المقدمة الكلية هى الكبرى هى الصغرى موجبة كانت
او سالبة وكانت المقدمة الكبرى غير كلية اما مهملة واما جزئية سالبة كانت
او موجبة فانه لا يكون عن ذلك قياس وذلك ظاهر فيها من انه ليس يوجد
فيها معنى المقول على الكل وذلك وظاهر ايضا عن المواد اعنى انها توجد
تنتج فى المواد مرة موجبا ومرة سالبا ومثال ذلك متى وضعنا ان كل ج هو ب

الضرب الثالث

الضرب الرابع

وآ موجودة فى بعض ب او غير موجودة فى بعض ب فانه ليس يلزم عنه
ان يكون آ مسلوبة عن بعض ج او موجودة فى بعض ج وذلك انه نقض
ههنا من شرط المقول على الكل الكلية الموجودة فيه اذ كان معنى المقول على
الكل ان يكون آ محمولة بالايجاب او يسلب على كل ما يوصف بب بالايجاب فقط
وآ ههنا انما هى مقولة على بعض ب لا على كلها ومثال الحدود التى تنتج الكون
الصادق فى الة الصغرى منها كلية موجبة والكبرى جزئية موجبة الخير
والقنية والحكمة وذلك ان كل حكمة قنية وبعض القنية خير والنتيجة
كل حكمة خير والتى تنتج السالب الخير والقنية والجهل الذى على طريق الملكة
اعنى المكتسب وذلك ان كل جهل قنية وبعض القنية خير ولا جهل واحد
خير وهذا هو ايضا غير منتج بالطريق الطبيعى وكذلك متى وضعنا انه
ولا شئ من ج هو ب وبعض ب آ او بعض ب ليس هو آ فانه لا ينتج نتيجة
محفوظة الكيفية وذلك بين ايضا من معنى المقول على الكل ومن المواد مثال
حدود المقدمات التى تنتج الموجب منها الكبرى فيه موجبة جزئية والصغرى
سالبة كلية الاسود والفرس والققنس وذلك انه ولا ققنس واحد
فرس وبعض الفرس اسود ينتج كل ققنس اسود والحدود التى تنتج سالبا
صادقة الاسود والفرس والغراب وذلك انه ولا غراب واحد فرس
وبعض الفرس اسود ينتج ولا غراب واحد اسود وهو سالب صادق
واذا تبين فى امثال هذه المقاييس انها تنتج الموجب الكلى مرة والسالب
الكلى مرة فبين انه ليس ينتج سالبا جزئيا ولا موجبا جزئيا وذلك
ان من جهة انها قد تنتج الموجب الكلى فليس يمكن فيها ان تنتج دايما سلبا جزئيا

ومن جهة انها تنتج السالب الكلي فليس يمكن ههنا ان تنتج دايما الا موجبا كليا
ولا جزئيا وهذه ليست بقياس بالاضافة الى ما ينتج بطريق طبيعي وكذلك
ان يلقي الانسان لهذه ههنا بدل الجزئية مهملة اذ كانت قوتهما واحدة
وكذلك ايضا متى كانت للمقدمة الكبرى كلية موجبة كانت او سالبة
وكانت المقدمة الصغرى جزئية سالبة فانه لا يكون ايضا قياس ينتج المطلق
بطريق طبيعي لان الطرف الاصغر لما كان ليس يوجد فيه الحد الاوسط
ابعض ليس هو محمولا عليه بحاب على الشريطة المفروضة في المقول على الكل
امكن ان يوجد الطرف الاكبر فيه وان لا يوجد في شيء منه ومثال ذلك
انا اذا وضعنا ان بعض ج غير موجود لشيء من ب وكل ب آ فانه يمكن ان
ينتج ان آ موجودة مرة لبعض ج ومرة غير موجودة ومثال الحدود ذلك
من المواد الحي والانسان والابيض وذلك ان بعض الابيض ليس بانسان
وكل انسان حي فان كان قولنا بعض الابيض ليس بانسان وهي السالبة
الجزئية تصدق مع السالبة الكلية وهي قولنا ولا واحد من الابيض انسان
كان القياس مؤلفا من مقدمتين صغراهما سالبة كلية وكبراهما موجبة
كلية وقد تبين ان هذا غير منتج من جهة الحدود التي تنتج المتضادين
وان كانت لا تصدق مع قولنا بعض الابيض ليس بانسان السالبة
الكلية فيكون بعض الابيض ضرورة هو انسان وبعضه ليس بانسان
فاذن لا يوجد في هذا الموضع حدود تنتج المتضادين اعني الموجب
والسالب لكنا يجب ان يكون بعض ج هو آ لانا اذا صدق مع قولنا
بعض الابيض ليس بانسان قولنا ان بعض الابيض انسان كان اللازم

الثالث الشكلي لا ينتج للموجب الجزئي
لكن منه في شكل ...

عن هذا التاليف تاليفا منتجا وهو الذي يكون من موجبة صغرى جزئية وكبرى
كلية وقد تبين انه ينتج ولابد من موجبة جزئية ولذلك لا يصح ان يوجد في مثل هذه
المادة اعني اذا كانت المقدمة الجزئية السالبة تصادقا مع الموجبة الجزئية وهي التي
تسمى جزئية بالطبع ان هذا التاليف غير منتج فانه يمكن ان نجد في ذلك البعض الذي
سلب عنه الانسان ما يصدق على الحيوان وما يكذب عليه وذلك ان بعض ح
الذي ليس بانسان اذا فرضناه الثلج مثلا صدق قولنا ولا ثلج واحد حيوان
واذا فرضناه القفنس مثلا صدق قولنا ان كل قفنس حيوان فمن هذه الجهة
قد يظهر لنا ان هذا التاليف مرة ينتج موجبا كليا صادقا ومرة سالبا صادقا كليا
وهما المتضادان وقد يمكن ايضا ان يقال ان هذا الشكل غير منتج من جهة انه
انما نطلب ههنا المنتج دايما لا الموجب مادة من المواد ولما كان هذا التاليف سلمنا
انه ينتج موجبة جزئية فانما ينتجها في الموضع الذي يكون الموجبة الجزئية السالبة
فيه جزئية سالبة بالطبع اعني في المادة التي تصدق معها الموجبة الجزئية لا في الموضع
الذي تصدق معها السالبة الكلية وهي التي تسمى جزئية بالوضع وكان المطلوب
من التاليفات انما هو المنتج بالذات وهو المنتج في كل مادة لم نعد هذا التاليف
في التاليفات المنتجة كما لا نعد الذي من موجبتين في الشكل الثاني منتجا وان كان
قد ينتج في بعض المواد لان المواد التي تاتي فيها الانتاج من التي لا تاتي فيها الانتاج
قد يكون عندنا مجهولة وكذلك تبين ايضا ان التاليف الذي يكون المقدمة
الكبرى فيه سالبة كلية والصغرى سالبة جزئية انه غير منتج بمثل هذا البيان بعينه
وحدود ذلك من المواد غير الناطق والانسان والابيض وذلك ان بعض الابيض
ليس بانسان ولا انسان واحد غير ناطق فان اخذنا من ذلك البعض الثلج

ويقنس انتج لنا ان الثلج غير نام وان ققنس الذي هو الطاير نام فنحو هذا
التاليف ينتج المتقابلين معا اذا كانت المقدمتان المأخوذتان في هذا الشكل
كلتاهما جزئية او مهملة او احديهما مهملة والثانية جزئية فانه لا يكون من ذلك قياس
موجبتين كانتا معا او سالبتين معا او احديهما موجبة والاخرى سالبة ودلك
من بين انه ليس موجود هنا معنى القول على الكل اذ كان ذلك يقتضي شرطين
احدهما ان تكون الكبرى كلية كيف ما كانت في كيفيتها اعني موجبة او
سالبة وان تكون الصغرى موجبة ولا بد كيف ما كانت في كميتها اعني كلية
او جزئية وقد تبين انه غير منتج من الحدود التي تنتج المتضادات في جميع هذه
التاليفات والحدود العامة لها اما فيما ينتج الموجب الكلي فالحي والابيض
والانسان اعني ان يكون الحي هو الطرف الاعظم والابيض الاوسط والانسان الا
الاصغر وذلك انا اخذنا في هذه الحدود جميع اصناف تلك التاليفات
وكلها منتج موجبا وذلك ان بعض الانسان ابيض وبعض الابيض حي
وبعض الانسان ليس بابيض وبعض الابيض ليس بحي وكلها يلزم
عنها ان الانسان حي واما الحدود العامة لها التي ينتج فيها السالب الكلي
فالحي والابيض والحجر اعني ان يكون الحي هو الاكبر والابيض الاوسط والاصغر
الحجر وقد تبين المنتج في هذا الشكل من غير المنتج وان المنتج منها اربعة فقط
وهو الذي يكون من موجبتين كليتين ومن موجبة كلية كبرى وموجبة
جزئية صغرى ومن كلية سالبة كبرى وجزئية موجبة صغرى ومن كلية
سالبة كبرى وكلية موجبة صغرى وانه ينتج جميع اصناف القضايا اعني
انه ينتج موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية واما

المقاييس

المقاييس المنتجة في هذا الشكل كاملة ولذلك سمي بالشكل الاول لانه لا يفتقر الا
بالاضافة الى المطلوب وما ظن القدماء من ان الثلاثة الاصناف التي في
هذا الشكل قد تنتج نتيجتين اعني ان الصنف الاول الذي ينتج السالبة الكلية
قد ينتج عكسها وكذلك الذي ينتج الموجبة الجزئية والتي تنتج الموجبة الكلية
اعني انها تنتجان ايضا عكسها وهي موجبة جزئية فلذلك جهل غرض ارسطو
ههنا وذلك ان ارسطو انما قصد ان يعدد ههنا اصناف النتائج الموجودة
بالذات واولا للمقاييس الطبيعية لا الموجودة بالقصد الثاني وعلى غير المجرى
الطبيعي القياسي القول ـــــ في الشكل الثاني واما متى حمل الحد الاوسط
على الطرفين جميعا اعني على موضوع المطلوب وعلى محموله وذلك اما بان يكون
محمولا عليهما بايجاب او سلب او محمولا على احدهما بايجاب وعلى الثاني بسلب
كان الحمل في كليهما كليا او جزئيا او في احدهما كليا وفي الاخر جزئيا او مهملا فانه
بين ان مثل هذا التاليف هو تاليف قياسي وان الفكرة الانسانية تهتدي عليه
بالطبع لا بطريق صناعي مثال ذلك انه قد يقول القائل هذا السقط ليس
بحي فيقال له ولم ذلك فيقول لانه لم يستهل صارخا فانه من البين ان هذا
القول قد حذف منه قايله المقدمة الصغرى لبيانها وهي ان هذا السقط الطفل
لم يستهل صارخا وهذا هو اخذ المستهل صارخا الذي هو الحد الاوسط محمولا على الطرفين
فليسم هذا التاليف الشكل الثاني وليسم الحد المحمول عليهما ايضا الحد الاوسط وموضوع
المطلوب الاصغر ومحمول المطلوب الاكبر والمقدمة التي موضوعها موضوع المطلوب
المقدمة الصغرى والتي موضوعها محمول المطلوب المقدمة الكبرى ولنفرض ان الاول
في هذا القول هو الطرف الاصغر ثم يليه الاوسط ثم يليه الاعظم اليسير لنا الطرف الاكبر

من الاصغر لانها في هذا الشكل لا يمتزان الا بالاضافة الى المطلوب وهذا الشكل ليس
يوجد فيه قياس كامل وقد يوجد فيه قياسات منتجة اذا كانت المقدمات كلية وعلى
كلية فاما اذا كانت كلية فان القياس انما يوجد فيه اذا كان الاوسط محمولا على
احد الطرفين اياما كان المجاب فلن يكون فيه قياس منتج بالطبع ولا مقدمتين
كليتين احدهما سالبة والاخرى موجبة ولكن الكبرى هي السالبة والصغرى
هي الموجبة فاقول انها تنتج سالبة كلية مثال ذلك كل ج هو ب ولا شيء
من ا هو ب فاقول انه يلزم عن ذلك ولا شيء من ج هو ا لانا اذا عكسنا
السالبة الكلية وهي قولنا ولا شيء من ا هو ب وقلنا ولا شيء من ب هو ا
وقد كان معنا ان كل ج هو ب انتج لنا في الصنف الثاني من الشكل الاول على
ما تبين انه ولا شيء من ج هو ا ولنضع السالبة ايضا هي الصغرى والموجبة
هي الكبرى فاقول ان هذا التاليف ينتج ايضا سالبة كلية مثال ذلك قولنا ولا
شيء من ج هو ب وكل ا هو ب هذا ينتج انه ولا شيء من ج هو ا برهان
ذلك انا اذا عكسنا المقدمة السالبة يكون معنا ولا شيء من ب هو ج وقد كان
معنا ان كل ا هو ب فينتج لنا في الصنف الثاني من الشكل الاول على ما تبين
انه ولا شيء من ج ا ولنضع السالبة ايضا هي الصغرى والموجبة هي الكبرى
فاقول ان هذا التاليف ينتج ايضا سالبة كلية مثال ذلك قولنا ولا شيء من ج
هو ب وكل ا هو ب هذا ينتج انه ولا شيء من ج هو ا برهان ذلك انا اذا عكسنا
المقدمة السالبة يكون معنا ولا شيء من ب هو ج وقد كان معنا ان كل ا هو ب
فينتج لنا في الصنف الثاني من الشكل الاول انه ولا شيء من ا هو ج ثم نعكس هذه
النتيجة فيكون معنا ولا شيء من ج هو ا وهذه النتيجة بعينها كانت نتيجة القياس

ويكون محمولا على الاخر سلب واما
اذا كان محمولا عليهما المجاب

الضرب الاول

الضرب الثاني

الاول من هذا الشكل

واما اذا

واما اذا كانت المقدمتان الكليتان موجبتين او سالبتين معا فانه لا يكون
عن ذلك قياس منتج ومثال ذلك انا اذا وضعنا كل ج هو ب وكل ا هو ب
فاقول انه ليس يلزم عن ذلك ان يكون كل ج هو ا ولا بعض ج هو ا وذلك بين
من المواد التي تنتج المتضادات مثال الحدود التي تنتج الموجب من المواد الانسان والحي والجوهر
والحي على ان ناخذ الجوهر هو الحد الاوسط وذلك ان كل انسان جوهر وكل حي جوهر
وهذا ينتج في هذه المادة ان كل انسان حي ومثال الحدود التي تنتج السالب من المواد
الحجر والجوهر والحي وذلك ان كل حجر جوهر وكل جوهر ولا حجر واحد حي فكذلك
متى وضعنا انه ولا شيء من ج هو ب ولا شيء من ا هو ب فانه يوجد هذا التاليف
ايضا في المواد ينتج المتضادين معا ومثال الحدود التي تنتج الموجب الانسان والخط و
الحي وذلك انه ولا انسان واحد خط ولا حي واحد خط ينتج وكل انسان حي
ومثال الحدود التي تنتج السالب الكلي الحجر والخط والحي وذلك انه ولا حجر واحد
خط ولا حي واحد خط ينتج ولا حجر واحد حي فيوجد هذان التاليفان مرة
ينتجان الموجب ومرة ينتجان السالب فليس بقياس وقد تبين من هذا ان
اذا كانت المقدمتان كليتين متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون وان القياسات
المنتجة في هذا الشكل ليست بكاملة اذ كانت انما تبين انها منتجة بغيرها لا بنفسها
وهو ردها الى الشكل واما اذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والاخرى
جزئية فانه اذا كانت الكبرى كلية والصغرى جزئية وكانت احديهما مخالفة
للاخرى في الكيفية اعني ان كانت احديهما سالبة كلية كانت الاخرى
موجبة فانه يكون من ذلك قياسات منتجة فليكن اولا الكبرى سالبة كلية
والصغرى موجبة جزئية ومثال ذلك ان يكون بعض ج هو ب ولا شيء

حي

الضرب الثالث

من اب فاقول انه من الاضطرار ان يكون بعض ج ليس هو آ لانه ينعكس ولا شي من
آ ب فيكون بعض ب ليس ج هو ب ولا شي من ب آ فرجع هذا الى الشكل الاول وقد
تبين انه يلزم في هذا الشكل ان يكون بعض ج ليس فيه شي من آ ولكن ايضا المقدمة
الكبرى الكلية الموجبة والصغرى السالبة الجزئية مثال ذلك ان يكون بعض ج ليس ب
وكل آ هو ب فاقول انه يلزم عنه جزئية سالبة وهي ان بعض ج ليس هو آ برهان
ذلك انه ان لم يكن قولنا ان بعض ج ليس هو آ صادقا فليكن الصادق نقيضه وهو
ان كل ج هو آ ونضيف اليها المقدمة الثانية التي وضعنا وهي قولنا وكل آ ب فيلزم
عنه في الشكل الاول ان يكون كل ج هو ب وقد وضعنا ان بعض ج ليس ب
هذا خلف لا يمكن وما لزم عنه الكذب فهو كذب والكذب انما لزم عن وضعنا
ان كل ج آ فقولنا كل ج آ كذب فنقيضه اذن صادق وهو قولنا بعض ج
ليس آ وذلك ما اردنا بيانه واما اذا كانت المقدمة الكبرى في هذا الشكل هي الجزئية
والصغرى هي الكلية وكانت احديهما مخالفة في الكيفية للثانية فانه لا يكون
عن ذلك ايضا قياس فليكن اولا الكبرى جزئية سالبة والصغرى موجبة
كلية ومثال ذلك ان يكون كل ج هو ب وبعض آ ليس هو ب وبيان ذلك
انه توجد نتيجة في المواد المختلفة المتضادين معا فالحدود التي تنتج الموجب الغراب
والحي والجوهر والغراب هو الاصغر والحي هو الاوسط فان كل غراب حي وبعض
الجوهر ليس بحي ينتج كل غراب جوهر وهو موجب صادق والحدود التي
تنتج السالب هي الغراب والحي والابيض وذلك ان كل غراب حي وبعض
الابيض ليس بحي ينتج ولا غراب واحد ابيض وذلك صادق ومثال ذلك
وكذلك ايضا لا يكون قياس اذا كانت الكبرى موجبة جزئية والصغرى

في الضرب السابع

سالبة

سالبة كلية ومثال ذلك من الحروف ولا شي من ج هو ب وبعض آ هو ب
والحدود التي تنتج الموجب في هذا التاليف هي الحجر والجوهر والحي والحجر هو الاصغر
والحي هو الاوسط وذلك انه ولا حجر واحد حي وبعض الجوهر حي فيكون النتيجة
كل حجر جوهر والحدود التي تنتج السالب هي العلم والحي والجوهر والعلم هو الاصغر
بحسب ترتيبنا والحي هو الاوسط وذلك ان العلم ليس بحياة وبعض الجواهر حية
والنتيجة العلم ليس بجوهر وقد تبين اذا كانت المقدمة الكلية في هذا الشكل
مخالفة الجزئية في كيفيتها متى يكون قياس ومتى لا واما اذا كانت الكلية
والجزئية متوافقتين في الكيفية اعني اما سالبتين معا او موجبتين معا
فلا يكون منهما قياس البتة فليكن اولا سالبتين ولتكن الكلية هي المقدمة الكبرى
والجزئية الصغرى ومثال ذلك ان يكون ب سلب في كل ج ولا شي من آ
هو ب وبرهان ذلك ان قولنا ليس في كل ج هو غير محدود فقد يصدق
معه السالبة الكلية وقد يصدق معه الموجبة الجزئية فاذا صدقت معه
السالبة الكلية لم يكن منتجا على ما تبين وقد وجدت حدود تنتج موجبة
كلية واذا صدقت معها الموجبة الجزئية لم توجد حدود تنتج موجبة كلية
وذلك انه لو وجدت حدود تنتج ان كل ج هو آ وقد كان معنا ولا شي من آ هو ب
لقد كان يجب ان يكون ولا شي من ج هو ب فيكون الجزئية السالبة سالبة
بالوضع لا بالطبع وقد كنا فرضناها سالبة بالطبع وهي التي تصدق معها
بعض ج هو ب هذا خلف لا يمكن لكن من ان هذا التاليف غير منتج من
قبل ان تلك السالبة الجزئية غير محدودة اعني انها مرة تكون جزئية
بالطبع ومرة بالوضع فيكون مرة ينتج ومرة لا ينتج وما كان مرة ينتج ومرة لا ينتج

لم يعد قياسا اذ القياس هو الذي ينتج نتيجة واحدة دايما وباضطرار وقد يمكن
ان يستعمل في هذا البيان المقدم الذي استعمل في نظير هذا من الشكل الاول
بان يوخذ من ذلك البعض شيء يصدق عليه محمول المطلوب وشيء يكذب
عليه مثال ذلك ان نقول ان بعض الابيض ليس بحي ولا بحجر واحد حي
ثم ناخذ من بعض الابيض ما يكذب عليه الحجر وهو الثياب البيض وما يصدق
عليه الحجر وهو الرخام ولكن هذا البيان قوته قوة النقل الى السالبة الصغرى الكلية
ولذلك ما يظن ان ارسطو لم يذهب ههنا عنه ولكن ان اتضا موجبتين وتكون
الكلية هي الكبرى والجزئية الصغرى مثل ان يكون بعض ج ب وكل ا ب
فانه ايضا لا يكون عن ذلك قياس وذلك انه ان صدقت مع الموجبة الجزئية
الموجبة الكلية كان ذلك غير منتج على ما تبين ووجدت حدود ينتج المطلق
الموجب منها والسالب وان صدقت معها السالبة الجزئية لم توجد هنالك
حدود ينتج الموجب الكلي للسبب الذي قلنا في الذي يكون من سالبتين
لكن من انه غير منتج بذلك الوجه بعينه الذي تبين به ذلك واما ان كانا
جميعا سالبتين وكانت المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى
مثل ان يكون ولا شيء من ج ب وبعض ا ليس هو ب فانه لا يكون عن ذلك
قياس والحدود التي ينتج الموجب الكلي فيه هي الغراب والابيض والحي
والغراب هو الاصغر والابيض هو الاوسط والحد الاكبر هو الحي والتي ينتج السالب
الغراب والابيض والحجر والغراب هو الاصغر والابيض هو الاوسط والحجر
الاكبر وكذلك لا يكون قياس وان كانتا موجبتين معا وكون المقدمة
الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى لانه ينتج المتضادين مثال الحدود

التي ينتج الموجب القفنس والابيض والحي والقفنس هو الاصغر والابيض
الاوسط وذلك ان كل قفنس ابيض وبعض الحي ابيض والنتيجة كل قفنس
حي والتي ينتج السالب الكلي الثلج والابيض والحي وذلك ان كل ثلج ابيض وبعض
الحي ابيض والنتيجة ولا ثلج واحد حي فقد تبين انه اذا كانت المقدمتان مختلفتين
في الكيفية ومختلفتين في الكمية انه لا يكون في هذا الشكل قياس واما اذا كانت
كلتاهما جزئية او مهملة او واحدة منهما جزئية والثانية مهملة فانه لا يكون ايضا
قياس كانتا موجبتين معا او سالبتين معا او واحدة منهما موجبة والثانية سالبة
لان جميعها ينتج في المواد المختلفة الموجبة تارة والسالبة تارة والحدود العامة
لها التي تنتج الموجب في جميعها هي الانسان والابيض والحي الانسان هو الاصغر
والابيض الاوسط والحي الاكبر ولا يخفى عليك تاليفها وكلها ينتج ان الانسان
حي والحدود العامة لجميعها التي تنتج السالب غير الناطق والابيض والحي
والاصغر غير الناطق والاوسط الابيض وكلها ينتج ان غير الناطق ليس بحي
فقد تبين من هذا القول انه اذا وجد في هذا الشكل قياس منتج فمن الاضطرار
ان يكون للمقدمات مختلفة الوضع اعني ان يكون الكبرى كلية والثانية مخالفة
لها في الكيفية وانه اذا وجدت المقدمات بهذه الصفة فمن الاضطرار ان
يكون في هذا الشكل قياس وبين مع هذا ان كل قياس يكون في هذا الشكل
فهو غير كامل اذ كان انما يتبين انه قياس اذا زيد فيه اشياء اخر اما من
الامور اللاحقة باضطرار للمقدمات مثل انعكاسها ورجوعها الى الشكل الاول
واما باستعمال بيان الخلف في ذلك وهو بين انه لا يكون في هذا الشكل نتيجة
موجبة وانما يكون سالبة كلية او جزئية الشكل الثالث واذا كان الحد الاوسط

في الشكل الثالث

موضوعا الطرف في المطلوب والطرفان محمولان عليه فانه يسمى هذا الشكل
الشكل الثالث مثل ان يكون آ و ج محمولين على ب وهو بين ان هذا الشكل
ايضا شكل طبيعي وذلك انه قد يقول القائل ان ج هي آ لكون ب هي ج
وهي آ ومن المواد الجسم محدث لان الحائط جسم ولان الحائط محدث فجسم محدث والمقدمة
التي فيها موضوع المطلوب تسمى الصغرى وهو الذي يسمى الحد الاصغر والتي فيها
محمول المطلوب الذي هو الطرف الاكبر تسمى الكبرى وليكن مثال الطرف الاصغر
ج والاوسط ب والاكبر آ ويكون ترتيبها في القول بان نبتدئ اولا بالحد الاوسط
ثم يليه الاصغر ثم يليهما الاوسط الاكبر وليس يكون ايضا في هذا الشكل قياس
كامل وقد يمكن ان يكون فيه قياس اذا كانت مقدمتاه كليتين او احديهما كلية
والاخرى جزئية وقد لا يمكن ان يكون فيهما قياس بالمكن اولا المقدمتان
كليتين ولكن موجبتين مثال ذلك قولنا كل ب هو ج وكل ب هو آ فانا نقول
انه ينتج بعض ج هو آ لانا نعكس الصغرى الكلية وهي قولنا كل ب هو ج
جزئية فيصير بعض ج هو ب ويعنا ان كل ب هو آ فينتج في الشكل الاول
ان بعض ج هو آ على ما تبين هنالك وقد تبين هذا بالخلف وبالافتراض
اما بالخلف فبان ناخذ نقيض النتيجة ونضيف اليها احدى المقدمتين
فيلزم عنهما نقيض المقدمة الثانية وما لزم عنه الكذب فهو كذب واما
بالافتراض فبان نفرض بعض ب هو د ولان ج في كل ب ود ج د
هو جزء من ب فد ضرورة جزء من ج ولان آ في كل ب ود جزء من ب
فد ضرورة جزء من آ فقد كانت جزءا من ج ج بعض ج هو آ وكذلك
متى كانت المقدمة الكبرى سالبة والصغرى موجبة فانه يكون ايضا

قياس مثال ذلك قولنا كل ب هو ج ولا شيء من ب هو آ فانا نقول انه ينتج بعض ج
ليس هو آ اعني سالبة جزئية لانه اذا عكسنا الموجبة الكلية جزئية انتلف
القول هكذا بعض ج هو ب ولا شيء من ب آ فبعض ج ليس هو آ وذلك في
الشكل الاول واما اذا كانت الكلية السالبة هي الصغرى والكلية الموجبة
هي الكبرى مثل قولنا ولا شيء من ب هو ج وكل ب آ فانه لا يكون في ذلك قياس
ينتج المطلوب لانه ينتج المتضادين عند استعماله في المواد فمثال الحدود التي
تنتج الموجب الفرس والانسان والحي والاصغر هو الفرس والاوسط هو
الانسان وذلك انه ولا انسان واحد فرس وكل انسان حي فينتج كل فرس حي
وهو موجب صادق والحدود التي تنتج السالب غير الناطق والانسان والحي
والانسان ليس بغير نام والانسان حي فينتج ان غير الناطق ليس بحي واما
اذا كانت المقدمتان الكليتان سالبتين فانه لا يكون قياس اصلا والحدود
التي تنتج الموجب الفرس وغير الناطق والحي والفرس هو الاصغر وغير الناطق
الاوسط وذلك انه غير الناطق ليس بفرس وليس بحي فينتج الفرس ليس بحي
حي والتي تنتج السالب الفرس وغير الناطق والانسان والفرس الاصغر وغير
الناطق الاوسط والانسان الاكبر وذلك ان غير الناطق ليس بفرس وغير
الناطق ليس بانسان والفرس ليس بانسان فقد تبين متى يكون قياس في
هذا الشكل اذا كانت المقدمتان كليتين ومتى لا يكون وذلك انه اذا كانتا
موجبتين كان قياسا ينتج موجبا جزئيا وكذلك متى كانت الكبرى هي السالبة
والصغرى هي الموجبة كان قياسا ينتج سالبا جزئيا واما اذا كانتا سالبتين
او كانت الصغرى الكلية هي السالبة والكبرى هي الموجبة فانه لا يكون قياس

واما اذا كانت احديهما كلية والاخرى جزئية ايهما اتفق وكانتا موجبتين
فانه يكون قياس منتج موجبة جزئية مثال ذلك انه اذا وضعنا ان كل
ب هو ج وبعض ب هو ا فاقول ان بعض ج هو ا وهذا اذا كانت الصغرى
هي الكلية والكبرى الجزئية وذلك انه ينعكس بعض ب هو ا فيكون معنا
بعض ا هو ب وكل ب هو ج فينتج في الشكل الاول ان بعض ا هو ج ثم
نعكس هذه النتيجة فينتج المط وهو ان بعض ج هو ا وهذا ينتج بعكسين
وكذلك ايضا ان كانت الجزئية هي الصغرى والكلية هي الكبرى فانه يكون
قياس منتج ومثال ذلك ان نضع ان بعض ب هو ج وكل ب هو ا
فاقول انه ينتج ان بعض ج هو ا وذلك انه ينعكس هذه الجزئية فيكون
معنا بعض ج هو ب وكل ب هو ا فينتج في الشكل الاول ان بعض ج
هو ا وقد يبين هذا بالافتراض وذلك انه اذا افرضنا بعض ب شيئا
هو ز كان كل ز هي ج وكل ز هي ا ونرجع الى الذي من كليتين موجبتين
في هذا الشكل اعني انه ينتج بعض ج هي ا وقد يبين بسياقة الكلام الى المحال
وهو الذي يسمى الخلف وذلك بان ناخذ نقيض النتيجة فنضيف اليها
احدى المقدمتين فيلزم ان يكذب الثانية مثال ذلك ان ناخذ ولا شيء
من ج هو ا الذي هو نقيض النتيجة ونضيف اليها المقدمة الصغرى وهي
قولنا بعض ب هو ج فينتج لنا في الشكل الاول ان بعض ب ليس هو ا وهو
نقيض المقدمة الكبرى التي وضعنا وهو ان كل ب هو ا فقد ساق الكلام
بوضع نقيض تلك النتيجة الى المحال فذلك النقيض اذن محال فالنتيجة
صادقة فاما اذا كانت احديهما موجبة والثانية سالبة وكانت المقدمة

السالبة

السالبة هي الكبرى والموجبة هي الصغرى فقد يكون قياس مثال ذلك
اما نفرض اولا ان السالبة الكبرى هي الموجبة والموجبة الصغرى هي الكلية
الجزئية
مثل ان يكون كل ب هو ج وبعض ب ليس ا فاقول انه ينتج ان بعض ج ليس هو ا
وذلك بسياقة الكلام الى المحال وذلك انه ان لم يكن صادقا قولنا بعض ج
ليس ا فليكن الصادق نقيضه وهو كل ج هو ا فاذا اضفنا الى هذه المقدمة
الصغرى وهي ان كل ب هو ج انتج لنا ان كل ب هو ا وذلك محال لانه نقيض المقدمة
الكبرى لانا قد كنا وضعنا ان بعض ب ليس ا فنقيضه هو الصادق ان بعض ج
بعض ج ليس ا وقد يبين ذلك بالفرض اذا افرضنا بعض ب شيئا محسوسا
وليكن مثلا ز فيكون معنا ولا شيء من ز هو ا وكل ز هو ج لان ز هو جزء
من ب فنعود الى الصنف المنتج من هذا الشكل اعني الذي من كليتين
الكبرى سالبة والصغرى موجبة وينتج بعض ج ليس ا وهذا الصنف
ليس يتبين بالانعكاس وكذلك اذا كانت السالبة الكلية والموجبة
الكبرى هي
الصغرى هي الجزئية فانه يكون ايضا قياس منتج ومثال ذلك بعض ب
هو ج ولا شيء من ب هو ا فينتج بعض ج ليس هو ا وذلك اذا عكسنا
الموجبة منه رجع الى الشكل الاول واما ان كانت المقدمة الكبرى هي الموجبة
الصغرى وهي السالبة فانه لا يكون في ذلك قياس على المطلوب وهذا
صنفان كما في الاول احدهما ان تكون الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية
والصنف الثاني عكس هذا الوضع اولا الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية
مثال ذلك قولنا بعض ب ليس هو ج وكل ب هو ا فاقول ان هذا غير
منتج وذلك انه منتج في المواد المختلفة للمتضادين مثال المواد التي

والنامي هو

ينتج منها الموجب الانسان والحي والانسان هو الاصغر والحي هو الاوسط
والنامي هو الاكبر وذلك ان بعض الحي ليس انسان وكل حي نام وكل انسان
نام واما الحدود التي ينتج السالب فليس توجد اذ كان قد يصدق مع السالبة
الجزئية الموجبة فليكن بعض ب هو ج وكل ب هو ا وبعض ج هو ا فاذن
هو ا فاذن ليس يصدق ولا شيء من ج هو ا لكن هذا الصنف يعد في غير
المنتج من قبل انه انما ينتج في بعض المواد وهي المادة التي تصدق فيها مع السالبة
الجزئية الموجبة الجزئية وكذلك اذا كانت الصغرى هي الكلية والكبرى
هي الجزئية مثال ذلك ان يكون ولا شيء من ب هو ج وبعض ب هو ا
فاقول انه غير منتج فالحدود التي ينتج الموجب المائت والانسان والحي وذلك
انه ولا مائت واحد انسان وبعض المائت حي وكل انسان حي وهي النتيجة
والحدود التي ينتج السالب المائت والعلم والحي وذلك انه ولا مائت واحد علم وبعض
المائت لحياة فلا علم واحد حياة وكذلك ايضا لا يكون قياس اذا كانا سالبتين
معا ايضا الكلية والجزئية ومثال الحدود التي ينتج السالب اذا كانت الصغرى
هي الكلية النامي والعلم والحي والنامي هو الاوسط والعلم هو الاصغر والحي الاعظم
وذلك ان النامي ليس بعلم وبعض النامي ليس بحيوة والعلم ليس بحياة وهي النتيجة
ومثال الحدود التي ينتج الموجب النامي والانسان والحي وذلك ان النامي
ليس بانسان وبعض النامي ليس بحيوان وكل انسان حيوان وهي النتيجة
والحدود التي ينتج السالب اذا كانت المقدمة الكبرى هي الكلية البياض والثلج
والغراب وذلك ان بعض الابيض ليس بثلج ولا ابيض غراب والنتيجة
ولا ثلج واحد غراب واما الحدود التي ينتج الموجب فيه فليس يوجد للعلة

والحال هو

التي تقدمت

التي تقدمت اعني انه قد يصدق فيه مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية
وذلك انه ان كان كل ج هو ا وقد كان يعني ان بعض ب هو ج انتج لنا ان بعض
ج ب هو ا وقد وضعنا في مقدمات هذا القياس ولا شيء من ب ا
هذا خلف لا يمكن فاذن لا يمكن في هذا الصنف ان ينتج موجبا اصلا
لكن يعلم انه ليس بقياس لانه ليس ينتج نتيجة واحدة دائما وذلك انه لا يدري
الموضع الذي يصدق فيه مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية من الموضع
الذي تصدق فيه معها السالبة الكلية واما اذا كانت المقدمتان في هذا
القياس جزئيتين او مهملتين او احدهما جزئية والاخرى مهملة موجبتين
كانتا معا او سالبتين معا او احدهما موجبة والاخرى سالبة فانه لن يكون
في ذلك قياس والحدود التي ينتج الموجب العام لهذه الضروب كلها النامي
والانسان والحي والتي ينتج السالب الابيض وغير النامي والحي والابيض
هو الحد الاوسط منها والحي هو الاكبر فقد تبين من هذا القول متى يكون
قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون قياس وانه اذا كانت الصغرى في هذا
القياس موجبة وكانت فيه مقدمة كلية اما الصغرى واما غيرها
انه يكون قياس ينتج وانه اذا كان قياس ينتج من الاضطرار ان تكون المقدمات
بهذه الصفة وتبين ايضا ان القياسات في هذا الشكل غير كاملة وان
منها ما تبين بالانعكاس والافتراض والخلف ومنها ما تبين بالافتراض
والخلف وانه ليس يوجد في هذا الشكل نتيجة كلية لا سالبة ولا موجبة وانه
يعم الاشكال كلها انه لا ينتج قياس من سالبتين ولا من جزئيتين ولا من
مهملتين ولا من مهملة وجزئية اذ كانت المهملات قوتها قوة الجزئيات

وتبين انه اذا كان في كل واحد من اصناف المقاييس مقدمتان احديهما
كلية سالبة والاخرى موجبة انه قد يكون قياس ينتج دايما اعني انه ينتج مطلوبا
مفروضا وغير مفروض اما المطلوب المفروض متى كانت السالبة الكلية هي
الكبرى في الشكل الاول فاما غير المفروض متى كانت الصغرى هي الكلية السالبة
وكذلك الحال في الشكل الثاني الذي يكون فيه الصغرى كلية والكبرى جزئية
وفي الشكل الثالث الذي يكون فيه الصغرى سالبة وذلك انه اذا كان
ولا شيء من ج هو ب وكل ب هو ا فاذا عكست هاتين المقدمتين حتى يقال بعض
ا هو ب ولا شيء من ب هو ج فانه ينتج بعض ا ليس هو ج لكن لم تعد اشباه
هذه المقاييس في المقاييس المقصودة بسبب انه اذا كان المطلوب ههنا انما هو القياس
الذي يقع عليه الفكرة بالطبع بالاضافة الى المطلوب المحدود فاما القياس الذي
ينتج غير المطلوب فليس يعتمد القوة الفكرية بالطبع ولا تولفه اصلا لانه متى
اذا طلبنا هل ا في ج فقلنا ا في ج لان ا في ب و ب في ج كان ذلك قياسا طبيعيا
موجودا في كلام الناس كثيرا وهذا هو الشكل الاول وكذلك اذا قلنا ا في ج
لان ب في ج و في ا ليس بين ان هذا التاليف موجود لنا بالطبع وهذا هو الشكل
الثاني وهو موجود كثيرا في كلام الناس بالطبع وكذلك اذا قلنا ا في ج لان ا
و ج في ب هذا ايضا قياس موجود لنا بالطبع وهذا هو الشكل الثالث واما
ان نقول ان ا في ج لان ج في ب و ب في ا فهو شيء لا تفعله بالطبع احد
لان الذي يلزم منه هو غير المطلوب وهو ان ج في ا فكان هذا منزلة من قال
ا في ج لان ا في ب و ب في د و د في ج وهذا شيء لا تفعله الفكرة بالطبع ومن ههنا
تبين ان الشكل الرابع الذي ذكره جالينوس ليس بقياس يقع عليه الفكرة بالطبع

وذلك اذا طلبنا هل ج منها ا فقلنا ج منها ا لان ب في ا و ج في ب فنحن بالجملة
امرين اما ان نحطه اللازم عن هذا التاليف ونطرح ذلك المطلوب بالجملة
وهو ان ج في ا وذلك خلاف ما طلبنا واما ان يكون عندنا في هذا التاليف
المطلوب في اذهاننا على ما كان عليه عند الطلب وهو ان يكون الموضوع فيه
موضوعا والمحمول محمولا وذلك ان كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع
والمحمول فيه محمول بالطبع فاذا اتفق الموضوع موضوعا عندنا في المطلوب
محمولا وذلك موجود في اذهاننا بهذه الصفة ما دام المطلوب مطلوبا اتفق ان
الحد الاوسط يكون محمولا على المحمول المطلوب وموضوعا للموضوع المطلوب على ما
يرى جالينوس ان هذا الشكل رابع بالاضافة الى المطلوب والا فانما ههنا شكل
رابع وانما هو شكل اول اما على المطلوب واما على عكسه لكن لننزل ههنا
ان هذا الشكل الرابع انما يتصور على هذه الجهة اعني بالاضافة الى المطلوب
الذي الموضوع فيه موضوع بالطبع والمحمول محمول بالطبع فانه ليس يتصور شكل
رابع الا على هذا الوجه متى طلبنا وجود شيء في شيء واخذنا حدا اوسط حملنا
من على المحمول للمطلوب ومن حملنا عليه موضوع المطلوب فانه يلزم منه
ان يكون الشيء الواحد بعينه كانه محمول على بعضه فانه من جهة ما يحمل على
ويوضع لموضوعه يأتي كانه محمول على نفسه وذلك في غاية الاستكراه وهذا
هو السبب في ان لم تولفه فكرة بالطبع على مطلوب محدود حتى يكون ههنا
قياس ينتج المطلوب المحدود بعكسين كما رام جالينوس في الشكل الرابع
والفرق بين هذا العكس والعكس الذي يستعمله ارسطو في رد كثير من
اصناف الشكل الثاني والثالث الى الاول ان ذلك العكس انما هو في تبيين

الانتاج في مقاييس طبيعية وهذا عكس ما من الانتاج في قياس صناعي
لا طبيعي وانما لم يلتفت ارسطو الى المقاييس الصناعية لانها عن محاكاة الوجود
وتكاد ان تكون غير متناهية ولذلك ظن قوم انه توجد نتائج كثيرة في كل واحد
من الاشكال غير النتائج التي ذكرها ارسطو وذلك اما من بيانها واما عكس
وتلك ان جعلت مطلوبات ثم انتجت بتوسط النتائج الاول وذلك انتاج
بطريق غير طبيعي لصناعي وارسطو بين ان الصنفين الكليين من الشكل
الاول اعني اللذين ينتجان نتيجة كلية اكمل الاشكال كلها الا ان جميع اصناف
المقاييس المنتجة التي في الشكل الثاني ترجع الكلية منها الى الكلية في هذا الشكل و
ترجع الجزئية التي منه الى الجزئية وجميع اصناف الشكل الثالث الى الجزئية التي في
الشكل الاول يمكن فيها ان يتبين على طريق الخلف بالكلية التي في الشكل الثاني
التي تبين بالكلية التي في الشكل الاول فيكون هذان الصنفان من الشكل الاول
اكمل من جميع اصناف المقاييس المنتجة اذ كلها يمكن ان تتبين بهذين الصنفين
واما كيف تتبين جزئيته التي في الشكل الاول على طريق الخلف بالكلية التي
في الشكل الثاني فعلى ما اقول وذلك انه ان كانت ا موجودة في كل ب و ب
في بعض ج فاقول ان ا موجودة في بعض ج فان لم يكن كذلك فنقيضها هو الصادق
وذلك انه ولا شيء من ا في ج وقد كان معنا ان ا موجودة في كل ب فينتج
في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج وقد كنا فرضناها في
بعض ج هذا خلف لا يمكن بمثل هذا تبيين انتاج السالب الجزئي في الشكل
الاول بالكلي السالب من الشكل الثاني على طريق الخلف فقد
تبين من هذا القول اصناف القياسات المطلقة التي توجب انتاج شيء

وذلك ان جميع اصناف الشكل الثالث انما تنتج جزئية والجزئية التي في الشكل الاول صح

وابطاله

وابطاله القول في القياسات الاضطرارية فالقول ان المقدمات المطلقة والاضطرارية
والممكنة تخالف بعضها بعضا في الجهة وفي المادة التي تدل عليها الجهة وذلك
ان ههنا اشياء كثيرة موجودة بالفعل من غير ان يكون وجودها باضطرار وهذه
هي المطلقة واشياء ليست يضطر ان تكون ولا هي موجودة بالفعل بل هي يمكن ان
توجد في المستقبل وان لا توجد وهذه هي الممكنة واشياء هي موجودة دائما وهذه
هي الضرورية ومن البين انه يجب ان يكون القياس المؤلف من صنف صنف من هذه
مختلفة من قبل اختلاف مقدماتها فيكون القياس الاضطراري مؤلفا من مقدمات
اضطرارية والقياس المطلق من مقدمات مطلقة والممكن من مقدمات ممكنة
واما المقاييس التي تأتلف من المقدمات الاضطرارية فقريبة من المقاييس التي
تأتلف من المقدمات المطلقة وذلك ان الاشياء التي تشترط في النتيجة من المطلقة
هي بعينها تشترط في النتيجة من الضرورية والاشياء التي هي سبب عدم الانتاج
في غير المنتج منها هي بعينها سبب عدم الانتاج في الضرورية اذ كان لا فرق بينهما
الا زيادة الاضطرار فقط ولذلك كانت الاصناف المنتجة من المطلقة وغير المنتجة
من الضرورية وانما الفرق بينهما في ان المطلقة يقال على ما كان موجودا بالفعل
ويشترط فيه هذه الزيادة بجهة البيان فيما ائتلف من المنتج في الشكل
الاضطرارية هو بعينه بجهة البيان فيما ائتلف من المطلقة وذلك انه لا فرق
بين المقول على الكل ولا على شيء هو الشرط الذي يكون القياس في الشكل الاول
منتجا في المادة المطلقة او الضرورية وذلك ان معنى المقول على الكل فيهما اما هو
ان يكون ا مقولا بالايجاب او بالسلب على كل ما هو بالفعل ب سوى كان ما هو ب
بالفعل موجودا بزيادة شرط الضرورية او بغير زيادة ذلك ولما شرط المقول على

وغير المنتجة على عدد المنتجة صح
من غير ان تشترط في ذلك وجود ضرورية
وان الضرورية تقال على ما كان
موجودا بالفعل صح

والمقول صح

الكل المستعمل في المادة الممكنة مخالف لشرط القول على الكل المستعمل في
هاتين المادتين وهذا هو ظاهر كلام ارسطو وهو الحق في نفسه على ما
سنبين بعد وكذلك جهة البيان فيما يلف من النتيجة في الشكل الثاني
والثالث من المقدمات الاضطرارية هي بعينها جهة البيان فيما يلف من ذلك
في الشكل الثاني والثالث من المقدمات المطلقة وذلك فيما كان منها يتبين
رجوعه الى الشكل الاول بعكس احدى مقدمتيه وذلك ان وجود العكس
في المقدمات المطلقة والضرورية هو واحد وكذلك ما كان منها يتبين
بالفرض واما ما كان منها تتبين بالخلف وهي متى كانت المقدمة الكلية
موجبة والجزئية سالبة فليس الامر فيه واحدا وذلك ان القياس الذي
يؤدي الى الاستحالة تكون مؤلفا من احدى مقدمتي القياس ومن نقيض
النتيجة في الجهة والسلب فيكون مختلطا من مقدمة ضرورية ومطلقة
او ممكنة ولم يتبين بعد جهة النتيجة اللازمة عن هذا التاليف ولكن هذا
الذي يبين بالخلف هنالك يتبين هاهنا بالافتراض بان يفرض المعض
للمسلوب عنه مشارا اليه ويكون المحمول مسلوبا عن جميعه فيرجع الى
الصنف الذي يكون في ذلك الشكل من كليتين احدهما موجبة والثانية سالبة

القول في المقاييس المختلطة من الضرورية والوجودية والمقاييس المنتجة

في هذه المختلطة هي بعينها المقاييس المنتجة في غير المختلطة الا انها ضعفها
وذلك ان الصنف الواحد بعينه يكون صنفين مثال ذلك ان الذي من
كليتين موجبتين في الشكل الاول يكون صنفين احدهما ان تكون الكبرى هي الضرورية
والصغرى الوجودية والصنف الثاني عكس هذا فتكون المقاييس المنتجة في

كل شكل هاهنا ضعف المنتجة في كل شكل من الصرفة والشيء الذي به يتبين المنتج
من غير المنتج هنالك هو الذي به يتبين هاهنا ايضا في المختلطة وانما الذي
بقي علينا ان ننظر فيه هاهنا من امر هذه المختلطة هو جهة نتائجها ايضا لاي جهة
تكون تابعة من جهتي المقدمتين وارسطوطاليس يقول انه اذا كانت المقدمة
الكبرى في الشكل الاول ضرورية فان النتيجة تكون ضرورية وان لم تكن ضرورية
لم تكن النتيجة ضرورية مثال ذلك كل ما هو ج هو ب بالفعل وكل ما هو ب فهو
آ بالضرورة او ليس آ بالضرورة فاقول ان هذين الصنفين من الشكل الاول ينتج
احدهما ان آ بالضرورة في كل ج والاخر ولا شيء من ج بالضرورة هو آ برهان ذلك
ان ج هي جزء من ب اذ كان من شرط الشكل الاول ان تكون الصغرى فيه موجبة
ومن شرط هذا الاختلاط ان يكون ج جزءا من ب بالفعل وب كالجنس بالفعل
لا بالامكان كالحال في المقاييس الممكنة واذا حمل شيء على الكل فهو محمول على الجزء
ضرورة بالجهة التي بها حمل على الكل وذلك من نفسه فان الجزء منطو في الكل
وداخل تحته واما ان كانت الكبرى ليست الضرورية لكن كانت الضرورية الصغرى
فانه ليس يكون النتيجة ضرورية مثال ذلك قولنا كل ج فهو ب باضطرار وكل ب
فهو آ بالفعل او ولا شيء من ب آ بالفعل فاقول انه ليس ينتج في هذا التاليف
ان كل ج هو آ باضطرار برهان ذلك انه ان كان ذلك ممكنا فلنضع ان كل ج هو آ
باضطرار وقد وضعنا ان كل ب هو آ لا بالاضطرار هذا خلف لا يمكن ومثل هذا
يتبين اذا وضعنا المقدمة الكبرى سالبة ليست بضرورية وقد يتبين ذلك
من ان ج هي جزء من ب فاذا كانت آ محمولة على كل ما هو جزء لب التي هي الكل
بغير ضرورة فهي محمولة على ج بغير ضرورة اذ كانت جزءا من ب وهو ايضا

اوليس آ ب باضطرار
و قد كنا فرضنا ان كل ج هو ب
باضطرار فينتج لنا في الشكل
الثالث ان بعض ب هو آ باضطرار
صح

بين من الحدود ان النتيجة ليست ضرورية مثال ذلك ان نضع عوض آ متحركا
وعوض ب حيا وعوض ج انسانا فنقول كل انسان حي باضطرار وكل
حي متحرك لا بالضرورة فيكون النتيجة كل انسان متحرك لا بالضرورة الا ان الحدود
انما نعطي انها ليست تنتج ضرورية اصلا كما نعطي ذلك قياس الخلف وينبغي ان نقول
على الكل واما المقاييس الجزئية في هذا الشكل اعني التي تنتج نتائج جزئية فانه
اذا كانت المقدمات الكلية اضطرارية وهي الكبرى فالنتيجة اضطرارية وان
كانت الجزئية وهي الصغرى اضطرارية والكبرى ليست اضطرارية فليست النتيجة
اضطرارية موجبة كانت الكبرى او سالبة والبرهان على ذلك هو البرهان
على المقاييس الكلية اعني من جهة القول على الكل ومن جهة الخلف ومن جهة
الحدود وذلك اذا وضعنا بدل آ متحركا وبدل ب حيا وبدل ج ابيض فيكون
القياس هكذا بعض الابيض حي بالضرورة وكل حي متحرك لا بالضرورة فينتج
بعض الابيض متحرك لا بالضرورة وارسطوطاليس من امره انه يرى في هذا
الصنف ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى ان كانت المقدمة
الكبرى مطلقة فالنتيجة مطلقة وان كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية
وثاوفرسطس واوديمس من قدماء المشائين وثامسطيوس من
متاخريهم ومن تبعهم يرون ان جهة النتيجة تابعة لاخس الجهتين اعني
انها توجد ابدا في مثل هذا التاليف تابعة للمقدمة المطلقة فان الوجود المطلق
اخس من الوجود الضروري ومن اقوى ما يتمسكون به في ذلك انهم يرون
ان كل ما كان فيه شيء يجري مجرى الجزء والكل فانه متى حمل شيء ما على الكل
فيجب ان يحمل على الجزء بتلك الجهة بعينها ومتى حمل ايضا الجزء على شيء ما

حملا بجهة ما فيجب ان يحمل الكل على ذلك الشيء بتلك الجهة بعينها ولما كان في
كل قياس فيه شيء يجري مجرى الكل ويجري مجرى الجزء متى كانت احدى المقدمتين
مطلقة والاخرى ضرورية فلا يخلو ذلك الشيء من ان تكون الضرورية هي الصغرى
والمطلقة هي الكبرى او الضرورية هي الكبرى والمطلقة الصغرى قالوا فان كانت الضرورية
هي الصغرى ففيها شيء يجري مجرى الكل وفيها شيء يجري مجرى الجزء اما الذي
يجري مجرى الكل فالحد الاوسط واما الذي يجري مجرى الجزء فالحد الاصغر فيجب
متى حمل شيء بجهة ما على الكل الذي هو الحد الاوسط ان تكون تلك الجهة بعينها
يحمل على الجزء الذي هو الطرف الاصغر ومتى كانت الضرورية هي المقدمة
الكبرى كان الكل والجزء موجودا فيها ايضا اما الذي يجري مجرى الكل فالطرف
الاكبر واما الذي يجري مجرى الجزء فالحد الاوسط فيجب متى حمل الجزء الذي
هو الحد الاوسط على الطرف الاصغر بجهة ما ان تكون تلك الجهة بعينها هي
جهة حمل الكل الذي هو الطرف الاكبر عليه قالوا فقد تبين ما كان يجب ان يكون
جهة الحمل والنتيجة تابعة لجهة المقدمة المطلقة وهذا القول فيه الاختلال
بين وذلك ان اعتبار الكل والجزء في القياس من جهة ما هو قياس منتج
في الشكل الاول بحسب القول على الكل انما هو في المقدمة الصغرى ولذلك
اشترط فيها ان تكون موجبة واشترط في الكبرى ان تكون كلية ولم يشترط فيها
ان تكون موجبة واذا كان ذلك كذلك فاذا اعتبارنا الكل والجزء للوجود
في المقدمة الكبرى ان وجد سواء كان ضروريا او لم يكن بل الواجب اعتبار
الكل والجزء في الموضع الذي هو شرط في وجود القياس وهو الكل والجزء
للوجود في المقدمة الصغرى واذا كان ذلك كذلك فيكون جهة النتيجة تابعة

لجهة المقدمة الكبرى على ما يراه ارسطو ولو سلمنا لهم ان الجزء والكل يعتبر
في كل واحدة من المقدمتين لم يكن لنا ان نجعل في موضع الاعتبار للجزء
والكل الذي يكون في المقدمة الصغرى وفي موضع الاعتبار للجزء والكل الذي
في الكبرى حتى يحكم على القياس بهذا الحكم وايضا متى اعتبر الجزء والكل
في المقدمة الكبرى ولم يعتبر في الصغرى لم يكن قياس الا بالعرض لانه ليس
يجب ان يكون الطرف الاصغر منطويا في الحمل تحت المقدمة الكبرى وذلك
بين بنفسه واما ما يحتجون به من انه يجب ان يكون جهة النتيجة تابعة
لاخس جهتي المقدمتين كالحال في الايجاب والسلب اعني انه متى كانت
احدى المقدمتين موجبة والاخرى سالبة ان النتيجة تتبع السالبة
التي هي اخس فان هذا قياس شبهي وذلك ان النتيجة ليست تتبع المقدمة
السالبة دون الموجبة من جهة ان السالبة اخس من الموجبة بل من جهة
ما هي سالبة والمطلقة وان كانت اخس فهي موجبة لا سالبة وايضا فان هذا
القول ظاهر بنفسه واما ما يحتجون به ايضا من انه قد يوجد في بعض المواد
ما ينتج المطلق وهو مؤلف من مطلقة صغرى وضرورية كبرى مثال ذلك قولنا
كل انسان ماشي اي بالفعل وكل ماشي متحرك باضطرار فان وجه الغلط فكل انسان متحرك لا باضطرار
في ذلك ان الماشي ليس هو متحركا بالاضطرار من جهة ما هو انسان وانما
هو من جهة ما هو ماشي فاذا اشترط هذا الشرط الماخوذ في المقدمة الكبرى
في النتيجة كانت ضرورية وهو ان كل انسان متحرك باضطرار من جهة ما هو
ماشي وليس ينبغي ان نجاوب في هذا بان يقال انما عرض في هذا التأليف
ان تكون النتيجة مطلقة والكبرى ضرورية من اجل ان هذه المقدمة الضرورية

ليس يوجد

ليس يوجد فيها شرط المقول على الكل الذي استعمله ارسطو على العموم في هذا
الكتاب وهو ان يكون المحمول بالضرورة على كل ما يوصف بب بالايجاب سواء
كان موصوفا بب بالفعل او بالضرورة او بامكان فانه لا فائدة في هذا الاشتراط
اذا لم يكن صادقا في جميع المواد وانما ينبغي ان يشترط الشيء الصادق في جميع المواد
ونحن اذا استقرينا المواد ظهر لنا ان قولنا كل ما هو ب فهو آ بالضرورة
او هو آ باطلاق في بعض المواد معناه كل ما هو ب بالفعل فهو آ باضطرار ان م بالضرورة او م
مثل قولنا كل ماشي متحرك باضطرار وفي بعض المواد معناه كل ما هو ب
بالقوة او بالفعل فهو آ باضطرار مثل قولنا كل متحرك جسم وكذلك الامر في
القضية المطلقة واذا كان الامر هكذا فاذن المقول على الكل الصادق في
كل مادة في المقدمة الضرورية والمطلقة هو ان يكون آ موجودة بالضرورة او
باطلاق على ما هو ب بالفعل اذ كان في بعض المواد تصدق على كل ما هو
بالقوة والفعل ب وفي بعضها على ما هو بالفعل فقط لان آ اذا صدقت على
كل ما هو بالقوة وبالفعل ب فهي تصدق على ما هو آ بالفعل وليس ينعكس هذا
اعني ليس اذا صدقت على كل ما هو بالفعل ب فهي تصدق على كل ما هو بالقوة
ب ولهذا ما يجب ان يكون شرط المقول على الكل في الضرورية والمطلقة
ان يكون الطرف الاكبر محمولا على كل ما هو الحد الاوسط بالفعل اعني على كل ما
يحمل عليه الحد الاوسط بالفعل لا بالامكان ولذلك متى كانت المقدمة الصغرى
ممكنة والكبرى ضرورية او مطلقة لم يكن القياس منتجا بحسب المقول على الكل
في بعض المواد وهي التي تصدق فيها ان آ باطلاق او بالضرورة على كل ما هو ب
بالفعل او بالقوة وما يكون من قبل المواد غير معتبر ههنا فتامل هذا فان

في كل مادة على ما صرح به ارسطو
بعد لانه انما يكون منتجا بحسب
المقول على الكل صح

ابا نصر قد وهم على ارسطو فيه واما المقدمة الممكنة الكبرى فانه يوجد بينها
في جميع المواد الشرط الذي ظن ابو نصر انه شرط ارسطو في جميع اصناف المقدمات
وذلك ان قولنا كل ما هو ب فهو آ بامكان يصدق على ما كان بالقوة او بالفعل ب
ولذلك متى كانت الكبرى ممكنة كانت النتيجة ممكنة في اي ضرب كان من الاختلاط
على ما سنبين بعد فليس اذن شرط المقول على الكل في جميع المقدمات الثلث
اعني المطلقة والضرورية والممكنة هو واحد على ما ظنه ابو نصر من ان يكون المحمول
باطلاق او بالضرورة او بامكان على كل ما هو ب باي واحد كان من هذه الجهات صح
الثلث اعني بامكان او باضطرار او بالفعل ولا هو ايضا ما ذكره عن الاسكندر
من ان شرط المقول على الكل المستعمل في هذا الكتاب هو ان يكون آ محمولا باضطرار
او بامكان او بالفعل على كل ما هو بالفعل ب فقط فانه لو كان الامر هكذا
لم ينتج شيء من ممكنتين بحسب المقول على الكل وهذا واضح فتدبره والاستقراء
شاهد لمذهب ارسطو فانه لا فائدة في شرط لا يطابق المواد على ما ذهب اليه
ابو نصر ولا في شرط لا يعم جميع اصناف المقدمات على ما ذهب اليه الاسكندر
وبهذا تنحل الحيرة التي عرضت للناس في مذهب ارسطو في اختلاط
الممكن مع الوجودي والضروري على ما سنبين من قولنا اذا وصلنا الى
ذلك الموضع ان شاء الله تعالى فقد تبين الحكم في اختلاط الضرورية مع المطلقة
المقدمة الكبرى في الشكل الاول

في اختلاط المطلقة والضرورية في الشكل الثاني واما الشكل الثاني فانه
متى كانت المقدمة السالبة فيه هي الضرورية فان النتيجة ضرورية وان
كانت الموجبة اضطرارية فليست النتيجة اضطرارية فليكن اولا السالبة

الكلية

الكلية الكبرى اضطرارية والموجبة الكلية الصغرى مطلقة مثال ذلك قولنا
كل ج هو بالفعل ب ولا شيء من آ هو ب بالضرورة فلان السالبة تنعكس فنعود
هذا الضرب الى الصنف من الشكل الاول الذي كبراه سالبة ضرورية وصغراه مطلقة
فالنتيجة لا محالة ضرورية على ما تبين وكذلك يعرض هذا بعينه ان صيرت السالبة الكلية
الكلية الاضطرارية صغرى والمطلقة كبرى لانه ينعكس قولنا ولا شيء من ج هو ب
فيصير معنا ولا شيء من ب هو ج بالضرورة وكل آ هو ب باطلاق فينتج في الشكل
الاول ولا شيء من آ هو ج بالضرورة على ما تبين قبل فاذا انعكست هذه النتيجة
حصل المطلوب فان كانت المقدمة الموجبة هي الاضطرارية وكانت السالبة
هي المطلقة انتجت مطلقة لان السالبة المطلقة هي التي تكون اذا انعكست كبرى في
الشكل الاول وقد تبين انه اذا كانت الكبرى في الشكل الاول غير ضرورية ان النتيجة
غير ضرورية بل مطلقة وقد تبين بطريق الخلف ان النتيجة ليست ضرورية بل مطلقة
متى كانت الموجبة هي الضرورية وذلك انه ان وضع ان نتيجة هذا القياس
هي ولا شيء من ج هو آ بالضرورة وقد كان معنا في مقدمات هذا القياس
ان كل ج هو ب بالضرورة فاذا عكسنا الموجبة الكلية كان معنا بعض ب هو ج
ولا شيء من ج هو آ بالضرورة فالنتيجة على ما تبين في الشكل الاول ان بعض ب
ليس هو آ بالضرورة وقد كان معنا ان آ ليس هو ب باطلاق فاذن عكسها
صادق ايضا وهو ان ب ليس هو آ باطلاق وهو اذا كانت ب ليست هي آ
باطلاق فقد يمكن ان يكون كل ب هو آ باطلاق لان المطلق من طبيعة الممكن
وقد كانت النتيجة ان بعض ب ليس آ بالضرورة هذا خلف لا يمكن وهذا
البيان بعينه يبين ذلك متى كانت الاضطرارية الموجبة هي الكبرى والسالبة المطلقة في صغرى ع

كلية م
الكلية م

وهو الذي ينتج بعكسين وكذلك يتبين ايضا من الحدود ان النتيجة في هذين الصنفين ليست باضطرارية فليكن مثل آ ابيض ومثل ب حي ومثل ج انسان فيأتلف القياس هكذا كل انسان بالضرورة حي ولا ابيض واحد بالفعل حي فليس ولا انسان واحد حي ابيض وذلك ليس بضروري لانه قد يمكن للانسان ان يكون ابيض وان لا يكون وكذلك توجد جهة النتيجة في المقاييس الجزئيتين من هذا الشكل تابعة لجهة المقدمة السالبة وبيان ذلك بهذا الطريق بعينها اعني بالعكس وبالخلف في الموضع الذي استعمل الخلف فيه في القياسين

الكليين من هذا الشكل وتلك الحدود باعيانها

تأليف الوجودية والاضطرارية في الشكل الثالث واما الشكل الثالث فان جهة النتيجة تكون فيه ابدا تابعة لجهة المقدمة التي لا تنعكس لان تلك المقدمة هي بالقوة المقدمة الكبرى في الشكل الاول وقد تبين ان جهة النتيجة في الشكل الاول تابعة للمقدمة الكبرى بخلاف ما عليه الامر في الشكل الثاني اعني ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة المنعكسة اذا كانت المنعكسة في هذا الشكل هي بالقوة الكبرى في الشكل الاول وذلك ان الصغرى في الشكل الثالث هي بعينها كما هي في الشكل الاول والكبرى هي التي تنعكس فيه والكبرى في الشكل الثالث هي بعينها كما هي في الشكل الاول والصغرى هي التي تنعكس فيه وهذا القانون مطرد فيما تبين منها انتاجه بالعكس وما تبين بالافتراض فان الاصناف التي تبين بالافتراض ايضا قد تفاوت الاصناف التي تبين بالعكس فاذا صححت لنا هذه الجملة فانه متى كان المقدمتان في هذا الشكل كما يقول ارسطو كليتين موجبتين فايتهما كانت ضرورية فان النتيجة تكون ضرورية وذلك

يعرض عكسنا المطلقة الكلية جزئية فنصير في الشكل الاول ما كبراه كلية ضرورية وصغراه مطلقة جزئية فتنتج نتيجة جزئية ضرورية على ما تبين فان كانت التي عكسناها هي الصغرى من هذا الشكل وذلك اذا كانت الضرورية هي الكبرى منه والامر في ذلك بين ايضا انه ينتج من غير عكسنا للنتيجة وان عكسنا الكبرى لكونها مطلقة فكانت الكلية الضرورية في هذا الشكل هي الصغرى تبين ذلك بعكس المقدمة وعكس النتيجة على ما تبين وان كانت احدى الكليتين موجبة والاخرى سالبة فجهة النتيجة تابعة ضرورة لجهة السالبة لان العكس انما يكون في الموجبة فتصير السالبة كبرى في الشكل الاول فان كانت ضرورية كانت النتيجة ضرورية على ما تبين وان كانت مطلقة فمطلقة وان كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل اعني في المنتج منها كلية والاخرى جزئية وكانتا موجبتين فان النتيجة تابعة للكلية منهما لانها التي لا تنعكس في هذا الشكل لانها ان انعكست كان القياس من جزئيتين وقد تبين انه غير منتج واذا لم تنعكس فهي التي تكون كبرى في الشكل الاول وان كانت احداهما موجبة والاخرى سالبة فان جهة النتيجة تابعة لجهة السالبة لان السالبة ان كانت في هذا الشكل هي الكلية فهي الكبرى في الشكل الاول اذ كانت الصغرى لا يمكن ان تكون في الشكل الاول سالبة وان كانت الجزئية فقوتها عند البيان بالافتراض قوة السالبة الكلية

على ما تبين من الافتراض

القول في المقاييس التي تأتلف من المقدمات الممكنة قال وسنعلم الآن

ان نقول متى يكون القياس من مقدمات ممكنة وكيف يكون وماذا يكون والممكن المحدود هو الذي ليس بالضروري ومتى وضع موجودا لم يعرض عنه

ذلك محال ويعني بالذي ههنا ما اشتمل الشيء الموجود بالفعل والمعدوم وبالضروري
جميع اصناف ما يقال عليه الضروري اعني الضروري المطلق والضروري
بالاضافة الى وقت اما في الماضي واما في الحاضر واما في المستقبل لا ما يقال
عليه الضروري باشتراك الاسم وهو الممكن الذي خصصناه فاما ان هذا
حد الممكن فذلك يظهر من انه ليس يمكن ان يصدق المتناقضان معا لان القول
بان الشيء لا يمكن ان يكون ومحال ان يكون واضطرارا ان لا يكون يناقضه قولنا يمكن
ان يكون وليس بمحال ان يكون ولا باضطرار ان لا يكون وذلك ان هذه يلزم بعضها
بعضا اعني انه يلزم قولنا لا يمكن ان يكون قولنا محال ان يكون وقولنا اضطرارا
ان لا يكون كما يلزم قولنا يمكن ان يكون ليس بمحال ان يكون ولا ضروري ان
لا يكون واذا كان ذلك كذلك وكان كل واحد من الاشياء يجب اما ان يصدق
عليه السالبة او الموجبة فاذن قولنا يمكن ان يكون واجب ان يصدق عليه
قولنا ليس بالضرورة يكون اذ كان يكذب عليه قولنا بالضرورة يكون ولذلك
ينعكس هذا حتى يقول كل ممكن ليس بضروري وما ليس بضروري فهو ممكن
ولذلك يشبه ان يكون جنس هذا الحد ما يدل عليه لفظ الذي وهو الشيء
الذي يشتمل الموجود والمعدوم كما قلنا وفصله قولنا ليس بضروري ويكون
ما يدل عليه من انه اذا وضع موجودا لم يلزم عنه محال خاصة من خواص
الممكن لا فصلا من فصوله وهذا هو مذهب ابي نصر في هذا الحد ويحتمل ان
يكون هذا القول هو الفصل الاخير في الحد ويكون المفهوم من قولنا ليس
بضروري اي ما هو غير موجود لكن ليس بالضرورة هو غير موجود بل هو ازلي
موجود الذي عرض عنه محال فيكون على هذا جنس الممكن هو المعدوم والفصل

الذي

١٥

الذي يخصه هو اذا وضع موجودا لم يلزم عنه محال وهذا هو مذهب جل المفسرين
من المشائين ومما يخص المقدمات الممكنة ان الموجبة منها تلزم السالبة والسالبة
تلزم الموجبة اعني السالبة الممكنة لا السالبة الممكن وهي التي توجب الامكان وتسلب
الوجود لا التي تسلب الامكان لان تلك هي المناقضة للممكنة على ما تبين في بارى ارمينياس
وذلك انه يلزم قولنا يمكن ان يكون قولنا يمكن ان لا يكون اذ كانت هذه هي طبيعة الممكن
اعني انه يمكن ان يوجد الشيء وان لا يوجد وهذا اللزوم موجود في جميع اصناف
الموجودة في هذه المادة وذلك انه يلزم قولنا يمكن ان يكون في كل الشيء ممكنا ان لا
في شيء بعضه وقولنا يمكن ان يكون في كله قولنا يمكن ان لا يكون في بعضه وعكس هذه
والبرهان على ذلك هو ان الممكن هو ما ليس بضروري الوجود وما ليس بضروري
يمكن ان لا يوجد فان ما يمكن ان يوجد يمكن ان لا يوجد وما يمكن ان لا يوجد يمكن ان يوجد
اذ كان ليس بضروري ان لا يوجد وهذه المقدمات الممكنة ههنا سوالبها هي في
الحقيقة موجبات معدولة على ما تبين في بارى ارمينياس اذ كان حرف لا
لا يقترن فيها بالجهة وانما يقترن بالكلمة الوجودية وذلك مثل ما يقترن بالموضوع
في القضايا المعدولة بذات جهة والممكن يقال على ثلاثة اضرب احدها
الممكن على الاكثر مثل ان يشيب الانسان في سن الشيخوخة ويلتحي في سن الشباب
والثاني الممكن على الاقل وهو الذي يقابل الممكن على الاكثر مثل ان لا يشيب الانسان
في سن الاكتهال ولا يلتحي في سن الشباب والثالث الممكن على التساوي وهو الذي
يمكن ان يكون وان لا يكون على التساوي مثل تحرك هذا الثوب او لا تحركه فاما
الممكن الذي على التساوي فانه تلزم الموجبة منه السالبة والسالبة الموجبة
على التساوي واما على الاكثر فانه تلزم الموجبة منه السالبة والسالبة الموجبة

على الاقل واما الذى على الاول فانه يلزم الموجبة منه السالبة والسالبة منه الموجبة
على الاكثر وذلك انه ان كان يمكن ان يشيب الانسان على الاكثر فى سن الكهولة
فممكن ان لا يشيب على الاقل ولكن الذى على الاقل وعلى التساوى فليس يستعمله صناعة
البرهان وقد يستعمله صنايع كثيرة مثل الخطابة فانها قد يستعمل الممكن على التساوى
ما الرجوى والتكهن فانها قد يستعمل الذى على الاقل والغرض ههنا انما هو القول
فى تعريف متى يكون قياس ومتى لا يكون من المقدمات الممكنة باطلاق اى من جهة
ما هى ممكنة سواء كانت فى الاكثر او فى الذى على التساوى او فى الاقل لكان
هذا الكتاب انما نظر فى صورة القياس لا فى مادته واذ قد تقرر هذا فلنقل فى
القياس التى تاتلف من المقدمات الممكنة فى الشكل الاول ولنبدا من هذه اولا ثم
بالمختلطة فنقول ان عدد القياس الكاملة المنتجة فى هذه المادة هى باعيانها
عدد القياس المنتجة فى المادة المطلقة والضرورية وذلك انه ان كان ما هو ج
فهو ب بامكان وكل ما هو ب فهو ا بامكان فواجب ان يكون كل ج هو ا بامكان
وذلك بين ايضا من معنى المقول على الكل او المسلوب عن الكل وذلك ان معنى قولنا
كل ب ا بامكان اى كل ما يوصف بب بامكان او بالفعل اى كل ما هو ب بالفعل
او بالقوة فهو ا بامكان اى فان ا محمول عليه بامكان فاذا وضعنا ان ج موصوف فائدة
بب بامكان فيجب ان يكون ج هو ا بامكان وكذلك ان كانت المقدمة الكبرى
كلية سالبة والصغرى موجبة كلية مثل قولنا كل ج فهو ب بامكان ولا شيء
من ب هو ا بامكان فانه يجب ايضا من جهة ان ج جزء بامكان ان يكون
ا مسلوبة عن كل ج بامكان واما اذا كانت الموجبة من المقدمتين الكليتين
الكبرى والسالبة الصغرى فانه لا يكون قياس اذ كان لا يوجد فيها شرط المقول

على الكل

على الكل وهو ان يكون الطرف الاصغر متصفا بالاوسط اعنى متصفا بالاوسط
وصف ايجاب على ما قيل واما من جهة لزوم المقدمة الموجبة فى هذه المادة عن
السالبة فقد يكون قياس لا انه غير تام اذ كان من شيء زايد على معنى المقول على
الكل وهو اللزوم الذى يسميه ارسطو فى هذه المادة عكسا وذلك انه اذا وضعنا
ان المقدمة السالبة اللازم عنها هى الموجبة كان ولا بد ان يكون من ذلك الصنف
الاول فى هذا الشكل وهو الذى يكون من موجبتين كليتين واكثر ما ينتفع مثل
هذا القياس اذا كانت السالبة الكلية اقلية فانها تنعكس الى الاكثرية وهى المستعملة
اكثر ذلك وكذلك اذا كانت المقدمتان الكليتان فى هذا الشكل سالبتين فلن
يكون قياس تام اذ كان ليس يوجد فيهما معنى المقول على الكل وقد يكون قياس غير تام
اذا عكسنا السالبتين الى الموجبتين اللازمتين لهما او عكسنا السالبة الصغرى الى
الموجبة اللازمة واكثر ما ينتفع بهذا العكس اذا كانت السوالب اقلية فان امثال
هذه المقاييس هى نافعة فى الجدل وهى حيلة جيدة فى تلك الصناعة وذلك ان
السائل قد يقصد ان يتسلم مقدمات موجبة اكثرية لينتج منها موجبة اكثرية
فيخاف ان هو صرح بالسوال عن المقدمات التى تنتج له تلك النتيجة الا يسلمها لبهما
له المجيب فيسال عن سوالبها الاقلية فلا يشعر المجيب بما يلزم عن ذلك فيسلمها واما
اذا كانت احدى المقدمتين فى هذه المادة كلية والثانية جزئية وكانت الكلية هى الكبرى
والصغرى هى الجزئية فانه اذا كانت الصغرى موجبة يكون قياس تام كانت الكلية
الكبرى سالبة او موجبة وذلك بين من معنى المقول على الكل واما اذا كانت الصغرى
موجبة سالبة فانه لا يكون قياس تام لكن يكون غير تام اذا عكست الصغرى
الى الموجبة اللازمة عنها واما اذا كانت المقدمة الكبرى جزئية والصغرى كلية

فانه لا يكون منه قياس لا تام ولا غير تام موجبتين كانتا معا او سالبتين او احديهما موجبة
والاخرى سالبة وذلك انه لا يوجد فيه ما يعطى المقول على الكل الا بانعكاس ولا بنقض
المقدمات وذلك انا اذا قلنا كل ج هو ب وبعض ب هو آ لم يمتنع ان يكون ج
داخلا تحت البعض الذي يحمل عليه آ من ب او تحت البعض الذي يسلب عنه آ فلا
يلزم اذا لك ان يكون كل ج هو آ بامكان ولا ان لا يكون في شيء منها بامكان لانه اذا لم
كل ج آ بامكان فليس يصدق كل ج ليس هو آ بامكان وكذلك اذا لم يصدق ايضا ان
يكون بعض ج هو آ بامكان فلن يصدق ايضا ان بعض ج ليس هو آ بامكان وقد يتبين
في جميع هذه الاصناف انها غير منتجة حين نتبين كانتا معا او الكبرى جزئية والصغرى كلية
من الحدود لانها تنتج الموجب تارة والسالب تارة اعني السالب الضروري والموجب الضروري
فالحدود التي تنتج الموجب مثل الانسان والابيض والحي وذلك ان بعض الناس ابيض
بامكان وبعض الابيض حي بامكان وبعض الناس وهي النتيجة حي بالضرورة والتي
تنتج السالب الثوب والابيض والحي وذلك ان بعض الثياب ابيض بامكان وبعض
الابيض حي بامكان ولا ثوب واحد حي وهي النتيجة وكذلك يعرض متى اخذنا
الصغرى كلية مثل ان نقول كل انسان ممكن ان يكون ابيض وبعض الابيض
ممكن ان يكون حيا فكل انسان حي وكل ثوب ممكن ان يكون ابيض وبعض الابيض
حي بامكان ولا ثوب واحد حي وهي النتيجة وكون الحدود المأخوذة في هذا
التاليف تنتج مرة موجبة ضرورية ومرة سالبة ضرورية يدل على ان هذا التاليف
ليس بقياس لصدق النتيجة من التاليف من اي مادة كانت اعني مطلقة فرضت
او ضرورية او ممكنة وذلك انه ان انتج السالب الضروري تارة والموجب الضروري
تارة دل على انه ليس ينتج شيئا واحدا ضروريا وكونه ينتج الضرورية يدل على انه

لم ينتج

لم ينتج نتيجة لا مطلقة ولا ممكنة لان المطلقة والممكنة ليست بضرورية فيكون المقاييس
المنتجة في هذا الشكل في هذه المادة ثمانية اصناف اذا لم يعد المهملة غير الجزئية
اربعة تامة وهي التي تنتج في المواد الاخر واربعة غير تامة وهي الخاصة بهذه المادة
وما يقوله ثامسطيوس في ان هذه الاربعة الغير التامة لا غناء لها اصلا لانه
ان كانت السوالب التي وضعت او الاكثرية انعكست الى الاقلية وتلك لا تستعمل
في صناعة اصلا وان كانت اقلية فتلك مقدمات غير مستعمل عنها في صناعة
من الصنائع التي تنفع المقدمات السوالب ولا موضوعة ايضا ابتداء في الصنائع
التي لا تستعمل السوالب فهو قول باطل لانا قد بينا الوجه الذي به يستعمل و
ينتفع بها في صناعة الجدل هذا ان سلمنا ان المقدمات الاقلية لا يستعملها
صناعة فانه يشبه ان يكون الذي يفحص عن هذه الطبيعة يحتاج الى استعمالها
وذلك هو صاحب العلم الالهي

تاليف الممكن والوجودي في الشكل الاول ونقول انه اذا كانت احدى المقدمتين
مطلقة والثانية ممكنة فان كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة والصغرى هي المطلقة
فان اصناف المقاييس التي توجد في هذا التركيب تكون تامة اي بينة
الانتاج بحسب المقول على الكل وهي اربعة اصناف اعني التي تنتج الموجب
الكلي والسالب الكلي والجزئي السالب والجزئي الموجب ويكون نتائجها
ممكنة حقيقية واما اذا كانت الكبرى هي الوجودية والصغرى هي الممكنة فان
المقاييس المنتجة في هذا النوع من الاختلاط تكون في هذا الشكل غير تامة لكن
النتيجة الموجبة منها ممكنة كانت كلية او جزئية والسالبة اما ممكنة واما
ضرورية جزئية كانت او كلية مثال ذلك اولا الكبرى هي الممكنة والصغرى هي

المطلقة ولنكون كلية فنقول انها تنتج سالبة ممكنة مثال ذلك ان يكون
كل ج ب بالفعل وكل ما هو ب فهو آ بالامكان فهذا ينتج ان كل ج هو آ بالامكان
وذلك ان معنى قولنا كل ما هو ب فهو آ بالامكان اي كل ما هو ب بالقوة او
بالفعل فهو آ بالامكان وذلك ان هذا هو شرط المقول على الكل المأخوذ في المقدمة
الكبرى الممكنة بخلاف شرط المقول على الكل المأخوذ في الكبرى الوجودية او الضرورية
وذلك انه متى قلنا ان كل ب هو آ بالفعل او بالضرورة فهو بين ان في كثير
من المواد انما تصدق هذه المقدمات على كل ما هو بالفعل فقط مثل قولنا
كل انسان يمشي وكل انسان ناطق فان هاتين المقدمتين انما تصدقان
على ما هو انسان بالفعل لا على ما هو انسان بالقوة وفي كثير منها تصدق
على الامرين جميعا اعني على كل ما هو بالقوة وما هو بالفعل وخاصة الضرورية
مثل قولنا كل متحرك جسم فانه يصدق على المتحرك بالفعل والمتحرك بالقوة فاذا
كان الامر كذلك فالعام في كل مادة في هاتين المقدمتين اعني الضرورية و المطلقة
انما هو ان يكون المحمول موجودا لما هو بالفعل الحد الاوسط اعني ان يكون آ
موجودة بالضرورة او بالفعل لكل ما هو ب بالفعل وليس هذا التأليف
مقول على الكل لان المقول هو الذي يوجد اما في كل مادة من التأليف
يوجد بعينه مقول اي نصر انه قد يوجد في هذا التأليف مقول على الكل
لا بفعله ولذلك ما يقول ارسطو في هذا الاختلاط انه متى كانت الكبرى مطلقة
والصغرى ممكنة ان القياسات تكون غير تامة لان الصغرى اذا كانت ممكنة
والكبرى مطلقة او ضرورية لم يصح فيها شرط المقول على الكل العام في كل مادة
ان يتحقق ما ينتج بحسب بعض المواد كما يجب انتاج المرحجين في الكل

وان كانت قد تنتج في بعض المواد واما المقدمة الممكنة الكبرى فالامر فيها بخلاف
ذلك اعني انه في كل مادة تصدق فيها ان آ مقول بالامكان على كل ما هو ب بالقوة
او بالفعل وذلك ان قولنا كل ما هو انسان فهو ممكن ان يمشي يصدق على كل ما
هو انسان بالقوة وانسان بالفعل وكذلك الامر في سائر المواد وهذا امر ظاهر
بنفسه من استقراء المواد ولا ادري كيف خفي هذا على المفسرين والامر في
ذلك في غاية البيان واذ قد تقرر هذا فنقول انه متى كان معنى قولنا ان كل
ما هو ب هو آ بامكان اي ان كل ما هو بالفعل او بالقوة ان آ محمول عليه بامكان
ثم وضعنا ان ج هو ب بالفعل فظاهر ان آ يكون مقولا على ج بامكان وكذلك
يتبين الامر متى كانت الكلية الممكنة الكبرى سالبة والصغرى المطلقة موجبة
كلية ان النتيجة تكون سالبة ممكنة من نحو المقول على الكل بعينه الشرط في
المقدمة الكبرى السالبة الممكنة وذلك ان معنى قولنا انه ولا شيء من ب هو آ
بامكان اي ولا شيء مما هو ب بالقوة كان او بالفعل هو آ بامكان ثم نضع ان
ج هي ب بالفعل فيجب ان يكون ج ليس شيئا من آ بامكان واما اذا كانت
الكبرى هي المطلقة والصغرى هي الممكنة فانه لا يكون قياس تام لان شرط الكل
المطلق الصادق في كل مادة كما قلنا هو ان يكون على اشياء موجودة بالفعل
لا بالقوة فمتى وضعنا ان كل ب هو آ بالفعل اي كل ما هو ب بالفعل فهو آ
بالفعل ثم اضفنا الى ذلك ان ج هو ب بالامكان فبين ان ج ليست داخلة
تحت شرط المقول على الكل وان هذا النوع من القياس غير بين الانتاج
بنفسه اعني من المقدمات انفسها بل من شيء آخر ولكن هو ملحوظ من الفكر
للموضوعة فيه وهذا هو شرط القياسات الغير الكاملة ولذلك ما قال ارسطو

الكاملة

في اصناف المقاييس التي تكون الكبرى فيها في هذا الاختلاط مطلقة والصغرى
ممكنة انها مقاييس غير تامة ورام بيانها بالخلف وهو يوطي لبيان انتاج هذه
المقاييس الجزء التاسع ان الكذب المحال ليس يلزم عن الكذب الممكن وهو ايضا
يوطي اولا لبيان هذا الفحص انه متى كان شيئان يلزم وجود احدهما عن الثاني مثل
لزوم النتيجة عن القياس اعني الجيد ضرورة متى وجدت المقدمات ان
توجد النتيجة فانه يلزم في ذلك الشيئين اذا وجد الاول منهما بالضرورة
الذي هو متبوع فان الثاني يوجد الذي هو تابع بالضرورة واذا وجد الاول
بامكان فان اللازم يوجد ايضا بامكان اعني بالامكان العام وهو الذي
يقابل الممتنع مثال ذلك انه اذا فرضنا انه متى كانت آ موجودة فان ب
تكون موجودة بالذات عن وجود آ او توهمنا مثل آ القياس المنتج و ب مثل
ب النتيجة فاقول انه متى كان وجود آ ضروريا كان وجود ب ضروريا و
كان وجود آ ممكنا كان وجود ب ممكنا فليكن آ اولا ممكنة فاقول ان ب
اللازم وجودها عن وجود آ تكون ممكنة برهان ذلك انه ان كانت ب غير
ممكنة واعني ههنا بغير ممكنة رفع جميع المعاني التي يدل عليها اسم الممكن وهو
السلب الذي يصدق على الممتنع وكان الممكن في وقت ما هو ممكن هو الذي
يجوز ان يخرج الى الفعل فان آ اذا فرضناها ممكنة و ب غير ممكنة فانه قد يمكن
ان توجد آ وتخرج الى الفعل من غير ان توجد ب وقد كنا وضعنا انه اذا
وجدت آ وجدت ب فيجب ان تكون ب موجودة وهي موجودة معا هذا خلف
لا يمكن فاذن واجب متى كانت آ ممكنة ان تكون ب ممكنة اعني اي نوع اتفق
مما يقال عليه اسم الممكن واذا تقرر هذا فاقول انه ليس يلزم عن الكذب الممكن

وغير الممكن هو الذي لا يجوز ان يخرج الى الفعل صح

كذب مستحيل

كذب مستحيل ومثال ذلك اذا فرضنا وجود آ كاذبا ممكنا وهو الممكن الذي ينزل موجودا
في الوقت الذي غير موجود فاقول ان وجود ب يكون كاذبا ممكنا لا كاذبا ممتنعا
وهو الدائم الكذب ومثال ذلك ان تكون مقدمات القياس او احديهما كاذبة
ممكنة فانه ليس يمكن ان تكون النتيجة كاذبة مستحيلة وذلك ان آ اذا كانت كاذبة
هي في وقت كونها ممكنة حقيقية وقد كنا فرضنا ان آ اذا كانت ممكنة حقيقية ان ب
تكون ممكنة والممكن ليس بكاذب مستحيل فتكون ب ممكنة غير ممكنة معا وذلك
خلف لا يمكن فاذن متى كانت احدى مقدمات القياس او كلتاهما كاذبة ممكنة
فليس يمكن النتيجة كاذبة ممكنة فاذا تقرر هذا فلنضع مقدمتين كليتين كبراها
موجبة مطلقة وصغراها موجبة ممكنة مثل ان تكون كل ج هي ب بامكان وكل ب
هي آ بالفعل فاقول ان هذا التاليف ينتج دايما ان كل ج ممكنة ان تكون آ برهان ذلك
انه ان لم يكن كل ج ممكنة ان تكون آ فليكن بعضها وهي قولنا ليس يمكن ان يكون
كل ج آ ومعنا ان كل ج ممكنة ان تكون ب فاذا انزلنا هذه المقدمة موجودة بالفعل
وهي ان كل ج هي ب بالفعل كانت كاذبا غير محال فاذا اضفناها الى اللازم
عن قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج آ انتج لنا في الشكل الثالث ان بعض ب ليس آ
بالضرورة لان قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج آ يصدق معه قولنا بعض ج ليس آ
بالضرورة فيكون معنا في الشكل الثالث مقدمتان احديهما وجودية موجبة والثانية
سالبة ضرورية جزئية وهي تنتج ضرورية سالبة جزئية على ما تقدم وهو بعض
ب ليس آ بالضرورة لكن قد كان موضوعا لنا ان كل ب هو آ بالفعل وهو نقيض
النتيجة هذا خلف فالكذب المحال انما لزم ضرورة عن المقدمة التي اضفناها
الى المقدمة الكاذبة الممكنة وهي قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج هو آ باضطرار اذ كان الكذب

فاذا كانت ب كاذبة مستحيلة

يكون مستحيلة بل كاذبة

نقيضها

لا يمكن صح

الكاذب الممكن لا يلزم منه كاذب مستحيل على ما تبين وما لزم عنه محال فهو محال او فـ
كذب قولنا بعض ج ليس آ باضطرار اللازم عن قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج آ
فقولنا ليس يمكن ان يكون كل ج آ كاذب فاذا كان هذا كاذبا فنقيضه هو الصادق
وهو قولنا كل ج ممكن ان يكون آ فقد تبين من هذا ان نتيجة هذا القياس هي ممكنة
واما يعرض لهذا التاليف ان يكون منتجا لهذه الجهة اعني ان لا ينتج من الايجاب
الضروري ومن السالب الضروري كالحال في المقاييس الغير المنتجة متى اخذت المطلقة
الحقيقية وهي التي يصح فيها الحمل الكلي المطلق اعني الذي يشاهد الحس وجود المحمول
فيها لجميع الموضوع في جميع الزمان او في اكثره وهذه هي المقدمات التي تشاعن
الاستقراء الذي يستوفي فيه جميع الجزئيات مثل ان كل غراب اسود وكل ثلج ابيض
والفرق بينها وبين الضرورية ان هذه تخطر بالبال امكان عدمها في الاول من الزمان
المستقبل والضرورية لا يتطلق خطر ذلك فيها بالبال لان الذهن يستشعر فيها ثبات
الذاتية التي بين المحمول والموضوع ومن هذه المطلقة كما يقول ارسطو تعمل اكثر المقاييس
واما المطلقة التي توجد في الاقل من الزمان مثل ان كل متحرك انسان فقد تبين
انه لا يعمل منها قياس فخاصة مع الممكنة كما لا يعمل في الممكنة الاهلية قياس وهذه
المطلقة اعني التي لا يصح فيها الحمل الكلي الا في اقل الزمان متى جعلت الكبرى والصغرى
ممكنة فانها توجد مرة تنتج الموجب ومرة تنتج السالب والسبب في ذلك ان
هذه المطلقة انما تصدق الكلية فيها في الزمان الحاضر والمقدمة الصغرى من جهة
ما هي ممكنة ليست منطوية تحت الكبرى اذ كان الممكن هو الموجود في الزمان المستقبل
فهذا هو عندي معنى اقتضاء ارسطو ان تكون المقدمات الكلية الماخوذة صادقة
على الازمنة الثلثة لا ما ظنه ابو نصر من ان هذه الوصية هي في معنى المقول على الكل

الوصية

فانه ليس يمكن ان يوجد المقول على الكل في المقدمة الكبرى الوجودية الحقيقية
عاما في الازمنة الثلثة الا في بعض المواد وهي التي تصدق فيها ان آ موجودة
بالفعل لكل ما هو ب بالقوة او بالفعل واذا وجد الامر بهذه الصفة فليس
من ذلك يكون منتجا بحسب المقول على الكل لان ارسطو وصى الا تستعمل
المقدمات المطلقة الا في هذه المادة فاما انه قد قال انها غير منتجة بحسب المقول
على الكل اعني المطلقة اذا اختلطت مع الممكنة وبين انتاجها بالخلف
واما انه قد قال فيها انها تنتج الموجبة مرة والسالب اخرى فاذن وجب
ان تكون هذه المطلقة هي غير المطلقة التي بين انها تنتج بطريق الخلف ويكون
السبب عن انها بعينها غير المنتجة منها بحسب المقول على الكل العام صدقه
لبعض المواد لا في كلها وليس هذه الوصية ايضا ما تفهم منها ان المقدمة
الوجودية عنده هي التي تشمل الضروري والممكن كما فهم ذلك ثامسطيوس
فان هذه المقدمة اعني المطلقة التي بهذه الصفة ليس لها وجود خارج
الذهن والقصد هنا انما هو احصاء جهات المقدمات المطلقة لا اصناف
الوجود او المعارف الاول فاما ان كان قصد ارسطو بالجهات احصاء فصول
المقدمات من جهة الوجود والمعرفة فليس ينفع بالمطلقة على راي ثاوفرسطس
وثامسطيوس وان كان اراد احصاءها من جهة المعارف الاولى التي
لنا بالطبع فقد ينتفع بها فان كثيرا ما نعلم ان المحمول موجود للموضوع ونجهل
هل هو موجود بامكان او باضطرار ويشبه ان يكون قصد بالمطلقة الامرين
جميعا اعني المطلقة بحسب المعرفة والمطلقة بحسب الوجود والمعرفة وهي
حدثناها الا التي يذكرها الاسكندر فان تلك لا يأتلف منها قياس الا بالعرض

اى فى وقت مخصوص واذا اخلطت مع الممكن فليس يا لف منها قياس اصلا
اعنى ان تكون الصغرى ممكنة فعلى هذا التاويل يرتفع الشكوك الواردة على
كلام هذا الرجل مع انه التاويل الحق اللايق بمذهبه فى هذه الصناعة وان
تبين من الحدود الملحوظة من المواد انه اذا اخذت فى مثل هذا الاختلاط
للمطلقة الموجودة فى الاقل من الزمان بالفعل انه لا يكون قياس ينتج اصلا
لانه ينتج حينا سالبا ضروريا وحينا موجبا ضروريا والحدود التى تنتج السالب
هى الانسان والمتحرك والفرس والاصغر هو الانسان والاوسط هو المتحرك
والاكبر هو الفرس وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون متحركا وكل متحرك قد
يكون فى وقت ما فرسا اذا لم يوجد شىء يتحرك الا الفرس والنتيجة سالبة
ضرورية وهى ولا انسان واحد فرس والحدود التى تنتج الموجب
الانسان والمتحرك والحى فان كل انسان يمكن ان يكون متحركا وكل متحرك
فى وقت ما قد يكون حيا كما احتجنا اذا توهمنا انه لا يتحرك فى ذلك الوقت
غير الحيوان والنتيجة موجبة ضرورية وهى ان كل انسان حى واذا كان
هكذا فلكن المطلقة الملحوظة هيهنا هى التى لا تختص بزمان دون زمان
وسواء علم من امرها انها ليست ضرورية او جهل ذلك فان اكثر المقدمات
هذه هى حالها ولكن المقدمة الكلية الكبرى سالبة مطلقة والصغرى
الموجبة ممكنة فاقول انه ينتج سالبة ممكنة باشتراك الاسم اعنى التى يقال
الممكنة والضرورية ويعضد قولنا فى امثال هذه المقاييس انها ليست تنتج اى
ينتج الموجب مرة والسالب مرة بل انما ينتج اما الموجب فقط واما السالب لكن
السالب والموجب فيها هو مقول على اكثر من معنى واحد فهذا هو احد

الاساس

الاساس التى من اجلها قيل فيها انها غير تامة مثال ذلك قولنا كل ج فهو ب
بامكان ولا شىء من ب هو ا باطلاق فاقول انه ينتج هذا انه ولا شىء من ج هو ا
بامكان شرط يكون النتيجة ولا شىء من ج هو ا بالضرورة ومرة يكون ولا شىء من ج
هو ا بامكان وبرهان ذلك انه ان لم يكن الصادق قولنا انه يمكن ان يكون ولا شىء من
ج هو ا فليكن نقيضه هو الصادق وهو انه ليس يمكن ان يكون ولا شىء من ج هو ا
واذا لم يمكن ان يكون ولا شىء من ج هو ا فبعض ج هو ا بالضرورة وذلك بين اللزوم
بنفسه فاذا كان معنا ان بعض ج هو ا بالضرورة وان كل ج هو ب بالفعل
وذلك بنقل المقدمة الممكنة فى هذا الشكل الى الوجود كان معنا قياس فى الشكل
الثالث من مقدمتين موجبتين احديهما جزئية ضرورية كبرى والثانية كلية
مطلقة صغرى وقد تبين ان هذا قد ينتج جزئية ضرورية بالافتراض وذلك
انه ينتج من موجبتين كليتين فى الشكل الثالث كبراهما ضرورية وهى ان بعض ب
هو ا بالاضطرار وقد كان موضوعا فى القياس انه ولا شىء من ب هو ا هذا خلف
لا يمكن والخلف لم يلزم عن الكذب الممكن وانما لزم عن وضعنا ان بعض ج ا
بالضرورة لكن اذا كذب هذا فنقيضه هو الصادق وهو قولنا ليس بالضرورة
ج هو ا وهذا يصدق معه ان يكون ج ليس ا بامكان وليس ا بالضرورة فلذلك
يكون نتيجة هذا القياس مرة سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة وقد تبين هذا
للعنى من الحدود فليكن بدل ج انسان وبدل ب متفكر وبدل ا غراب فيا لف
هكذا كل انسان يمكن ان يكون متفكرا ولا متفكر واحد غراب ينتج ولا انسان
واحد غراب وهى سالبة ضرورية ولكن ج ايضا انسانا وب عالما وا
متحركا فيا لف القياس هكذا كل انسان يمكن ان يكون متحركا عالما ولا عالم واحد

يتحرك بعلمه يكون النتيجة كل انسان يمكن ان لا يكون متحركا بعلمه وهي سالبة
ممكنة وينبغي اذا اردنا ان نحصل من هذا الفن او ما يقاربه اليقين ان نستقرئ
الامر في هذا التاليف في اكثر من مادة واحدة فانه سيوجد الامر فيه هكذا
اعني انه ينتج مرة سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة فان كانت الصغرى في هذا
الشكل سالبة ممكنة فانه لا يكون قياس تام اذ كان من شرط الانتاج في هذا
الشكل ان تكون الصغرى موجبة لكن اذا انعكست السالبة الممكنة الى موجبة
ممكنة كان القياس الذي تقدم وكذلك يعرض متى كانت المقدمتان في
هذا الاختلاط سالبتين وكانت الصغرى هي الممكنة اعني انه لا ينتج شيئا حتى
تنعكس الممكنة الى موجبة فان كانت الصغرى في هذا الشكل سالبة مطلقة فانه
لن يكون قياس ينتج كانت الكبرى سالبة ممكنة او موجبة ممكنة والحدود التي
تنتج الموجب الضروري هي الثلج والحي والابيض وذلك انه ولا ثلج واحد
حي وكل حي يمكن ان يكون ابيض والنتيجة كل ثلج ابيض وهي موجبة ضرورية
والحدود التي تنتج السالب هي القار والحي والابيض وذلك ان كل قار ليس
بحي وكل حي يمكن ان يكون ابيض والنتيجة ولا قار واحد يمكن ان يكون ابيض
وهي سالبة ضرورية فقد تبين اذا كانت المقدمتان كليتين في هذا الاختلاط
متى يكون قياس ينتج ومتى لا يكون واذا كان فانه تام وبانه غير تام و
ان يكون من الانتاج ما يكون من غير التام فبقياس الخلف وما يكون بينا
بالانعكاس فاما اذا كانت احدى المقدمتين من هذا الاختلاط كلية والاخرى
جزئية وكانت المقدمة الكبرى ممكنة سالبة كلية كانت او موجبة والصغرى
الجزئية موجبة فانه يكون قياس تام على نحو ما كان الامر اذا كانت المقدمتان

كليتين

كليتين وكانت الكبرى ممكنة والصغرى مطلقة ويكون جهة النتيجة هي جهة تلك
النتيجة بعينها اعني ممكنة الا ان هذه جزئية وتلك كلية وذلك بين من نحو القول
على الكل كما كان الامر في تلك فان كانت المقدمة الكبرى كلية ومطلقة غير ممكنة
وكانت المقدمة الصغرى جزئية ممكنة كانت المقدمتان موجبتين او احداهما موجبة
والاخرى سالبة فانه يكون عن ذلك قياسات منتجة غير تامة فمنها ما يتبين بالخلف
ومنها ما يبين بالخلف في هذا الاختلاط الذي فيه المقدمتان كليتان ومنها
ما يتبين بالعكس ومتى كانت الصغرى الجزئية سالبة ممكنة كالحال فيها اذا كانت
سالبة كلية ولما اذا كانت الصغرى سالبة مطلقة فانه لن يكون قياس والحدود التي
تنتج الموجب هي الثلج والحي والابيض وذلك ان بعض الثلج ليس بحي وكل حي
يمكن ان يكون ابيض والنتيجة بعض الثلج ابيض والتي تنتج السالب فالقار
والحي والابيض وذلك ان بعض القار ليس بحي وكل حي يمكن ان يكون ابيض
والنتيجة بعض القار ليس بابيض وهي سالبة ضرورية جزئية واذا اخذت
هذه الحدود مهملة قامت مقام الجزئية ولم يتوهم ما توهم الجزئي مثل
قولنا بعض الثلج ليس بحي ان بعض الثلج حي وهذا شيء ينبغي ان يعتمد في
الحدود التي توخذ عامة الجزئية والمهملة فان كانت المقدمة الكلية هي الصغرى
والجزئية هي الكبرى سالبة كانت او موجبة ممكنة او مطلقة فانه ليس يكون
من ذلك قياس وكذلك اذا كانت المقدمتان جزئيتين او مهملتين
فانه لا يكون قياس كانت الكبرى هي الممكنة والمطلقة والصغرى الممكنة او
بالعكس والبرهان على ذلك هو البرهان المتقدم على هذه الاصناف
في المواد الغير المختلطة والحدود التي تنتج الموجبة الضرورية هي هذه اذا كانت

الكبرى جزئية الانسان والابيض والحي والاصغر هو الانسان والابيض الاوسط
والحي الاكبر واما التي تنتج السالبة الثوب والحي والانسان فقد تبين من هذا
ما المنتج في هذا النوع من الاختلاط في هذا الشكل اعني الاول وما غير المنتج
وما كان من المنتج تاما وما لم يكن تاما **القول في تاليف الضروري والممكن**
في الشكل الاول واذا كانت احدى مقدمتي القياس ممكنة والثانية اضطرارية
فان انواع المقاييس المنتجة تكون على عدد المقاييس المنتجة في المختلطة
من الممكن والوجودية التامة منها وغير التامة والتامة تكون هاهنا اذا
كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة كما كانت هنالك وغير التامة اذا كانت
الكبرى هي الضرورية والصغرى هي الممكنة واما النتائج منهما فتكون اذا
كانت المقدمتان موجبتين ممكنة تامة كانت المقاييس او غير تامة
كلية كانت النتائج او جزئية واما ان كانت احدى المقدمتين موجبة
والاخرى سالبة وكانت الموجبة اضطرارية تكون النتيجة مرة سالبة ممكنة (والسالبة ممكنة فانه يكون النتيجة ممكنة فان كانت المقدمة السالبة اضطرارية صح)
ومرة سالبة مطلقة كما انه اذا كانت السالبة في اختلاط الممكنة والوجودية
وجودية كانت النتيجة مرة سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة وهذا كله سوا كانت
المقدمتان كليتين او احداهما كلية والاخرى جزئية اعني اذا كانت الكلية
هي الكبرى والجزئية هي الصغرى فانه اذا كانت الجزئية هي الكبرى لم يكن منتجا
اصلا ولم نقل ان هاهنا قياسا لم ينتج ضرورية لان ذلك جزئي وفي بعض المواد (سالبة)
وان كان يوجد قياس ينتج سالبة الاضطرار فان سالبة الاضطرار غير سالبة
الاضطرارية كما انه لم نقل ان هاهنا قياسا ينتج موجبة ضرورية فان ذلك ايضا
جزئي وفي بعض المواد كالحال في انتاج الشكل الثاني موجبة فلنكن المقدمتان

موجبتين

موجبتين كليتين ولتكن الكبرى هي الضرورية والصغرى هي الممكنة فاقول انه
ينتج نتيجة ممكنة لا ضرورية وان القياس في ذلك يكون غير تام مثال ذلك
قولنا كل ج هو ب بامكان وكل ب هو ا بالضرورة فاقول ان النتيجة هي كل
ج هو ا بامكان وانه قياس غير تام لان شرط القول على الكل في المقدمة الصغرى
ان يكون المحمول على ما هو ب بالفعل لا بالقوة فاما بماذا يتبين ان النتيجة
ممكنة فبقياس الخلف على النحو الذي بان في نظير هذا من الاختلاط الاخر
وذلك بان ناخذ نقيض النتيجة وهي سالبة ضرورية لان غير الممكن يصدق على
السالبة الضرورية ونضيف اليها المقدمة الممكنة من القياس وهي الصغرى
بعد ان ننقلها الى الوجود فيلزم عنه نقيض المقدمة الكبرى وهي السالبة
الضرورية لان الكبرى كانت موجبة ضرورية فاما اذا كانت الكبرى هي الممكنة
والصغرى الضرورية فانه يكون في ذلك قياس تام وذلك بين من معنى القول
على الكل على ما تقدم وكون النتيجة ممكنة فان كانت احدى المقدمتين
الكليتين موجبة والاخرى سالبة وكانت السالبة اضطرارية وكبرى والصغرى
ممكنة فانه يكون قياس ينتج نتيجتين احداهما سالبة مطلقة والثانية
سالبة ممكنة ولم نقل انه ينتج سالبة ضرورية اذ كان ذلك انما يكون اذا
(بالفعل او م) كان الطرف الاصغر داخلا بالقوة تحت الاوسط وذلك لا يصدق الا في
بعض المواد ولكن يتبين ايضا بقياس الخلف انه ينتج نتيجة مطلقة سالبة
وممكنة فليكن معنا ان كل ج هو ب بامكان وانه ولا شيء من ب هو ا
بالضرورة فاقول انه ينتج ولا شيء من ج هو ا بالفعل او بامكان برهان ذلك
انه ان لم يكن هذه النتيجة صادقة فليكن نقيضها هو الصادق وهو ان

بعض ج هي ا باضطرار وذلك ان هذه هي المناقضة للنتيجة في الكيفية والكمية والجهة ولنضف اليها المقدمة السالبة الكلية الضرورية من القياس وهو ان ب ليس ا بالضرورة فينتج في الشكل الثاني ان ب غير ممكنة ان يكون بعض ج وقد كان موضوعا ان كل ج هو ب بامكان فهذا خلف لا يمكن واذا كذبت الموجبة الضرورية صدق نقيضها وهي السالبة المطلقة فاذا صدقت السالبة الوجودية امكن ان تصدق معها السالبة الممكنة اذ المطلق ممكن الوجود

فان كانت المقدمة الكبرى سالبة ممكنة والصغرى موجبة اضطرارية فانه يكون قياس تام ويكون النتيجة ممكنة على ما تبين من معنى المقول على الكل وارسطو يقول انه ليس يمكن ان يتبين بقياس الخلف انه ينتج مطلقة فان كانت المقدمة السالبة صغرى وكانت ممكنة فانه لا يكون قياس تام لكن يكون قياس غير تام بعكس السالبة الممكنة الى الموجبة على ما تقدم فان كانت الصغرى السالبة اضطرارية لم يكن قياس ولا اذا كانتا جميعا سالبتين وكانت الصغرى هي الاضطرارية والحدود التي تنتج الموجب الثلج والحي والابيض وذلك انه ولا ثلج واحد حي والحي ابيض بامكان والنتيجة موجبة ضرورية وهي ان كل ثلج ابيض والحدود التي تنتج السالب القار والحي والابيض وذلك ان النتيجة ولا قار واحد ابيض وهي سالبة وكذلك اذا اخذنا سالبتين وذلك ان القار ليس بحي والحي ليس بابيض ايضا والقار ليس بابيض وايضا فان الثلج ليس بحي والحي ليس بابيض بامكان والثلج ابيض واما اذا كانت احدى المقدمتين جزئية وكانت الكبرى ضرورية سالبة فان النتيجة تكون سالبة مطلقة وسالبة ممكنة كما كانت الحال اذا كانت كليتين الكبرى سالبة ويتبين ذلك

الخلف

الخلف كما بان ذلك في الكليتين واما اذا كانت الصغرى جزئية موجبة ضرورية وكانت الكبرى سالبة ممكنة فان النتيجة تكون ممكنة جزئية وذلك بين من معنى المقول على الكل واما اذا كانتا موجبتين معا وكانت الكبرى كلية وضرورية فان النتيجة تكون ممكنة والبرهان على ذلك هو البرهان الذي تقدم اذا كانتا معا كليتين فان كانت المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى وكانت الجزئية اضطرارية والكلية هي ممكنة موجبة كانتا او سالبة فانه لا يكون قياس والحدود التي تنتج الموجب الانسان والابيض والحي وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض ليس بحي والانسان حي بالضرورة و ايضا يمكن ان لا يكون ايضا ابيض وبعض الابيض حي والانسان حي بالضرورة واما الحدود التي تنتج السالب فالثوب والابيض والحي وذلك ان الثوب يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض ليس بحي والثوب ليس بحي وايضا فان الثوب يمكن ان لا يكون ابيض وبعض الابيض حي والثوب لا يمكن ان يكون حيا سواء كانت الصغرى سالبة او موجبة اذا كانت كلية وممكنة فانها غير منتجة وكذلك اذا كانت الصغرى كلية اضطرارية سالبة كانت او موجبة والكبرى ممكنة جزئية فانه لا ينتج اصلا والحدود التي تنتج الموجب اذا كانت سالبة الغراب والابيض والحي وذلك ان الغراب ليس بابيض بالضرورة وبعض الابيض حي بامكان فالغراب حي بالضرورة وهي النتيجة واما الحدود التي تنتج السالب فالقار والحي والابيض وذلك ان القار ليس بابيض وبعض الابيض حي والقار ليس بحي واما الحدود التي تنتج الموجب اذا كانت الصغرى كلية موجبة اضطرارية فهي الققنس والابيض والحي وذلك ان كل ققنس ابيض بالضرورة وبعض

الابيض حي والنتيجة لكل ققنس حي وهي ضرورية والتي تنتج السالب فالثلج
والابيض والحي وذلك ان الثلج ابيض وبعض الابيض حي فالثلج ليس بحي بالضرورة
وهي النتيجة وكذلك لا يكون قياس في هذا الصنف ايضا اذا كانت المقدمتان
مهملتين او جزئيتين او احديهما مهملة والاخرى جزئية كانت الكبرى هي الممكنة
والصغرى هي الضرورية او بالعكس والحدود العامة لهذه الاصناف التي كلها اما
تنتج الموجب فالانسان والابيض والحي واما التي تنتج السالب فالغراب والققنس
والابيض والحي وتركيبها قريب على ما يليها فقد تبين من هذا القول ان اصناف
المقاييس المركبة في هذا الشكل من اختلاط الممكن والمطلق هي مساوية لاصناف
المقاييس المركبة من الممكن والضروري المنتج منها للمنتج وغير المنتج لغير المنتج
والمنتج التام للمنتج التام والمنتج غير التام لغير التام والطريق الذي يبين به
غير التام هو فيهما واحد بعينه وتبين ان النتائج منها في الموجبات ممكنة
وكذلك في السوالب اذا كانت المقدمات الكبرى منها هي الممكنة واما اذا كانت
الضرورية او الموجودة فانها تكون اما في المختلطة من الممكنة والوجودية فممكنة
ضرورية او ممكنة واما في المختلطة من الممكنة والضرورية فسالبة مطلقة او سالبة

القول في تاليف الممكن في الشكل الثاني

واذا كانت كلتا المقدمتين ممكنة في الشكل الثاني فانه لن يكون قياس
منتج موجبتين كانتا ام سالبتين ام احديهما موجبة والثانية سالبة كليتين
كانتا او جزئيتين معا او احديهما كلية والاخرى جزئية واما اذا كانت احديهما
مطلقة والاخرى ممكنة فانه ان كانت الموجبة هي المطلقة والسالبة هي الممكنة
فانه لا يكون قياس منتج واما اذا كانت السالبة المطلقة وكانت كلية فانه

السالبة الكلية لا تنعكس كنفسها

يكون قياس منتج واما اذا كانت السالبة المطلقة وكانت كلية فانه يكون قياس منتج
ومثل هذا يعرض اذا كانت احدى المقدمتين اضطرارية والاخرى ممكنة
والممكن هاهنا ينبغي ان نفهم في نتايج هذه المقاييس على نحو ما فهم فيما تقدم
وينبغي ان يبين هاهنا اولا ان الكلية السالبة الممكنة لا تنعكس محفوظا كلية
والكيفية كما تنعكس السالبة الضرورية والسالبة المطلقة فلنضع ان كل ج
يمكن ان لا يكون شي منه ا فاقول انه ليس يلزم عن هذا ان يكون كل ا ممكنة
ان لا يكون شي منه ج برهان ذلك انه ان امكن ذلك فيصدق معها الكلية
الممكنة الكلية وهي قولنا كل ا ممكن ان يكون ج لان الموجبات الممكنة ترجع على
سوالبها الكلية للكلية والجزئية للجزئية وذلك ان قولنا كل ج يمكن ان لا يكون
شي منه ا تصدق معها الموجبة المضادة لها وهي قولنا كل ج يمكن ان يكون
ا فاذن تصدق مع قولنا كل ج يمكن ان يكون ا قولنا كل ا ممكن ان يكون ج فالموجبة
الممكنة الكلية تنعكس كلية وقد تبين انها لا تنعكس هذا خلف لا يمكن ايضا
فان كونها لا تنعكس بدليل ان نظر من المواد وذلك انه اذا كان كل ج يمكن ان
لا يكون شي منه ا فقد يمكن ان يكون بعض ا ليس هو ج بالضرورة ومثال
ذلك ان كل انسان يمكن ان لا يكون ابيض وبعض الابيض ليس هو انسانا
بالضرورة مثل الثلج والققنس واذا امكن ان يكون بعض ا بالضرورة ليس هو ج
فليس يصدق مع ذلك ان كل ا ممكن ان لا يكون ج لان بعضه يجب ضروري
ان لا يكون ج ولذلك قد يظن ان السالبة الممكنة قد تبين انعكاسها بطريق
الخلف ومثال ذلك ان نقول قايل القول القايل كل ا ممكن ان لا يكون شيئا
من ب ينعكس صادقا وهو ان كل ب يمكن ان لا يكون شي منه ا برهان ذلك

انه ان لم يكن صادقا قولنا كل ب يمكن ان لا يكون أ فنقيضه اذن هو الصادق
وهو كل ب غير ممكن ان لا يكون أ ولما كان قولنا كل ب غير ممكن ان لا يكون أ
لم يلزم ان بعض ب بالضرورة او كان هذا فقد تبين انه ينعكس اذ كانت
جزئية ضرورية بعض أ ب بالضرورة وقد كنا فرضنا ان كل أ يمكن ان لا يكون ب
هذا خلف لا يمكن لكن في القول مغالطة وذلك انه ليس اللازم عن قولنا
كل ب غير ممكن ان لا يكون في شيء من أ قولنا ان بعض ب بالضرورة أ
بل وقد يلزمه ان بعض ب بالضرورة ليس أ لانه يناقض قولنا كل ب
يمكن ان لا يكون أ قولنا بعض ب بالضرورة ليس أ كما يناقض قولنا
بعض ب بالضرورة أ قولنا كل ب يمكن ان يكون أ ولما كان قولنا ان كل ب
يمكن ان يكون أ يلزمه ان كل ب يمكن ان لا يكون أ وكان قولنا كل ب يمكن
ان يكون أ يناقضه قولنا بعض ب بالضرورة ليس أ فاذن قولنا كل ب
يمكن ان يكون أ يناقضه قولنا بعض ب بالضرورة أ وبعض ب بالضرورة
ليس أ وكذلك يناقض هاتين الجزئيتين المقدمة السالبة الممكنة وهي قولنا
كل ب يمكن ان لا يكون أ والذي يناقض هذا اللازم نقيضه فاذن قولنا
كل ب يمكن ان لا يكون أ يناقضه شيئان احدهما بعض ب بالضرورة ليس
أ والثاني بعض ب بالضرورة هو أ فقولنا في قياس الخلف كل ب غير ممكن
ان لا يكون أ قد يلزمه ان بعض ب بالضرورة أ ويلزم ان بعض ب بالضرورة
ليس أ فان كان اللازم هو السالبة الجزئية الضرورية لم يفض القول الى
محال لانه ليس ينعكس السالبة الضرورية بل قد يكون كل أ يمكن ان لا يكون ب
وبعض ب ليس بالضرورة أ مثل قولنا كل انسان يمكن ان يكون ابيض

وبعض

أ و قولنا كل ب يمكن ان لا يكون
أ يناقضه بعض ب
بالضرورة ليس أ

وبعض الابيض ليس هو انسانا بالضرورة مثل الثلج والققنس فاذ قد
تبين ان السوالب الممكنة لا تنعكس فلنضع مقدمتين كليتين ممكنتين احدهما
موجبة والاخرى سالبة في الشكل الثاني مثل قولنا كل ج هو ب بامكان
وكل أ يمكن ان لا يكون ب فاقول ان هذا التاليف لا ينتج شيئا لانه لا يمكن ان
تنعكس السالبة الممكنة كما امكن ذلك في المادة المطلقة والضرورية ولا
لخلف يتبين ايضا انه يكون قياس لانه ان اخذنا نقيض النتيجة الموجبة الممكنة
الممكنة والممكنة السالبة وكذلك ان اخذنا النقيض جزئية ضرورية موجبة
او سالبة وبالجملة ان كان عن هذا التاليف قياس فانه انما ينتج بالذات
نتيجة ممكنة اذ كانت المقدمتان ممكنتين لا نتيجة مطلقة ولا ضرورية اذ
كان ليس في هذا القياس مقدمة بهذه الصفة فان كان ينتج نتيجة ممكنة
فاما ان تكون سالبة ممكنة واما موجبة ممكنة لكن يتبين من الحدود
انها تنتج مرة سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية ونقيض كل واحدة من هاتين
النتيجتين يبطل ان تنتج سالبة ممكنة او موجبة ممكنة وذلك ان السالبة
الضرورية تناقض الممكنة الموجبة والسالبة الممكنة وكذلك الموجبة الضرورية
تناقض كليهما فالحدود التي تنتج في هذه المادة سالبة الانسان والابيض
والفرس والابيض هو الحد الاوسط والانسان الاصغر والالف هكذا كل انسان
يمكن ان يكون ابيض وكل فرس يمكن ان لا يكون ابيض والنتيجة ولا انسان
واحد فرس وهي سالبة ضرورية واذا كانت أ مسلوبة عن ج باضطرار
لم يصدق ان كل أ ممكن ان يكون في ج ولا كل أ ممكنا ان لا يكون في ج
لانها تنعكس على الموجبة من ههنا يتبين ان هذا التاليف ليس منتج

لم يعرض عن ذلك محال اذا كانتا الحقيقية
متلازمين اعني الموجبة صح

والانسان صح

منتجة ممكنة لا سالبة ولا موجبة وقد تبين ذلك ايضا من انه ينتج في بعض
المواد موجبة ضرورية وذلك اذا اخذنا بدل الفرس الحي وذلك انه
ينتج كل انسان حي وهي موجبة ضرورية وليس يمكن ان تصدق معها
لا الموجبة الممكنة ولا السالبة الممكنة وذلك ان مناقضتها السالبة الممكنة
بين بنفسه ومناقضتها الموجبة الممكنة من اجل ان معها السالبة الممكنة
وكذلك تبين انه لا يكون قياس في هذا الشكل وان عرض كان السالبة
اعني ان جعلت صغرى بعد ان كانت كبرى او بالعكس وكذلك تبين
انه لا يكون قياس وان اخذت كلتا المقدمتين موجبتين او سالبتين
والبرهان على ذلك بهذه الحدود بعينها وليس يعسر ذلك على من تأملها باعيانها

تأليف الوجودي والممكن في الشكل الثالث

واذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل مطلقة والاخرى ممكنة وكانت
السالبة هي الممكنة فانه لا يكون قياس عن ذلك اصلا كلية كانت كلتا المقدمتين
معا او جزئية والبرهان على ذلك هو البرهان الذي استعمل اذا كانتا
معا ممكنتين وبتلك الحدود بعينها اعني انها توجد مرة تنتج سالبة
ضرورية ومرة موجبة ضرورية فان كانت المقدمة السالبة هي المطلقة
والموجبة هي الممكنة وكانتا معا كليتين فانه يكون قياس وذلك ان السالبة
المطلقة تنعكس فيكون الشكل الاول على ما تقدم وسواء كانت السالبة
هي الكبرى او الصغرى لكن اذا كانت الصغرى تبين ذلك بعكسين
عكس المقدمة وعكس النتيجة على ما سلف فان كانت كلتاهما اعني
كليتين سالبتين وكانت احديهما ممكنة والاخرى مطلقة فانه يكون قياس

غير تام اذا انعكست السالبة الممكنة الى الموجبة التي تلزمها لانه تكون
من قياس من مقدمتين مطلقة سالبة وممكنة موجبة وان كانت كلتا
المقدمتين موجبتين فانه لن يكون قياس وذلك بين من انها تنتج مرة
موجبة ومرة سالبة اما الحدود التي تنتج الموجب فهي الانسان والصحة والحي
وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون صحيحا وكل حي هو صحيح وكل انسان
حي باضطرار وهي النتيجة واما التي تنتج السالب فالانسان والصحة والفرس
وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون صحيحا وكل فرس هو صحيح والنتيجة
ولا انسان واحد فرس وهي سالبة ضرورية واذا كانت احدى المقدمتين
كلية والاخرى جزئية فانه يعرض في ذلك مثل ما عرض فيها اذا كانتا كليتين
معا اعني ان شرط المنتج منها هو شرط المنتج في ذلك وغير المنتج منها هو غير المنتج
في هذه وذلك انه متى كانت الموجبة هي المطلقة الكلية كانت او الجزئية
فانه لن يكون في ذلك قياس وذلك يتبين كما تبين ذلك اذا كانتا كليتين
وبتلك الحدود باعيانها واما اذا كانت الكلية هي المطلقة وكانت سالبة
فانه يكون قياس الخلف الى الشكل الاول وان كانت كلتاهما سالبتين
وكانت احديهما مطلقة فانه يكون قياس ايضا غير تام هو اذا انعكست
السالبة الممكنة الى الموجبة الممكنة كما تبين فان كانت السالبة المطلقة
جزئية فانه لا يكون قياس موجبة كانت المقدمة الاخرى ام سالبة
وكذلك لا يكون قياس اذا كانت كلتا المقدمتين مهملتين او جزئيتين
او احديهما مهملة والثانية جزئية موجبتين كانتا معا ام سالبتين فان البرهان
على ذلك هو البرهان المتقدم وبالحدود واحدة باعيانها

تاليف الممكن والاضطراري في الشكل الثاني واذا كانت احدى المقدمتين
في هذا الشكل ممكنة والثانية اضطرارية وكانتا كليتين معا وكانت السالبة
هي الضرورية فانه يكون قياس بعكس السالبة الى الشكل الاول الذي كبراه
سالبة ضرورية وصغراه موجبة ممكنة وقد تبين ان هذا ينتج سالبة مطلقة
وممكنة سالبة سواء كانت السالبة الضرورية هي الكبرى او الصغرى فاما
اذا كانت الموجبة هي الضرورية فانه لا يكون قياس وبيان ذلك من الحدود
ان يفرض الطرف الاصغر انسانا والاوسط ابيض والاكبر ققنس
وذلك ان كل انسان يمكن ان لا يكون ابيض وكل ققنس فهو ابيض
بالضرورة والنتيجة ولا انسان واحد ققنس وهي سالبة ضرورية وما
ينتج سالبة ضرورية فليس يمكن ان ينتج دايما ممكنة لا موجبة ولا سالبة
وهو بين ايضا انه لا ينتج صحيحة سالبة ضرورية دايما لان الضرورية
انما يكون عن مقدمتين ضروريتين او عن قياس يكون الضرورية
منه سالبة والموجبة وجودية لا ممكنة على ما تبين وكذلك يتبين ايضا
انه لا ينتج مطلقة لان المطلقة من طبيعة الممكن وقد نظر ايضا من الحدود
انه لا ينتج سالبة ضرورية فانه مرة ينتج سالبة ومرة موجبة ضرورية
فالحدود التي تنتج سالبة ضرورية هي التي تقدمت واما التي
تنتج موجبة ضرورية فهي ... اليقظان والمتحرك والحي وذلك
ان كل يقظان متحرك بالضرورة وكل حي يمكن ان لا يكون متحركا وكل
يقظان حي بالضرورة فاذن لا يكون في هذا التاليف قياس ينتج اصلا
سواء كانت الموجبة الضرورية هي الصغرى او الكبرى فان كانت المقدمتان

مشاهين في الكيفية فانهما ان كانتا سالبتين فانه يكون قياس اذا انعكست
السالبة الممكنة الى الموجبة التي تلزمها لانه يكون تاليفا من مقدمتين الموجبة
ممكنة والسالبة ضرورية وقد تبين ان هذا ينتج سواء كانت السالبة هي الصغرى
او الكبرى فان كانت المقدمتان الكليتان موجبتين فانه لن يكون قياس
لانه تبين ان النتيجة ليس يمكن ان يكون سالبة مطلقة ولا اضطرارية لانه لم يوجد
في القياس مقدمة سالبة لا اضطرارية ولا مطلقة ولا ايضا سالبة ممكنة ولا موجبة
اضطرارية لانه تبين من الحدود انها تنتج سالبة ضرورية وما ينتج سالبة ضرورية
فليس يمكن ان ينتج دايما لا موجبة ضرورية ولا ممكنة ولا مطلقة وكذلك هو لا يمكن
ان ينتج سالبة ممكنة فاما الحدود التي تنتج السالب الضروري فالانسان ولا ابيض
والققنس فان كل انسان يمكن ان يكون ابيض وكل ققنس ابيض والنتيجة
ولا انسان واحد ققنس فهذه هي الضروب المنتجة في هذا الشكل في هذا الضرب
من الاختلاط وغير المنتجة اذا كانت المقدمتان كليتين فان كانت احديهما
كلية والاخرى جزئية فانه يكون ان كانت المقدمة السالبة هي كلية واضطرارية
فانه يكون قياس ينتج اما سالبة ممكنة واما سالبة مطلقة لان السالبة الاضطرارية
تنعكس فترجع الى الشكل الاول الذي اتلف من موجبة ممكنة صغرى وسالبة
كبرى ضرورية واما اذا كانت الموجبة هي الاضطرارية فانه لا يكون ايضا قياس
البتة والبرهان على ذلك هو البرهان بعينه اذا كانتا كليتين وتلك الحدود
باعيانها التي سلفت وكذلك لا يكون قياس اذا كانتا كلتاهما موجبتين
والبيان في ذلك هو البيان الذي تقدم اذا كانتا كليتين فان كانت كلتا
المقدمتين اعني الكلية والجزئية سالبتين وكانت احديهما كلية اضطرارية فانه

يكون في ذلك قياس غير تام وذلك انه اذا انعكست الممكنة السالبة الى الجزئية
فانه يكون قياس كما يكون اذا كانتا كليتين على ما تقدم ولذلك لا يكون قياس
اذا كانت المقدمتان مهملتين او جزئيتين والبرهان في ذلك هو البرهان
الذي استعمل فيما تقدم وتلك الحدود باعيانها فقد تبين انه متى وضعت المقدمة
السالبة الكلية اضطرارية فانه يكون ضرورة قياس ينتج اما سالبة مطلقة
واما سالبة ممكنة وانه متى وضعت الموجبة اضطرارية انه لا يكون قياس وهو
بين ان ترتيب واحد الحدود في المقاييس المطلقة والضرورية يكون قياس
او لا يكون وهو بين ان هذه المقاييس كلها غير تامة

ما ألف من الممكن في الشكل الثالث

واذا كانت المقدمتان في هذا الشكل ممكنتين كليتين فانه يكون قياس يكون
النتيجة جزئية ممكنة على نحو ما يكون في المطلقة الصرفة والضرورية باعيان تلك
الشروط باعيانها والبرهان على ذلك هو البرهان على تلك وبحسب هذه
المادة انه متى كانتا سالبتين فانه يكون من جميعهما قياس غير تام اذا انعكست
احدى السالبتين الى الموجبة اللازمة لها لانه يعود من ممكنتين احداهما
موجبة والثانية سالبة فان كانت احداهما كلية والاخرى جزئية
فان المقاييس المنتجة منها وغير المنتجة تكون كما كانت في المادة المطلقة
والضرورية وتلك الشروط باعيانها بحسب هذا انه اذا كانتا معا سالبتين
كان قياس بالانعكاس اعني بانعكاس السالبة الى الموجبة اللازمة لها الممكنة
لانه لا يكون قياس من سالبتين في شيء من التاليفات لا المطلقة ولا
واما اذا اخذت المقدمتان مهملتين او جزئيتين فانه لا يكون ايضا قياس

لا في

لانه ينتج مرة موجبة ضرورية ومرة سالبة ضرورية اما الحدود التي تنتج الموجبة
فانسان وابيض وحي وذلك ان بعض الابيض ممكن ان يكون انسانا والا
ممكن ان يكون حيا والانسان بالضرورة حي والتي تنتج السالبة الانسان والا
والفرس وذلك ان الابيض ممكن ان يكون انسانا والابيض ممكن ان يكون
فرسا والنتيجة ولا انسان واحد فرس وبهذه الحدود باعيانها يتبين ذلك
اذا كانتا سالبتين او احداهما موجبة والاخرى سالبة لانها ممكن ان تولف
هذا التاليف **المؤلف من الممكن والوجودي في الشكل الثالث** واذا كانت احدى
المقدمتين في هذا الشكل مطلقة والثانية ممكنة وكلاهما موجبتان كليتان
فان النتيجة تكون ممكنة جزئية وذلك بين بانعكاس الصغرى فان كانت
هي الممكنة عادت الى الشكل الاول اما صغراه ممكنة وكبراه مطلقة وقد تبين
فيما سلف ان نتيجته ممكنة فان كانت الصغرى هي المطلقة عادت الى
ما صغراه في الشكل الاول مطلقة وكبراه ممكنة وقد تبين ان هذا ينتج ممكنة
فان كانت احداهما موجبة والاخرى سالبة كانتا كليتين اتفق مطلقة اعني
الكبرى او الصغرى وكانت السالبة هي الكبرى فان النتيجة تكون ممكنة فان
كانت السالبة هي الصغرى الممكنة كانت النتيجة ممكنة حقيقية وان كانت
السالبة هي المطلقة كانت النتيجة سالبة ممكنة باشتراك الاسم اعني انه ينتج
سالبة ضرورية وسالبة ممكنة فان كانت السالبة هي الصغرى وكانت ممكنة
او كانتا جميعا سالبتين فانه لا يكون قياس الا اذا انعكست الممكنة السالبة
الى الممكنة اللازمة عنها لانه يعود اما الى ما هو من موجبتين او الى ما كبراه
سالبة وصغراه موجبة واما اذا كانت احدى المقدمتين كلية والاخرى

جزئية وكان كلاهما موجبتين او كانت الكبرى الكلية هي السالبة الكبرى والجزئية
الموجبة فانه يكون قياس رجوعها الى الشكل الاول بانعكاس الجزئية الموجبة — الصغرى صح
على ما تبين ونتيجته تكون على حسب ما كانت نتيجة المقدمتين الكليتين
فان كانت الموجبة هي الكلية والسالبة الجزئية وكانت الصغرى هي الممكنة
المطلقة الموجبة والكبرى السالبة الجزئية الممكنة فانه يكون قياس ويبان ذلك
يكون بقياس الخلف فليكن كل ب فهو ج وبعض ب ليس هو ا بامكان
فاقول ان بعض ج ممكن ان لا يكون ا لانه ان لم يكن هذا صادقا فنقيضه
هو الصادق وهو ان كل ج هو ا بالضرورة لان هذه هي المناقضة في الجزئية
والكمية وقد كان ههنا ان كل ب فهو ج باطلاق فاذن ينتج في الشكل الاول
ان كل ب هو ا بالضرورة وقد كان معنا ان بعض ب ليس هو ا بامكان
هذا خلف لا يمكن فاما ان كانت الكبرى الجزئية هي الوجودية والصغرى هي
الممكنة فانه يكون قياس بين بالافتراض فان كانت الصغرى هي السالبة
وكانت مطلقة فانه لا يكون قياس لان خاصة الشكل الثالث ان لا يكون
صغراه سالبة وان كانت ممكنة فانه يكون قياس اذا انعكست الى الموجبة
على ما سلف واذا كانت كلتا المقدمتين مهملتين او جزئيتين فانه لا يكون
قياس وبرهان ذلك هو البرهان المستعمل في الاصناف الكلية في هذا
الباب اعني في الممكن الصرف وتلك الحدود باعيانها ه ه

ما يأتلف من الممكن والاضطراري في الشكل الثالث

واذا كانت كلتا المقدمتين كليتين وكانت احديهما اضطرارية والاخرى
ممكنة وكانتا معا موجبتين فانه يكون عن ذلك قياس ينتج نتيجة ممكنة وذلك

بين

بين بالانعكاس الى الشكل الاول فان كانت احديهما موجبة والاخرى سالبة
وكانت الموجبة هي الضرورية وهي الصغرى فان النتيجة تكون سالبة ممكنة
~~وسالبة مطلقة رجوعها بالعكس الى ما كبراه وذلك بانعكاس الموجبة~~ رجوع
التاليف في الشكل الاول الى ما كبراه سالبة ممكنة وصغراه موجبة ضرورية فان
كانت السالبة هي الاضطرارية الكبرى فان النتيجة تكون سالبة ممكنة وسالبة — وهي صح
مطلقة رجوعها بالعكس الى ما كبراه في الشكل الاول سالبة ضرورية وصغراه
موجبة ممكنة فان كانت الصغرى سالبة ممكنة والكبرى موجبة ضرورية
فانه لا يكون قياس الا بعكس السالبة الممكنة الى الموجبة الممكنة وان كانت
الصغرى سالبة ضرورية فانه لا يكون قياس فالحدود التي تنتج الموجب
هي الانسان والنائم والفرس وذلك انه ولا فرس واحد انسان وكل
فرس يمكن ان يكون نائما والنتيجة فكل انسان يمكن ان يكون نائما والحدود
التي تنتج السالب الانسان واليقظان والنائم والفرس وذلك انه ولا انسان
واحد فرس وكل انسان يمكن ان يكون نائما والنتيجة ولا فرس واحد
يقظان هو نائم فان كانت احدى المقدمتين كلية والثانية جزئية
وكانت كلتاهما موجبتين فانه يكون قياس بالرجوع الى الشكل الاول
وتكون النتيجة ممكنة كحالها في الاصناف التي ترجع اليها من الشكل الاول
فان كانت احدى المقدمتين سالبة والاخرى موجبة وكانت السالبة
هي الكبرى فانه ان كانت اضطرارية فان النتيجة تكون مطلقة وممكنة
لانها ترجع بالعكس الى الصنف من الشكل الاول الذي ينتج هاتين النتيجتين
ان كانت كلية وان كانت جزئية فبالافتراض والخلف وان كانت

السالبة هي الممكنة فانها تكون النتيجة ممكنة حقيقية كما لها في الصنف من القياس
الذي يرجع الى الشكل الاول فاما ان كانت السالبة هي الصغرى فالمركّا
ممكنة كان قياس بعكسها الى الموجبة الممكنة وان كانت هي الضرورية لم يكن قياسا
وذلك بيّن على نحو ما بيّن اذا كانتا كليتين وبتلك الحدود باعيانها فقد تبين
متى يكون في هذا الضرب قياس وكيف يكون واي نحو نتيجته سيما اي قياس
بانها تامة وانها غير تامة كالحال في الاصناف التي تكون في هذا الشكل وهنا
انقضى القول في جميع المقائيس الحملية **الفصل الاول** فلنبين نحو ما قيل
في الاشكال الموجودة ان جميع المقائيس التي في هذه الاشكال ايضا ترجع
الى الشكل الاول الذي فيها فاما ان جميع اصناف المقائيس الموجودة على
الاطلاق ترجع كلها باسرها الى الشكل الاول فذلك بيّن اذا بيّن ان جميع
اجناس المقائيس الحملية هي هذه الثلثة فقط وان ما عدا هذه من المقائيس التي
ليست حملية فكلها مضطرة الى الحملية فنقول ان كل قياس بالجملة فهو اما
يبين اما ان الشيء موجود او غير موجود وكل واحد من هذين اما ان يكون كليا
واما جزئيا وكل ما يبين ان الشيء موجود او غير موجود فاما ان يبينه على
جهة الحمل واما ان يبينه على جهة الاشتراط واما ان يبينه بقياس مركب
من هذين وهو الذي يسمى بقياس الخلف والغرض الآن انما هو الكلام
في المقائيس الحملية وشروط النتيجة منها من غير النتيجة على الاطلاق فانه اذا
تبينت هذه تبينت المقائيس المضطرة في الانتاج الى هذه وهو قياس
الخلف والقياس الذي يكون بشريطة فنقول انه متى احتجنا ان نبين
ان شيئا موجودا في شيء مثل ان نحتاج ان نبين ان آ محمولة على بَ

اما على جهة السلب واما على جهة الايجاب فهو بيّن الظاهر انه يجب ان ناخذ
في بيان ذلك على جهة الحمل ان شيئا موجودا لشيء ومحمولا على شيء فان اخذنا في
ان آ محمولة على بَ فمن البين انا ان اخذنا الشيء في بيان نفسه وذلك مستحيل
وغير مفيد علما زايدا في المطلوب وكذلك ان اخذنا في ذلك قضية بائنة
بالمحمول والموضوع المطلوب فهو بين ايضا انه ليس يلزم عنه شيء في المطلق
لا ايجاب ولا سلب مثل ان نقول ان آ محمولة على بَ لان جَ محمولة على دَ واذا
امتنع هذان الوجهان فلم يبق الا ان يكون القول المأخوذ في بيان آ موجودة
في بَ اما قول يشارك له في احد الطرفين او يشاركهما معا ثم ان كان مشاركا
لاحد الطرفين فلا يخلو ان يكون محموله هو محمول المطلوب بعينه وموضوعه غيره
او يكون موضوعه موضوع المطلوب ومحموله غيره او يكون محمول المطلوب
هو موضوعه او موضوع المطلوب هو محموله فانه لا يخلو القول المشارك لاحد
الطرفين من هذه الاقسام ثم لا يخلو ايضا هذا المشارك الاخر لاحد الطرفين
من هذه الاقسام اما ان يوجد حكما واحدا بنفسه من غير ان يشاركه حكم
اخر او قضية اخرى واما ان يوجد مشاركا لقضية اخرى وذلك من غير
ان يتصل بالمطلوب فان اخذنا المشارك لاحد طرفي المطلوب الذي هو آ
وبَ قضية واحدة فقط مثل ان نأخذ آ مشاركا لجَ بحمل احدهما على صاحبه
فهو بين انه ليس يلزم عن ذلك ان يكون آ مشاركة لبَ اي محمولة بالايجاب او
بالسلب على بَ ما لم يشارك جَ بَ وان اخذنا آ مشاركا لجَ وجَ مشاركة
لدَ بحمل بعضها على بعض فهو بين ايضا انه يكون عن ذلك قياس الا انه لا يكون
قياس على المطلوب الذي طلب امتنعه على وجود آ في بَ او سلبها عنه

ولو احذنا الامور المشاركة لاحد الطرفين الى غير نهاية من غير ان تشارك
الطرف الاخر مثل ان ناخذ آ مشاركة لـ ح و ح و لـ د د و د لـ ه فانه ليس يلزم
عن ذلك ان يكون آ مشاركة لـ ب اما لحمل ايجاب او بسلب ما لم يكن الجيم الذي
للالف مشاركا للب فان القياس الغير المحدود انما يكون عن مقدمات
غير محدودة اعنى القياس يكون على غير مطلوب محدود واما القياس
المحدود الذى يكون على مطلوب محدود فانه يحتاج ان يأتلف من مقدمات
محدودة مشاركة لطرفي المطلوب ولذلك يلحب ان يكون اقل القياس
المحدود انما يأتلف من مقدمتين يشتركان بحد اوسط ويختلفان بطرفي
المطلوب والا لم يمكن ان يتبين ان شيئا محمولا على شيء من اجل حمل شيء
على شيء مثل ان يكون آ مشاركة لـ ح و ح مشاركة للب فيجب ان يكون آ
مشاركة للب فقد تبين من هذا ان كل قياس فانه يكون عن مقدمتين فيه ثلثة
حدود حد اصغر واوسط واكبر وان كل قياس حملي مؤلف على مطلق امام
محدود فانه يكون احد هذه الثلثة الاصناف من المقائيس الحملية اعني الشكل
الاول والثاني والثالث وانه ليس يوجد شكل رابع فهو ظاهر من ان
الحد الاوسط الذى يوجد مشاركا للطرفين مثل ان ناخذ ح مشاركة
للب والالف اللذين هما طرفا المطلوب لا يخلو من ثلثة احوال اما ان
يكون موضوعا للطرف الاكبر محمولا للاصغر مثل ان يكون آ مقولا على ح و ح
مقولا على ب وهذا هو الشكل الاول او يكون محمولا عليهما جميعا وهو الشكل
الثاني او يكون موضوعا لهما وهذا هو الشكل الثالث واما ان يوجد
محمولا على الاكبر موضوعا للاصغر فليس يمكن لان المحمول على الاكبر محمول على الاصغر

او كان

او كان الاكبر محمولا في الطلب بالطبع على الاصغر فيكون الشيء بعينه محمولا على نفسه
وذلك مستحيل هذا اذا اعتبر الحد الاوسط بحسب المطلوب المفروض واما
اذا اعتبر بحسب المشاركة فانه ينتج عن المطلوب الذى هو عكسه هو بهذه
الجهة ان عد هذا التاليف شكلا رابعا كما نضعه جالينوس فانما يكون قياسا
على غير المطلوب المفروض ولذلك ليس يقع عليه فكرة بالطبع ولا يوجد في
كلام قياسي برهاني ولا ظني فقد تبين من هذا القول ان كل قياس حملي فانه
انما يكون ضرورة احد هذه الاصناف الثلثة وان كان للمطلوب الواحد
بعينه يتبين باوساط كثيرة مثل ان يتبين ان آ موجودة في ب بوجود
في ح و ح في د و د في ه و ه في ب وان قياس الخلف امام
ايضا فانه مركب من واحد من هذه الاشكال الثلثة ومن القياس الشرطي
وذلك بين من ان قياس الخلف انما يكون بسياقة الكلام فيه الى المحال
بقياس حملي ومن ان المطلوب فيه الاول انما يلزم ويبين بقياس شرطي
مثل ان نقول ان القطر اما ان يكون مشاركا للضلع المربع او مباينا ثم
يبين المستثنى من هذا القياس الشرطي وهو انه لا يكون مشاركا بقياس
حملي يؤدي الى المحال وذلك ان نقول لانه ان كان مشاركا كانت نسبة
مربع احدهما الى الاخر نسبة عدد مربع الى عدد مربع يلزم عن ذلك ان
يكون نسبة مربع الضلع الى مربع القطر نسبة عدد مربع الى عدد مربع
يلزم عن ذلك ان يكون نسبة مربع الضلع وقد تبين في كتاب الاسطقسات
ان نسبة المربعين احدهما الى الاخر ليست كنسبة عدد مربع الى عدد مربع
وهي نسبة الاثنين الى الواحد هذا خلف لا يمكن فاذا تبين انه غير مشارك

استثنيناه ل

استثناؤه من القياس الشرطي الذي استعملناه اولا وهو قولنا القطر اما مس
مباين واما مشارك لكنه غير مشارك فهو ضرورة مباين وهذا هو القياس
الشرطي المنفصل الذي يأتلف من المعاندات التامة العناد الذي يستثنى
استثني احدها انتج مقابل الثاني على ما قيل في المقاييس الشرطية فالحملي
كما قلنا في هذا القياس من قياس حملي والمطلوب يبين بقياس شرطي
واما القياس الشرطي فانه يبين ايضا من امره انه لا يستغني عن القياس
الحملي وذلك ان القياس الشرطي جنسان اولان احدهما قياس المتصل وهو
الذي يتركب من المتلازمات ويرتبط بحروف الشرط التي تعطي الاتصال
مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والشيء الذي يلزم عنه
الشيء يسمى المقدم واللازم التالي وهو صنفان احدهما استثني فيه المقدم
بعينه فينتج التالي بعينه مثل قولنا لكن الشمس طالعة فالنهار موجود
والثاني يستثنى فيه مقابل التالي فينتج مقابل المقدم مثل قولنا لكن ليس
طالعة فالنهار موجود النهار غير موجود فالشمس ليست بطالعة والجنس
الثاني الشرطي المنفصل وهو يتركب من المتعاندة التامة العناد ويقرن
به حروف الشرط التي تدل على الانفصال مثل قولنا هذا الوقت اما ليل
واما نهار وهذه اربعة اصناف وذلك انه يستثنى فيه المقدم بعينه
فينتج مقابل التالي او يستثنى فيه التالي بعينه فينتج مقابل المقدم او يستثنى
فيه مقابل المقدم فينتج التالي او يستثنى فيه مقابل التالي فينتج المقدم
وذلك انا قد نقول لكنه ليس ليل فهو نهار ولكنه ليس نهار فهو ليل او
لكنه ليل فليس نهار او لكنه نهار فليس ليل واما اذا كانت اجزاء القياس

الشرطية

٨٩

الشرطية الاول هي هذان الجنسان فكلاهما اذا اقتصل الامر فيهما ظهر ان المطلوب منها
هو الذي يتبين منها بجهة الشرط واما المستثنى فانه يحتاج الى ان يبين بقياس
حملي في الشرطي المنفصل والمتصل اذا كان التعاند والاتصال بينا بنفسه وذلك
انه اذا كان الاتصال فيها بينا بنفسه والمستثنى بينا بنفسه كان اللازم بينا
بنفسه والمستثنى بينا بنفسه فالمطلوب بين بنفسه لانه ان كان بينا ان العالم
لا يخلو ان يكون اما محدثا واما قديما وكان بينا بنفسه انه ليس بقديم فكونه
محدثا بين بنفسه ضرورة ويشبه ان يكون الامر كذلك في الشرطي المتصل
فانه اذا كان وجود الحركة بينا بنفسه ووجودها عن الطبيعة بينا بنفسه
من غير وسط فوجود الطبيعة بين وكذلك ان كانت افعال النفس بينة
الوجود بنفسها وبينة الوجود عن النفس بنفسه فالنفس بينة الوجود بنفسها
وكذلك ان كانت الحركة معلومة الوجود ومعلوم بنفسه وجودها عن محرك
فالمحرك معلوم الوجود بنفسه وان كان عدم الحركة في شيء ما بين الوجود بنفسه
فعدم المحرك هناك بين الوجود بنفسه وبالجملة فانه اذا ما تأملت الشرا هي
التي تخرج مخرج الشرطي في العلوم وذلك في المطلوبات الطبع وجدتها اما الاتصال
فيها بينا بوسط واما الاستثناء وهذا انما يلزم في المقاييس الشرطية التي ليست
هي حملية بالقوة وهي الشرطية الحقيقية واما التي هي بالقوة حملية فتلك حملية خرجت
مخرج الشرطية ولذلك امكن في هذه ان يبين بها المطلوب بذاتها ومفردة
بزيادة مقدمة وهذا النوع من الشرطيات هو الذي يشارك المقدم التالي
بجزء واحد وقد لخصنا ذلك في قول امر دناه الى ذلك واما اذا كان الامر
في القياس الشرطي معلوما من انفسهما فانه لا يستعمل اصلا في بيان شيء مجهول

وذلك ظاهر جدا في الشرطي المنفصل
فانه اذا كان التعاند بينا بنفسه
صح

بالطبع وان كانت قد يستعمل في بيان ما هو اقل خفاء من المجهول بالطبع مثل
استعمال الاستقراء وما اشبهه وليس لقايل ان يقول انه قد يكون المقدمتان
في القياس الحملي معلومتين بانفسهما والنتيجة مجهولة كذلك قد يتفق ان يكون
الامر في القياس الشرطي اعني ان يكون المقدمتان معلومتين بانفسهما اعني معلومتين
الشرطية والمستثناة ويكون النتيجة مجهولة فانه انما اتفق ان كانت المقدمتان
في القياس الحملي معلومتين والنتيجة مجهولة لان المقدمتين لم يتالف بعد في
الذهن التاليف الذي يلزم عنه النتيجة واما المقدمتان في القياس الشرطي
فانها ليست محتاجة الى التاليف في لزوم ما يلزم عنها هكذا ابتغى ان يفهم
هذا الموضع عن ارسطو لا على ما يقوله في ذلك ابو نصر ولا على ما يشكك
عليه ابن سينا فالحيلة بالاستقراء الذي ارشدنا اليه نظرنا بما يقوله
ارسطو في هذا الامر ظهر لنا انه قد تبين من قولنا ان اكثر الاشياء
المعلومة بانفسها مثل وجود النفس وغيرها انما علمناها بهذا الفحص من
البيان ومحال ان يكون طريق واحد بعينه يستعمل في الوقوف على المعلوم
بنفسه والمجهول بالطبع فقد تبين ان جميع اجناس المقاييس انما
تتم بالشكل الاول وانها تنحل الى الكلية منها على ما سلف وذلك ان
ما عدا الحملية تتم بالحملية والحملية تتم بالشكل الاول والجزئية التي في الشكل الاول
المقاييس الكلية التي فيه على ما تبين ويبين انه واجب ان يكون في كل
قياس ينتج مقدمة موجبة كيف كانت في كميتها ومقدمة كلية
كيف ما كانت في كيفيتها وذلك انه اذا لم يكن هنالك مقدمة كلية
فاما ان لا يكون هنالك قياس واما ان يكون على غير المطلوب ولما

لانه

ان يكون المقدمة بعينها هي المطلوب مثال ذلك ان كان المطلوب هل
اللذة الموسيقى خير فانه ما يمكن ان يوخذ في بيان هذا المطلوب لا يخرج من
ان يكون المطلوب نفسه او غيره ثم ان كان غيره فانه لا يخرج من ثلثة احوال
اما ان يكون المقدمة الماخوذة في ذلك مهملة وهي ان اللذة خير او يكون
جزئية وهي ان بعض اللذات خير او يكون كلية وهي ان كل لذة خير فان
اخذت المقدمة مهملة وهو ان اللذة خير لم يومن ان يكون هذه المهملة
تصدق من اللذات على غير اللذة الموسيقية فلا ينتج المطلوب وهو
ان اللذة الموسيقية خير وكذلك ان اخذنا ايضا السور الجزئي فقلنا
بعض اللذات خير ولذلك ان انتجت امثال هذه د اما غير المطلوب مثل
ان يكون قولنا بعض اللذات خير صادقا على لذة العلم وكذلك المهملة فينتج
عن ذلك ان لذة العلم خير لانه ليس هو المطلوب واما ان اخذ المطلوب نفسه
فهو بين انه ليس يكون قياس فلا بد في القياس المنتج من ان يكون الطرف
الاصغر منطويا تحت الاوسط انطواء الجزء في الكل حتى يكون نسبة احدهما
الى الاخر هي نسبة الجزء الى الكل وذلك بالفعل في الشكل الاول وبالقوة
في الشكل الثاني والثالث ومن هنا تبين انه واجب ان يكون للمقدمة
المنطوية تحت المقدمة الكلية موجبة لانها ان كانت سالبة لم تنطو
تحتها ولا وجدت فيها هذه النسبة ولذلك كان ينبغي للقول على الكل
الذي يتضمن هذه النسبة موجودا بالفعل في الشكل الاول وفي الثاني
والثالث بالقوة وقد تبين من هذا القول ان كل قياس فواجب ان
يكون فيه مقدمة كلية موجبة وان النتيجة الكلية انما تبين عن مقد ما

كلية وان النتيجة الجزئية تلزم عن مقدمتين احديهما جزئية وذلك في
الشكل الاول والثاني وقد تلزم عن مقدمتين كليتين وذلك في الشكل الثالث
واذا كان ذلك كذلك فالنتيجة الكلية لا تلزم ضرورة الا عن مقدمتين
كليتين واما النتائج الجزئية فقد تلزم عن الصنفين جميعا اعني عن الكليتين
وعن الكلية والجزئية وهو بين ايضا انه واجب ان تكون كلتا المقدمتين او احديهما
شبيهة في جهتها وكيفيتها بالنتيجة اعني انه ان كانت النتيجة ضرورية
او ممكنة او مطلقة فانه اما ان تكون كلتا المقدمتين تلك الجهة او احديهما
وذلك في المقاييس التي تنتج نتيجة واحدة وهي المنتجة بما يتضمن من معنى القول
على الكل وهو بين ايضا مما قيل متى يكون قياس ينتج ومتى يكون غير منتج في التبيين
الضائع متى يكون ناقصا ومتى يكون تاما وانه متى كان قياس حمليا فبالضرورة
ان يكون الحد ودفعه مرتبة احد تلك الانحاء الثلثة التي وصفناها وهو بين
ايضا ان كل نتيجة فانها تكون بثلثة حدود ولا اقل من ذلك ولا اكثر الا ان يكون
النتيجة الواحدة بعينها تتبين بمقاييس كثيرة وذلك يكون على ضربين
احدهما ان تكون النتيجة الواحدة بعينها تتبين بمقاييس كثيرة كل واحد منها
كاف في انتاج النتيجة اعني معرفة او بيانه ولنسلم ان ذلك يكون بحدين
احدهما مثل ان يبين نتيجة د مثلا بمقدمتي آ ت على حدة وبمقدمتي ح د
على حدة او مقدمتي آ ت وبمقدمتي آ د على حدة او بمقدمتي ب د على حدة
والضرب الثاني ان تكون المقدمتان اللتان للنتيجة المفروضة نتائج من مقدمات
اخر اما كلاهما واما احدهما مثال ذلك ان تكون نتيجة د نتيجة مقدمتي آ و ب
وتكون مقدمة آ نتيجة بمقدمتي ح و ه وتكون مقدمة ب نتيجة مقدمتي د ز او ت ك

ومما ان القياس البسيط لا يتركب الا عن مقدمتين وثلثة حدود ولا اكثر من ذلك ولا اقل

مقدمة

مقدمة آ نتيجة بمقدمتي ز و ح وتكون مقدمة ب مبينة بالاستقراء او بينة
نفسها من اول الامر فعلى الجهة الاولى تكون المقاييس كثيرة والنتيجة واحدة
وعلى هذه الجهة تكون المقاييس كثيرة والنتائج كثيرة لانها في هذا المثال ثلثة
وهي ه التي هي النتيجة الاخيرة و آ و ب اللتان هما مقدمتا نتيجة ه ونتيجتا
مقدمتي ح ه و د ز فاما متى لم يكن مقاييس كثيرة لنتيجة واحدة وانما هو قياس
واحد فانه لا يمكن ان تكون نتيجة واحدة عن اكثر من حدود ثلثة لانه قد تبين
انه لا يكون قياس عن اقل من مقدمتين ولننزل انه تكون عن قياس واحد
نتيجة واحدة من اربع مقدمات وستة حدود مثال ان ننزل ان ه
نتيجة عن مقدمتي آ ب ومقدمتي ح د ولانه قد تبين انه ان كان ممكنا
ان تكون عن مقدمتي آ ت قياس ان تكون نسبة احداهما الى الاخرى نسبة
الجزء الى الكل فانه تكون عنهما ضرورة نتيجة فان كانت عنهما نتيجة فلا تخلو من ثلثة
احوال اما ان تكون عنهما نتيجة ه المفروضة واما ان تكون النتيجة احدى
مقدمتي ح د واما ان تكون شيئا اخر غير هذين ثم في كل واحد من هذه
الاحوال الثلثة لمقدمتي آ ت لا تخلو ايضا مقدمتا ح د من ان تكون نسبة
احداهما الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء او لا تكون فان كانت فيحدث عنهما
ضرورة نتيجة ثم هذه النتيجة ايضا لا تخلو من تلك الثلثة الاحوال اما ان
تكون نتيجة ه المطلوبة واما ان تكون النتيجة احدى مقدمتي آ ب واما
ان تكون النتيجة شيئا اخر غير هذين فان كانت النتيجة الحادثة عن مقدمتي
آ ب هي نتيجة ه المطلوبة وكانت عن مقدمتي ح د نتيجة ما لم تكن نسبة
احداهما الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء فانه ان كانت تلك النتيجة هي نتيجة

وهما ص

ازماع ول بركار نهادن
مصادر

فان كانت نسبة احديهما الى الاخرى نسبة الجزء الى الكل صح

د او هي احدى مقدمتي آب فانه يكون قياسات كثيرة على نتيجة واحدة وذلك
شيء غير ممتنع وان كانت نتيجة مقدمتي ج د غير نتيجة د وغير احدى مقدمتي آب
فانه يكون مقاييس كثيرة على مطالب كثيرة غير متصل بعضها ببعض واما ان
لم يكن نسبة مقدمتي ج د احديهما الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء فانه
ليس يكون لها ايضا في نتيجة د الا ان يوخذ على جهة الاستقراء بتصحيح مقدمتي
القياس او لتبيين النتيجة ولخفائها او لغير ذلك من الاشياء التي يوخذ له
المقدمات التي ليست ضرورية في الانتاج على ما وصفنا تبين في الثامنة من
الجدل فهذا ما يلزم متى فرضنا ان نتيجة مقدمتي آب هي د واما ان كانت
نتيجة مقدمتي آب غير د وغير احدى مقدمتي ج د فانه ايضا لا يخلو ان يكون
نتيجة مقدمتي ج د اما نتيجة د واما احدى مقدمتي آب واما شيئا
غير هذين واما ان يكون مقدمتا ج د غير منتجة اصلا فان كانت نتيجة مقدمتي
آب غير د وغير احدى مقدمتي ج د وكانت نتيجة مقدمتي ج د غير د وغير
احدى مقدمتي آب فانه ليس يكون قياس على مطلوب واحد فضلا
على المطلوب بل يكون مقاييس كثيرة وان كانت نتيجة مقدمتي ج د هي د
فانه ايضا يكون مقاييس كثيرة على مطالب كثيرة وان كانت نتيجة مقدمتي
ج د احدى مقدمتي آب فانه يكون ايضا مقاييس كثيرة على مطلوب واحد
الا انه غير المطلوب وان كانت مقدمتا ج د غير منتجة فانه لا يكون لها غناء
في نتيجة مقدمتي آب مع ان نتيجة مقدمتي آب غير مطلوب واما ان
كانت هي نتيجة مقدمتي آب احدى مقدمتي ج د فان مقدمتي ج د
لا تخلو ايضا من تلك الثلثة الاحوال اما ان يكون نتيجة د واما احدى

عن موارد كثيرة

مقدمتي آب واما الشيء الاخر غيرهما فان كانت نتيجتهما د فانه يكون قياس مقاييس
كثيرة على المطلوب الواحد وقد تبين ان ذلك غير ممتنع وان كانت نتيجتهما احدى
مقدمتي آب فانه يكون البيان دورا ولا يكون هنالك قياس على المطلوب وان
كانت نتيجتهما اعني مقدمتي ج د غير د وغير احدى مقدمتي آب فانه يكون
ايضا مقاييس كثيرة على مطلوب واحد الا انه غير المطلوب واما ان كانت مقدمتا
ج د غير منتجة اصلا فانه ليس يكون لها غناء في الانتاج ويكون باطلا ويكون
هنالك قياس واحد لكن على غير المطلوب فقد تبين ان جميع الوجوه التي يمكن
ان يتصور بها ان مطلوبا واحدا تبين عن قياس واحد مركب من اكثر من مقدمتين
مستحيلة وبهذا بعينه يتبين انه لا يمكن ان يتبين مطلوب واحد بقياس واحد
هو مركب من اكثر من ثلثة حدود وذلك ما قصدنا بيانه واذ قد تبين ان كل
قياس بسيط فانه لا يكون من اكثر من ثلثة حدود وكانت الثلثة الحدود هي
مقدمتان فقط فكل قياس لا يكون من اكثر من مقدمتين وثلثة حدود وقد كان
تبين انه لا يكون باقل فكل قياس بسيط فلا يكون من اكثر من ثلثة حدود ولا باقل
واذا تبين هذا فهو بين ايضا ان كل قياس بسيط او مركب من مقاييس بسيطة
تام التركيب غير ناقص منه مقدمة من المقدمات الضرورية في النتيجة الاخيرة
فهو مؤلف من مقدمات ازواج وحدود افراد لان الحدود اكثر من المقدمات
بواحد وانما اي قياس كان بهذه الصفة ولم يكن مقدماته ازواجا فانه غير منتج
الا ان يكون الحذف فيه مقدمة ليست ضرورية في الانتاج او حذف منه بعض
المقدمات الضرورية وخاصة هذا القياس ان يكون النتائج نصف المقدمات
لان عن كل مقدمتين نتيجة والقياس المركب الذي بهذه الصفة يسمى الموصول

في بيان القياس الموصول

وهو الذي يصرح فيه كما قلنا بجميع المقدمات الضرورية في انتاج المطلوب ويصرح فيه بمقدمات الوسط من بين مرة من حيث هي نتايج ومرة من حيث هي مقدمات واعني بالوسايط المقدمات التي بين المطلوب الاول وبين المقدمات الاولى التي ايتلف منها الاقيسة البسايط التي اليها ينحل القياس المركب وهي المعروفة بنفسها مثال ان بين ان ا موجودة في ب بمقدمتي ج و د وبين كل واحدة منها من المقدمتين بمقدمتين ايضا مثال ذلك انه بين مقدمة ج بمقدمتي ه ز ومقدمة د بمقدمتي ح ط ويكون مقدمات ه ز ح ط الاربعة بينة بنفسها فتكون جميع مقدمات هذا القياس ما خلا هذه الاربع مرة هي نتايج ومرة هي مقدمات اعني نتايج بالاضافة الى ما تحتها مقدمات بالاضافة الى ما فوقها واما القياس المركب الذي يسمى المفصول وهو الذي انما يصرح فيه اما بجميع المقدمات فقط دون النتايج اللازمة عنها واما ببعض المقدمات فانه من جهة انه ليس يصرح فيه بجميع المقدمات يكون خاصته ان الحدود التي فيه تزيد ابدا على المقدمات بواحد الا انه ليس يكون للمقدمات ابدا ازواجا والحدود افرادا كما كانت في القياس المركب الموصول بل خاصته هذا انه متى كانت المقدمات ازواجا كانت الحدود افرادا ومتى كانت المقدمات افرادا كانت الحدود ازواجا لان هذه هي خاصة الاعداد التي يزيد احدهما على الاخر بواحد فمتى كانت المقدمات افراد الحدود ازواجا وزيد هنالك فرد واحد انعكس الامر فصارت المقدمات ازواجا والحدود افرادا ولما كان لحق هذا القياس ان المقدمات فيه يفصل بعضها بعض اذ ليس تحول بينها النتايج التي يصرح بها في القياس الموصول الحذف فيه ههنا لحذفا وجب ان

في بيان القياس المفصول

تحدث فيه مع كل ما شيء حدود نتيجة شيئا ما لحاجتنا في انتاج المطلوب وهي ما ليس لحاجتنا وهي النتايج المسماة فوايد واذا كان هذا هكذا كانت النتايج المحذوفة في هذا القياس اكثر كثيرا من الحدود والمقدمات اعني متى كانت الحدود اكثر من اربعة ومتى زيد حد واحد زيد نتايج اقل من الحدود التي زيد عليها الحد بواحد لانه لا يجتمع من الحد المزيد ومن الحد الذي يليه نتيجة وانما يجتمع منه ومن الحد الثالث ثم منه ومن الرابع وهكذا الى اخر الحدود وسواء كان الحد المزيد في الطرف الاسفل وهو ان يكون موضوعا للموضوع الاول او في الطرف الاعلى وهو ان يكون محمولا على المحمول الاخير او كان ايضا مزيدا في الوسط وذلك انه اذا كان في الوسط عمل ايضا مع الحدود التي فوقه الصحيحة نتايج ما خلا الحدين اللذين يليانه اللذين احدهما من فوق والاخر من اسفل مثال ذلك انه اذا كانت بعض الحدود اربعة وهي حدود ا ب ج د فانه يكون عن هذه الحدود ثلث نتايج صحيحة الحدود ا ج ونتيجة الحدود ا د ونتيجة الحدود ب د فان زيد عليها حد واحد وهو ه حدثت ثلث نتايج نتيجة الحدود ه ج ب ونتيجة ا ه ونتيجة الحدود ه ب فتكون اكثر من الحدود ويكون النتايج الحادثة عن الحد المزيد اقل من الحدود التي اضيف اليها الحد المزيد بواحد فهذه البيانات يمكن ان نوقف على معرفة نوعي القياس المركب الموصول والمفصول فانه اذا لم يكن فيه هذه الخواص ولم يكن هنالك مقدمات زيدت لغرض من الاغراض التي تراد فيها المقدمات التي ليس لحاجتنا في انتاج المطلوب فهو من ان القول ليس بقياس مركب اصلا لا موصولا ولا مفصولا وما وجدت فيه خواص الموصول فهو موصول وما وجدت فيه خواص المفصول فهو مفصول

النتائج التي تكون عن المقاييس عندنا معلومة وفي كم من شكل تكون النتيجة
الواحدة بعينها وفي كم من صنف في ذلك الشكل تكون قد يظهر لنا من ذلك ان اي
ضرب من ضروب النتائج والمطلوبات تكون وجود القياس عليه اصعب
واي ضرب من ضروب النتائج تكون وجود القياس عليه اسهل لانه من البين ان
الضرب الذي يبين في مقاييس اكثر اشكالا واكثر اصنافا فان اصنافه في الشكل
الواحد بعينه اسهل من المطلوب الذي يبين في مقاييس اقل اشكالا واقل اصنافا
فاما الموجب الكلي فقد تبين ايضا انه لا يتبين الا في الشكل الاول وذلك من
صنف واحد واما السالب الكلي فقد تبين ايضا انه يتبين في شكلين في الاول
وفي الثاني ويبين في الاول في صنف واحد فقط وفي الثاني في صنفين
اثنين واما الموجب الجزئي فقد تبين ايضا انه ينتج في الشكل الاول والثالث
اما في الشكل الاول ففي صنف واحد منه واما في الثالث ففي ثلثة اصناف منه
وكذلك يتبين ان السالب الجزئي ينتج في الاشكال كلها اما في الاول ففي صنف واحد
واما في الثاني ففي صنفين واما في الثالث ففي ثلثة اصناف واذا كان هذا كله
كما وصفنا فظاهر ان اعسرها اثباتا هو الموجب الكلي اذ كان يثبت بطريق واحد
وان اسهلها كلها ابطالا اذ كان يبطل باثبات السالب الجزئي والسالب الجزئي
اسهلها اثباتا اذ كان يثبت باكثرها طرقا وايضا فانه يثبت بالسالب الكلي
وبالجملة فابطال الكلي اسهل من اثباته وهو الكلي اذ كان يبطل بثبوت نقيضه
وهو الجزئي وبثبوت مضاده وهو الكلي والسالب الكلي يثبت في شكلين ويبطل
في شكلين الا ان ابطاله اسهل من اثباته وذلك انه يبطل باثبات الجزئي
الموجب والكلي الموجب ويثبت بجهة واحدة وهو اثبات جهة نفسه

واما المطلوبات

واما المطلوبات الجزئية فاثباتها اسهل وذلك انها تثبت من جهتها انفسها — من ابطالها
وهي تبين باشكال كثيرة وفي اصناف كثيرة ومن جهة اثبات الكلي الذي تشتمل
عليها وتبطل من جهة الكلي المناقض لها فقط ولذلك كان اعسرها ابطالا الان
السالب الجزئي اذ كان انما يبطل باعسرها اثباتا وهو الموجب الكلي وبالجملة
فاثبات الموجب اعسر من اثبات السالب وذلك ان السالب الجزئي يبين
بطرق اكثر من التي يبين بها الموجب ولان اثبات السلب هو ابطال الموجب
فعلى هذه الجهة قد يصح ان يقال ان الابطال اسهل من الاثبات واما اذا اخذ
الاثبات والابطال الكلي والجزئي كان ابطال الكلي اسهل من اثباته والجزئي
بالعكس فقد تبين مما قيل كيف يكون ترتيب الحدود في المقاييس ومن كم
من حد ومن كم من مقدمة وكيف ينبغي ان تكون نسبة المقدمات بعضها
الى بعض واي مطلوب يبين في اي شكل وما يبين منها في اشكال قليلة وما
يبين منها في اشكال كثيرة وههنا انقضى الفصل الاول من هذه المقالة

الفصل الثاني

قال وقد ينبغي ان نعلم كيف نستنبط القياس على كل
مطلوب نقصد معرفته واي سبيل ناخذ مقدمات كل قياس فانه ليس ينبغي
لنا ان نكون عالمين بالقياس فقط بل وان يكون عندنا قوانين نقدر بها على
ان نكون عاملين للقياس وذلك يتم بمعرفة صنفين من القوانين احدهما معرفة
القوانين التي بها نستنبط القياس والثاني معرفة القوانين التي بها نستخرج
مقدمات القياس فنقول ان الاشياء الموجودة منها ما لا يحمل على شيء البتة
الا بالعرض ويطلق عليه الجوهري الطبيعي ويحمل عليها غيرها وهي اشخاص الجوهر المحسوس
مثل زيد وعمرو وخالد فانا نقول ان زيدا هذا هو انسان وهو حيوان فيحمل عليه

عنه ولا محمول هو على غيره الا بالعرض مثل ان نقول هذا الابيض هو زيد فمنها
ما يحمل عليه شي ويحمل هو على شي وهذه مثل حملنا الانواع على الاشخاص وحمل
الاجناس على الانواع مثال ذلك حمل الحيوان على الانسان وحمل الانسان على زيد
وعمرو وهذان الصنفان من وجودهما انفسهما فمنها صنف ثالث وهي
الاشيا التي تحمل على شي ولا يحمل عليها شي اصلا وذلك على المجرى الطبيعي
وسنبين وجود هذا الصنف من المحمولات في كتاب البرهان فان هنالك
نبين ان الاشيا المحمول بعضها على بعض تنتهي بالجملة الى محمول اخير ليس يحمل
عليه محمول اصلا واذا تقرر هذا وكان بينا ان اكثر الفحص والطلب انما هو
في الاشيا المتوسطة من هذين الطرفين اعني التي تحمل على شي ويحمل عليها شي
فهو بين ان كل مطلوب يكون في هذا الجنس ان المحمول فيه والموضوع يلحقه ان
يحمل كل واحد منهما على شي ويحمل عليه شي واذا تقرر هذا ايضا فالسبيل التي
بها نصل في الجملة الى مقدمات كل مطلوب يكون داخلا في هذا الجنس من
الموجودات اعني المتوسطة يكون بان نقسم اولا المطلوب الى حديه اللذين هما
الموضوع والمحمول اذ كل مطلوب ينقسم الى هذين الحدين ثم ننظر في الاشيا التي
توجد لكل واحد من هذين الحدين اعني الاشيا التي توجب لمحمول المطلق
والتي توجب لموضوعه وتلك هي الحدود والاجناس والفصول والخواص
والاعراض اللاحقة للشي وفي الاشيا ايضا التي يوجد لها كل واحد من حدي
المطلوب اعني الاشيا التي توجب لها موضوع المطلوب والاشيا التي
توجب لها محموله وفي الاشيا ايضا التي تسلب عن كل واحد من هذين
الحدين وهي باعيانها الاشيا التي تسلب عنها كل واحد من هذين الحدين

ادكانت

ادكانت السوالب قد تبين انها تنعكس وينبغي عند ما نفعل هذا ان نميز
اي من هذه المحمولات هي حدود لاحد الحدين او لكليهما واي هي اجناس واي هي
خواص واي هي اعراض لاحقة وكذلك ينبغي ان نميز ايضا اي من هذه بالحقيقة
حد او جنس او خاصة او عرض واي منها هو حد بحسب الراي المشهور او
جنس او خاصة او عرض ليستعمل من ذلك اللايق بصناعة صناعة فما
كان من ذلك بالحقيقة استعمل في صناعة البرهان وما كان من ذلك بحسب
الراي المشهور استعمل في صناعة الجدل وبالجملة فكلما اكثرنا من كتاب انواع
المقدمات كان اسرع لوجود المطلوب وينبغي ان لا نوخذ من اللواحق الا اللواحق
العامة لكلا الحدين وهي المحمولة على كل واحد منهما لا اللواحق الخاصة وهي الجزئية
اعني المحمولة على بعضها مثال ذلك ان كان المطلوب هل الانسان كذا فانه ليس
ينبغي ان نختار ما هو لاحق لانسان ما بل ما هو لاحق لكل انسان لانه لا يكون
قياس الا من المقدمات الكلية كما سنبين وكذلك لا ينبغي ان نوخذ المقدمات
مهملة لان المهملة قوتها قوة الجزئية على ما نبين وليس يبين من امرها هل هي
كلية ام ليست كلية وكذلك ينبغي ان نختار من الاشيا التي يلحقها كل واحد
من الحدين الاشيا الكلية مثال ذلك ان نختار ما يلحقه الانسان كله
لا بعضه والسو ايدا انه يجب ان نقرن موضوع المقدمة المستنبطة بالكل محمولها
لانه اذا قرن بمحمولها كان اما مستحيلا واما غير نافع في القياس على ما نبين في الكتاب
المتقدم واذا كان احد الحدين من المطلوب الذي يلتمس له حد لاحقه كلي على ما ليس
فلا فرق في هذا الموضع بين ان يلتمس لاحقه في نفسه او لاحق لجزء ذلك الكلي
المحيط به مثال ذلك انه اذا التمسنا لواحق الانسان على طريق المثال الشي

وقد علمنا ان الحی المحیط بالانسان لم یکن فی هذا الموضع فرق بین ان یلتمس
لاحقا من لواحق الانسان او لاحقا من لواحق الحی لان کل ما یلحق الحی المحیط بالانسان
فقد یلحق الانسان وکذلک ایضا متی القینا لاحق احد الحدین وکان الحد
الذی القینا لاحقه محیطا بموضوعات ما فلیس ینبغی ایضا ههنا ان نشتغل
بتصحیح ان ما هو لاحق لذلک الحد هو لاحق لموضوعه اذ کان معلوما ان ما
لحق الشیء فهو لاحق لما یحیط به ذلک الشیء وانما ینبغی ان یصحح ان ذلک الحد لمناسب
الذی اخذ لاحقه محیط بذلک الموضوع مثال ذلک انه اذا کان الحی لاحقا
للانسان ومحیطا به فهو بین انه لاحق لکل ما یحیط به الانسان وانما الذی
ینبغی ان یصحح ان هذا الشیء یحیط به الانسان او لیس یحیط به وینبغی ان یعتمد
من هذه اللواحق المناسبة للمطلوب فان کان المطلوب فی الممکن الاکثر اخذنا من اللواحق
الممکنة الاکثریة لان قیاس المطالب التی تکون فی الممکنة الاکثریة انما یکون من
مقدمات اکثریة کما ان قیاس المطالب التی تکون فی المادة الضروریة انما یکون من
مقدمات ضروریة فهذه هی القوانین التی یلتمس فیها اکتساب المقدمات
فی کل قیاس یقصد عمله واما القوانین التی بها یلتمس القیاس نفسه اعنی
صورته فهی علی ما اقول وذلک ان کل مطلوب یلتمس قیاسه فاما ان یکون
موجبا کلیا او سالبا کلیا او موجبا جزئیا او سالبا جزئیا فان کان المطلوب
موجبا کلیا واردنا انتاجه فانه ینبغی ان ننظر فی موضوعات محموله
موضوعه فان القینا بعض موضوعات المحمول نفسه اعیانها بعض محمولات
موضوعه فبالضرورة ما یکون المحمول منه فی کل الموضوع وذلک بین
ان هذا الوضع بعینه هو وضع الشکل الاول اذ کان الموجب الکلی انما ینتج

فهذا

فی هذا الشکل ومثال ذلک ان یکون مطلوبنا هل کل جزء من اجزاء العالم محدث
فنجد العالم موصوفا بالمؤلف ونجد المؤلف موصوفا بالمحدث فیأتلف القیاس
هکذا کل جزء من اجزاء العالم مؤلف وکل مؤلف محدث فکل جزء من اجزاء العالم
محدث فان اردنا ان ننتج موجبة جزئیة من مقدمات کلیة فان ذلک یمکننا
بان نأخذ موضوعات الحدین معا فان القینا شیئا واحدا بعینه موضوعا
لکلیهما فانا بالضرورة یلحقنا ان یکون المحمول منه موجودا لبعض الموضوع
وذلک بین من وضع الشکل الثالث مثال ذلک ان یکون مطلوبنا هل
حرکة ما ازلیة فنحن نأخذ موضوعی الحدین جمیعا وهو الجرم السماوی
فیأتلف القیاس هکذا الجرم السماوی متحرک والجرم السماوی ازلی ینتج بعض
المتحرکات ازلی وقد یتفق ذلک فی الشکل الاول متی القینا الحد موضوعا
للمحمول هو بعینه احد المحمولات علی بعض موضوع المطلوب فان اردنا
ان ننتج سالبا کلیا فان ذلک یتفق بأحد وجهین اما ان ننظر فی لواحق
موضوع المطلوب وفیما لا یمکن ان یکون موضوعا لمحمول المطلوب فان القینا
لاحق موضوع المطلوب هو بعینه الموضوع الذی لا یمکن ان یوضع للمحمول انتج
لنا ذلک فی الشکل الاول ان محمول المطلوب لیس یمکن ان یوجد فی شیء من
موضوع المطلوب مثال ذلک ان یکون مطلوبنا هل النفس جسم فنحن نجد الموضوع
المتحرک من تلقاء ذاته لاحقا من لواحق موضوع هذا المطلوب هو بعینه
الذی لا یمکن ان یوجد فیه محمول هذا المطلوب فیأتلف القیاس هکذا کل نفس
متحرکة من ذاتها ولا شیء متحرک من ذاته جسم ینتج عن ذلک ان کل نفس غیر
جسمیة والوجه الثانی ان ننظر فی لواحق حد المحمول فان القینا فیها ما هو

مسلوب عن الموضوع انتج لنا عن ذلك الى الشكل الثاني ان المحمول مسلوب عن
جميع الموضوع مثال ذلك ان يكون مطلوبنا هل الجماد احد الموجودات الطبيعية فنجد
الموجود المحسوس موجبا للموجودات الطبيعية ومسلوبا عن الجماد فاذا الفنا القياس
هكذا الجماد ليس بمحسوس والموجودات الطبيعية محسوسة النتيجة فالجماد ليس ولا احد
من الموجودات الطبيعية فان اردنا ان ننتج الاشكال الثلثة لحدها ان نظر في
لواحق الموضوع وفيما لا يمكن ان يكون في المحمول فان كان بعض اللواحق هو بعينه
لا يمكن ان يكون في المحمول فانه ينتج في الشكل الثاني ان المحمول ليس في بعض
الموضوع مثال ذلك ان يكون مطلوبنا هل بعض الانفس غير مائتة فنجد بعض
الانفس يلحقها ان يكون فعلها لجوهرها والمائت ليس فعله لجوهره فاذا الفنا
القياس في الشكل الثاني هكذا بعض الانفس فعله لجوهره وكل مائت ليس فعله
لجوهره فيرجع الى الشكل الاول بعكس السالبة فينتج فيه ان بعض الانفس غير
مائتة وقد يبين ذلك في الشكل الثالث بان نلحظ موضوعات موضوع المطلوب
في الاشياء التي يسلب عنها المحمول فان وجدنا من هذه شيئا هو واحد بعينه
انتج لنا في الشكل الثالث ان المحمول مسلوب عن بعض الموضوع وقد سبق هذا
في الشكل الاول ان نجد لواحق الموضوع هي بعينها ما لا يمكن ان يوجد فيها
المحمول الا انه ينتج هذا المطلوب بمقدمات كلية في الشكل الثالث فقط وكل
الوصية هنا ان نتخير المقدمات الكلية وينبغي ان نختار من اللواحق للطرفين
والموضوعات لهما ما هو اكثر عموما واكثر كلية لانا اذا وجدنا القياس من امثال
هذه المقدمات فقد وجدنا القياس لما هو اقل عموما منها اذ هو داخل فيها
واذا لم نجد القياس بما هو اكثر عموما فقد يمكن ان نوجد بما هو اقل عموما

سالبة جزئية فان ذلك يتبين
على وجوه ثلثة او منه يتبين
ان نتيجة المطلوب ينتج جزئية

وقد يمكن ان لا نوجد مثال ذلك انه اذا وجدنا القياس على ان الانسان ليس يمكن
الاضداد من جهة انه متغذ فقد وجدنا القياس على ذلك من جهة انه حساس
اذ كان الحساس اخص من المتغذي ومنطويا فيه ومتى وجدنا الاضداد في
المتغذي فقد وجدناها في الحساس ومتى وجدنا المتغذي في الحساس فقد
وجدنا المتغذي في الانسان فاذا متى وجدنا الاضداد في الانسان بتوسط
المتغذي فقد وجدناها فيه بتوسط الحساس وان لم نجد القياس على ذلك
من جهة انه متغذ فقد يمكن ان نجد القياس على ذلك من جهة انه حساس
وقد يمكن ان لا نجد وهو بين ان هذا النظر ليس يجاوز ان يكون فقد تبين
وثلث حدود على ما تبين من امر القياس وانه لا يكون قياس الا في الاشكال
الثلثة التي ذكرت ومن هذه في الصحة منها وكذلك ما ينبغي ان يتجنب في
اكتساب المقدمات واخذ اللواحق والموضوعات مما ما يلف منه شكل غير منتج
مثل انه ليس ينبغي ان ناخذ اللاحق للطرفين اذا كانا ايجابا واحدا بعينه
لانه يكون من ذلك موجبتان في الشكل الثاني وقد تبين انه غير منتج وكذلك
اذا كان موضوع محمول المطلوب وما يسلب عن موضوع المطلوب شيئا
واحدا فليس ينبغي ان نأخذه لانه يكون المقدمة الصغرى سالبة في الشكل الاول
وقد تبين ان ذلك غير منتج وهو بين انه انما يكون قياس اذا اخذ شيء واحد
مكرر مرتين اعني انه اذا انسب الى الحدين نسبة حمل او وضع وهو الحد
الاوسط وانه ان كان الحد الاوسط شيئين لم يكن قياس فوجب ان
احد الطرفين موضوع للاخر او مسلوب عنه واما ما تبين انه قد يكون
قياس اذا اخذ شيئان للطرفين مختلفان كالاضداد وبالجملة ما لا يمكن ان

لا ينبغي ان ناخذ ما هو مسلوب
عن الطرفين لانه قد تبين انه
لا ينتج من سالبتين وكذلك هم

اذ لا يكون قياس

حقيقة في شيء واحد فان ذلك راجع الى ان قوة ذلك قوة الحد شيء واحد حق
لاحدهما ومسلوب عن الاخر ولولا ذلك لم يكن منتجا لذلك انما يتبين
مبين ان اللذة ليست بغاية انسانية من قبل ان اللذة شر والغاية الانسانية خير
فانه انما ينتج من هذا ان اللذة ليست بغاية انسانية من جهة انه ينتج اولا ان اللذة ليست
بخير من جهة انها شر فاذا اضاف الى هذه النتيجة ان الغاية الانسانية خير انتج له ان
اللذة ليست بغاية انسانية فاذن امثال هذه المقاييس هي اقيسة مركبة من اكثر من
شكل واحد لا انها قياس رابع بسيط كمن يعتقد في مثل هذا انه قياس واحد
فهو بمنزلة من اعتقد فيما هو مركب انه بسيط ومن اعتقد ذلك لم يعرف ما هو القياس
البسيط ومن لم يعرف ما هو القياس البسيط لم يعرف القياس باطلاق
واقسام الخلف انما تكون بهذا النحو من النظر اعني الاشياء التي تنسب الى كل واحد
من الحدين وهي ثلثة كما قلنا اما اشياء توضع لها واما اشياء تحمل عليه واما اشياء
تسلب عنه اما على جهة الحمل واما على جهة الوضع اذ كان ذلك غير مختلف في السلب
على ما قيل وذلك ظاهر من ان كل مطلوب يبين بقياس حملي يمكن ان يبين
بتلك الحدود باعيانها بقياس الخلف وكذلك كل مطلوب يبين بقياس الخلف
يمكن ان يبين بتلك الحدود باعيانها بقياس حملي مثال ذلك انا اذا كان عندنا
ان ب موجودة في كل آ وغير موجودة في شيء من ه واردنا ان نبين بهاتين
المقدمتين ان آ غير موجودة في شيء من ه بطريق الخلف قلنا ان آ غير موجودة
لشيء من ه والا فليكن آ موجودة لبعض ه وقد كان معنا ان ب موجودة
في كل آ فنتج لنا ان ب موجودة في بعض ه وقد كانت غير موجودة في شيء من
ه هذا خلف لا يمكن وان اردنا ان نبين ذلك على طريق الحمل قلنا ان آ غير موجودة

في شيء من ه

في شيء من ه والا فلتكن آ موجودة لبعض ه وقد كان معنا ان ب موجودة في
كل آ فينتج لنا ان ب موجودة في بعض ه وقد كانت غير [مط] لان ب غير موجودة
في شيء من ه وموجودة في كل آ وكذلك يتبين الامر في جميع المطالب وذلك ان
كلا القياسين اعني الحملي والسائق الى المحال انما يكتسبان باخذ لواحق الطرفين
او موضوعاتهما او باخذ شيء واحد يكون لهما وانما الفرق بينهما ان القياس
الى المحال يؤلف من مقدمتين احديهما المقدمة الحق والاخرى كذب فينتج
نقيض المقدمة الحق الثانية والقياس الحملي يؤلف من المقدمتين الحق لا غير
فلا بد في كل قياس منهما من الاطراف مقدمتين وذلك يكون بالطرق التي
وصفنا فان اكتفى بهما كان القياس حمليا وان اخذ نقيض المطلوب واضيف
اليه احدهما كان قياس خلف وسيتبين ذلك اكثر اذا تبينت انواع المقاييس
الحملية الواقعة في قياس الخلف وكذلك المقاييس الشرطية مضطرة الى هذا
النحو من النظر اذ قد تبين انه لا يبين مطلوب بالطبع بقياس شرطي
دون ان يقترن بها قياس حملي وهو الذي يبين به اما صحة المستثنى واما
صحة الاتصال بهذا النحو من النظر يبين كل مطلوب كان في مادة ضرورية
او في مادة ممكنة وهو بين ايضا انه ليس فقط بهذا السبيل يمكن ان يستخرج
كل قياس بل انه ليس يمكن ان يستخرج قياس بغير هذا السبيل لانه قد
تبين ان كل قياس انما يكون بواحد من الاشكال الثلثة وان هذه الاشكال
الثلثة انما تكون من الامور المحمولة على الطرفين او الموضوعة للطرفين او من
المحمولة على احد الطرفين وموضوعة للآخر فاذن ليس يمكن ان يوجد قياس
الا من النظر في هذه الاشياء اعني اللاحقة والموضوعة فان كان ايضا

بين ان كل قياس انما يكون من النظر في هذه الاشياء وهو بين من ذلك
ان كل قياس انما يكون بواحد من الاشكال الثلثه ومن مقدمتين وثلثة
حدود وهذا الطريق في كتاب المقدمات والمقاييس على المطلوبات
هو عام في جميع الصنائع وفي كل تعليم كان حقيقيا او مشهورا لانه يوخذ
اللواحق والموضوعات في المحقق حقيقته وفي المشهوري شهوريته
وبين ان هذا الطريق نافع لنا معرفته في كتاب المقدمات في جميع المطالب
والا كنا نجد زمانا لم يكن عندنا هذه الطريق ان نقصد في استنباط اي
مطلوب اتفق الى اي شيء اتفق من المقدمات والى مقدمات واحدة بعينها
في المطلوبات الموجبة والمطلوبات السالبة وليس هذا فقط بل وكان يمكن ان
يعرض لنا ان نروم استنباط جميع انواع المطالب الاربعة اعني الايجاب
الكلي والسالب الكلي والموجب الجزئي والسالب الجزئي بطريق واحد من
مقدمات واحدة باعيانها واما متى كان عندنا هذا الطريق كان قصدنا
في مطلوب مطلوب من اشيا محدودة معروفة قليلة العدد وينبغي اذا
استعملنا هذا الطريق ان نختار في كل مطلوب المقدمات الخاصة
بالجنس الذي فيه ذلك المطلوب المناسبة له مثال ذلك ان كان المطلوب
عمليا ان نختار المقدمات المناسبة للامور الارادية وان كان علميا اخترنا
الاشياء المناسبة للامور المناسبة للامور النظرية الخاصة بذلك الجنس
الذي ينظر فيه تلك الصناعة النظرية ولذلك ما نحتاج في معرفة المقدمات
الاوائل في كل جنس اعني الخاصة به المناسبة له الى التجربة مثال ذلك
انا نحتاج في معرفة علم النجوم اعني علم الهيئة الى التجربة للوقوف على حركات

النجوم

النجوم ولذلك لما علمنا بالتجربة والرصد حركات الكواكب المتحيرة امكن ان
توجد البراهين على معرفة افلاكها وكذلك الامر في كل صناعة وفي كل علم
الحاجة منه الى التجربة ضرورية فانه اذا اكتسبنا بالتجربة جميع الاوائل في المقدمات
الموجودة في ذلك الجنس امكننا بسهولة ان نجد البراهين على جميع الاشياء
المطلوبة في ذلك الجنس وان نعرف ما امكن ان يبرهن في ذلك الجنس وما
لا يمكن فقد قلنا على العموم كيف ينبغي ان نكتسب المقاييس والمقدمات
واما القول على الاستقصاء وبالخصوص بجنس جنس من اجناس المطالب
فسيقال فيه في كتاب الجدل قال واما طريق القسمة فانه جزء صغير من
هذا النحو من النظر لانه قد بين في كتاب المقدمات التي تكون من الفصول
اللاحقة والسبب في انه جزء صغير كون القسمة كانها قياس ضعيف
لا قياس حقيقي لان الذي يقتنص بطريق القسمة نضع منها ما ينبغي ان
يبرهن بالقياس ويتبع منه ابدا شيئا خارجا عن المقدمات غير منطو
فيها وذلك بخلاف ما عليه الامر في القياس قال والقدماء لما كانوا
يظنون بطريق القسمة انه قياس يبرهن به حدود الاشياء كان
غلطهم في طريق القسمة في موضعين احدهما في ظنهم ان الحد يبرهن
بحدود الاشياء والثاني في ظنهم ان طريق القسمة قياس فاذن
لم يعلموا ما يمكن ان يبرهن مما لا يمكن ان يبرهن ولا علموا ان ما يتبين
بالقياس فانما يتبين بهذه المقاييس التي ذكرناها وانما كانت القسمة ليست
قياسا في الحقيقة لان الحد الاوسط في القياس ابدا اخص من الطرف
الاول والطرف الاول الذي هو محمول المطلوب اعم منه وفي القسمة الامر

نو القسمة الى العكس اعنى الحد الاوسط اعم من الطرف الاعظم الذي هو محمول
المطلوب مثال ذلك ان كان عندنا المجهول ان الانسان مات او غير مات
وكان معلوما عندنا المقدمتين احداهما ان الانسان حيوان والمقدمة الثانية
ان الحيوان اما غير مات واما مات فاذا اردنا ان نبين من هاتين المقدمتين
ان الانسان اما حيوان مات واما غير مات اعنى احد هذين المتقابلين
لحصل لنا من ذلك حد هو انه حيوان مايت او غير مايت فالقياس القول
هكذا الانسان حيوان والحيوان اما مات واما غير مايت فالذي يلزم عن
هاتين المقدمتين هو ان الانسان اما مات واما غير مات لا انه احدهما
على التحصيل الذي كان مطلوبا لنا الا ان كان بينا لنا بنفسه او معلوما
بالقياس من الاشياء المذكورة فاذن الحد الاوسط في هذا القياس الذي هو
الحيوان اعم من المطلوب الذي هو المايت او غير المايت وكذلك ان كان
معلوما عندنا ان الانسان حيوان فهو مايت وان المايت منه ذو رجلين
ومنه ذو ارجل كثيرة واردنا ان نعرف اي هو الانسان من هذين لم يتفق
ذلك من طريق القسمة بوجه من الوجوه لا في مطلوب مطلق مثل ان الشيء
موجود او غير موجود ولا في مطلوب مقيد مثل ان نطلب هل الشيء عرض او
جنس او خاصة او حد ولكنها نافعة في القياس فقد تبين من اي شيء
تكتب المقاييس وكيف تكتب والى اي شيء ينبغي ان نقصد في كل نوع من
انواع المطالب **الفصل الثالث** قال وقد بقي علينا بعد ذلك
ان نقول كيف يكون لنا قدرة على رد المقاييس المستعملة في الكتب في
المخاطبات الى هذه الاشكال فتحللها اليها اذ كانت ليست تستعمل في

الكتب والمخاطبات على الطريق الذي ذكرناه لان هذا هو الامر الثالث
الذي بقي علينا ان ننظر فيه من امر المقاييس لانه اذا عرفنا انواع المقاييس
وكانت لنا قدرة على عملها وقدرة على ان نرد جميع ما يقع منها في الكلام
والمخاطبة الى الاشكال التي ذكرناها وقد تم لنا غرضنا الاول من معرفة القياس
مع انه يعرض لنا عند ما نتكلم في حل القياس الى الاشكال التي ذكرت ان
تزداد يقينا بما قيل من ان كل قياس انما يكون بواحد من الاشكال المتقدمة
لانه اذا وجدنا جميع المقاييس المستعملة في الكتب والمخاطبات ترجع
الى هذه الاشكال فهي اسطقسات جميع المقاييس وهذا هو شأن الشيء
الذي يقوم عليه البرهان اعني ان يوجد حقا من كل جهة تامل منه
ويتفق من كل جهة من جهاته فان الحق كما يقول ارسطو شاهد لنفسه
ومتفق من كل جهة يعني انه تشهد منه جهة لجهة فاول ما ينبغي ان يفعله
من يريد حل المقاييس الى هذه الاشكال ان يروم وجود المقدمتين
في ذلك القول القياسي فان المقدمتين هي اعظم اجزاء القياس وقسمة
الشيء الى اعظم اجزائه اسهل من قسمته الى اصغر اجزائه ثم من بعد ذلك
ان ايها المقدمة الكبرى واي هي الصغرى وذلك بين من طرفي المطلق
وهل يصرح بهما معا في ذلك الكلام القياسي ام انما صرح بواحدة منهما فان
كان صرح بواحدة وسكت عن واحدة فاي هي المسكوت عنها المحذوفة
هل الكبرى او الصغرى فان كثيرا ما يعرض في الكلام المتلو والمقروء ان يصرحوا
بالكبرى ويحذفوا الكبرى وكثيرا ما ايضا يضعون في القياس من مقدمات
ليست نافعة لا في اثبات النتيجة ولا في ابطالها وذلك اما للايضاح

حصل لنا يعرف من الاستقراء ان هذه الاشكال م

بالكبرى ويحذفوا الصغرى او يصرحوا

واما الاقناع واما الغش فذلك من الوجوه التي عددت في الثانية من الجدل
فينبغي لذلك ان نفحص هل اخذ في ذلك القول القياسي مقدمة زائدة
او نقص منها مقدمة ضرورية لنرفض الزائد ونضع الناقص حتى نجد
المقدمتين منها ايتلف القياس لانه متى لم نجد المقدمتين لم يمكن ان
نرد القول القياسي الى احد الاشكال المتقدمة ومن الكلام القياسي ما
تسهل معرفة ما فيه من الزيادة والنقصان ومنه ما يعسر ومنه ما
يظن انه قياس ما من جهة انه يلزم عنه شيء باضطرار وليس قياسا
اذ ليس كل ما لزم عن شيء باضطرار فهو لازم لزوما قياسيا بل ما لزم
باضطرار عن مقدمتين نسبة احديهما الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء
فهو قياس مثال ما هو ناقص ويعسر معرفة ما نقص عنه قول من قدم
لينتج ان اجزاء الجوهر ان بطلان غير الجوهر ليس يبطل الجوهر وبطلان
اجزاء الجوهر يبطل الجوهر فان هذه النتيجة لازمة عن هذا القول لكن جوهر
بنقيضة المقدمة الكبرى وهي ان ما يبطل الجوهر بطلانه فهو جوهر
وهذه المقدمة هي لازمة عن المقدمة التي صرح بها في هذا القول وهو ان
ما ليس بجوهر فليس يبطل الجوهر ببطلانه وذلك انه اذا صحت لنا هذه
المقدمة صح لنا عكس نقيضها وهو ان ما يبطل الجوهر ببطلانه فهو
جوهر فاذا اضفنا اليه هذه الصغرى وهو ان اجزاء الجوهر يبطل ببطلانه
الجوهر انتج لنا في الشكل الاول ان اجزاء الجوهر جوهر وقد يمكن ان يحل
هذا القول الى غير هذا الشكل مثل ان يقال اجزاء الجوهر يبطل ببطلانها
الجوهر وما هو غير جوهر فلا يبطل ببطلانه الجوهر فينتج لنا في الشكل الثاني

الجزء

ان اجزاء الجوهر ليست غير جوهر ثم يضاف الى هذا وما ليس هو غير جوهر
فهو جوهر فينتج ان اجزاء الجوهر جوهر ومثال ما نقص منه بعض المقدمات
ويعسر فيه ذلك ما يحصل حتى لنا ان كان الانسان موجودا فالحي موجود وان كان
الحي موجودا فالجوهر موجود فان كان الانسان موجودا فالجوهر موجود
وذلك انه نقص من هذا كل انسان حي وكل حي جوهر وسبب الغلط في هذا
هو ان يظن بما لزم باضطرار انه لازم لزوما قياسيا فاذن متى وجدنا شيئا
قد لزم عن شيء فليس ينبغي ان نتوهم شيئا تاما الا اذا وجدنا فيه المقدمتين
تسمّر معا فاذا وجدنا فيه مقدمتي القياس بهذا الفعل فينبغي ان نقسم المقدمتين
ايضا الى الثلثة الحدود ونميز الحد الاوسط الذي هو الحد المشترك للحدين
اللذين هما طرفا المطلوب فانه لا بد في كل قياس من حد اوسط فان الفينا
الحد الاوسط محمولا على الاصغر وموضوعا للاكبر او محمولا على الاصغر ومسلوبا
عنه الاكبر فانه يكون الشكل الاول فان كان الحد الاوسط محمولا في احدهما
ومسلوبا عن الاخر على جهة الحمل لا على جهة الوضع فانه يكون الشكل الثاني
وان كان الحد الاوسط موضوعا للطرفين اما على طريق الايجاب اولا في احدهما
على طريق الايجاب وللثاني على طريق السلب فانه يكون الشكل الثالث
لانه قد برهن انه ليس ههنا نسبة رابعة للحد الاوسط الى الطرفين
والطرفان على المجرى الطبيعي في الحمل وسواء كانت المقدمتان كليتين او كانت
احديهما كلية والثانية جزئية ما لم يقع الجزئي كبرى في الشكل الاول والثاني
فان الحد الاوسط في ذلك وضعه واحد واذا كان هذا هكذا فهو بين ان
اي قول لم يوجد فيه شيء واحد يتكرر مرتين فليس فيه حد اوسط واذا

لم يكن هناك حد اوسط فليس هناك قياس ولانه قد تبين انه ليس يتبين كل مطلوب في كل شكل وان ههنا منها ما يتبين في شكل واحد وهو الكلي الموجب ومنها ما يتبين في شكلين وهو السالب الكلي والموجب الجزئي ومنها ما يتبين في الثلثة الاشكال وهو السالب الجزئي فهو بين انه ليس ينبغي ان يتبين المطلوب في اي شكل اتفق لكن في الشكل الخاص به فكل ما كان من المطلوبات يتبين باكثر من شكل واحد فانما نعرف الشكل الذي به يتبين بوضع الحد الاوسط بينه من الطرفين وكل ما كان انما يتبين في شكل مخصوص فقد يعرف الشكل الذي يتبين به من المطلوب نفسه كما نعرفه من وضع الحد الاوسط وما كان منها يتبين في شكلين فانما المقتبس منه ان نجد وضع بينه الموضع الذي يكون في ذلك الشكلين فقط فمنه هي التي منها ما يمكن ان نقف على شكل القياس الذي انتج المطلوب في القول القياسي المكتوب او المتلو وقد يعرض لنا مرارا كثيرة الغلط والخدعة في ان نظن عند تحليل القول فيما ليس بقياس انه قياس وعكس ذلك لاسباب شتى احدها اذا ظننا ان المقدمات كلية وليست في الحقيقة كلية وذلك يعرض اذا الصدقت مهملة فان شكل القياس يغلطنا في ذلك مثل ان نأخذ الانسان حيوان وان الحيوان غير كاين ولا فاسد فيظن انه يلزم عن ذلك ان الانسان غير كاين ولا فاسد وذلك كذب والمقدمة الصغرى صادقة بالكل وان الانسان هو حيوان واما الكبرى فانما هي صادقة بالجزء لا بالكل وذلك انه ليس كل حيوان هو غير كاين ولا فاسد وانما يصدق ذلك على الحيوان الكلي المعقول لا على كل واحد من اشخاص الحيوان

وقد يعرض

وقد يعرض الكذب والخدعة من قبل فساد نسبة الحدود بعضها الى بعض في الوضع حتى نظن فيما هو قياس انه ليس بقياس وذلك بان يوجد على الجهة التي هي بها غير صادقة مثال ذلك ان نقول ان كل انسان قابل للمرض والمرض ليس يمكن ان يقبل الصحة فالانسان ليس يمكن ان يقبل الصحة وذلك كذب وسبب ذلك ان الحدود في هذه المقدمات لم يوخذ في الحمل على ما ينبغي وذلك انه اذا اخذ بدل موضوع الصحة والمرض الصحة والمرض نفسه اعني انه اذا اخذ بدل قولنا صحيح صحة وبدل قولنا مريض مرض ولذلك اذا غيرنا ذلك فقلنا الانسان يمكن ان يكون مريضا والمريض ليس يمكن ان يصح حتى لم نتحفظ بهذا في امثال هذه المقدمات على يكون قياسا فانه اذا اخذت الاحوال والملكات بدل القابل للملكات فليس يظن انه قياس في الشكل الاول فقط ولا في الثلثة الاشكال لانه قد نقول قايل ان الانسان يمكن ان يقبل الصحة والمرض ليس يمكن ان يقبل الصحة وهذا تاليف في الشكل الثاني غير منتج اذ كان منتج كذبا وهو ان الانسان ليس يمكن ان يقبل المرض وكذلك يمكن ان لا يوجد لهذا التاليف نتيجة في الشكل الثالث وذلك ان المرض والصحة والجهل والعلم يوجدان في شيء واحد وليس يوجد احدهما في الثاني وهذا تاليف الشكل الثالث فلذلك يظن لهذه العلة ان الاشكال الثلثة غير منتجة والسبب في ذلك انه اذا اخذ بدل الموضوع للملكات والاحوال الاحوال انفسها والملكات وكذلك كان حدا في امثال هذه المقدمات ان ناخذ القابل للحال مع الحال وح يصير حدا موضوعا او محمولا والحدود التي تحل اليها القياس وخاصة الحد الاوسط

اذ لو كان ان ايضا صادقا وهو ان الانسان يمكن ان يصح صح

لكن ذكرنا ما يدل عليها بقول مركب وبخاصة اذا كان ذلك الحد ليس له اسم مفرد صح



فليس ينبغي ان نطلبها ابدا من حيث يدل عليها اسم مفرد ولذلك قد يعرض ان
نرد امثال هذه الاقاويل الى الاشكال المقدمة ونغلط في ذلك فيظن انه
قد يكون قياس من غير حد اوسط مثال ذلك قولنا ان ما صار المثلث
زواياه مساويا لقائمتين لان الخارجة منه مساوية للداخلتين فلذلك
ما ينبغي ان لا نطلب الحد الاوسط في كل قياس قولا ولا لفظا مفردا لكن احيانا
يكون قولا واحيانا يكون لفظا مفردا وايضا ليس يجب ان نطلب الحدود
الموجودة في القياس اذ احمل بعضها على بعض اما على جهة السلب واما على
جهة الايجاب نسبة واحدة من الحمل مثال انه اذا اخذنا ان الطرف الاكبر
موجود في الاوسط والاوسط صفة في الاخير فانه ليس ينبغي ان يفهم من
ذلك في كل موضع ان الاول صفة للاوسط والاوسط صفة للاخير
وان كان الاول في الاخير ايضا صفة وكذلك متى سلبنا حدا عن حد
فليس ينبغي ان يفهم منه سلبه على انه صفة وموصوف بل انما ينبغي
ان يفهم من ذلك واحدا من انحاء النسب التي بها يوجب شيء لشيء او يسلب
شيء عن شيء او اكثر من نوع واحد منها ان كان يوجد منها اكثر من نحو
واحد من انحاء النسب مثال ذلك انه يصدق قولنا للاضداد علم واحد
وقولنا الاضداد علمها واحد وليس يصدق قولنا الاضداد علم واحد وقد
يتفق ان يكون الطرف الاول صفة للاوسط ولا يكون الاوسط صفة
للثالث مثال ذلك قولنا الحكمة علم والحكمة للفاضل والنتيجة ان العلم
للفاضل وقد يكون عكس هذا اعني ان يكون الحد الاوسط صفة للاخير
والاول غير صفة للاوسط مثل انه ان وضعنا ان في كل ضد علما والخير ضد

قال الشيخ

قال الشيخ النتيجة تكون ان في الخير علما وقد يتفق ان لا يكون الاول صفة للاوسط ولا الاوسط
للاخير ويكون الاول صفة للاخير وهي النتيجة مثال ذلك ان في الخير علما والعلم
لجنس فالخير جنس وعلى هذا ينبغي ان نفهم الامر في السلب فانه ليس متى
سلب شيء عن شيء يدل على ان هذا هو غير هذا بل احيانا على ان هذا ليس لهذا
وليس في هذا وما اشبه ذلك من ضروب النسب مثال ذلك انه يصدق
قولنا ليس للحركة حركة ولا يصدق قولنا الحركة ليست هي حركة وكذلك نقول الكون
ليس له كون ولا نقول الكون ليس هو كونا فاذا اضفنا الى هذا ان اللذة كون انتج انه
ليس للذة كون لا ان اللذة ليست كونا قال ولجملة فبالقول الكلي اما الحدود
الموضوعة فينبغي ان توجد للجهة التي بها توجد معروفة يريد بالرفع لانه بهذه الجهة
يستدل على المقدمات منها واما المقدمات فينبغي ان توخذ على النحو الذي
يكون مصادقة سواء كانت مرفوعة او غير مرفوعة مثل قولنا العرض
ضعف الحت والثوب من الكتان والحدود الموجبة للشيء ليست تكون ابدا مفردة
ولا مطلقة بل قد تكون مركبة كما تكون مقيدة فينبغي ان توخذ على كل حال على النحو
الذي هو به صادق من مركب او افراد او اطلاق او تقييد وكذلك الحدود
الموجبة للشيء ليست تكون ابدا مفردة ولا مطلقة الحمل على جهة السلب واما الحدود
التي تكرر في المقدمات في بعض المواضع ثلث مرات فينبغي ان تكرر الثالث مع
الحد الاكبر لا مع الحد الاوسط مثال ذلك قولنا الانسان محسوس والمحسوس
يتلف من جهة ما هو محسوس فان الانسان يتلف من جهة ما هو محسوس
فانه ان كررنا قولنا من جهة ما هو محسوس مع الحد الاوسط هنا الانسان محسوس
من جهة ما هو محسوس كان ذلك كذبا وكذلك قولنا العدل خير والخير يعلم

جهة انه جزء فالعدل يعلم من جهة انه خير فان وصفناه مع الحد الاوسط فقلنا اللذة
خير من جهة انه خير كان كذبا وعرض ... فاما الحاجة الى هذا التكرير لانه به يكون
المقدمة صادقة لانه متى قلنا ان الانسان يتلف ولم يشترط من جهة ما هو محسوس
كان كذبا وليس يضع الحدود في مقدمات القياس الذي نتيجته مطلقة
مثل وضعنا في القياس الذي نتيجته مقيدة ويشترط فيها شرطا مثال ذلك
انه اذا تبين ان الخير معلوم او انه معلوم ما بواسطة انه موجود فينبغي
ان يبين انه معلوم ما لا ان ناخذ في بيان ذلك انه موجود ما لا موجود
على الاطلاق وان كان قصده ان يبين انه معلوم على الاطلاق فحدنا
في بيان ذلك انه موجود على الاطلاق وذلك انه متى قلنا الخير موجود ما
وذلك الموجود معلوم كانت النتيجة ان الخير معلوم ما الى حصة وذلك ان
ما الشدة انما تدل على الذات الخاصة بالشيء ومتى قلنا ان الخير موجود في الموجود
معلوم فانما يصح لنا ان الخير معلوم من جهة انه موجود لا من جهة ... فينبغي ان
تبدل اسماء الحدود اذا كانت غير واضحة باسماء اوضح منها وكذلك تبدل
القول المركب بالقول المركب الذي هو اوضح منه اذا كان يدل عليها بقول
مركب واذا كان الحد الذي يدل عليه بقول مركب له اسم فينبغي ان ياخذ
اسمه مكان ذلك القول لانه اسهل واخص مثال ذلك انه اذا كان لا فرق
بين قولنا ان المتوهم ليس جنسه المظنون وبين قولنا ان المتوهم ليس هو
مظنونا فينبغي ان يستعمل في القياس قولنا المتوهم ليس هو مظنونا بدل قولنا
المتوهم ليس جنسه المظنون والمحال فينبغي ان يحفظ بان تكون العبارة
في المقدمات على النحو الذي يكون في النتيجة اعني ان لا يراد في النتيجة حرف

بواسطة

ليس

ليس يوجد في المقدمات ولا ينقص منها حرف قد يوجد في المقدمات وذلك
انه ان كانت النتيجة ان اللذة هي الخير مع تعريف فينبغي ان يوجد الخير في المقدمات
التي ينتج هذه النتيجة معرفا بالالف واللام وان كانت النتيجة ان اللذة هي خير بغير تعريف
فينبغي ان يوجد الخير في المقدمات على هذا النحو لانه فرق كثير بين قولنا اللذة خير وقولنا
اللذة هي الخير وذلك ان القول الاول يدل على ان اللذة من الخير والقول الثاني
يدل على ان اللذة وحدها هي الخير واذا اخذت الحدود وحمل بعضها على بعض
فينبغي ان يحفظ فيها المحمول على الكل وذلك انه فرق كثير بين ان يقول في
المقدمة الكبرى ان الذي يوجد فيه الباء يوجد له الالف في الجملة او بين ان يقول
ان الالف يوجد في كل ما يوجد فيه الباء فانه لو اضفنا الى قولنا الالف
يوجد في كل ما فيه الباء والباء موجودة في كل الجسم انتج لنا بالضرورة ان الالف
موجود في كل الجسم واما متى اضفنا الى قولنا ان الذي يوجد فيه الباء يوجد
الالف في كله ان الباء يوجد في كل الجسم لم يلزم عن ذلك ان يكون الالف
موجودة في كل الجسم اذ كان الشرط انما هو ان الشيء الذي يوجد فيه الباء يوجد
الالف في كله فقد يكون ذلك الشيء بعض ما يوجد فيه الباء لا كله فليس
يلزم عن ذلك ان يكون الالف موجودة في كل الجسم اذ قد يمكن ان يكون الجسم
من البعض الذي يتصف بالباء ولا يوجد فيه الالف وكذلك متى كانت
الكبرى سالبة اعني انه فرق كثير بين ان نقول ان الالف مسلوبة عن كل الشيء
الذي يوجد فيه الباء وبين ان نقول ان الالف مسلوبة عن كل ما فيه الباء
فهو بين انه اذا اخذ في الحدود ان آ محمولة على كل الشيء الذي يقال عليه الباء
وان الباء محمولة على كل الجسم انه ليس يلزم ان يكون آ محمولة على كل الجسم

وان الحدثان الالف يقولها على كل ما يقال عليه الباء لزم ان يكون الالف
مقولا على كل الجيم بالسوية وليس ينبغي ان يتوهم احد الحمل في قولنا ان الالف
هي ب والباء هي الجيم اي بان ذلك يقول مستحيل فانا انما نستعمل
هذه الحروف على انها التي اشار اليها المطلوب بانه وانما يلحق هذا بذلك
المواد كما يأخذ المهندس الخط الذي هو شبر بدل الخط الذي يقصد
البرهان عليه ولذلك قد يضع المهندس ان هذا الخط هو طول لا عرض له
وليس كذلك في الحس ولذلك ان كانت الالف المكتوبة ليست هي الباء
ولا الباء هي الالف فليس يضر بقولنا انه متى لم يكن آ مقولا على كل ما هو ب
وكانت الجيم موضوعة للباء انه ليس يلزم ان يكون آ مقولا على الجيم الا انه
اذا لم يكن شيء نسبته الى اخر كنسبة الكل الى الجزء واخر نسبته الى هذا
كنسبة الكل الى الجزء فانه لا يكون عن ذلك قياس لكن انما ندل الامثلة ما
الداخلة تحت هذا القول لانه اسهل في التعليم اذ كان اعطاء المثال ضروري
في التعليم قال فبهذا النحو من النظر يمكننا ان نحل المقاييس وليس ينبغي
ان نطلب على هذا النحو حل القياس الشرطي لانه يمكن ان نحل القياس بيس صح
الذي بين على جهة الشرط لان ذلك انما يكون على جهة الوضع والاصطلاح
من المتكلمين مثل انسان وضع واضع على جهة الاصطلاح انه ان كانت
توجد قوة واحدة هي قابلة للاضداد فيلزم عنه ان لا يكون الاضداد علم
واحد ثم بين انه قوة واحدة هي قابلة للاضداد فيلزم عنه ان لا يكون الاضداد
علم واحد فالذي يمكن ان نحل من هذا القول ليس هو ما وضع على جهة الشرط
وهو قولنا ليس للاضداد علم واحد لكن الذي يمكن ان نحل هو الشيء الذي

بين

٥٦٢

بين على جهة القياس الحملي وهو قولنا انه توجد قوة واحدة هي قابلة للاضداد
لانه قد كان على ذلك قياس وهو قولنا المرض والصحة اضداد والارض والصحة
ليست قوتهما واحدة فيجتمع عن ذلك في الشكل الثالث ان ليس كل الاضداد
قوتها واحدة لانه لو وجد ذلك لوجد الشيء صحيحا مريضا معا وانما كان ذلك
لان القياس الشرطي انما بين فيه المستثنى بقياس حملي وكذلك قياس
الخلف ليس يحل منه الا القياس الحملي الذي يسوق الى المحال لا القياس الحملي
الشرطي لانه قد بين انه مركب من النوعين من القياس وهو ايضا بين
ان ما كان من المطالب بين في اكثر من شكل واحد انه قد يمكن ان نحل القول
الذي استعمل في بيان المطلوب الى اكثر من شكل واحد والقانون في ذلك
ان ما كان من اصناف القياسيات المنتجة في الشكل الثاني والثالث التي
يشارك الاول في بعض انواع المطالب مثل مشاركة الصنف الاول والثاني
من الشكل الثاني للصنف الثاني من الشكل الاول في انتاج السالب الكلي
ومثل مشاركة الاصناف التي تنتج الجزئي السالب في الشكل الثالث والثاني لذلك
الذي ينتج السالب الجزئي في الشكل الاول فما كان من هذه الاصناف في الشكل
الثاني والثالث مما بين بانعكاس العكس سواء كان بعكسين او بعكس
واحد فقد يمكن ما يكون منه في الشكل الثاني والثالث ان يرد الى الاول
وما كان بين ذلك في الاول فقد يمكن ان يرد الى الثاني والثالث واما
ما تبين انتاجه من هذه الاصناف في الشكل الثاني او الثالث بطريق الخلف
او الافتراض فانه لا يمكن رجوع ذلك القول الى الشكل الاول مثل الضرب
الرابع من الشكل الثالث الذي ينتج السالب الجزئي فليس يمكن رجوعه

الى الصنف من الشكل الاول الذي ينتج السالبة الجزئية ولذلك ما ترى انه ربما
كان من سالبة كلية فيمكن فيه ان نحيل القول المنتج له الى الشكل الثاني والى الشكل
الاول واما السالبة الجزئية التي تنتج في الشكل الثاني وفي الشكل الثالث فليس
يرجع منه شيء الى الشكل الاول ولا ما كان في الشكل الاول منه يرجع الى هذين
الا في التي لا يتبين لا بصنف انتاجها في الافتراض واما الذي يتبين انتاجها
بالافتراض في الشكلين فلا يمكن ذلك فيها فاما رجوع ما كان في الشكل
الثاني الى الثالث او في من التي ينتج الثالث ورجوع ما كان من ذلك في الثالث
الى الثاني فانما يمكن ذلك في الاصناف التي يمكن فيها عكس المقدمتين معا
وذلك يكون متى كانت المقدمة السالبة كلية اعني ان كل واحدة منها يرجع الى
صاحبه لان السالبة الكلية تنعكس والموجبة الجزئية تنعكس واما متى كانت السالبة
في الشكل الثاني جزئية فان الجزئية السالبة لا تنعكس والكلية ايضا ان انعكست تكون جزئية
وكذلك التي في الشكل الثالث اذا كانت السالبة هي الكلية امكن رجوع مقدمتيها
الى الشكل الاول لان السالبة الكلية تنعكس والموجبة تنعكس جزئية فكانت
كلية وجزئية واذا كانت السالبة هي الجزئية فان القياس لا ينحل الى الشكل
الثاني لان السالبة الجزئية لا تنعكس فقد تبين ايضا من هذا القول اي
اصناف القياسات التي تشترك في مطلوب واحد من الاجناس الثلثة
من اجناس القياس يمكن فيها ان ينحل بعضها الى بعض وايها لا يمكن فيها
ذلك وقد يوقع خدعة في القياس ان يظن بالقضية المعدولة انها سالبة لكنها
قضية واحدة بعينها وذلك انه يعرض في ذلك احد امرين اما ان يظن
بالمنتج انه غير منتج وذلك اذا وقعت القضية المعدولة في الموضع الذي اذا

وقعت فيه السالبة منع القياس ان يكون قياسا وظن بالمعدولة انها سالبة
فانه يظن فيما هو قياس انه ليس بقياس واما ان يظن بالنتيجة المعدولة انها
سالبة وهي في الحقيقة معدولة وذلك اذا وقعت الجزئية المعدولة التي يظن
بها انها سالبة في موضع لا يمنع القياس ان يكون منتجا والذي يرفع هذه
الخدعة ان نعلم ان قولنا في الشيء انه لا ابيض وانه ليس بابيض ليس يدلان
منه على معنى واحد وانه ليس سالبة قولنا زيد ابيض قولنا زيد لا ابيض
بل قولنا زيد ليس بابيض وذلك ان نسبة قولنا زيد ابيض الى قولنا زيد
لا ابيض هي نسبة قولنا زيد يمكن ان يمشي الى قولنا زيد يمكن ان لا يمشي و
نسبة قولنا زيد يوجد ابيض الى قولنا زيد ليس يوجد ابيض هي نسبة قولنا
زيد يمكن ان يمشي فكما ان الممكنتين قضيتان موجبتان على ما تبين في الكتاب
المقدم كذلك قولنا زيد ابيض زيد لا ابيض فان كان قولنا زيد لا ابيض
بمنزلة قولنا زيد ليس بابيض فمحال ان يكون كل شيء اما ابيض واما لا ابيض
كما محال ان يكون كل شيء اما ابيض واما ليس بابيض فهو بين ان الاشيا
المعدومة وكثير من الاشياء الموجودة لا يصدق عليها انها ابيض ولا انها
لا ابيض واما انها ابيض او ليست بابيض فيصدق على جميع الاشياء
وايضا لو كان قولنا زيد هو قادر ان لا يمشي بمنزلة قولنا زيد ليس هو قادر
ان يمشي لكان الايجاب والسلب يجتمعين في شيء واحد بعينه لانه كما ان يصدق لنا
في زيد انه قادر ان يمشي وان لا يمشي يصدقان معا كذلك كان يجب ان يكون
قولنا فيه انه قادر وانه ليس بقادر ايضا لو كان معنى السلب في ذلك هو معنى
العدول وبين ان قولنا هو قادر وليس بقادر ايضا لا يجتمعان معا في شيء بعينه واحد

فالقضية المعدولة تفارق السالبة اما حينا فانها توجد هي ومقابلتها
معا في شيء واحد واما احيانا فانها قد يخلو من كل واحد منهما الموضوع واما
القضية السالبة والموجبة فخاصتهما انهما لا يجتمعان في شيء واحد ولا يخلو من احدهما
شيء من الاشياء ولذلك كان قولنا في سقراط انه عادل وانه لا عادل كاذبان
معا اذا كان سقراط ميتا وقولنا انه عادل او ليس بعادل يقتسمان الصدق
والكذب لظهور انه ليس يخلو سقراط من ان يوصف بواحد منهما كان ميتا او حيا
وكذلك قولنا في زيد انه يقدر ان يمشي وليس يقدر ان يمشي احدهما صادق
والاخر كاذب واذا كانت القضايا المعدولة موجبات فلها سوالب
واذا اثبتت القضايا البسيطة والمعدولة الموجبات فيها والسوالب ظهر
لبعضها الى بعض نسبتان نسبة تقابل ونسبة لزوم فلنفرض بدل الموجبة
البسيطة وهي قولنا زيد خير حرف آ وبدل سالبتها وهي قولنا زيد ليس بخير
حرف ب وبدل الموجبة المعدولة وهي قولنا زيد لا خير حرف د وبدل
سالبتها وهي قولنا زيد ليس هو لا خير حرف ح ولنضع تحت آ ح
وتحت ب د فكل شيء اما ان يوجد فيه آ واما ب وليس يمكن ان يجتمعا
في شيء واحد اذ كان احدهما موجبة والثانية سالبة وكذلك حال ح
مع د اذ كانت احداهما ايضا موجبة والاخرى سالبة وهو بين ايضا
ان كل ما يوجد فيه د فبالضرورة يوجد فيه ب لانه ان كان قولنا
في زيد انه لا خير صدقا فواجب ان يكون قولنا فيه انه ليس بخير ايضا
صدقا لانه واجب ان يصدق عليه قولنا انه خير او انه ليس بخير واذا
كذب عليه انه خير فواجب ان يصدق عليه انه ليس بخير فاذن كل ما يوجد

فيه د يوجد فيه ب لا محالة لانه يوجد حيث وجد ب وليس ينعكس
هذا حتى يكون د موجودة في كل ما يوجد فيه ب لانه اذا كان زيد معدوما
صدق عليه انه ليس بخير ولم يصدق عليه انه لا خير فهذه هي حال د مع ب في اللزوم
واما حال آ مع ح فبعكس هذا اعني ان ح لاحقة للالف وموجودة حيث وجد ا
وليس ينعكس حتى يكون آ لاحقة لح وموجودة حيث وجدت لان ما يصدق
عليه قولنا انه لا خير يصدق عليه انه ليس بلا خير لانه اما ان يصدق عليه قولنا انه
ليس بلا خير او انه لا خير وليس ينعكس هذا حتى يكون ما يصدق عليه قولنا
انه ليس بلا خير يصدق عليه قولنا انه خير فان زيد المعدوم يصدق عليه قولنا انه ليس بلا خير
اذ كان لا بد ان يصدق عليه انه لا خير او انه ليس بلا خير لان هذا القول احدهما موجب
والاخر سالب وليس يخلو من احدهما شيء ولا يجتمعان في شيء واحد واذا كان هذا
هكذا فبين انه ليس يمكن في آ وهي الموجبة البسيطة وفي د وهي الموجبة المعدولة
ان يجتمعا على الصدق لان ما صدق عليه آ صدق عليه ح وما صدق عليه ح
كذب عليه د لا محالة وهي السالبة المعدولة واذا كان احداهما موجبة والثانية
سالبة فاذا ما صدق عليه آ كذب عليه د واما ح وهي السالبة المعدولة وب
وهي السالبة البسيطة فلا يجتمعان على الصدق وذلك حيث يكذب الحكمان
البسيطة والمعدولة ولا يجتمعان على الكذب اصلا لانهما لو اجتمعا على الكذب
لصدق مقابل كل واحد منهما فكان يلزم اجتماع الموجبتين المعدولة والبسيطة
على الصدق وقد تبين امتناع ذلك ويحصل من هذا اذا صدقت احداهما
لم يلزم صدق الاخرى ولا كذبها واذا كذبت احداهما صدقت الاخرى
وقد يتوهم ان آ وهي الموجبة البسيطة ود وهي الموجبة المعدولة متقابلتان

موجبة معدولة سالبة بسيطة

وذلك انه لما كنا وضعنا ان د متى كانت موجودة ان ب موجودة وب وا مستقلتان
اى متى وجد احدهما ارتفع الاخر وليس ح من احدهما شى من الاشياء، فاذن د وا
بهذه الصفة لكن لو كان د وا متقابلتان على جهة السلب والايجاب للزم متى وجد
ب ان توجد د وكذلك كذب يلزم ما بين لانه كان واجبا ان نصدق على ب د
ان كان كذبا ان نصدق عليها ا وقد يمكن متى وضعنا ان ح لا تقبل الالف وان ا
ليس يلزم ح ان يبين من ذلك ان ب لا تحقق له وان ذلك غير منعكس وانه لا يمكن
ان تجتمع د وا ويمكن ان تجتمع ح و ب وذلك انه اذا كان هذا هكذا وبين انه ليس يمكن
فى ا و د ان تجتمعا فى شى واحد لان د محصورة فى ب وحيث وجدت ب
فليس توجد ا لان احدهما موجبة والاخرى سالبة واما ح و ب فقد يمكن ان
تجتمعا فى شى واحد لانه ليس ح محصورة فى ا فقد توجد ح حيث لا توجد ا
واذ كل شى اما ان توجد فيه ا واما ب فقد توجد ح مرة فى ا وتارة فى ب
وقد يمكن ان تبين برهان اخر انه متى كانت ح لا تحقق للالف ان ب لا تحقق
له وان د وا لا يمكن ان يجتمعا معا وان ب و ح قد يمكن ان يجتمعا وذلك انه
اذا كانت ا محصورة فى ح وكان كل شى اما ان نصدق عليه ا او ح وجب ان
يكون الصادق منهما على ا ح دون د وان نضع ح ليست محصورة فى مقابل ب
الذى هو ا فاذا متى كانت ا محصورة فى ح وان د محصورة فى ب واذا كانت ا
محصورة فى ح و د محصورة فى ب وتبين ان د وا ليس يمكن فيهما ان يجتمعا فى
شى واحد فانه يمكن ذلك فى ح و ب وهذا الذى يعرض فى القضايا التى تخص
المعدولة والبسيطة يعرض مثله فى المقدمة مع البسيطة وكما انه ليس سالبة
البسيطة التى تخص الموجبة المحصلة المعدولة كذلك ليس سالبة الموجبة الكلية البسيطة

الموجبة

الموجبة الكلية المعدولة مثال ذلك انه ليس سلب قولنا كل انسان ابيض
قولنا كل انسان لا ابيض بل قولنا ليس كل انسان ابيض والعلة فى ذلك
هى العلة التى ذكرنا وذلك ان قولنا كل انسان ابيض وكل انسان لا ابيض كاذبان
معًا وليس يوجد احدهما بالضرورة فى اى شى كان من الاشياء كالحال فى قولنا
كل انسان ابيض ليس كل انسان ابيض فاذن القياس الذى ينتج به قولنا
كل انسان لا ابيض هو غير القياس الذى ينتج به انه ولا انسان واحد ابيض
وذلك ان قولنا كل انسان لا ابيض هى موجبة وقد تبين انه لا ينتج الا فى
الشكل الاول وقولنا ولا انسان واحد ابيض هى سالبة كلية وهى تنتج فى الاول
وذلك فى صنف واحد من الاول وفى صنفين من الثانى وهى تنتج فى ثلثة اصناف
من المقاييس وكذلك متى كانت المقدمة الصغرى فى الشكل الاول معدولة
فليس ينبغى ان يظن به انه غير منتج كحالها اذا كانت سالبة ولا متى كانت
المقدمتان معدولتين كحالها اذا كانت سالبتين والمقدمة المعدولة
غير السالبة بان حرف العدل هو جزء من المقدمة ولذلك يحمل
عليه الحرف السلب وليس حرف السلب جزءًا من المقدمة ولذلك
محمول الموجبة وموضوعها هو بعينه محمول السالبة وموضوعها انقضت
المقالة الاولى من القياس

المقالة الثانية من انالوطيقى الاولى

بسم الله الرحمن الرحيم

ولو قد بينا فى كم شكل يكون الاقاويل القياسية وباى صنف من اصناف
المقدمات يكون وهى المقدمات التى فيها يعنى المعول على الحمل وكم مقدمة
يكون وانها اثنتان ومتى يكون منهما قياس ومتى لا يكون وذلك اذا لم يلف
منهما حد مشترك وقلنا فى كيفية شكل شكل من المقدمات المذكورة الذى

الذي هو من شأن الحد الاوسط من الطرفين وقلنا مع ذلك اى شكل من الاشكال
لتمسه فى مطلوب من المطالب الاربعة اعنى الموجب الكلى والسالب الكلى
والموجب الجزئى والسالب الجزئى واخبرنا بالقضايا بعينها وذلك هو كيفية البحث
عن المطلوب على الاطلاق وفى اى صناعة كانت وباى سبيل يؤخذ
مقدمات القياس ونعلمها وكيف نحل كل قول قياسى الى القياس الذى
تركب منه فنقول الان انه لما كانت المقاييس منها ما ينتج نتائج كلية
ومنها ما ينتج نتائج جزئية فان المقاييس التى تنتج كلية قد يلحقها ويعرض لها
ان تنتج سوى النتيجة الاولى نتائج كثيرة واما المقاييس التى تنتج نتائج جزئية
فان التى تنتج منها الموجبة الجزئية قد يعرض لها ان تنتج مع النتيجة الاولى
نتائج كثيرة واما التى تنتج السالبة الجزئية فليس تنتج غير النتيجة الاولى والسبب فى
ذلك ان النتائج الكلية والجزئية الموجبة تنعكس والسالبة الجزئية ليس تنعكس
والقياس الذى ينتج نتيجة كلية موجبة يعرض له ان ينتج الجزئية المنطوية
تحت تلك الكلية والجزئية التى تنعكس اليها الموجبة الكلية والذى ينتج
سالبة كلية يعرض له ان ينتج عكسها واما الذى ينتج السالبة الجزئية فليس
يعرض له ان ينتج غيرها اذ كانت غير منعكسة ولا يحيط بغيرها من هذه
الجهة يعرض للقياس الواحد بعينه ان ينتج اكثر من نتيجة واحدة الا ان
الذى ينتج بالذات واولا هى واحدة وسائر ما ينتجه انما ينتجه من جهة انه
يلحق النتيجة الاولى وبتوسطها فكانها نتائج بالعرض ولذلك لم تعدد اشكال
هذه فى نتائج المقاييس فى المقالة الاولى وغلط فى ذلك قدماء المفسرين
فعددوها وقد يمكن ان يظن انه قد يكون عن القياس الواحد بعينه نتيجة اكثر

انه قد تبين مع ذلك انه موجود
لموضوع م

من واحدة على جهة اخرى الا ان ذلك فى الظن لا فى الحقيقة وذلك اما فى الشكل
الاول فانه يعرض ذلك على وجهين احدهما متى بينا ان المحمول اما يوجد لموضوع ما
وكان ظاهرا ان شيئا ما موضوع لموضوع المطلوب فقد يظن انه اذا تبين
ان المحمول للمطلوب موجود فى موضوعه انه موجود لموضوع الموضوع مثال ذلك ان نطلب
هل العالم محدث فانه اذا تبين لنا ان العالم محدث تبين لنا ان السماء محدثة و
انه ظاهر بنفسه ان السماء جزء من اجزاء العالم فهذا الحد ما يظن انه قد يكون
عن قياس واحد بعينه اكثر من نتيجة واحدة وليس ذلك حقيقة
فان قولنا السماء محدثة فى هذا المثال انما انتج بمقدمتين احدهما ان السماء جزء
من اجزاء العالم والثانية ان جميع اجزاء العالم محدثة فيلزم عن ذلك ان
السماء محدثة والوجه الاخر متى بينا ان شيئا ما موجود لموضوع مقدمتين
وكان ظاهرا بنفسه ان الحد الاوسط فى المقدمتين منطو تحته موضوع
اخر مع موضوع المطلوب فقد يظن انه ينتج عن ذلك نتائج اكثر من واحدة
احديهما النتيجة المطلوبة والاخرى التى موضوعها منطو تحت الحد الاوسط مع
موضوع المطلوب مثال ذلك ان نبين ان العالم محدث فانه قد يظن انه
ينتج لنا من هاتين المقدمتين نتيجتان احديهما ان العالم محدث بمقدمتين
احديهما ان العالم مؤلف والثانية ان المؤلف محدث فانه قد يظن انه ينتج لنا
من هاتين المقدمتين نتيجتان احديهما ان العالم محدث والثانية ان الجسم محدث
لانه ظاهر بنفسه ان الجسم منطو تحت المؤلف على مثل انطواء العالم تحته
واكثر ما يعرض هذا اذا كانت الكبرى متممة وقياس وهما فى الحقيقة قياسان
مشتركان فى المقدمة الكبرى ويفترقان فى الصغرى وهذا ليس يعرض فى الشكل

الاول الذي ينتج السوالب الكلية كما يعرض في الذي ينتج الموجبة الكلية واما الذي ينتج
الجزئيات فليس يعرض فيه الصنف من الغلط الذي يكون من قبل الظن بموضوعها
تحت موضوع النتيجة لكون النتيجة جزئية ويعرض فيه الصنف الثاني لكون المقدمة
الكبرى كلية في جميع اصناف المقاييس في هذا الشكل الكلية والجزئية واما الشكل الثاني
فانه يعرض في الاصناف الكلية منه ان يظن به انه ينتج شيئا وما هو منطو
تحت موضوع النتيجة لعرض ذلك في بادي الراي وفي الحقيقة انما هي نتيجة
قياس في الشكل الاول اعني وجود الطرف الاعظم لموضوع موضوعه وليس
يظن فيه انه ينتج مع نتيجته ما هو موضوع للحد الاوسط وذلك ان الذي ينتج واما
ينتج من هذا الشكل الثاني والفكرة لا تقع بالطبع على سوق الانتاج في الشكل الثاني
كوقوعها على ذلك في الشكل الاول ولذلك يظن ان وجود الطرف الاعظم لما هو
موضوع للحد الاوسط في الشكل الثاني هو قياس ثان وليس يظن به انه
ينتج بالقياس الاول خلاف ما هو موضوع لموضوع النتيجة مثال ذلك قولنا
الجسم السماوي ليس بمحدث والجسم المركب محدث فانه يلزم عن هذا القياس
ان الجسم السماوي ليس بمركب وان ملك الكواكب الثابتة غير مركب اذ كان
انطواءه تحت الجرم السماوي ظاهر فيه بنفسه واما ان يظن انه يلزم عن هذا
القياس وجود الطرف الاعظم لما هو موضوع للحد الاوسط فيه مثل ان يكون
بينا بنفسه ان الاسطقسات ليست بمحدثة فانه ليس يلزم عن ذلك ان الاسطقسات
ليست غير مركبة لان هذا القياس الذي يلزم به ان الجسم السماوي ليس بمركب
وذلك في الحقيقة في بادي الراي وكذلك الحال في الشكل الثالث انه ليس يلزم
ان يظن به انه ينتج مع نتيجته لا وجود الطرف الاكبر لما هو موضوع للطرف

اعني ٣

الاصغر الى ما هو موضوع للحد الاوسط ولذلك ليس يظن بالمقاييس الجزئية منها انها
انتج غير نتيجتها اذ موضوع المطلوب فيه جزئي **فصل** في انه قد يمكن ان يكون
من المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة ومتى يكون ذلك وكيف والمقدمتان اللتان
يكون منهما القياس قد يكونان معا صادقتين وقد يكونان معا كاذبتين وقد تكون احديهما
صادقة والاخرى كاذبة والكاذبة ربما كانت كاذبة بالكل وهي التي نصدق ضدها
وربما كانت كاذبة بالجزء واما النتيجة فتكون اما صادقة اضطرارا واما كاذبة واما المقدمات
الصادقتان او المقدمات الصادقة فليس يمكن ان يكون عنها نتيجة كاذبة واما المقدمات
الكاذبة فقد يمكن ان يكون عنها نتيجة صادقة لكن ليس يعرض ذلك من قبل المقدمات
بل لعلة اخرى سنبينها بعد فاما انه لا يمكن ان يكون عن مقدمات صادقة
نتيجة كاذبة فذلك بين على هذا الوجه لناخذ بدل المقدمتين الصادقتين آ
ولناخذ بدل النتيجة ب وهو بين من حد القياس انه اذا وضعت آ موجودة ان
يكون ب موجودة لان آ يكون بمنزلة المقدم في القياس الشرطي المتصل و ب بمنزلة
التالي وهو بين انه لو وجد المقدم دون وجود التالي وقد فرض انه اذا وجد المقدم
وجد التالي لكان يمكن انه لو وقد فرض انه اذا وجد المقدم و وجد التالي فلزم ان
يكون التالي موجودا وغير موجود معا وهذا خلف لا يمكن فاذن ان كانت آ صادقة
فاضطرارا ان تكون ب صادقة لانه ان كانت غير صادقة عرض ان تكون ب غير موجودة
و موجودة وقد تبين استحالة ذلك وليس ينبغي ان يتوهم هاهنا شيئا واحدا وانما
احدث بدل المقدمتين الصادقتين المضافة احديهما الى الاخرى كنسبة الكل
الكل الى الجزء وذلك انه اذا كان قولنا آ مقولة على كل ب صادقا و ب مقولة على
كل ج صادقا ايضا اضطرارا ان يكون قولنا آ مقولة على كل ج صادقا ايضا والا

بالجزء انما

وجد التالي وانه اذا ارتفع التالي
ارتفع المقدم والا لزم ان يوجد
المقدم ع

ان يكون الصادق غير الصادق ولما كان ليس يلزم عن ارتفاع المقدم ارتفاع التالي
لم يلزم اذا كانت آ كاذبة ان يكون ت التي هي النتيجة كاذبة لان لزوم النتيجة
عن القياس ليس لزوما منعكسا اعني منعكسا وهذا البرهان هو بعينه عام
للقياس الذي ينتج السالب او الموجب اعني انه لا يمكن ان يكون فيه من مقدمات
صادقة نتيجة كاذبة واما اذا كانت المقدمات في القياس كذبا فقد يمكن ان يكون
عنهما نتيجة صادقة الا انه ليس يعرض ذلك من ايهما اتفق ان يكون الكاذبة ولا
باي نوع اتفق من نوعي الكذب اعني الكلي والجزئي ولكن متى اخذت الكبرى وحدها
كاذبة بالكلية فانه ليس يكون عن القياس الذي هذا شانه نتيجة صادقة
اصلا واما متى اخذت كاذبة بالجزء او اخذت كلتا المقدمتين كاذبة او اخذت
الصغرى كاذبة فقط فقد يمكن ان يكون عنهما نتيجة صادقة فلتكن اولا
المقدمتان كاذبتين بالكلية فاقول نظرهم للوارد ايهما شيء نتيجة صادقة وذلك
انه ليس يمنع مانع من ان يكون مثلا آ التي هي الطرف الاعظم محمولة حمل صدق
على ج التي هي الطرف الاصغر فاذا اخذنا آ محمولة على كل ب و ب محمولة على كل
ج كانت المقدمتان كاذبتين وكانت النتيجة صادقة وهي ان آ محمولة على كل ج
مثال ذلك قولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان فكل انسان حيوان فهاتان
مقدمتان كاذبتان بالكل والنتيجة صادقة ومثال هذا بعينه يوجد في
القياس الكلي الذي ينتج السالب في الشكل الاول لانه قد يجوز ان يكون
آ غير موجودة لشيء من ج الذي ينتج السالب في الشكل الاول لانه قد يجوز
ان يكون آ غير موجودة لشيء من ج الذي هو الطرف الاصغر ويكون آ
موجودة لـ ب الذي هو الاوسط و ب غير موجودة لـ ج فاذا اخذنا آ غير

ويكون اعني موجودة لـ ب وبا بعض
التي هي الحد الاوسط غير موجودة
في الذي هي الطرف الاصغر ج

موجودة

موجودة لشيء من ب ج التي هو الطرف الاصغر و ب موجودة لكل ج كانتا
صادقتين الا انه ينتج ان آ غير موجودة لـ ج وهو صادق مثال ذلك قولنا كل انسان حجر
ولا حجر واحد صنم فلا انسان واحد صنم وكذلك يبين متى اخذت المقدمتان كلتاهما
كاذبتين بالجزء فان كانت المقدمة الواحدة كذبا وكانت المقدمة العظمى وكانت
كاذبة بالكل فاقول ان النتيجة لا تكون صدقا وبيان ذلك ان يكون آ غير موجودة
في شيء من ت و ت موجودة في كل ج فانا ان اخذنا ان آ موجودة في كل ب
فذلك كذب واخذنا ان ب موجودة في كل ج وهو صدق فمحال ان يكون آ
موجودة في كل ج اعني ان يكون قولنا آ في كل ج صدقا وذلك انه قد كان الصادق
ان آ ليست توجد في شيء مما هو موضوع لـ ب و ج موضوعة لـ ب فاذن لا يمكن
ان يكون حمل آ على ج صادقا وذلك بين بنفسه من معنى المقول على الكل وسواء
كانت المقدمة الكبرى اذا اخذت كاذبة بالكل سالبة او موجبة واما اذا
كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء فقد يمكن ان يكون النتيجة صادقة لانه يمكن
ان يكون آ موجودة في كل ج وفي بعض ب ويكون ب في كل ج فاذا اخذت آ
محمولة على كل ب و ب على كل ج كان حمل آ على كل ب كاذبا بالجزء وحمل ب على ج
صادقا بالكل والنتيجة صادقة بالكل مثال ذلك قولنا كل ققنس ابيض
وكل ابيض حي فكل ققنس حي والنتيجة صادقة والكبرى كاذبة بالجزء وهي
قولنا كل ابيض حي وكذلك يعرض متى كانت المقدمة الكبرى سالبة اعني
الكلية واخذت كاذبة بالجزء مثال ذلك كل ثلج ابيض ولا ابيض واحد
حي النتيجة ولا ثلج واحد حي وهو صدق فاذا اخذت المقدمة الصغرى
كلها كاذبة والكبرى كلها صادقة فان النتيجة قد يكون صدقا الا انه ليس شيء

يمنع ان يكون آ موجودة في كل واحد من ب و ج ويكون ت غير موجودة في
شيء من ج فاذا اخذنا آ موجودة في كل ت و ت موجودة في كل ج نتج ان آ
موجودة في كل ج وهي صادقة والصغرى كاذبة وهي قولنا ت موجودة في كل ج
وهذا يعرض في النوعين اللذين تحت جنس واحد اعني ان الجنس يحمل عليهما جميعا
ولا يحمل احدهما على الثاني في شيء اعني ان الجنس موجود في احدهما موجود في الثاني
ووجود الثاني في الذي اخذنا الجنس فيه او لا موجود فقد احدث نتيجة
صادقة من مقدمتين كبراهما صادقة وصغراهما كاذبة بالكلية مثال ذلك
قولنا كل انسان فرس وكل فرس حي فكل انسان حي وكذلك يعرض
متى كانت المقدمة الكبرى سالبة وهذا يعرض في الجنس مع الانواع التي تحت
جنس آخر اعني ان يكون الجنس مسلوبا عن كل واحد من النوعين وكل واحد
من النوعين مسلوب عن صاحبه فاذا اخذ احدهما موجود في الثاني
والجنس غير موجود فيه انتج ان الجنس مسلوب عن الذي اخذ فيه
مسلوبا من اجل سلبه عن الثاني مثال ذلك قولنا كل موسيقي طبيب ولا
واحد حيوان في لا موسيقي واحد حيوان وهو حق من مقدمتين صغراهما
كاذبة بالكل وكبراهما صادقة وكذلك اذا كانت المقدمة الصغرى كاذبة بالجزء
فان النتيجة ايضا قد تكون صادقة لانه قد يمكن ان يكون آ موجودة في كل واحد
من ب و ج ويكون ت موجودة في بعض ج او يكون آ غير موجودة في شيء
من ب و ج ويكون ت ايضا موجودة في بعض ج فاذا اخذنا ان ت موجودة
في كل ج و آ موجودة في كل ب انتج ان آ موجودة في كل ج وتلك نتيجة صادقة
من مقدمتين كبراهما صادقة بالكل والاخرى كاذبة بالجزء وهذا يعرض

الجنس

الجنس الذي يوجد للنوع وفي الفصل كالحي فانه موجود في كل انسان وفي كل ماش
والانسان موجود في بعض الماشي لا في كله فاذا اخذنا كل ماش انسان وكل انسان
حي لزم عن ذلك نتيجة صادقة وهو ان كل ماش حي وقد يعرض ان يكون آ غير
موجود في شيء من ب و ج وفي بعض ج كالحال في الجنس مع الفصل والنوع
الذي تحت جنس آخر كالنبات فانه ليس في شيء من الانسان ولا في شيء
من المتخيل وبعض المتخيل الانسان فاذا اخذنا كل متخيل انسان ولا انسان واحد
نبات انتج لنا ولا متخيل واحد نبات فهذا ما يعرض النتيجة مع المقدمات الكاذبة
في الصنفين الكليين من الشكل الاول واما في الصنفين الجزئيين منه فقد يمكن
اذا كانت المقدمة الكبرى كلها كاذبة والاخرى كلها صادقة ان يكون النتيجة صادقة
وذلك خلاف ما عرض في الاصناف الكلية من هذا الشكل وقد يمكن ذلك
ايضا اذا كانت كاذبة الجزء او كلتاهما كاذبتين اما بالكل واما بالجزء ان تكون
النتيجة صادقة مع ان الكبرى كاذبة بالكل وذلك يمكن لانه ليس يمتنع ان يكون آ
غير موجودة في ب و موجودة في بعض ج ويكون ت موجودة في بعض ج
كالحي فانه غير موجود في شيء من الثلج وهو موجود في بعض الابيض والثلج موجود
في بعض الابيض فاذا اخذنا بعض الابيض ثلج وكل ثلج حي انتج ان بعض الابيض
حي وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كبراهما كاذبة بالكل وصغراهما
صادقة وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الكبرى سالبة فانه يمكن ان يكون
آ موجودة في كل ب وغير موجودة في بعض ج ويكون ت موجودة في بعض
ج مثل الحي فانه موجود في كل انسان وغير موجود في بعض الابيض والانسان
موجود في بعض الابيض فاذا اخذنا بعض الابيض انسان ولا انسان واحد

حتى انتج ان بعض الابيض ليس بحي وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كبراهما
كاذبة بالكل وصغراهما صادقة وكذلك يعرض ان كانت المقدمة الكبرى كاذبة
بالجزء لانه ليس يمنع مانع ان يكون آ في بعض ج ب وفي بعض ج ويكون ب
موجودة في بعض ج مثال ذلك الحي فانه موجود في بعض الجيد وفي بعض
الكبير والجيد في بعض الكبير فان قيل بعض الكبير جيد وكل جيد حي انتج
ان بعض الكبير حي وهي نتيجة صادقة عن مقدمتين كبراهما كاذبة بالجزء
وصغراهما صادقة وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الكبرى سالبة
وذلك بين بهذه الحدود وبعينها بان نقول بعض الكبير جيد ولا جيد واحد
حي ينتج لنا بعض الكبير ليس بحي فذلك صدق عن مقدمتين كبراهما كاذبة
بالجزء وصغراهما صادقة وكذلك ان كانت الكاذبة هي المقدمة الصغرى
فقد يكون عن ذلك نتيجة صادقة لانه يمكن ان يكون آ موجودة في كل ب
وموجودة في بعض ج ويكون ب غير موجودة في شي من ج مثال ذلك
الحي فانه موجود في كل قفنس وفي بعض الاسود والقفنس غير موجود
في شي من الاسود فاذا قيل بعض الاسود قفنس وكل قفنس حي انتج
ان بعض الاسود حي وذلك صدق عن مقدمتين صغراهما كاذبة
وكبراهما صادقة وكذلك يعرض اذا كانت الكبرى سالبة لانه قد يمكن ان
يكون آ غير موجودة في شي من ب وغير موجودة في بعض ج ويكون ب
غير موجودة في شي من ج مثل الجنس يقاس الى نوع من جنس اخر والى
العرض الموجود في انواع ذلك الجنس المنسوب مثال ذلك الحي فانه غير
موجود في شيء من العدد وغير موجود في بعض الابيض والعدد غير

موجود

موجود في شي من الابيض فاذا قيل بعض الابيض عدد ولا عدد واحد حي انتج ان
بعض الابيض ليس بحي وذلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كبراهما صادقة وصغراهما
كاذبة وكذلك يعرض ان يكون النتيجة صادقة وان كانت المقدمة الكبرى كاذبة
بالجزء والصغرى كاذبة بالكل لانه يمكن ان يكون آ موجود في بعض ب وفي بعض ج
ويكون ب غير موجودة في شي من ج وذلك يعرض اذا كانت ب ضد الج وكانا
جميعا عرضين في جنس واحد مثل الحي فانه في بعض الابيض وفي بعض الاسود
والابيض غير موجود في شي من الاسود فاذا قيل بعض الاسود ابيض وكل ابيض حي انتج ان بعض
الاسود حي وتلك نتيجة صادقة من مقدمتين كاذبتين كبراهما كاذبة بالجزء
وكذلك يعرض ان كانت المقدمة الكبرى سالبة وذلك بين من هذه الحدود
بعينها وذلك انا اذا اخذنا بعض الاسود ابيض ولا ابيض واحد حي انتج ان بعض
الاسود ليس بحي وذلك صدق وكذلك اذا كانت المقدمتان كاذبتين وكانت الكبرى
كاذبة بالكل فقد يعرض ان يكون النتيجة صادقة لانه قد يمكن ان يكون آ غير موجودة
في شي من ب وموجودة في بعض ج ويكون ب غير موجودة في شي من ج مثل
الجنس فانه موجود في النوع الذي من جنس اخر وهو موجود في العرض الذي لاحد
لانواعه وذلك العرض غير موجود في النوع مثال ذلك قولنا بعض
الابيض عدد وكل عدد حي فبعض الابيض حي وذلك نتيجة صادقة عن مقدمتين
وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الكبرى سالبة مثال ذلك قولنا بعض الاسود قفنس
ولا قفنس واحد حي فانتج ان بعض الاسود حي وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين.
فهذه هي اصناف ما ينتج في الشكل الاول من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة
القول في الشكل الثاني قال واما في الشكل الثاني فقد يمكن

ان يكون منه نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة كانت كل واحدة من المقدمتين
كاذبة وذلك اما بالكل واما بالجزء واما احديهما بالكل والاخرى بالجزء او كانت
احديهما صادقة كاذبة والاخرى صادقة فكانت الكاذبة بالكل او كانت بالجزء
وذلك يكون فيما في القياسات التي تنتج الكلي والجزئي وذلك انه قد يكون
مثلا الذي هو الحد الاوسط غير موجودة في شيء من الذي هو الطرف الاعظم
وموجودة في كل ج الذي هو الطرف الاصغر فيكون ا غير موجودة في شيء
من ج على ما من مثال ذلك قولنا كل انسان حي ولا حجر واحد حي فلا
واحد حجر فان وضعت هذه المقدمات على ضد ما هي ان توجد ب
موجودة في كل ا اعني بان يوجد كل حجر حي وغير موجودة في شيء من ج
اعني ان يوجد انه ولا انسان واحد حي فانه ينتج عنها من المقدمتين الكاذبتين
النتيجة بعينها التي كانت عنها اذا وضعت صادقتين وهي انه ولا انسان
واحد حجر وكذلك يعرض اذا كانت ب الصادق ان ب موجودة في كل ج
او غير موجودة في كل ا وغير موجودة في شيء من ج اعني انه اذا قلبت هذه
ايضا الى ضدها انتج ما كان ينتج قبل القلب الى الكذب وهو ان ا ليس في شيء
من ج وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الواحدة كذبا كلها والاخرى صدق
ان ينتج ايضا نتيجة صادقة لانه يمكن ان يكون ب مثلا الذي هو الحد الاوسط موجودة
في كل واحد من ا و ج اللذين هما طرفا المطلوب ويكون ا غير موجودة في شيء
من ج وذلك يعرض للجنس مع الانواع القسيمة التي تحته مثل الحي فانه موجود
في كل انسان وفي كل فرس والفرس غير موجود في واحد من الناس فيكون
احد ان الحي موجود في الواحد وغير موجود في الاخر فان المقدمة الواحدة

كلتا

كلها كذبا والاخرى كلها صدقا ويكون النتيجة كلها صادقة اي الحتية صرت
السالبة اعني كبرى او صغرى مثال ذلك قولنا ولا فرس واحد حي وكل انسان
حي فانه ينتج انه ولا فرس واحد انسان وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين
احديهما كاذبة والاخرى صادقة وكذلك يعرض اذا كان بعض المقدمة الواحدة
كذبا وكانت الاخرى كلها صدقا لانه ايضا قد يمكن ان يكون ب موجودة
في بعض ا وفي كل ج ويكون ا غير موجودة في شيء من ج كالحي فانه موجود
في بعض الابيض وفي كل غراب والابيض غير موجود في واحد من الغربان
فاذا اخذنا انه ولا ابيض واحد حي وكل غراب حي فانه ينتج ولا غراب واحد
ابيض وهي نتيجة صدق عن مقدمتين احديهما كاذبة بالجزء وهو قولنا
ولا ابيض واحد حي والثانية كاذبة بالكل وهي قولنا كل غراب حي وكذلك
يعرض ان كانت الكاذبة بالجزء هي الموجبة وكانت السالبة صادقة بالكل
مثل قولنا كل ابيض حي ولا ذئب واحد حي فانه ينتج ولا ابيض واحد
ذئب وهي نتيجة صادقة عن مقدمتين احديهما موجبة كاذبة بالجزء
وهي قولنا كل ابيض حي والثانية سالبة صادقة بالكل وهي قولنا
ولا ذئب واحد حي وكذلك يعرض ان يكون النتيجة اذا كانت كلتا المقدمتين
كاذبتين بالجزء وذلك ان بعض الابيض حي وبعض الاسود حي وسواء صدقت
السالبة هي الكبرى او الصغرى بان نقول ولا ابيض واحد حي وكل اسود
حي اعني في انه يكون نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين بالجزء فهذه
حال المقاييس الكلية مع المقدمات الكاذبة في هذا الشكل واما المقاييس
الجزئية فانه قد يعرض فيها ايضا مثل ما عرض في الكل وذلك انه قد يكون

الكبرى كاذبة بالكل والجزئية صادقة فتكون النتيجة صادقة مثال ذلك قولنا
بعض الأبيض حي ولا إنسان واحد حي ينتج عن ذلك أن بعض الحي ليس بإنسان
وهي صدق عن مقدمتين الجزئية صادقة والكلية كاذبة بالكل وكذلك يعرض
أن تصير الكلية الكاذبة هي الموجبة مثال ذلك قولنا بعض الأبيض ليس بحي
وكل غير متنفس حي ينتج عن ذلك أن بعض الأبيض غير متنفس وهو صدق عن
جزئية سالبة صادقة وموجبة كلية كاذبة وكذلك يعرض أن وضعت المقدمة
الصادقة هي الكلية والكاذبة الجزئية مثال ذلك قولنا بعض غير المتنفس حي
ولا عدد واحد حي فإنه ينتج عن ذلك أن بعض غير المتنفس ليس بعدد وهو صدق
عن جزئية كاذبة وكلية صادقة وكذلك يعرض إذا أخذت الكلية الصادقة موجبة
والجزئية الكاذبة سالبة وذلك في بعض الجنس مع الأنواع الموجودة فيه دون
تلك الأنواع وذلك أنه لا يصدق أن نقول بعض الشيء ليس بحي وكل إنسان
حي ينتج عن ذلك أن بعض الشيء ليس بإنسان وذلك صدق عن مقدمة
صادقة كلية وكاذبة جزئية وكذلك إذا كانت المقدمتان كلتاهما كاذبتين
الجزئية والكلية فإنه قد يكون عن ذلك نتيجة صادقة سواء كانت السالبة هي الجزئية
أو الكلية مثال ذلك قولنا كل علم هو فوق حيوانية وبعض الإنسان ليس له
فوق حيوانية فإنه ينتج عن ذلك أن بعض الإنسان ليس له علم وذلك صدق
عن مقدمتين كاذبتين وكذلك يعرض أن كانت السالبة هي الكلية والجزئية
الموجبة مثل أن نقول ولا إنسان واحد له فوق حيوانية وبعض العلم هو فوق
حيوانية فإنه ينتج عن ذلك أن بعض العلم ليس للإنسان الناس ليس بعلم
أو ليس له علم

القول في الشكل الثالث

قد يمكن أن

هذا الشكل أن تكون النتيجة صادقة وكلتا المقدمتين كاذبتان إما بالكل وإما
بالجزء وإما أحدهما بالكل والثانية بالجزء وكذلك إذا كانت إحداهما صادقة
والأخرى كاذبة بالكل كانت أو بالجزء وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون
شيئان غير موجودين في شيء آخر وأحدهما موجود في الثاني مثل الحد أن كل
واحد منهما موجود في ذلك الشيء الآخر حدث هنالك نتيجة صادقة عن
مقدمتين كاذبتين بالكل مثال ذلك قولنا كل غير متنفس شيء وكل غير متنفس
إنسان فإنه ينتج في هذا الشكل أن بعض الشيء إنسان وذلك صدق عن
مقدمتين كاذبتين بالكل ومثال ذلك ما يعرض إذا كانت الواحدة سالبة
والأخرى موجبة لأنه قد يمكن أن يكون ج التي هي مثال الطرف الأصغر
غير موجودة في شيء من ب الذي هو الأوسط ويكون ا التي هي الحد الأكبر
موجودة في كل ب وغير موجودة في ج فإذا أخذنا أن ج موجودة في كل ب
وا غير موجودة في شيء من ب أنتج لنا أن ا غير موجودة في بعض ج مثال
ذلك قولنا كل ققنس أسود ولا ققنس واحد حي الذي هو الحد الأوسط فيكون
ا التي هي الحد الأكبر موجودة في كل ب فإنه ينتج أن بعض الأسود ليس بحي
وهو صدق عن مقدمتين كاذبتين بالكل وكذلك إذا كانت كل واحدة
من المقدمتين كاذبة بالجزء فقد يمكن أن تكون النتيجة منها صادقة لأنه
يمكن أن يكون ا وج موجودتين في بعض ب ويكون ا موجودة في بعض ج
كالأبيض والجيد فإنهما موجودان في بعض الحي والجيد موجود في بعض
الأبيض فإذا وضعنا كلنا ا وج موجودتين في كل ب فإنه يعرض أن يكون
ا في بعض ج وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالجزء مثال ذلك قولنا

كل ج ابيض وكل ج حيد فانه ينتج ان بعض الابيض حيد وهو صدق
وكذلك يعرض اذا كانت الكبرى سالبة وهي مقدمة آ ت لانه لا شيء ايضا
يمنع ان يكون آ غير موجودة في بعض ب ويكون ج موجودة في بعض ب
ويكون آ غير موجودة في بعض ج التي هي النتيجة مثال ذلك قولنا ولا حي واحد
حيد وكل حي ابيض فانه ينتج عن ذلك ان بعض الابيض ليس بحيد وذلك
صدق عن مقدمتين كاذبتين بالجزء وكذلك قد يكون النتيجة صادقة
اذا كانت احدى المقدمتين كاذبة بالكل والاخرى صادقة لانه قد
يمكن ان يكون كلتا آ ج موجودتين في ب ويكون آ غير موجودة في شيء
من ب وج موجودة في كل ب فينتج لنا ان آ غير موجودة في بعض ج وذلك
صدق عن مقدمتين احداهما كاذبة مثال ذلك قولنا كل ققنس حي
ولا ققنس واحد ابيض فانه ينتج عن ذلك ان بعض الحي ليس بابيض وذلك
صدق عن مقدمتين احديهما كاذبة وكذلك يعرض اذا كانت مقدمة
آ ب التي هي الكبرى صادقة والحدود التي بين ذلك منها هي الاسود والققنس
وغير المتنفس وذلك انه اذا وضعنا ان كل اسود ولا ققنس واحد غير
متنفس انتج لنا ان بعض الاسود غير متنفس وذلك صدق عن مقدمتين
صغراهما كاذبة بالكل وكذلك يعرض اذا اخذت كلتا المقدمتين حتى
تكون الصادقة والكاذبة والحدود التي بين منها ذلك هو الحي والققنس
والاسود وذلك انا نقول كل ققنس اسود وكل ققنس حي فينتج لنا من
ذلك ان بعض الاسود حي وهو صدق عن مقدمتين موجبتين احديهما
كاذبة وسواء كانت الصادقة هي الكبرى او الصغرى والبرهان على ذلك

ققنس مع

هو بهذه

هو بهذه الحدود باعيانها وكذلك قد يكون النتيجة صادقة اذا كانت احدى
المقدمتين صادقة والاخرى كاذبة بالجزء لانه قد يمكن ان يكون ج موجودة في
كل ب ويكون آ موجودة في بعض ب ويكون آ موجودة في بعض ج التي هي النتيجة مثال
ذلك ذو الرجلين فانه موجود في كل انسان والجيد غير موجود في كل انسان والجيد
موجود في بعض ذي الرجلين فان اخذت آ وج موجودتين في كل ب فان مقدمتي
ب ج تكون كاذبة بكليها وبعض مقدمة آ ب كاذبة والنتيجة صادقة مثال ذلك
قولنا كل انسان ذو رجلين وكل انسان جيد والنتيجة ان بعض ذي الرجلين
جيد وكذلك يعرض اذا اخذت مقدمة آ ب اعني الكبرى صادقة ومقدمة
ب ج اعني الصغرى كاذبة بالجزء وبيان ذلك هو بهذه الحدود باعيانها
اذ اصيرنا الطرف الاصغر اكبر وفرضنا مطلوبنا المنتج عكس الاول وهو ان
بعض الجيد ذو الرجلين وكذلك يعرض ان اخذت المقدمة الواحدة
سالبة والاخرى كاذبة موجبة فانه قد بين في الشكل الثالث انه اذا كانت
ج في كل ب و آ غير موجودة في بعض ب فآ غير موجودة في بعض ج فان اخذت
ج في كل ب و آ غير موجودة في شيء من ب فانه يعرض ان يكون المقدمة الاخرى
كذبا ويكون الاخرى كلها صدقا ويبقى النتيجة صادقة بعينها وكذلك يعرض
ان كان الكذب بالجزء في الموجبة وذلك انه قد بين في الشكل انه اذا كانت
آ غير موجودة في شيء من ب وج موجودة في كل ب ان آ غير موجودة في بعض ج
فاذا عرض ان اخذنا آ غير موجودة في شيء من ب و ج موجودة في كل ب
بقيت النتيجة بعينها صادقة وهي ان آ غير موجودة في بعض ج فيكون
نتيجة صادقة عن مقدمتين احديهما كاذبة الكل وهي السالبة والاخرى

كاذبة الجزئ وهي الموجبة وهذا الذي قلنا انه يعرض في القياسات الكلية
من هذا الشكل هو بعينه يعرض في القياسات الجزئية وبيان ذلك يكون
بتلك الحدود التي بينا الامر بها في المقاييس الكلية وذلك بان يستعمل في
السالبة من تلك ما في الموجبة من هذه ما استعملناه في الموجبة لان المقدمة
الكلية الكاذبة بالكل هي كاذبة بالجزئ وسواء كانت سالبة او موجبة فاذا
استعملنا تلك المقدمات الكلية الكاذبة التي تمثلنا بها هنالك كلية جزئية
في هذا الموضع تبين ها هنا ما تبين بها هنالك واذ قد تبين هذا فهو تبين
انه اذا كانت النتيجة كاذبة فبالاضطرار ان تكون في المقدمات مقدمة
كاذبة والا كان ليس يحصل عن المقدمات الصادقة نتيجة صادقة وذلك خلف
ما اخذ في حد القياس وما تبرهن من حاله واما اذا كانت النتيجة صادقة
فليس يجب ان تكون المقدمات صادقة والسبب في ذلك ان الصادق
من الصادق الذي تبين على طريق القياس والصادق الذي تبين بغير
على طريق القياس تبين ايضا من اكثر من قياس واحد ولذلك ليس يلزم
متى ارتفع القياس ان ترتفع النتيجة اعني اذا كذبت المقدمات ان تكذب
النتيجة ويلزم اذا ارتفعت النتيجة اي كذبت ان يرتفع القياس اي تكذب
المقدمات او يكون شكل القياس فاسدا وهذه هي حال اللازم مع الشيء الذي
يلزمه اذا لم يكن ان يرتفعا معا مثل نحو الحيوان والانسان فان الانسان
لما كان اخص من الحيوان لزم متى وجد الانسان ان يوجد الحيوان ومتى ارتفع
الانسان ان لا يرتفع الحيوان ومتى ارتفع الحيوان ان يرتفع الانسان والانسان
ها هنا هو مكان القياس والحيوان هو مكان النتيجة وكذلك يظهر ايضا

انه ليس

انه ليس يجب ولا بد اذا كذبت المقدمات ان تكذب النتيجة ولا ان تصدق
والبرهان على هذا اما اولا فلنفرض شيئين احدهما اول والاخر ثان ونفرض ان
الثاني يلزم عن الاول اعني انه متى وجد الاول وجد الثاني ولكن على الاول علامة ا
وعلى الثاني علامة ب مثل ان يكون ا ابيض و ب عظيما فنقول انه متى كان من
شان ا اذا وجد ان يوجد ب فانه ليس يلزم متى ارتفع ا ان يرتفع ب وذلك انه
قد تبين انه متى ارتفعت ب وجب ان ترتفع ا وذلك انه ان لم ترتفع ا فلتكن
موجودة واذا كانت ا موجودة فانا قد فرضنا ان ب تكون موجودة فتكون ب
اذا ارتفعت لزم ان توجد ب وذلك خلف لا يمكن واذ قد تقرر هذا الاصل فنقول
انه متى كانت ثلثة حدود اول وثان وثالث وكان الثاني يلزم الاول واذا تقرر هذا
فاقول انه ليس يلزم ان يرتفع ا متى وجدت ج وذلك انه قد تبين ان ج لما كانت
لا يتبع ا ان متى ارتفعت ارتفع ا فيلزم اذا ارتفعت فان امرنا ان ا تتبع
اذا ارتفعت وجدت ب وقد كان معنا ان ب اذا ارتفعت ارتفع ا فلزم
اذا ارتفعت الباء ان توجد الباء وذلك خلف لا يمكن فلذلك ليس يلزم اذا كذبت
المقدمات ان تصدق النتيجة بل الصدق فيها انما هو فيها بضرب من العرض فلنكتف
بما اوردنا بانه وكذلك يظهر ايضا انه ليس يلزم عن ارتفاع ا ان يرتفع ب لانه
لزم ان يكون وجود ا لازما عن وجود ب وقد كانت ب لازمة وجودها لوجود ا فيكون
اللازم مكافئا ومنعكسا وذلك مستحيل ولذلك ليس يلزم اذا كذبت المقدمات
ان تكذب النتيجة فاما ان كذبت النتيجة فانه تكذب المقدمات لانه اذا ارتفعت
ب ارتفعت ا

الفصل الثالث القول في بيان الدور

وبعض القياس
ان يقع فيه البيان بالدور وهو ان تؤخذ نتيجة وعكس احدى مقدمتيه

فبين منها المقدمة الثانية مثال ذلك انه اذا انتج انسان ا موجودة في كل ج
بوساطة ب بان نضع ا في كل ب و ب في كل ج فينتج له ذلك ان ا موجودة
في كل ج فاراد ان يبين هذه النتيجة التي هي ا في كل ج ان ا في كل ب فانه يأخذ
ان ا في كل ج و ج في كل ب وهي عكس المقدمة الثانية فينتج له من ذلك ان ا
في كل ب وهي المقدمة الثانية التي قصد تبيينها وكذلك يعرض له اذا اراد ان
يبين بهذه النتيجة بعينها المقدمة الاخرى التي هي ب في كل ج اعني انه يأخذ
النتيجة التي هي ا في كل ج ويضيف اليها عكس المقدمة الاخرى التي هي ا في كل ب
فيكون معه ب في كل ا و ا في كل ج فيكون النتيجة ب في كل ج وهي المقدمة
المقصودة فاما جعلها من هذه الجهة لانه يحتاج ان يأخذ مقدمة غريبة فاضافها
الى النتيجة وذلك بان ناخذ حدا اوسط ليس هو واحدا من الحدود التي في المقدمات
لم يبق له من ذلك شيء من المقدمات المأخوذة في تلك الجهة مثال ذلك انه ان
اضاف الى النتيجة التي هي ا في كل ج ان ج في كل د لم يحصل له الا ان ا في كل د
وذلك غير قولنا ا في كل ب و ب في كل ج اللتان هما مقدمتا هذه النتيجة
واذا لم يمكن ان يوجد مع النتيجة مقدمة غريبة فقد بقي ان ناخذ معها احدى
مقدمتي القياس لانه ان اخذنا المقدمتين بعينهما عادت النتيجة التي كنا
وضعناها مقدمة لكن بقي ان نأخذ ايضا احدى مقدمتي القياس على ما هي
مع النتيجة لم ينتج لنا ايضا تلك المقدمة الاخرى وذلك انا ان اضفنا
الى النتيجة التي هي قولنا ا على كل ج قولنا ا على كل ب وهي المقدمة الكبرى
لهذه النتيجة فانه يأتي القول من موجبتين في الشكل الثاني وذلك غير منتج
وان اضفنا اليها الصغرى وهي قولنا ب على كل ج اتى من ذلك قياس من

موجبتين

موجبتين في الشكل الثالث ينتج ان ا في بعض ب فلذلك يجب ان نأخذ المقدمة
التي نضيفها الى النتيجة معكوسة مثل ان نضيف كما قلناه الى النتيجة ا في كل ج
ان ج في كل ا فينتج لنا الصغرى وهي ب في كل ج وكذلك ان اضفنا اليها عكس الصغرى
انتجت المقدمة الكبرى ولذلك ما يظهر ان هذا النوع من البيان انما يمكن في المقدمات
المنعكسة وكانت المقدمتان منعكستين والنتيجة منعكسة كان هنالك ست
مقدمات مقدمتا القياس وعكسها والنتيجة وعكسها وامكن ان يبرهن
كل واحد من هذه المقدمات بانفسها بعضها من بعض حتى لا يبقى منها شيء الا بين
بقياس يلحق منها انفسها فهنالك ست مقدمات مقاييس تنتج ست
اصناف من النتائج مثال ذلك حدود ا ب ج التي هي منعكسة بعضها على بعض
وكذلك النتيجة المتولدة عنها مثل ان يكون كل ا ب وكل ب ا وكذلك كل
ب ج وكل ج ب وكذلك كل ا ج وكل ج ا فانه اذا برهنا ان ا موجودة في ج بان جعلنا
ا في كل ب و ب في كل ج فانه يمكن ان يبرهن ايضا مقدمة ا في كل ب وهي الكبرى
بالنتيجة وعكس مقدمة ب ج وهي الصغرى بان نقول ا في كل ج و ج في كل ب
فيحصل لنا ان ا في كل ب وهي الكبرى من هذا القياس وكذلك نبين مقدمة
ب ج التي هي الصغرى بالنتيجة بعينها وعكس المقدمة الكبرى واذا كان هذا
هكذا فقد امكننا ان نبرهن كل واحدة من مقدمتي هذا القياس وبقي لنا ان
نبرهن ما اخذناه في برهان هاتين المقدمتين هو عكس كل واحدة من المقدمتين
لان النتيجة هي التي قد برهنت من اول الامر وذلك بين لنا بان نعكس
النتيجة ونضيف اليها المقدمة الاخرى اعني انا اذا اردنا ان نبرهن عكس
الكبرى وهي ان ب في كل ا اخذنا عكس النتيجة والمقدمة الصغرى بعينها

فعلنا ب موجودة فى كل ج وهى الصغرى وج فى كل ا وهى عكس النتيجة انتج لنا
من ذلك ان ب موجودة فى كل ا وهو عكس الكبرى الذى استعملناه انما غير مبرهن
وكذلك ايضا متى اخذنا عكس النتيجة واضفنا المقدمة الكبرى انتج لنا عكس
الصغرى وهو الذى اخذناه غير مبرهن بان نقول ج فى كل ا وهى عكس النتيجة
وا فى كل ب فينتج لنا من ذلك ج فى كل ب وهو العكس الذى استعملناه غير
مبرهن فاذن لم يبق فى هذه المقدمات شئ لم يبرهن الا عكس النتيجة وهى
القياس السادس وذلك بين بعكس المقدمتين اللتين انتجناها من
اول الامر مثال ذلك ان نقول ج فى كل ب و ب فى كل ا فج فى كل ا وهذا هو
عكس النتيجة فاذن لم يبق لنا من هذه المقدمات شئ ملحوظ الا وقد برهنا عليه
وهو بين ان هذا كما قلناه انما يعرض فى المقدمات المنعكسة بعضها على البعض الا ان
هذا النحو من البيان اعنى اخذ الشئ فى بيان نفسه هو نوع من المصادرة و لذلك
لا يستعمل فى البراهين الا ان يكون ذلك يستعمل لجهتين وذلك بان يكون
المقدمات اعرف من النتيجة والنتيجة اعرف منها من جهة اخرى مثل ان يكون المقدمات
اعرف من النتيجة بمعرفة الوجود والنتيجة اعرف من جهة معرفة السبب والذى
يخص هذا النحو من البيان هى الصناعة السفسطائية فهكذا يعرض البيان بالدور كما قلنا
فى الصنف الاول من الشكل الاول وهو الذى ينتج الكلى الموجب واما الصنف السالب منه
فانه قد يمكن ايضا ان يعرض فيه هذا النحو من البيان فلنكن ا غير موجودة فى شئ
من ب و ب موجودة فى كل ج فيكون النتيجة فى الشكل الاول ان ا غير موجودة
فى شئ من ب و ب موجودة فى كل ج فيكون النتيجة فى الشكل الاول ان ا غير موجودة
فى شئ من ج فاذا اردنا ان نبين فى هذا الصنف المقدمة الكبرى بالنتيجة وعكس الصغرى

١٦

فاما المحدان ا غير موجودة فى شئ من ب وهى المقدمة الكبرى فانه ليس يتاتى لنا
ذلك من المقدمات انفسها وذلك انه ليس يكون قياس من سالبتين ولكن
لم ينتج الا سالبة الكبرى نطلب انتاجه هى الصغرى وهى موجبة فلذلك اذا
اردنا ان نبين المقدمة الصغرى من النتيجة نفسها ومن عكس المقدمة الكبرى
فانا نضع النتيجة على حالها من ان نغيرها وهى قولنا ا غير موجودة فى شئ من ج
ثم ناخذ المقدمة الكبرى وهى قولنا ا غير موجودة فى شئ من ب فيجب ان يلزم عنها
ان يكون ا غير موجودة فى كل ما فيه ب موجودة فنضع عكس هذا وهو ان يكون
ب موجودة فى كل ما ليس ا فيه موجودة فاذا كان بعينا ان ب موجودة فى كل
ما ليس يوجد فيه ا واضفنا الى هذه المقدمة ان ا مسلوبة عن ج فهو بين انه ينتج
لنا عن ذلك ان ب موجودة فى كل ج وهى المقدمة الصغرى التى قصدنا انتاجها
وليس هذا اصلا ثابتا من القول على الكل عن الاصل الذى استعمل فى اول هذا
الكتاب كما اخذنا انما يوجد لذلك وذلك انه نقول ان هذا الاصل مناقض
لذلك الاصل الاول وانه اذا استعمل هذا الاصل وجد الغير المنتج بحسب ذلك
الاصل منتجا بحسب هذا الاصل وذلك ان هذا الاصل هو ان نضع مثلا
اولا ان ا موجودة لكل ما سلب عنه ب وان ا مسلوبة عن كل ما يسلب عنه ب
تخالف ما وضعنا فى الاصل الاول وهو ان يكون ا موجودة او مسلوبة عن كل ما هو
ما هو ب وعلى هذا ينتج ما صغراه سالبة فى الشكل الاول وينتج ايضا
من سالبتين وذلك ان الاصل الذى استعمل فى هذا الكتاب ليس هو
بالوضع وانما هو مفهوم المقدمة الكلية بعينها ودلالتها الطبيعية واما
هذا الاصل الثانى فهو شئ لازم عن المقدمة الكلية السالبة فلذلك ليس

ينفع به في الانتاج من سالبتين اعني اذا وضعنا مقدمتين سالبتين
وانما كان ينفع به لو لزم عن قولنا آ ولا في شيء من ب ان يكون آ موجود في
كل ما ليس هو ب ولا بد ذلك في شيء غير لازم كما انه ليس يلزم ايضا هذا العكس
الذي وضعه ههنا اعني انه ليس يلزم في كل مادة اذا كانت آ مسلوبة
عن كل ما هو ب ان يكون ب موجودة لكل ما ليس هو آ فان الابيض مسلوب
عن كل ما هو اسود وليس الاسود موجودا لكل ما ليس بابيض وانما يلزم هذا
العكس في الاشياء المتقابلة التي ليس يخلو من احدهما موجود من الموجودات
لكن انما استعمل هذا العكس ههنا ارسطو وان كان جزئيا كما استعمل عكس
الموجبة الكلية كلية فلذلك لم يخرج في هذا الموضع عن اصله وذلك ان الذي يلزم
هو نقيض عكس المقدمة فكانه لم يخرج عما اخذ في بيان الدور من انه يكون
بالنتيجة وعكس احدى المقدمتين لان نقيض عكس اللازم نقيض عكس المقدمة
فهكذا يكون بيان الدور في الاصناف القياسية الكلية من الشكل الاول
واما القياسات الجزئية التي في هذا الشكل فانه ليس يمكن فيها ان يبرهن
على طريق الدور المقدمة الكلية من النتيجة والمقدمة الجزئية لان النتيجة
الكلية انما تبين بمقدمات كلية لا جزئية وايضا فانه لا يكون قياس من
جزئيتين اذ كان البرهان بالدور من النتيجة وعكس احدى المقدمتين
واما المقدمة الصغرى فقد يمكن ان يبرهن على طريق الدور مثال ذلك
آ موجودة في كل ب و ب موجودة في بعض ج والنتيجة آ موجودة في بعض
ج فاذا اردنا ان نبرهن وجود ب في بعض ج على طريق الدور فانا اخذنا قولنا
آ موجودة في بعض ج وهي النتيجة وعكس المقدمة الكبرى الكلية وهي

عكس م

ب في كل آ ينتج لنا في الشكل الاول ان ب في بعض ج ويكون الحد الاوسط فيه
آ وكذلك اذا كان القياس الجزئي سالبا فليس يمكن ان يبرهن المقدمة الكلية
للعلة التي قلنا واما الجزئية فقد يمكن ان يبرهن على طريق الدور اذا فعلنا
في المقدمة السالبة الكلية ما فعلنا في القياس السالب الكلي اعني ان نبين
انه يلزم عن قولنا آ ولا في شيء من ب ان يكون ب موجودة لكل ما سلب عنه آ
فاذا اضفنا الى هذه المقدمة وهي ان آ مسلوبة عن بعض ج انتج لنا ان
ب موجودة لذلك البعض فهذا هو وجه البيان بالدور في الشكل الاول

المستعمل

الشكل الثاني

واما الشكل الثاني فليس يمكن ان يبرهن فيه بهذه الطريق
المقدمة الموجبة لانه لا ينتج الا سالبا واما السالبة فيمكن ان يبرهن على هذه
الجهة مثال ذلك آ موجودة في كل ب و آ غير موجودة في شيء من ج فالنتيجة في
الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج على ان الحد الاوسط هو آ فان
اضفت الى هذا ان ب موجودة في كل آ وهي عكس الكبرى فانه ينتج عن ذلك
الشكل الثاني ان آ غير موجودة في شيء من ج وهي الصغرى في القياس الاول
والحد الاوسط في هذا القياس هو ب وكان في الشكل الاول آ فان اخذنا
المقدمة الكلية الكبرى في الشكل الثاني سالبة فانه يمكن بيانها بالدور لكن
في الشكل الاول لانا اذا قلنا ان آ غير موجودة في شيء من ب و آ موجودة
في كل ج فبين انه ينتج لنا في الشكل الثالث ان ب غير موجودة في شيء من ج اذ كان
آ هو الحد الاوسط فاذا اضفنا الى قولنا ب غير موجودة في شيء من ج وهي النتيجة
قولنا ج موجودة في كل آ وهي عكس الصغرى انتج لنا في الشكل الاول ان ب
غير موجودة في شيء من آ لان ج هي الحد الاوسط فاذا عكسنا هذه النتيجة

النتيجة حصل لنا معنا أ ولا في شيء من ت وهي المقدمة الكبرى السالبة
في الشكل الأول ولذلك يخص البيان بالدور في هذا الصنف من الشكل
أن لا يحفظ فيه هذا الشكل بعينه بل يعود إلى الشكل الأول ولا يمكن أن يتبين
المقدمة الموجبة في هذا الشكل إذا كانت هي الصغرى بطريق الدور إلا
إذا استعملنا الأصل المتقدم وهو عكس لازم السالبة وأما إذا كانت كبرى
فليس يمكن لانعكاس النتيجة وذلك خارج عن طريق البيان بالدور وأما
المقاييس التي تنتج الجزئية في هذا الشكل فليس يمكن أن يبرهن منها المقدمة
الكلية على جهة الدور إذ كانت إنما تنتج أبدا جزئية وأما المقدمة الجزئية
فيمكن أن يبرهن إذا كانت الكلية موجبة والجزئية هي السالبة مثال ذلك
أن يفرض أن أ موجودة في كل ب و أ غير موجودة في بعض ج فيكون النتيجة
أن ب غير موجودة في بعض ج فيكون النتيجة إن فإذا أضفنا إلى ذلك عكس
المقدمة الكبرى وهو قولنا ب موجودة في كل أ حصل معنا ب غير موجودة
في بعض ج و ب موجودة في كل أ فينتج لنا أن أ غير موجودة في بعض ج وذلك
في هذا الشكل بعينه لأن ب هو الحد الأوسط وهو محمول في هذا التأليف
على الطرفين جميعا فإن كانت المقدمة الكلية هي السالبة وهي مقدمة أ ب
فإنه لا يمكن أن يبرهن الصغرى الموجبة التي هي مقدمة أ ج إذا انعكست
مقدمة أ ب لأنه لا ينتج نتيجة موجبة عن مقدمتين سالبتين أو إحداهما
سالبة ولكن قد يمكن إذا استعمل الأصل المتقدم أن ينتج الموجبة الجزئية
وذلك أنه إذا كان معنا أن ب غير موجودة في بعض ج وهي النتيجة وكان
معنا أ ولا في شيء من ب ثم عكسنا هذا وهو أن كل ما ليس فيه ب فيه أ

إن كلما صدق عليه أ فليس فيه ب
ثم عكسنا هذا

مكون

يكون معنا أ موجودة في كل ما ليس فيه ب فإذا أضفنا إلى هذا أن ب غير موجودة
في بعض ج أنتج لنا أن أ موجودة في بعض ج فهكذا يكون بيان الدور في الشكل
الثاني **وأما بيان الدور** في الشكل الثالث فإنه إذا كانت كلتا المقدمتين
كليتين فليس يمكن أن يبرهن النتيجة إحدى المقدمتين في هذا الشكل
لأن النتيجة تكون جزئية والمقدمة التي يقصد برهانها كلية فإن كانت
المقدمة الواحدة كلية والأخرى جزئية فأحيانا يمكن أن يبرهن الجزئية
وأحيانا لا يمكن أن يبرهن وذلك إذا كانت المقدمتان موجبتين
وكانت الصغرى هي الكلية فإنه يمكن أن يبرهن على طريق الدور وأما
إذا كانت الكبرى هي الكلية فإنه لا يمكن أن يبرهن على طريق الدور مثال
ذلك أن يكون أ موجودة في كل ج التي هي الكبرى و ب في بعض ج التي
هي الصغرى فيكون النتيجة أ في بعض ب فإذا أضفنا إليها عكس المقدمة
الكبرى وهي أن ج موجودة في كل أ أنتج لنا من ذلك أن ج موجودة في بعض
ب وذلك لم يكن مطلوبنا إنما كان مطلوبنا عكس هذا وهو ب في بعض
ج وهو شيء وإن كان لازما ضرورة إذ قد تبين أن الجزئية الموجبة تنعكس
فليس هو الشيء الذي تبين بطريق الدور بذاته والأول أن كان بتوسط العكس
إذ كان البيان بالدور كما قيل هو أن يتبين المقدمة الواحدة بالنتيجة وعكس الثانية
فإن كانت الكلية هي الصغرى مثل أن يكون ب موجودة في كل ج و أ في بعض
ج فإنه يتبين أنه يمكن على طريق الدور أن يتبين أن أ موجودة في بعض ج وهي المقدمة
الجزئية الكبرى وذلك أن نتيجة هذا القياس هي أ في بعض ب فإذا أضفنا إليها
عكس الصغرى وهي قولنا ج في كل ب فإنه يتبين أنه يلزم أن يكون أ في بعض ج

اذا كانت ب هي الحد الاوسط وهي موضوعة للطرفين جميعا واما اذا كانت
احدى المقدمتين موجبة والاخرى سالبة وكانت الموجبة الكلية والسالبة
جزئية فانه يتاتى لنا برهان الجزئية ومثال ذلك ان يكون ب موجودة في
كل ج و ا غير موجودة في بعض ج فان النتيجة تكون ا غير موجودة في بعض ب
فاذا اضفنا الى هذه النتيجة ج موجودة في كل ب فانه يلزم ضرورة ان يكون
ا غير موجودة في بعض ج على ما تبين في الشكل الثالث اذ كانت الباء هي الحد
الاوسط واما اذا كانت السالبة هي الكلية فان الموجبة الجزئية لا تبين
على طريق الدور الا ان استعمل ذلك الاصل مثال ذلك ان يكون ا غير
موجودة في بعض ب شيء من ج و ب في بعض ج ويكون النتيجة ان ا
غير موجودة في بعض ب فان اخذنا بدل قولنا ا غير موجودة في شيء من ج
ان ج موجودة في كل ما ليس فيه ا واضفنا الى هذا ان ا ليس في بعض
ب فهو بين ان ب يجب ان تكون في بعض ج وهي المقدمة الجزئية الموجبة
فقد تبين ان البيان الذي يكون بالدور اما في الشكل الاول فيكون بالشكل
الاول ويكون بشيء يشبه الشكل الثالث وهو اذا استعملنا ذلك الاصل
المتقدم الذي هو ان ناخذ بدل قولنا ا ولا على شيء من ب ان ب موجودة في كل
ما ليس فيه ا ووجه شبهه بالشكل الثالث ان ا و ب تحمل لا على شيء واحد
احدهما بالايجاب والاخرى بسلب وهذا الوضع هو وضع الحد الاوسط
في الشكل الثالث من الطرفين فعلى هذه الجهة قال ارسطو في هذا انه
شكل ثالث لا على انه شكل ثالث في الحقيقة واما البيان بالدور في الشكل الثاني
فيكون ايضا بالشكل الثاني نفسه ويكون بالاول ويكون بالبيان الذي شبيه

الشكل الثالث

الشكل الثالث وكذلك البيان الذي بالدور في الشكل الثالث يكون بالاول
والثالث والاصل الذي يشبه الثالث وهو بين ان المقدمات التي قلنا انها
لا تبين على طريق الدور وذلك في الشكل الثاني والثالث ان قولنا ذلك فيها
انما من قبل انه لا يمكن في بعضها ان تبين على طريق الدور واما من قبل ان
ما يمكن ان يبين بطريق الدور لكن نوعا من طريق الدور ناقصا القول في
القياس المنعكس والعكس يقال في هذه الصناعة على ضروب شتى والذي
يراد به هاهنا هو ان يبطل مقابل النتيجة واحدى المقدمتين المقدمة الاخرى
من القياس وكانه ضد البيان بالدور وذلك انه يجب ضرورة اذا اخذ نقيض
النتيجة واضيف الى احدى مقدمتي القياس ان يبطل المقدمة الثانية
ضرورة لانها ان لم تبطل فلم تبطل النتيجة لان المقدمات اذا لم تبطل فلم
تبطل النتيجة على ما تبين لكن النتيجة قد بطلت بوضع نقيضها هذا خلف
لا يمكن والابطال الذي يكون لاحدى المقدمتين بمقابل النتيجة يختلف اذا
كان المقابل الماخوذ ضدا او نقيضا على ما تبين بعد والمتناقضات كما قيل
هي كل ولا كل وبعض ولا واحد والمتضادة هي قولنا كل ولا واحد وبعض ولا بعض
فلنكن مثالنا في الشكل الاول ان ا على كل ب و ب على كل ج والنتيجة ان ا على
كل ج فاذا اخذنا ضد هذه النتيجة وهو ان ا لا على كل ج ولا على شيء من ج
واضفنا اليها المقدمة الكبرى من القياس وهي ان ا على كل ب بشكل ا ب
فهو بين انه ينتج في الشكل الثالث ان ب ولا في شيء من ج وهو ضد المقدمة
الصغرى الموجودة في القياس وكذلك ان اضفنا الى ضد هذه النتيجة بعينها
المقدمة الصغرى فانه ينتج نقيض المقدمة الكبرى وذلك انه يكون عندنا ا ولا في شيء

من ج الذي هو ضد النتيجة فاذا اضفنا اليها الصغرى وهي قولنا ب في كل ج
يحدث انه ينتج في الشكل الثالث أ ليست في بعض ب وهي نقيض المقدمة الكبرى
لا ضدها والشكل الثالث لا يمكن ان ينتج كلية والمقاومة الضدية كلية فالمقدمة الكبرى
في الصنف الاول من الشكل الاول انما يقاوم مقاومة جزئية لا كلية بهذا الطريق اعني
ان نأخذ ضد النتيجة واما الصغرى فيقاوم كلية واما الكبرى فانما يمكن ان يقاوم
مقاومة جزئية لانه انما القياس على مقاومة هذه في الشكل الثالث واما اذا
اخذ نقيض النتيجة في هذين الصنفين من الشكل الاول فانه لا يمكن ان يقاوم
كل واحدة من مقدمتي القياس الا مقاومة جزئية لان احدى مقدمتي المقاوم
تكون جزئية اذا كان النقيض جزئيا ولذلك يجب ان تكون النتيجة جزئية فتكون
المقاومة جزئية مثال ذلك الصنف الاول من القياس هو ان تكون أ في كل
ب و ب في كل ج فتكون النتيجة أ في كل ج فان اخذنا نقيض هذه النتيجة وهي
أ غير موجودة في بعض ج واضفنا اليها المقدمة الكبرى وهي ان أ موجودة في
كل ب فمن انه ينتج عن ذلك في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في بعض ج وذلك
نقيض المقدمة الصغرى لا ضدها وكذلك ان اضفنا الى قولنا أ غير موجودة في بعض ج
المقدمة الصغرى وهي ان ب موجودة في كل ج فانه ينتج عن ذلك ان أ غير موجودة
في بعض ب وهو نقيض الكبرى فاذن متى اخذ النقيض لم يكن المقاومة
كلية بل جزئية ومثل هذا يعرض بعينه في الصنف السالب الكلي من هذا الشكل
لانه اذا اخذنا نقيض نتيجته وهو قولنا أ موجودة في بعض ج واضفنا اليها
المقدمة السالبة الكلية وهي ان أ غير موجودة في شيء من ب فانه ينتج لنا ان ب
غير موجودة في بعض ج وكذلك يعرض ان اضفنا اليها الموجبة مثل ان تكون أ

في بعض

في بعض ج و ب في كل ج فانه يلزم عنه ان تكون أ في بعض ب وكذلك نقيض السالبة
الكلية واما في الصنفين الجزئيين من هذا الشكل فانه اذا اخذ النقيض فانه يمكن ان
يبطل المقدمتان منهما جميعا واما اذا اخذ الضد فانه ليس يمكن ان يبطل ولا واحدة
منهما بهذا الطريق مثال ذلك ان النتيجة ان أ موجودة في بعض ج بتوسط ب فان اخذنا نقيضها
وهو ان أ غير موجودة في شيء من ج واضيف اليها المقدمة الصغرى وهي ان ب
موجودة في بعض ج فانه ينتج عن ذلك في الشكل الثالث ان أ غير موجودة في
بعض ب وهي نقيض الكبرى وان اضفنا الى قولنا أ غير موجودة في شيء
من ج المقدمة الكبرى وهي ان أ موجودة في كل ب فانه ينتج لنا ان ب
غير موجودة في شيء من ج وذلك نقيض الصغرى فاذن كلتا المقدمتين
تبطلان اذا عكسنا الى النقيض وان عكسناها الى الضد فانه ليس يبطل
ولا واحدة من المقدمتين لانه ان كان عكس النتيجة الموجبة الجزئية ان أ غير موجودة
في بعض ج واضفنا اليها الكبرى وهي ان أ موجودة في كل ب فانه ينتج لنا
من ذلك ان ب غير موجودة في بعض ج لكن قولنا ب موجودة في بعض ج
وغير موجودة في بعض ج فقد يمكن ان يصدقا معا فلذلك ليس يبطل ولا
بهذا الفعل المقدمة الصغرى فان اضفنا الى العكس الذي هو قولنا أ غير
موجودة في بعض ج المقدمة الجزئية الصغرى وهي قولنا ب موجودة في
بعض ج لم يكن ذلك قياسا لانه يكون من جزئيتين وذلك غير منتج في
الاشكال الثلثة ومثل هذا يعرض في الصنف الجزئي الذي ينتج السالب
من هذا الشكل ايضا انه ان عكست النتيجة الى النقيض امكن ان يبطل المقدمتان
جميعا وان عكست الى الضد فانه ليس يبطل واحدة منهما وبيان ذلك

الثاني الذي يتقدم في الجزئي الموجب **القول في انعكاس الشكل الثالث**
واما في الشكل الثاني فانه لا يمكن ان يبطل المقدمة الكبرى منه ابطالا كليا الا باخذ
مضادة كلية النتيجة ولا باخذ نقيضها انما باخذ نقيضها فقط واما باخذ
الضد فان القياس المؤلف في الشكل الثالث يكون النتيجة جزئية
واما المقدمة الصغرى فيمكن ابطالها على النحوين جميعا انه ان عكست النتيجة
الى الضد وان عكست الى النقيض وبيان ذلك ان يكون آ موجودة في كل ب
وغير موجودة في شيء من ج فتكون النتيجة ان ب غير موجودة في شيء من ج
فان اخذنا ضدها وهو ان ب موجودة في كل ج واضفنا اليها المقدمة
الكبرى وهي ان آ في كل ب وهو بين انه يلزم عن ذلك في الشكل الاول ان
آ موجودة في كل ج وذلك ضد المقدمة الصغرى فان استعملنا هذا العكس
بعينه في ابطال المقدمة الكبرى بان ناخذ ان ب موجودة في كل ج وهي
ضد النتيجة ونضيف اليها آ ولا في شيء من ج وهي الصغرى فان تألف
القول الذي في الشكل الثالث ينتج ان آ ليست موجودة في بعض ب وذلك
نقيض المقدمة الكبرى لا ضدها فيكون الابطال لها غير كلي فان عكست
نتيجة ب ج الى النقيض فان المقدمات يبطل بالنقيض ايضا ابطالا
جزئيا وذلك انه ان اخذنا نقيض نتيجة الصنف من القياس المتقدم
وهي قولنا ب موجودة في بعض ج واضفنا اليها المقدمة الصغرى وهي
ان آ ليست في شيء من ج تبين انه ينتج في الشكل الثالث ان آ ليست موجودة
في بعض ب وذلك نقيض المقدمة الكبرى وايضا ان اخذنا هذا النقيض
بعينه وهي قولنا ب موجودة في بعض ج واضفنا اليها المقدمة الكبرى

وهي قولنا

وهي قولنا آ في كل ب فهو بين انه ينتج في الشكل الاول ان آ في بعض ج وذلك نقيض
الصغرى فقد تبين بهذا القول ان المقاييس التي تستعمل في ابطال مقدمات
هذا الصنف من الشكل الثاني وهي كلها جزئية وابطالها ابطال جزئي ما عدا المقدمة
الصغرى فانه يمكن ان يبطل كليا وجزئيا ومثل هذا يبين ذلك في الصنف الكلي
الاخر من الشكل الثاني اعني الذي كبراه سالبة كلية وصغراه موجبة كلية واما الصنفان
الجزئيان من هذا الشكل فانه اذا عكست النتيجة منهما الى الضد لم يكن بذلك ابطال
ولا واحدة من المقدمتين والسبب في ذلك هو السبب بعينه الذي من اجله
عرض ذلك في الشكل الاول فان عكست النتيجة الى المناقض فانه يتأتى بذلك
ابطال كل واحدة من المقدمتين وبيان ذلك ان نضع ان آ ليست موجودة
في شيء من ب وايضا ان آ ايضا موجودة في بعض ج فتكون النتيجة ان ب
ليست في بعض ج فان وضع مضادها وهو ان ب في بعض ج واضيف الى
ذلك المقدمة الكبرى وهي آ ولا في شيء من ب فانه يكون النتيجة في الشكل الاول
ان آ ليست موجودة في بعض ج ولكن هذا ليس مناقض المقدمة الثانية
وهي ان آ في بعض ج اذ قد يمكن ان يكون آ موجودة في بعض ج وغير موجودة
في بعض لجزئيان اضفنا الى هذه المقدمات الجزئية فانه لا يكون قياس لان
يكون المقدمتان كلتاهما جزئيتين غير هذا ليس انه متى عكست النتيجة الى
الضد فانه لا يمكن ابطال واحدة من المقدمتين واما اذا عكست الى النقيض
فانه قد يبطل كل واحدة من المقدمتين فانا لو اخذنا نقيض النتيجة وهي ان
ب موجودة في كل ج ثم اضفنا اليها آ ليست في شيء من ب انتج في الشكل
الاول ان آ ليست موجودة في شيء من ج وهي نقيض قولنا آ موجودة في بعض ج

التي هي المقدمة الصغرى وان اضفنا اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا آ موجودة
في بعض ج كان بعض ب موجودة في كل ج و آ موجودة في بعض ب فانتج لنا
في الشكل الثالث ان آ موجودة في بعض ب وهي نقيض قولنا آ ولا في شيء من ب
التي هي المقدمة الكبرى وبهذا بعينه بين هذا في الصنف الذي ذكرناه كلية موجبة
اعني الصنف الجزئي الثاني من الشكل الثاني **القول في انعكاس الشكل الثالث**
واما في الشكل الثالث فانه اذا عكست نتيجته الى الضد لم يمكن ان يبطل بذلك
كل ولا واحدة من مقدمتيه وذلك في جميع الاصناف التي في هذا الشكل واما
اذا عكست الى النقيض فانه يمكن ان يبطل بذلك كل واحدة من مقدمتي القياس
باضافة قرينتها الى العكس وذلك في جميع اصناف هذا الشكل فليكن اولا
آ موجودة في كل ج و ب موجودة ايضا في كل ج فهو بين انه ينتج عن ذلك ان
آ موجودة في بعض ب لذلك ان هذا هو الصنف الاول من الشكل الثالث
فان لم نضد هذه النتيجة وهو قولنا آ غير موجودة في بعض ب فاضفنا
اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا ب في كل ج فان ذلك يكون غير منتج
لان الكبرى تكون جزئية في الشكل الاول ولا ايضا ان اضفنا اليها المقدمة الكبرى
وهي قولنا آ في كل ج لانه لا يكون قياس في الشكل الثاني كبراه جزئية وذلك انه
يكون معنا آ غير موجودة في بعض ب و آ موجودة في كل ج ومثل هذا يتبين
اذا كانت احدى المقدمتين جزئية اعني انه لا يمكن ان يبطل بهما واحدة من
المقدمتين بعكس النتيجة الى الضد وذلك انه ان رمنا ابطال المقدمة الكلية
كان القياس من جزئيتين وان رمنا ابطال الجزئية اتت الكبرى جزئية
وعلى هذا لا يكون قياس في الشكل الاول ولا الثاني وهما الشكلان اللذان

بهما يبطل

بهما يبطل مقدمات هذا القياس فقد تبين انه متى عكست النتيجة الى الضد في
الاصناف الموجبة من هذا القياس انه ليس يمكن ان يبطل بذلك ولا واحدة
من المقدمتين فاما ان عكست النتيجة الى النقيض فانه ممكن ان يبطل كل واحدة
من المقدمتين بالمقدمة الثانية والعكس وبيان ذلك انا اذا عكسنا قولنا
آ موجودة في بعض ب وهي التي فرضناها نتيجة الصنف الاول من هذا الشكل
اعني الثالث الى نقيضها وهي قولنا آ ولا في شيء من ب فانه متى اضفنا اليها
قولنا ب في كل ج وهي احدى مقدمتي القياس فانه ينتج عن ذلك في الشكل الاول
ان آ غير موجودة في شيء من ج وذلك نقيض قولنا آ موجودة في كل ج التي هي
المقدمة الثانية من القياس المفروض وكذلك ان اضفنا الى قولنا آ غير
موجودة في شيء من ب المقدمة الثانية وهي قولنا آ موجودة في كل ج
فهو بين انه ينتج في الشكل الثالث ان ب ولا في شيء من ج وذلك نقيض قولنا
ب في كل ج التي هي المقدمة الصغرى ومثل هذا يعرض اذا كانت احدى المقدمتين
الموجبتين جزئية لانه ان كانت آ غير موجودة في شيء من ب التي هي نقيض النتيجة
واضفنا اليها ب موجودة في بعض ج التي هي نقيض المقدمة الجزئية انتج
لنا في الشكل الاول ان آ غير موجودة في بعض ج فان اضفنا الى هذه النتيجة
المقدمة الكلية كان معنا آ ولا في شيء من ب و آ موجودة في كل ج وذلك
ينتج في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج وذلك نقيض المقدمة
الموضوعة الجزئية وكذلك يعرض في القياس الكلي السالب من هذا
الشكل اعني الذي يكون من مقدمتين كليتين احداهما سالبة وفي القياس
الجزئي السالب اعني القياس الذي احدى مقدمتيه جزئية والثانية كلية

واحد منهما بالتبديل ما عرض بعينه في الموجب الكلي والجزئي اعني انه متى عكست
النتيجة منهما الى الضد لم يكن ان يبطل بذلك ولا واحدة من المقدمتين وان عكست
الى النقيض امكن ان يبطل بذلك كل واحدة من المقدمتين والسبب في ذلك بعينه
هو السبب في الصنف الموجب الكلي والجزئي والبرهان على ذلك هو ذلك
البرهان بعينه مقدمتين ما مثل كيف يكون القياس في كل شكل اذا عكست
النتيجة الى الضد والى النقيض ومتى يكون ابطال ومتى لا يكون واذا كان متى يكون
كليا ومتى يكون جزئيا وان المقاييس المبطلة لكل واحدة من مقدمتي الشكل الاول
اذا عكست نتيجته يكون في الشكل الثاني والثالث اما الذي يبطل منه بالشكل
الثاني فالمقدمة الصغرى واما الذي يبطل منه بالشكل الثالث فالمقدمة الكبرى
وكذلك يبين ان المقاييس التي يبطل كل واحدة من مقدمتي الشكل الثاني اذا
انعكست نتيجته يكون في الشكل الاول والثالث اما ابطال الصغرى فبالشكل الاول
واما ابطال الكبرى فبالشكل الثالث فان المقاييس ايضا المبطلة لمقدمتي القياس
الذي في الشكل الثالث اذا عكست نتيجته يكون في الشكل الاول والثاني اما الكبرى
فيبطل بالشكل الاول واما الصغرى فبالشكل الثاني **القول في قياس الخلف**
واما قياس الخلف فانه يكون اذا وضعنا نقيض النتيجة المقصود بيانها
واضفنا الى ذلك مقدمة اخرى نعرفها فانتج لنا امر مستحيل وهذا
النوع من القياس قد يبين انه مركب من حملي وشرطي وهو الذي يسوق الى المحال
وهذا القياس يقع في قياس الخلف في الاشكال الثلثة كلها وقياس الخلف شبيه
بعكس القياس لان كليهما يبطل بهما وانما الفرق بينهما ان القياس المنعكس
يكون من اخذ النتيجة منه والمقدمة المضافة اليه بعد وجود القياس حتى

يكون

يكون النقيض هو نقيض نتيجة ذلك القياس والمقدمة المضافة هي احدى
مقدمتي ذلك القياس واما القياس على طريق الخلف فانما اخذ نقيض المقصود
بيانه لا نقيض نتيجة قياس ونضيف اليه مقدمة صادقة لا مقدمة قياس معروض
وايضا فان عكس القياس انما يأتي به ابطال التي الكاذب بان يسلم نقيض
المحال الذي هو الصادق وفي قياس الخلف انما يبين النتيجة نفسه بوضع المحال
وكل ما تبين بقياس حملي وهو الذي يسمى المستقيم يمكن ان يتبين تلك المقدمات
بعينها بقياس الخلف وقد يكون قياس الخلف اشبه شيء بالقياس المنعكس
وذلك ان صورته يكون تلك الصورة بعينها وسبب ذلك ان القياس
المستقيم اذا رد الى الخلف يكون الحدود والمقدمات فيهما واحدا بعينه مثال
ذلك ان نفرض ان ا موجودة في كل ب بقياس المستقيم وان يكون ا موجودة
في كل ج وج موجودة في كل ب فينتج لنا ان ا موجودة في كل ب فان اردنا بيان
هذه النتيجة بالخلف قلنا ان ا ان لم يكن في كل ب فليكن عكسها الى النقيض
صادق وهو ان ا ليست في بعض ب ولنضف اليها ان ا موجودة في كل ج
فيلزم من ذلك ضرورة في الشكل الثاني ان يكون ج غير موجودة في كل ب
وذلك نقيض المقدمة الصغرى وهو محال فاذن الموضوع وهو نقيض النتيجة
او ضدها محال واذا كذب النقيض الموضوع صدق نقيضه وهي النتيجة وهذا
بعينه هي صنعة عكس القياس وكذلك يعرض في سائر الاشكال لان كل ما بين
بعكس الانعكاس يعمل بان نتيجته على طريق الخلف وجميع المطالب الاربعة يبين
بالخلف في كل الاشكال ما خلا الموجبة الكلية فانها لا يبين بالشكل الاول
ويبين بالثاني والثالث فاما انه لا يبين الموجبة الكلية في قياس الخلف

كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم
الا ان لم يكن كل انسان جسما
ليس بجسم وكل حيوان جسم
ينتج ليس الانسان بحيوان
النتيجة نقيض
ومحالفة للصغرى

بالشكل الاول فلذلك يظهر هكذا ليتبين ان للمقدمة التي نريد بيانها هي ان آ في كل ب
فاذا اردنا بيان ذلك بطريق الخلف فان ذلك يكون ان كان اما ان نأخذ
نقيضها وهو ان آ غير موجودة في كل ب او ضدها وهو ان آ غير موجودة
في شيء من ب ثم اذا اضفنا الى احد هذين المتقابلين مقدمة اخرى يكون بيانها
مع مقابل النتيجة بالشكل الاول فانه يجب ان يكون ج المحمول على آ او ان
يكون موضوعه لب مثل ان نقول ج على كل آ او ب على كل ج فان كان المقابل
الموضوع نقيضا وهو ان آ ليست في كل ب فهو بين انه ليس يكون قياس
في الشكل الاول الى اي الطرفين وضعت المقدمة الاخرى وذلك انه ان كانت
الصادقة ان ج في كل آ كان معنا ج في كل آ و آ ليست في كل ب وذلك غير منتج
في الشكل الاول لان الصغرى سالبة وان وضعناها من ناحية ب يكون
معنا آ ليست في كل ب و ب في كل ج وهذا ايضا غير منتج في الشكل الاول لان
الكبرى فيه جزئية وقد قيل ان ذلك غير منتج فان اخذنا ضد الموجبة التي اردنا
اثباتها واضفنا المقدمة المعروف صدقها من ناحية الباء مثل ان نضع
آ ولا في شيء من ب و ب في كل ج فانه ينتج في الشكل الاول ان آ ولا في شيء
من ج وذلك محال فاذن ما وضعناه محال وهو قولنا آ ولا في شيء من ب
الا انه ليس يلزم من كذب قولنا آ ولا في شيء من ب ان يصدق ضدها
وهو قولنا آ في كل ب الذي كان مطلوبنا اذ كان المتضادان
قد يكذبان معا كما في الكتاب المتقدم فان اضيفت المقدمة الصادقة من
ناحية آ لم يحدث قياس لانه يكون الصغرى سالبة في الشكل الاول فهو
ان كل قياس على طريق الخلف فانما يكون باخذ الضد او باخذ النقيض

مقدمة

مقدمة صادقة الى احدهما كان قد تبين انه اذا اخذ نقيض الموجبة الكلية واضيف
اليها مقدمة كلية صادقة انه لا يكون قياس وانه اذا اخذ الضد فاما ان لا يكون قياس
واما ان يكون قياس لكنه لا ينتج الا المحال مع كون تصديق الموجبة الكلية المطلوب بيانها
فاذن ليس يمكن ان تبين الموجبة الكلية بقياس خلف يكون الحد السائق فيه الى
المحال في الشكل الاول واما الجزئية الموجبة فانه يمكن بيانها بالخلف في الشكل الاول
اذا اخذنا المقابل لها السالبة الكلية الذي هو النقيض لا السالبة الجزئية التي هي ضدها
وذلك انه اذا كانت المقدمات الصادقة من ناحية ب لا من ناحية آ فليضع ان آ
ان لم يكن صادقا بوجوده في بعض ب فلا في شيء من ب ثم اضيف الى هذا ان كل ج ب
ينتج ان آ ولا في شيء من ج وذلك كذب فاذن الذي لزم عنه الكذب كاذب
وهو قولنا آ ولا في شيء من ب واذا كذب هذا صدق نقيضه وهو قولنا آ في بعض ب
وذلك ما قصدنا بيانه واما متى اخذت المقدمة الصادقة من ناحية آ فانه يكون الصغرى
سالبة في الشكل الاول فلا يكون قياس وكذلك ان اخذنا الضد لا يكون قياس لانه
ان وضعت المقدمة الصادقة الموجبة من ناحية آ كانت الصغرى سالبة وان وضعت
من جهة ب كانت الكبرى جزئية وكلاهما غير منتج في الشكل الاول فان اردنا ان نبين
بقياس الخلف السالبة الكلية فان موضوعها المقابل لها ينبغي ان يكون الموجبة الجزئية
هي النقيض وهو قولنا آ في بعض ب فاذا اضفنا اليها ان ج في كل آ انتج المحال وهو ان
ج في بعض ب فاذا قولنا آ في بعض ب كاذب واذا كذب هذا صدق نقيضه
آ ولا في شيء من ب وهو المطلوب وكذلك يعرض ان كانت المقدمة الصادقة
الكلية سالبة فان وضعنا المقدمة الصادقة من جهة ب لم يحدث قياس
لان الكبرى يكون جزئية في الشكل الاول وان اخذنا مكان النقيض الضد حدث

قياس ينتج المحال التي لزمته وضممنا المقدمة الصادقة من طرفي النقيض الا
انه لا ينتج محالا الملزوم عن صدق مقابله الذي هو المطلوب فاذن في قياس الخلف
متى اردنا ان ينتج محالا يلزم عن كذبه صدق مقابله الذي هو المطلوب فينبغي ان
ناخذ النقيض لا الضد وذلك عام في جميع اشكال الخلف من اي شكل من الاشكال
الحمليه ركب فاذا اردنا ان نبين المسائل الجزئيه بطريق الخلف في هذا الشكل
فانه ينبغي ان يكون موضوعنا عنا المقابل الموجبة الكلية لانا اذا كان موضوعنا
للقائل ان آ في كل ب واضفنا اليها ان ج موجودة في كل آ على انها الصادقة
فانه ينتج محالا ان ج في كل ب فاذن قولنا آ في كل ب محال واذا كذب هذا
صدق قولنا آ ليس في كل ب وذلك هو المطلوب وكذلك يعرض ان كانت
هذه الصادقة سالبة وكذلك ان اضفنا اليها ت في كل ج او ت في بعض ج
فانه ينتج المحال في الشكل الاول واما ان اضفنا اليها ان ج في بعض آ فانه لا
يكون قياس لان الكبرى يكون جزئية في الاول وكذلك ان كانت هذه سالبة
فقد تبين ان جميع المطالب تبين بالخلف في الشكل الاول ما عدا الموجب الكلي
وان الذي ينتفع به في كل مادة في قياس الخلف هو اخذ نقيض ما يرام
بيانه لا اخذ ضده لانه اذا كذب احد الضدين على ما تبين في كتاب المقدم
لم يلزم ان يصدق الضد الاخر ولا هو ايضا من المشهور ان الضد اذا كذب
صدق ضده فاما الموجبة الكلية فتبين في الشكل الثاني والثالث وبيان
ذلك انه اذا اردنا ان نبين ان آ موجودة في كل ب في الشكل الثاني فلنا خذ
نقيضها وهو ان آ ليس في كل ب فاذا اضفنا الى هذا النقيض ان آ موجودة
في كل ج فانه يحصل عن ذلك في الشكل الثاني ان يكون ج غير موجودة في كل ب

فاذا

فاذا كان هذا محالا وكانت المقدمة المقرونة بالنقيض صادقة فواجب ان يكون
الكذب عرض عن النقيض وهو قولنا آ ليس في كل ب واذا كذب هذا صدق
نقيضه وهو ان آ في كل ب وان اخذ بدل النقيض الضد لم ينتفع به في كل
مادة واذا اردنا ان نبين في هذا الشكل الموجبة الجزئية وهي قولنا آ موجودة
في بعض ب فانه ينبغي ان ناخذ نقيضها وهو آ ولا في شيء من ب ثم نضيف اليه
آ موجودة في كل ج فينتج لنا ان ج ولا في شيء من ب وذلك محال لازم عن وضعنا
آ ولا في شيء من ب فنقيضه اذن صادق وهو قولنا آ في بعض ب فان اخذنا
بدل النقيض الضد عرض من ذلك ما عرض في الشكل الاول اعني ان ينتج
المحال لكن لا يتبين بذلك صدق المقابل الموضوع في كل مادة فان اردنا
ان نبين السالبة الكلية بهذا الشكل فانا ناخذ نقيضها وهي ان آ موجودة
في بعض ب ونضيف اليها ما لا يشك في صدقه وهو ان آ غير موجودة
في شيء من ج فيلزم ضرورة ان يكون ج غير موجودة في بعض ب في الشكل الثاني
فان اردنا ان نبين السالبة الجزئية فانا ناخذ نقيضها وهو آ في كل ب ونضيف اليها
آ غير موجودة في شيء من ج فيلزم المحال وهو ان ج غير موجودة في شيء من ب
فنقيض ما لزم عنه المحال صادق وهو قولنا آ ليست في بعض ب الذي وضعنا
بانها قد تبين من هذا ان جميع المطالب تبين بالخلف في الشكل الثاني وكذلك
يعرض ان نبين جميعها بالشكل الثالث وبيان ذلك انا اذا اردنا ان نبين الكلية
الموجبة اخذنا نقيضها وهو قولنا آ غير موجودة في بعض ب واضفنا اليها
ج موجودة في كل ب فينتج في الشكل الثالث ان آ غير موجودة في بعض ج لان
الحد الاوسط الذي هو ب هو موضوع الطرفين واذا كانت النتيجة محالا فنقيض

ما لزم عنه المحال صادق وهو قولنا ا في كل ب المقصود اثباته فان وضعنا
الضد عوض النقيض انتج محالا لكن لا يلزم عنه ضرورة صدق المطلوب مثل
ما عرض في سائر الاشكال فان اردنا ان نبين ان ا موجودة في بعض ب وهي
الموجبة الجزئية فانا نضع ا ولا في شيء من ب وهي نقيضها ونضيف اليها ج
موجودة في بعض ب فينتج في هذا الشكل ان ا غير موجودة في بعض ج فان كان ذلك
كاذبا فالزم عنه الكذب وهو قولنا ا ولا في شيء من ب كاذب واذا كذب هذا
صدق نقيضه وهو المطلوب الذي هو ا في بعض ب فاذا اردنا ان نبين السالبة
الكلية مثل ان نريد ان نبين ان ا ولا في شيء من ب فانا نأخذ نقيض ذلك وهو قولنا
ا في بعض ب ونضيف اليها ج موجودة في كل ب فاذن يلزم في هذا الشكل ان تكون
ج موجودة في بعض ا فاذا كان ذلك كذبا فالكذب انما لزم عن النقيض الموضوع اذ كانت
مقدمة ج لا شك في صدقها فاذا كذب النقيض الذي هو الموجبة الجزئية صدقت
الكلية وهي قولنا ا ولا في شيء من ب فان اخذ الضد عرض في ذلك ما عرض في سائر
الاشكال فان اردنا ان نبين السالبة الجزئية فانا نضع نقيضها الذي هو الموجبة الكلية
مثل ان نضع ا في كل ب ونضيف اليها ان ج موجودة في كل ب وهي التي يشك
في صدقها فينتج لنا ان ج موجودة في بعض ا فان كان ذلك كذبا فالنقيض الذي
هو الموجبة الكلية المذكورة يكذب واذا كذبت الموجبة الكلية صدقت السالبة
الجزئية فقد تبين من قياس الخلف هنها امر غير الذي سلف لنا وهو انه انما يمكن
دائما استعماله في كل واحد باخذ النقيض لا باخذ الضد وان جميع المطالب تاتي به في
الشكل الثاني والثالث وان الشكل الاول لا تاتي فيه الموجبة الكلية فقط وتاتي فيه
باقي المطالب الثلثة **فصل** في الفرق من القياس المستقيم والخلف اذا

نجد

اتحا طلوبا واحدا بعينه من مقدمات واحدة بعينها ان القياس الذي بالخلف
نضع اولا ما نريد ابطاله وهو نقيض ما نروم بيانه ليسوق القول الى كذب بين فيقف
انه كذب واما القياس المستقيم فانه يبتدي من مقدمات معترف بها وكلي القياس
يكون من مقدمات معترف بها الا ان القياس المستقيم يكون من المقدمتين اللتين
عنهما يكون القياس واما القياس الذي بالخلف فاحدى مقدمتيه فقط هي
من مقدمتي القياس المستقيم والثانية نقيض النتيجة المشكوك فيها وفي
المستقيم ليس يجب ضرورة ان تكون النتيجة معروفة قبل كون القياس واما
في الذي بالخلف فقد يجب ان تكون معروفة لنضع نقيضها ولا فرق في ذلك
بين ان تكون النتيجة موجبة او سالبة وكل مطلوب يبين بقياس مستقيم
فقد يمكن ان يبين بتلك المقدمات باعيانها بقياس الخلف وكل ما بين بقياس
الخلف فقد يمكن ان يبين بتلك الحدود والمقدمات بقياس مستقيم واذا كان
القياس الحملي الذي في الخلف في الشكل الاول فان القياس المستقيم الذي يكون
على ذلك المطلوب وبتلك المقدمات باعيانها يكون في الشكل الثاني والثالث
واما السالب الكلي ففي الشكل الثاني واما الموجب الجزئي ففي الشكل الثالث والسالب
الجزئي في الشكلين معا اذا كانت الصادقة موجبة واما اذا كانت سالبة ففي
الثاني فاذا كان القياس الحملي الذي بالخلف في الشكل الثاني فان القياس المستقيم
يكون في الشكل الاول وذلك في جميع المطالب واذا كان القياس الذي بالخلف
في الشكل الثالث فان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول والثاني واما الكلي
ففي الشكل الاول واما السالب ففي الثاني وبيان ذلك انا اذا بينا بقياس الخلف
في الشكل الاول ان ا ليست موجودة في شيء من ب ووضعنا نقيض ذلك وهو

ان آ موجودة في بعض ب واضفنا الى هذا النقيض مقدمة صادقة ينتج في الشكل الاول
نتيجة كاذبة واذا كان الامر كذلك فمن ان المقدمة الصادقة قد يمكننا ان نضيفها من جهة آ الا
من جهة ب حتى تكون الصادقة هي الكبرى اذ ليس يمكن ان تكون الجزئية كبرى في هذا
الشكل ولكن المقدمة الصادقة ان ح موجودة في كل آ فيكون ينتج ح في كل آ او في بعض ب
فينتج لنا في الشكل الاول ان ح في بعض ب وهو الكاذب ولا ان يرد القياس الخلف
الى المستقيم يكون بان نأخذ نقيض النتيجة الكاذبة ونضيف اليها المقدمة الصادقة
الكائنة في قياس الخلف فمن ان المقدمة الصادقة التي هي ح في كل آ او نقيض النتيجة
الكاذبة التي هي ح ولا في شيء من ب انما تشركان في ح الذي هو الطرف الاكبر من النتيجة
التي كانت في الشكل الاول التي انتج المحال في قياس الخلف وكل مقدمتين اشتركتا
في الطرف الاكبر من المطلوب فتاليفها في الشكل الثاني فينتج القياس المستقيم هكذا
ح في كل آ وح ولا في شيء من ب فينتج آ ولا في شيء من ب وهو النتيجة بقياس الخلف و
يعرض ان ينتج بطريق الخلف في الشكل الاول ان آ غير موجودة في كل ب اعني السالبة
الجزئية بوضعنا نقيضها وهو ان آ موجودة في كل ب واضافتنا اليها مقدمة صادقة
كلية من جهة آ وهو ان ح موجودة في كل آ فاذا انتج ان ح موجودة في كل ب وهي الكاذبة
اخذنا نقيضها وهو ان ح ليست في بعض ب واضفنا اليها المقدمة الكبرى الصادقة
فانه يأتلف القياس المستقيم على الامر البين بقياس الخلف هكذا ح موجودة في كل آ
وح ليست في كل ب فآ ليست في كل ب وهي نتيجة قياس الخلف وقد يتأتى هذا
في الشكل الثالث اذا اضفنا المقدمة الصادقة للمضافة الى النقيض صغرى في الشكل
الاول فان النقيض لما كان هنا موجبا كليا امكن ان تكون مقدمة الصغرى في
الشكل الاول فتكون النتيجة الكاذبة آ في كل ح فاذا اخذنا نقيضها وهو ان آ ليست

[illegible]

فيصيرة

في بعض ح واضفنا اليها المقدمة الصادقة وهي ان ت في كل ح مبين ان
المقدمتين اشتركتا في الطرف الاصغر من نتيجة الشكل الاول فتكون القياس
في الشكل الثالث وينتج ان آ ليست في بعض ب وذلك هو الشيء المبين بطريق
الخلف في الشكل الاول ويعرض ان نأخذ المقدمة الصادقة من جهة آ
سالبة ان يكون قياس المستقيم في الشكل الثاني فقط وذلك انه اذا اخذنا
نقيض المطلوب بطريق الخلف وهو ان آ في كل ب واضفنا اليه المقدمة
الصادقة من جهة آ وهي ح ليست موجودة في شيء من آ ينتج في الشكل الاول
ان ح ليست موجودة في شيء من ب وهي كاذبة فاذا اخذنا نقيض هذه وهو
ان ح موجودة في بعض ب واضفنا اليه مقدمة صادقة التي هي ح ليست
موجودة في شيء من آ ينتج في الشكل الثاني ان آ ليست في بعض ب وهو المطلوب
بطريق الخلف واما الموجب الجزئي فيبين في الشكل الثالث وليكن منتجا
لنا في الشكل الاول بقياس الخلف ان آ موجودة في بعض ب بوضعنا
ان آ غير موجودة في شيء من ب الذي هو النقيض واضافتنا الى ذلك
ان ت في كل ح وهي الصادقة لانه ليس يمكن ان نضيفها من جهة آ لان
الصغرى لا تكون سالبة في الشكل الاول فينتج لنا ان آ غير موجودة في شيء من ح
وهو المحال فاذا اخذنا نقيض هذا المحال وهو ان آ في بعض ح واضفنا
اليها المقدمة الصادقة وهي قولنا ب في كل ح مبين انه ينتج لنا في الشكل
الثالث ان آ في بعض ب لان ح هو الحد المشترك لنقيض المحال وللمقدمة
الصادقة وهو موضوع للطرفين وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الصادقة
المضافة الى النقيض جزئية اعني مقدمة ب ح فهذا حال جميع ما بين

الخلف بطريق بين المطالب في الشكل الاول فانه قد تبين انه لا يتبين فيه الموجب الكلي
فاما الشكل الثالث فلم يتبين انه بين فيه بالخلف موجبة كلية وهو ان آ موجودة في كل ج
فوضعنا نقيضها وهو ان آ ليست في كل ب واضفنا اليها مقدمة صادقة للخلف
معها في الشكل الثاني وهو ان آ في كل ج فيحصل لنا الكذب عن ذلك وهو ان ج ليست في
كل ب فنقول ان قياس هذا المطلوب يكون في الشكل الاول وذلك انه اذا اخذنا
نقيض النتيجة الكاذبة وهو ان ج في كل ب واضفنا اليها قولنا آ في كل ج وهي الصادقة
تبين انه ينتج لنا في الشكل الاول فقط آ في كل ب وهي موجبة كلية وذلك ان هاتين
المقدمتين الصادقتين اللتين احدهما نقيض الكاذبة والاخرى الصادقة التي وضعت
في قياس الخلف لم تشترك لا في المحمول فيكون الشكل الثاني ولا في الموضوع فيكون
في الثالث بل الذي اشتركت فيه موضوع للطرف الاكبر في المطلوب ومحمول على
الاصغر وذلك هو تركيب الشكل الاول وليكن ايضا عندنا في الشكل الثاني
الخلف موجبة جزئية وهو ان آ في بعض ب فوضعنا ان آ ولا في شيء من ب
الذي هو المقابل واضفنا الى ذلك ان آ موجودة في كل ج حتى يلزم عن ذلك
ان ج ليست في شيء من ب الذي هو الكاذب فاقول ان قياسه المستقيم
يكون في الشكل الاول وذلك انه اذا اخذنا آ موجودة في كل ج وهي الصادقة التي وضعت
في قياس الخلف و ج في بعض ب وهي نقيض النتيجة الكاذبة فمن انه ينتج في
الشكل الاول ان آ في بعض ب فان كان الذي يبين بالخلف سالبا كليا في
الشكل الثاني فوضعنا نقيضه وهو ان آ موجودة في بعض ب واضفنا
الى ذلك ان آ غير موجودة في شيء من ج حتى يكون النتيجة الكاذبة ان ج ليست
في بعض ب فان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك انا اذا اخذنا

نقيض النتيجة الكاذب وهو قولنا ان ج في كل ب واضفنا اليها آ ولا في شيء
من ج وهي الصادقة فانه ينتج لنا في الشكل الاول ان آ ولا في شيء من ب
وكذلك ان برهنا الشكل الثاني في قياس الخلف سالبة جزئية وهو ان
آ غير موجودة في كل ب واضفنا الى ذلك ان آ غير موجودة في شيء من ج
فيلزم عن ذلك ان ج غير موجودة في شيء من ب وهي الكاذبة فان قياسه
المستقيم يكون ان ناخذ ج في بعض ب وهو نقيض النتيجة الكاذبة ونضيف
اليها المقدمة الصادقة وهي قولنا آ ولا في شيء من ج فيلزم عنها آ ليست في
بعض ب فقد تبين من هذا ان ما يبين بالخلف في الشكل الثاني فان قياسه
المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك في جميع المطالب **القول** في الشكل
الثالث واما التبيين في الشكل الثالث بطريق الخلف موجبة كلية وهي
قولنا آ موجودة في كل ب فوضعنا نقيضها وهو ان آ ليست في بعض ب
واضفنا الى ذلك ان ج في كل ب حتى يكون الكاذب اللازم ان آ ليست
في بعض ج فاقول ان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك انه اذا اخذنا آ
نقيض النتيجة الكاذب وهو قولنا آ في كل ج واضفنا الى ذلك ج في
كل ب الصادقة انتج لنا في الشكل الاول ان آ في كل ب وهو الذي بين
بالخلف لان آ و ب لا يمكن فيهما ان يشتركا الا في شيء ثالث يكون موضوعا لاحدهما
ومحمولا على ب اللذان هما طرفا المطلوب وكذلك ان برهنا بالخلف موجبة
جزئية في الشكل الثالث وهو قولنا آ في بعض ب فوضعنا نقيضها وهو
قولنا آ ولا في شيء من ب واضفنا الى ذلك ان ج في بعض ب حتى يكون
الكاذب النتيجة ان آ ليست في بعض ج فان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول

وذلك لما الزمنا بعض النتيجة الكاذب وهو قولنا ان ج في كل ب فاضفنا اليها
أ ولا في شيء من ج وهي الصادقة فانه ينتج لنا في الشكل الاول ان أ ولا في شيء من ب
وكذلك اذا برهنا في الشكل الثاني اي قياس الخلف سالبة جزئية وهي ان أ
غير موجودة في بعض ب اعني النتيجة وهو قولنا أ في كل ج واضفنا الى ذلك
ج في بعض ب اعني مقدمة القياس الصادقة ينتج لنا ان أ في بعض ب
وكذلك ان بينا الخلف سالبة في الشكل الثالث بوضعنا نقيضها
وهو قولنا أ في بعض ب واضفنا الى ذلك ج في كل ب حتى ينتج لنا من
ذلك ج في بعض أ الذي هو الكاذب فاقول ان قياسه المستقيم يكون في
الشكل الثاني وذلك انا نأخذ نقيض النتيجة الكاذبة والمقدمة الصادقة التي
استعملت في بيان الخلف فيكون معنا ج ولا في شيء من أ وج في كل ب
فينتج لنا أ ولا في شيء من ب وهو المعنى الذي تبين بطريق الخلف وكذلك
نعرض ان بينا بطريق الخلف السالبة الجزئية بان نأخذ نقيضه وهو الموجب
الكلي مثل ان نأخذ أ في كل ب ونضيف اليه ج في بعض ب فينتج لنا
ان ج في بعض أ وهو المحال فاقول ان قياسه ايضا المستقيم يكون في الشكل
الثالث وذلك نأخذ نقيض النتيجة والمقدمة الصادقة على العادة فيكون معنا
ج ولا في شيء من أ وج في بعض ب فينتج لنا أ ليست في كل ب او ليست في بعض
فقد تبين ان جميع المسائل التي تبين بقياس الخلف في جميع العلوم يمكن ان
يبرهن بقياسات مستقيمة وان يرد اليها تلك المقدمات باعيانها
وتلك الحدود ايضا باعيانها وان رد القياس المستقيم الى الخلف هو بعينه
القياس الذي يسمى المنعكس وكذلك تبين مما تقدم انه اذا اردت المقاييس المستقيمة

الى الخلف

الى الخلف لاي قياسات يرجع في الخلف وكذلك اذا اردت قياسات الخلف الى المستقيمات
لاي قياسات ترجع وتبين ان كل مطلوب يمكن ان يبين بالخلف فعلى الاستقامة

القول في القياسات المركبة من المتقابلات فاما في اي شكل يمكن ان
يأتلف القياس من مقدمتين متقابلتين وفي اي شكل لا يمكن فذلك يبين بما نصفه
اما اولا فقد قيل ان المتقابلات الحقيقية على جهة السلب والايجاب اثنان المتناقضان
والمتضادان واذا تقرر هذا فاقول انه ليس يمكن ان يأتلف قياس في الشكل الاول
لا من متضادات ولا من متناقضات لا قياس ينتج موجبا ولا قياس ينتج سالبا اما
من قبل انه ينبغي ان يكون القياس المنتج للموجب من مقدمتين موجبتين والقياس الذي
يأتلف من المتقابلات على طريق التناقض او التضاد احدى مقدمتيه سالبة والاخرى
موجبة واما سالبا فانه ايضا ليس يمكن ذلك من قبل ان الموضوع والمحمول في الموجبة
والسالبة هو واحد بعينه على ما تبين في الكتاب المتقدم والقياس الذي يكون في
الشكل الاول قد تبين انه ليس المحمول فيه واحدا ولا الموضوع واحدا اذ كان الحد الاوسط يكون
فيه موضوعا في احدى المقدمتين محمولا في الاخرى واما الشكل الثاني فانه يمكن ان يكون
فيه قياس من مقدمتين متقابلتين اما على طريق التضاد واما على طريق التناقض
ومثال ذلك انه قولنا كل علم فاضل ولا واحد من العلوم فاضل ينتج لنا ولا واحد من العلوم
هو علم وذلك غاية الشناعة وكذلك يعرض ان وضعنا كل علم فاضل والطب ليس بفاضل
وذلك ان سلب الفضل عن الطب هو سلب له عن بعض العلوم فكانا وضعنا كل علم
فاضل وبعض العلوم ليس بفاضل فينتج لنا بعض العلوم ليس بعلم والسبب في ان كان
هذا في الشكل الثاني ان المحمول في المقدمتين فيه هو واحد بعينه وكذا الامر في المتقابلة
وسواء فرضنا الموجبة هي الكبرى والسالبة هي الصغرى او كان الامر بالعكس الا ان ذلك

واحد بعينه وليس يمكن ان ينتج المتقابلات المحمية في هذا الا ان يوخذ الموجبة
والسالبة بعينها مثل ان نقول كل علم فاضل ليس كل علم فاضلا او نلحد ما هو جزء
لاحدى المقدمتين المقابلتين ونطوحتها بدل المقدمة نفسها الموجبة او السالبة
مثل ان نلحد بدل كل علم ليس بفاضل الطب ليس بفاضل او بدل قولنا كل علم فاضل
قولنا الطب فاضل ثم نقرن به ولا علم واحد فاضل فانه لا فرق بين ان نقرنه
المقدمة المقابلة نفسها او ما هو منطوحتها ومتى لم توجد المقدمتان با جرى
هاتين الجهتين لم يكن متقابلة ولا كانت في بقاء المقابلة لا في التي تقابل
على طريق التضاد ولا في التي تقابل على طريق التناقض واما في الشكل الثالث
فانه لا يمكن في الاصناف الموجبة منه ان يكون القياس المؤلف من المتقابلات
لان المتقابلتين احديهما موجبة والاخرى سالبة وتلك هي العلة بعينها التي عرضت
في الشكل الاول واما اذا كان القياس سالبا فانه قد يمكن ان يأتلف فيه قياس
من مقدمات متقابلة اذا كانت المقدمات كلتا او جزئية مثال ذلك قولنا
كل طب علم ولا شيء من الطب علم فانه يحصل من هذا ان يكون بعض العلم ليس بعلم
وكذلك يعرض ان اخذت احدى المقدمتين جزئية مثل ان نقول بعض الطب
علم ولا شيء من الطب علم فانه يلزم عنها ان يكون بعض العلم ليس بعلم واذا كانت
احدى المقدمتين في هذين القياسين جزئية والاخرى كلية فان القياس
المؤلف من المناقضة لا من المضادة اذ كان المتضادان كليتين ونحن نعلم
ان المقاييس التي تأتلف في هذين الشكلين من الموجبة والسالبة اذا وفا ...
ليس الفضل التي سائر ما يأتلف مما يدل في هذا الباب هي تابعة لها وهي اثنا عشر
قياسا ستة في كل شكل وذلك انه لما كانت المقابلات متشارحة احدها

قولنا كل ولا واحد وهي المتقابلات على طريق التضاد والاثنان يتقابلان على
طريق التناقض احدهما ان يكون الموجبة هي الكلية والسالبة الجزئية والثانية
عكس هذا وبين انه يأتلف منهما في كل واحد من الشكلين ثلثة اقيسة ولان المقدمتين
المتقابلتين لهما وضعان في الشكل الواحد احدهما ان يكون الموجبة هي الصغرى
والسالبة الكبرى والوضع الاخر عكس هذا لزم عن ذلك ان يكون اصناف
المقاييس ستة في كل شكل ولا يبالي في هذا الوضع كانت الصغرى في الشكل
الثالث سالبة او موجبة لانه انما يمنع ان يكون سالبة فيما سلف بالاضافة
الى مطلوب محدود والغرض ههنا بهذه المقاييس المركبة انما هو المغلطة في انتاج
المحال سواء كان المحال هو النتيجة او عكسها فقد تبين من هذا القول في اي
الاشكال يمكن ان يأتلف المقاييس التي من مقدمات متقابلة وكم عددها واي
التي تجري مجرى الاستقصات وهو بين انه قد يمكن ان ينتج من المقاييس
التي منها مقدمات كاذبة نتيجة صادقة ما عدا هذا الصنف من القياس
لان النتيجة منها ابدا مقابلة للشيء المفروض وهو ان الشيء الموجود غير موجود
مثل ان الحي ليس بحي وما يوصف هكذا فليس كذا وسواء كان ذلك الموصوف
موجودا خارج الذهن او غير موجود مثل ان ينتج مثل ما هو عنز ايل فليس
بعنز ايل فانه يلزم عنه اي عنز ايل ليس بعنز ايل وذلك قول متناقض في
نفسه وان لم يكن عنز ايل موجودا فان صدق لحاننا الشيء بعينه وسلبه معا
مستحيل سواء كان الشيء موجودا او غير موجود وانما لزم هذا في هذه المقاييس
من قبل ان المقدمتين متناقضتان اما ان المحمول والموضوع فيهما واحد بعينه
واما بان احدهما اخذ للاخر وهو ظاهر من هذا ان المقاييس الفاسدة التي في

الصنايع من قبل فساد مقدماتها فقد يمكن ان ينطوي في المقاييس الصحيحة
التي في تلك الصناعة نقائض المقدمات الفاسدة من غير ان يشعر بذلك
الذي يعتقد في تلك المقاييس الفاسدة انها صحيحة وذلك اما انطواء خفيا
او لازما فيلزم صاحب الصناعة التبكيت من نفس ما يضعه في تلك الصناعة
ومثله مثل ان يضع واضع ان الجرم السماوي غير متناه ويضع مع ذلك انه كري
الشكل فانه يلزم عنه ان يكون المتناهي غير متناه وكثيرا ما ننتفع بهذا في مقاومة
الاقاويل الفاسدة في الصنايع وينبغي ان نعلم انه لا يمكن الانسان ان يغلط فيضع
مقدمتين متقابلتين في قياس واحد بعينه وكذلك لا يمكن السائل ان يغلط
المجيب حتى يسلم انه مقدمتين متناقضتين في قياس واحد بسيط ولا ان يسلمها
اذا سئل عنها بجهة واحدة مثل ان يسلم ان هذا الشيء خير وانه ليس بخير وانما يمكن
ذلك اذا سئل عنها بجهة واحدة ووضعت بجهة اخرى او وضعت جزءا
من مقاييس مركبة اما وضعها بجهة والسؤال عنها بجهة مثل ان نسأل الحبشي
الابيض ليس بابيض فانه يمكن ان يسلم لنا هذا لان الحبشي الابيض هو مجموع شيئين
وليس هو ابيض وحده فقط فمع هذا المفهوم يمكن المجيب ان يسلم لنا هذه المقدمة
عند سؤالنا اياه عنها فاذا سألناه بعد ذلك الانسان حي ابيض امكن ايضا ان
يسلم لنا هذه الاخرى فيجتمع على الحال نقيضان وهو ان بعض ما هو ابيض ليس بابيض وكذلك
يمكن ايضا ان ننال المتقابلتين اذا وضعت كل واحدة منهما جزءا من قياس بسيط في نتيجة واحدة
ووضعت الاخرى ايضا جزءا من قياس آخر بسيط في نتيجة اخرى وبهذا
بعينه يمكن الانسان ان يغلط فيضع في المقاييس المركبة مقدمات متناقضة مثل ان
يسلم لنا ان كل طب علم وكل علم ظن من غير ان يصرح باللازم عن ذلك وهو قولنا كل طب

ظن

ظن ثم يسلم لنا مقدمة ثانية وهي قولنا ولا شيء من الطب ظن فيكون قد سلم لنا
في هذه المقدمات الثلث مقدمتين متقابلتين وهو ان كل طب ظن ولا شيء من
الطب ظن فيلزم عنه انه ولا شيء من الطب طب واكثر ما يعرض هذا في مسائل على لازم
المقابل لا في المقابل بنفسه فانه خفي ويسلم لنا خاصة متى كان اللازم بعيدا مثل
ان نسأل على ايجاب محمول لموضوع فيسلم لنا ثم نسأل عن سلب ذلك المحمول عن جنس ذلك
الموضوع او عن نوعه او عن شخصه فيسلم لنا فيلزم عنه سلب ذلك المحمول بعينه عن
جميع ذلك الموضوع الذي اوجب له او عن بعضه **القول في وضع المطلوب الاول**
نفسه في القياس وهو الذي يسمى مصادرة على المطلوب الاول وضع المطلوب الاول اصلا الذي
يقصد بيانه بنفسه لا بل لعل غيره جزءا من القياس المنتج له هو من جنس الاغاليط
التي لا يمكن ان يبرهن بها الشيء الذي يقصد برهانه والمطلوب يعرض له ان لا يبرهن
من القول الذي يقصد به برهانه على جهات اربع احدها ان يكون ذلك القول لا يلزم
عنه النتيجة التي قصد بيان ان يلزم عنه اما لانه غير منتج اصلا لشيء من الاشياء واما
لانه غير منتج للشيء الذي قصد انتاجه والجهة الثانية ان يكون المقدمات اخفى من
النتيجة فان من شرط المقدمات ان يكون اعرف من النتيجة والجهة الثالثة ان يكون
المقدمات والنتيجة في مرتبة واحدة من الخفاء والجهة الرابعة ان يكون النتيجة
هي السبب في معرفة المقدمات فان من شرط المقدمات ان يكون اعرف من
النتيجة وان يكون هي السبب في معرفتها وبهذا ينفصل هذا القسم من القسم الثاني
واذا تقرر هذا فليس وضع المطلوب الاول جزء قياسه وهو الذي يسمى المصادرة
هو القول الذي لا يبرهن به المطلوب اذ كان هذا يقال على جهات بل القول
الذي لا يبرهن به المطلوب يجري منه مجرى الجنس وهذا النوع من القول

الذي يسمى مصادرة هو ان يروم انسان ان يبين شيئا مجهولا بذلك الشيء نفسه
وانحفى الشيء المجهول ساقه الا يمكن ان يبين الا بغيره فان الاشياء المعلومة صنفان اما
معلومة بانفسها وهي المقدمات الاول واما معلومة بغيرها وهي التي تعلم بالمقدمات
الاول فمتى رام انسان ان يبين شيئا ما يعلم بغيره بنفسه فهو الشيء الذي يسمى
في هذه الصناعة مصادرة ووضع المطلوب الاول وهذا الفعل من المغالط
او المغالط يقع على وجهين احدهما ان يضع المطلوب نفسه مقدمة في بيان
نفسه وذلك يعرض اذا كان المحمول او الموضوع في المطلوب باسمين مترادفين
على ما سياتي بعد والوجه الثاني ان يبين بمحجة ما بقياس كثيرة مركبة
من مقدمات كثيرة سبيل الخذ الحدي تلك المقدمات الا ببين الا اذا استعملت
تلك النتيجة مقدمة في القياس المنتج لها مثل ان يبين انسان ان أ موجودة
في ه بان يلحظ ان أ موجودة في ب و ب في ه ثم بين وجود ب في ه
بوجود ب في ج و ج في ه ثم بين وجود أ في ب بوجود أ في ه الذي هي النتيجة
ووجود ه في ب فانه لا فرق بين هذا الصنف والصنف الاول الا ان الصنف
الاول انتج فيه الشيء المقصود اثباته من الشيء نفسه وهذا الصنف انتج فيه
الشيء المقصود اثباته باكثر من واسطة واحدة والغلط في هذا الصنف الثاني
يقع كثيرا في الموضوع الثاني مثل ما يعرض لمن يبرهن انه اذا وقع خط مستقيم
على خطين مستقيمين صير الزاويتين اللتين في جانب واحد مساويتين
لقائمتين ان الخطين متوازيان فانهما ان لم يكونا متوازيين فانهما اذا اخرجا
على استقامة التقيا في احدى الجهتين فيكون هنالك مثلث تكون زاوياه
اكثر من قائمتين وذلك خلف لانه لا يمكن ان تكون للمثلث زاويتان

فلنبين

فليبين انهما بين الخطوط المتوازية والحيلة تعرض لمن يستعمل هذا النوع من
البيان من الشناعة بالحق لمن يقتبس يقول ان كان هذا الشيء موجودا
فهذا الشيء موجود وعلى هذه الجهة تكون الاشياء كلها معلومة بانفسها
وغيبه ان يعلم بغيرها فمتى كان عندنا شيء مجهول الوجود لشيئين مختلفين وكان
وجود احد ذينك الشيئين موجوده للشيء الاخر فقد بينا المجهول بالمجهول
لكن ليس يلزم ان يكون مثل هذا البيان هو البيان الذي يعرف بالمصادرة
مثل ان يكون عندنا مجهولا وجود أ في ب و في ج وجوده في ب وانما يجب
ان يكون بينا بنفسه متى اردنا ان نبين وجود أ في ج بوجوده في ب وانما يجب ان
يكون مثل هذا البيان مصادرة اما في الحقيقة متى كان الشيئين شيئا
واحدا بعينه بالحقيقة اعني ج و ب وانما اختلفا بالاسم وذلك اذا
كان لهما اسمان مترادفان واما في الظن المحمود فاذا ظن بحد ب و ج انهما شيء
واحد من غير ان يكونا في الحقيقة شيئا واحدا بالعدد وذلك يعرض اذا كان
كل واحد منهما منعكسا على صاحبه مثل ان يكون احدهما خاصة الاخر او حدا
او رسما او كان احدهما يلزم الاخر وان لم يكن منعكسا مثل لزوم الحيوان عن
الانسان لكن هذه هي مصادرة في المشهور لا في الحقيقة واما اذا كانا مختلفين
بالاسم فقط فهي مصادرة حقيقية مثل ان يبين انسان في هذا الشيء الذي اسمه
انه بعير لانه جمل وكذلك متى كان عندنا شيئان مجهولا الوجود لشيء اخر وكلاهما
معلوم الوجود للاخر وان اردنا ان نبين وجود احدهما لذلك المجهول بوجوده
للاخر له فانه ليس يكون هذا مصادرة على المطلوب ما لم يكن ذلك الشيء الثاني
المعلوم وجود احدهما للاخر هو في الحقيقة واحدا وظن بهما انهما شيء واحد

الاخر معلوما بنفسه وربما ان سمى وجود ذلك الشيء المجهول لاحد ذينك الشيئين بوجوده

اما الكلية فان كل واحدة منهما تنعكس على صاحبه واما الاولى فانه يلزم فيه مثل ان يكون
عندنا أ و بـ محمولي الوجود في جـ ويكون وجود أ في بـ معلوما فانه ليس يكون
ذلك مصادرة على المطلوب بل المظنون ان أ و بـ شيء واحد بعينه او يكونا
شيئا واحدا بعينه والفرق بين المصادرة والبيان الدائر ان الحدود الثلثة
يجب في البيان الدائر ان تكون تنعكس بعضها على بعض على ما بين اعني
أ و بـ و جـ واما هاهنا فليس ينعكس بشرط العكس الا في بـ و جـ اعني في
حدين من حدود القياس واذا كان البيان المسمى مصادرة في وضع المطلوب
انما هو ان يبين الشيء المجهول الوجود بنفسه من جهة ما يعرض للشيء الواحد
ان يظن به شيئان وذلك اما المحمول المطلوب والحد الاوسط واما
موضوعه والحد الاوسط واما موضوعه والحد الاوسط فبين انه قياس من
المصادرة المؤلف من مقدمتين احديهما معلومة وهي وجود احد
الشيئين للاخر اعني اللذين هما في الحقيقة واحد وفي المشهور اثنان
مجهولة وهي وجود الطرف المجهول من المطلوب لاحدهما اما الاكبر للاوسط
ان كانت المعلومة هي الصغرى واما وجود الاوسط للاصغر ان كانت المعلومة
هي الكبرى مثل ان يكون بـ و جـ اسمين مترادفين فيريد ان يبين وجود
أ في جـ بتوسط بـ اعني بان نحمل أ في بـ و بـ في جـ فان وجود أ في بـ
تكون المقدمة المجهولة ووجود بـ في جـ تكون المقدمة المعلومة اذ كان اسمين
مترادفين او ما يظن بهما انهما كذلك وكذلك يعرض ان كان أ و بـ هما
الاسمان المترادفان اعني ان يكون وجود أ في بـ هو المعلوم ويكون وجود
بـ في جـ هو المجهول واذا كان هذا هكذا فهو ظاهر ان اصناف الاقاويل

المركبة

المركبة هذا التركيب المسمى مصادرة تكون في كل شكل من الاشكال الثلثة ولها
اذا كان القياس من مقدمتين موجبتين فانه تكون الاصناف المؤتلفة
من هذا الجنس في الشكل الثالث والاول ضعف الاصناف المنتجة في واحد
واحد منها واما كونها في كل شكل فلان حدودها تنعكس بعضها على بعض
اعني المقدمة المعلومة واما كونها ضعف المنتجة في الموجبات فلان كل
منها ينقسم الى قسمين احدهما ان تكون الصغرى هي المجهولة والكبرى هي المعلومة
والصنف الثاني عكس هذا وهو ان تكون الصغرى هي المعلومة والكبرى
هي المجهولة واما اذا كان القياس سالبا اعني من مقدمتين احديهما موجبة
والاخرى سالبة فليس يتفق ان تضاعف هذه الاصناف لان المجهولة
انما تكون ابدا السالبة اذ لا يصح ان تكون المقدمة المنعكسة المعلومة سالبة
لانها ابدا انما شيء هو في الحقيقة واحد واما ما يظن به انه واحد واذا كان
البيان على جهة المصادرة صنفين اما مصادرة حقيقية وهي التي
تكون المقدمة المنعكسة فيها اسمين مترادفين واما مصادرة بحسب الظن
المحمل المشهور وهي المقدمة التي يظن بها من قبل انعكاسها على نفسها
انها واحدة او من قبل ان طول احد الجزئين تحت الاخر انها واحدة فبين
ان صناعة البرهان انما يستعمل منها الصنف الحقيقي فقط وان صناعة الجدل
يستعمل منها الصنفين جميعا اعني ما هو مصادرة حقيقية وما هو مصادرة
بحسب المشهور واما صناعة السوفسطائية فهذا البيان خاص بها
وكذلك يشبه ان تكون الخطابة لا يستعمل واحدا من صنفي هذا البيان
فقد تبين من هذا ما هو البيان المسمى مصادرة وكم اصنافه

القول في اخذ ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب

لما اذا الجأ السائل على المجيب الكذب من وضعه وهو الوضع الذي يلجيه المجيب عنه بان نقول له ان الكذب لم يعرض من قبل الامر الذي وضعته ايها السائل وانما عرض عن امر آخر في هذا القول الذي رتبت بمان تبين ان الكذب عرض عن الوضع الذي تضمنت انا حفظه او سلمته وذلك انما يعرض في القياس الذي بالخلف اذا عرض ان يكون الكذب مثلا لازما من غير ان يكون في ذلك تاثير للاصل الموضوع وذلك انما يعرض في قياس الخلف متى كانت احدى مقدمتيه صادقة والصادق عنها الكذب شكوك فيها واضيف اليها الوضع على انه امر زايد على المقدمتين فانه متى كانت مقدمتا القياس الذي بالخلف شكوكا فيهما فانتج منهما السائل الكذب بعد ان ادخل في جملتها الوضع ليوهم ان الكذب انما لزم عن الوضع وقد يكفي المجيب هاهنا ان نقول ان الكذب انما لزم عن الكذب الذي في القياس دون ان يحتاج ان نقول انه ليس من قبل الموضوع عرض الكذب لانا انما نحتاج الى هذا القول اذا كانت احدى مقدمتي قياس الخلف صادقة والاخرى شكوك فيها وكذلك ايضا نظر انه ليس يكون هذا القول من المجيب اذا كان الابطال الذي يجعله السائل عليه بالقياس قياس مستقيم وذلك ان القياس المستقيم ليس يضع لما فيه ما يروم ابطاله وانما يعرض ذلك في قياس الخلف واذا كان بينا ان هذا القول العنادي من المجيب انما يكون عند ما يلزم السائل المحال قياس الخلف لان القياس المستقيم هو من انه انما يعرض في قياس الخلف اذا كان نقيض الموضوع الذي تعرض المجيب او يتقدم لا ينتج بوضع المجيب ان يقول السائل انه ليس من قبل الوضع الذي وضعته انا او سلمته لزم المحال في هذا القياس الذي

زعمت انه من قبله لزم المحال وهذا يعرض على ضربين في قياس الخلف احدهما وهو الذي ليس يخفى على احد ولا يمكن ان يغالط به او يغلط فيه الا قليل من الناس وهو ان لا يكون الموضوع مشاركا ولا لواحد من جزئيه اعني المحمول والموضوع لحدود المقدمات التي لزم عنها المحال مثال ذلك ان يكون الموضوع الذي يروم ابطاله آ في كل ب وكان ج في كل د و د في كل ة فانه يلزم ان يكون ج في كل ة وذلك محال فالمحال انما لزم عن وضعنا آ في كل ب فاذن آ في كل ب محال فانه ظاهر انه ليس يكون آ في ب في هذا القول تاثير في وجود ج في ة الذي هو المحال ومثال هذا كما يقوله ارسطو من ان الواصف قال ان القطر لا يشارك الضلع لانه ان شاركه وكان المتحرك انما يقطع المتناهية بعد ان يقطع نصفها ولا يقطع نصفها الا بعد ان يقطع نصف ذلك النصف وكان يوجد في العظم انصاف لا نهاية لها فواجب ان لا تكون الحركة موجودة ان يكون المتحرك قد قطع مسافة غير متناهية في زمان متناه وذلك محال والمحال انما لزم عن قولنا ان القطر مشارك الضلع فانه بين ان هذا القول الذي لزم عنه المحال هو في سد رسمين في الحركة ليس بمتصل بجزء من اجزاء الموضوع الذي يروم بهذا القول ابطاله ولذلك قل ما يستعمل هذا والنحو الثاني الذي هو اخفى من الاول ان يكون الوضع الذي يروم ابطاله مشاركا باحد جزئيه اما للمقدمات التي انتجت الكذب دون النتيجة واما للنتيجة الكاذبة والذي يكون مشاركة للنتيجة هو اخفى وهو الذي ذكره ارسطو واذا كان مشاركا للنتيجة فاما ان يكون مشاركا بالمحمول او بالموضوع ثم اذا كان مشاركا لواحد من هذين فاما ان يشاركه على ان يكون محمولا

سؤال ان كان هو ابت ...

خاص مشاركتين

اعنى فى النتيجة واما ان يشاركهما على انه فى موضوع منه فيا لمف من ذلك
اربعة اضرب وذلك انه اذا شارك النتيجة شارك المقدمات واذا شارك
المقدمات فى الشكل الاول فاما ان يشاركهما منه من فوق وذلك بان يكون
احد طرفى الموضوع محمولا على الطرف المحمول الاول فى المقدمات اما المحمول
منه واما الموضوع فيكون احد طرفى الموضوع محمولا فى النتيجة الكاذبة مثال
ذلك ان يكون الموضوع الذى نريد ان يلزم ان الكذب لازم عنه ان آ
فى كل ب ويكون المقدمات المرتبة فى الشكل الاول الذى بوساطتها
انتج الكذب ح على د ود على كل ة فاذا اخذنا شاركت على ح وآ على ب و ب
على كل ح و ح على كل د و د على كل ة ثم انتجنا عن ذلك محالا وهو ان ب مقول
على كل ة فهو بين ان هذا المحال لازم دون مقدمة آ ب الذى هو الاصل
للموضوع وان هذه المشاركة هى لموضوع الاصل المقصود ابطاله فقط
على ان موضوع الاصل هو محمول فى النتيجة الكاذبة وان وضعنا ايضا
هكذا فقلنا آ فى كل ب و آ فى كل ح و ح فى كل د و د فى كل ة ثم انتجنا فكذلك
محالا وهو ان آ فى كل ة فهذا بين ان هذا المحال انما شارك الاصل الموضوع
الذى قصد ابطاله فى المحمول فقط الذى هو آ على انه محمول فى النتيجة
وانه اذا رفعت مقدمة آ ب التى هى الاصل الموضوع نفى المحال كما كان
وكذلك ان وضع الاصل الموضوع مشاركا لهذه المقدمة باحد طرفيه
من جهة اسفل اعنى ان يوضع موضوع الموضوع للمقدمة الاخيرة من
المقدمات التى انتجت الكذب مثال ذلك ان نضع ح على كل د و د على كل
ة و ة على كل آ و آ على كل ب الذى هو الموضوع ويكون المحال اللازم ح

على

على آ فهو بين ان الموضوع شارك النتيجة الكاذبة من جهة المحمول على انه موضوع
لها وكذلك ان وضعنا ح على كل د و د على كل ة و ة على كل ب و آ على كل ب
وكان المحال ان ح على كل ب فهو بين ايضا ان النتيجة الكاذبة شاركت
الموضوع بموضوعه على انه موضوع فيها فهذه كانت اربعة اصناف تحدث
من مشاركة المقدمات فى الشكل الاول لاحد طرفى الاصل الموضوع وكلها
بنوع الخلف ومنها ان يقال انه ليس من قبل الاصل الموضوع لزم الكذب
لان الاصل الموضوع الذى هو مقدمة آ ت مرتفع فى جميعها ويبقى المحال بعينه
وكذلك يعرض مثل هذا فى جميع ضروب الشكل الاول وفى الشكل الثانى والثالث
والوقوف على ذلك قريب فقد تبين من هذا انه قد يكون الموضوع متصلا بالمقدمات
الوسط التى انتجت النتيجة الكاذبة ولا يكون الكذب لازما عن الموضوع وهكم
حتى يعرض ذلك وكذلك ليس يكفى فى كون المحال لازما عن الاصل الموضوع
ان يكون مشاركا للمقدمات التى انتجت المحال بل وان يكون مع هذا اذا رفع
ارتفع الكذب فانه اذا اجتمع هذان الامران للموضوع علمنا ان الكذب لازم عنه
اعنى ان يكون مشاركا للنتيجة الكاذبة وان يكون اذا ارتفع ولم يخلفه مقدمة
ثانية مشاركة ارتفع الكذب لانه قد يمكن اذا ارتفع الاصل الموضوع وخلفته
مقدمة ثانية مشاركة له ان ينتج ذلك الكذب بعينه فانه قد يمكن ان ينتج
شىء واحد باوسط مختلفة واما ان ينتج نتيجة واحدة بمقاييس مختلفة الحدود
باسرها فليس يمكن الا ان يكون الاختلاف فى الحدود الوسط دون الاطراف
ولذلك ليس يمكن ان نقول انه اذا ارتفع الاصل الموضوع وبقى المحال ان ذلك
المحال قد يمكن ان يلزم عن ذلك الاصل الموضوع بمقاييس متباينة بجميع الحدود

حدودها القياس الذي انتج المحال دون الموضوع واذا رفعنا الموضوع وترك المحال
وبقي المحال فمن انصحب ان يكون في المقدمات الوسط بين المحال والموضوع
مقدمة كاذبة فان النتيجة الكاذبة لا يمكن وجودها عن مقدمات صادقة
على ما تبين فان كان القياس الذي اضيف الوضع اليه مما رام السائل ان يبطل
به الوضع قياسا بسيطا اعني من مقدمتين فقط فان كون المحال لازما مع رفع
الوضع يكون بينا بنفسه او كونه لازما عن الاصل الموضوع وان كانت المقاييس
التي تصل من المحال اكثر من قياس واحد فان ذلك يكون غير بين لكن نعلم
انه قد انطوى في القياس كذب فاذا حللت تلك المقاييس كلها الى القياس
الاول الذي تركبت عنه وتبينت نتيجته فانه ينظر هنالك هل لزوم
الكذب مع ارتفاع الوضع او لا توجد في المقاييس التي بهذه الصفة اعني المركبة
هي التي تولف اولا عن مقدمتين احديهما صادقة والاخرى كاذبة شكوك
فيها ولكن يكون النتيجة غير بين فيها انها كذب فاذا اضيفت اليها مقدمة صادقة
كانت النتيجة الحاصلة ايضا مجهول من امرها انها كاذبة ايضا فاضاف
ايضا مقدمة صادقة وتعتبر نتيجتها الى ان ننتهي الى نتيجة بين من امرها
انها كذب فنعلم ح ان تلك النتائج كلها كاذبة فاذا حللت الى القياس الاول
واعتبر القياس الاول مع الاصل الموضوع عرف بهذا القانون هل المحال لازم
عنه ام لا **فصل** ما الذي ينبغي للمجيب في صناعة الجدل اذا تضمن
حفظ شيء ما والسائل يقصد ابطاله بالمقدمات التي يسئلها عنه ان يتحفظ
ان لا يسلم الحد الاوسط في المقدمات التي يسئل عنها من تلقائه فاكثر ذلك اذا
كان السؤال بالمقدمات فقط دون النتيجة فانه اذا لم يسلم حدا واحدا من تين

في المقدمات

في المقدمات لم يكن هنالك حد اوسط واذا لم يكن في المقدمات التي يسئلها
حد مشترك فيه فليس يتأتى منها قياس فضلا عن ان يتأتى له منها قياس
يبطل الوضع وان سلم لحدا او لحدا من تين في المقدمات فقد يتأتى له ان يمنعه
عن ذلك النتيجة التي هي نقيض وضعه من جهة ترتيب الحد الاوسط عند نوع
نوع من انواع النتائج الاربعة التي قيلت اعني اذا لم يرتبه الترتيب الذي
يعني بهذه القوة يكون المجيب يعرف اي نتيجة تنتج في اي شكل من الاشكال الثلثة
اعني ما كان منها بشكل واحد او بشكل الاثنين منها او الثلثة باسرها وذلك شيء
قد تقدم قال والذي بالحري يستقل المجيب ما لا بد منه ان لا يسلم ما يعوق
بابطال وضعه هو الذي يأمر السائل ان يستعمله على الجهة التي يكون حين يذهب ذلك
على المجيب ويكون في ذلك وصايا ثلث خاصة بهذا الكتاب احدها ان لا يسئل عن
المقدمات مع النتائج التي تحذف النتائج سواء كانت المقدمات قريبة او بعيدة
وذلك يعرض في القياس المركب اذا كانت المقدمتان اللتان تنتج النقيض احدهما
بينة والثانية ماخوذة بالسؤال ويكون ايضا تلك النتيجة تلزم عن مقدمتين
كلاهما ماخوذة بالسؤال فههنا يجب ان يسئل عن ثلث مقدمات ويترك المقدمة
الرابعة التي هي النتيجة والوصية الثانية ان يسئل عن المقدمات البعيدة ويترك السؤال
عن القريبة وذلك يعرض ايضا في القياس المركب اذا كانت المقدمة المنتجة للنقيض
نتيجتين عن قياسين كل واحد من ذينك القياسين مؤلف من مقدمتين فيكون
ههنا مقدمات اربع بعيدة وهي المقدمات التي ليست نتائج واثنتان قريبة
وهي النتائج فيسئل عن الاربعة ويترك الاثنين والفرق بين هذه الوصية والاولى
وان كان كلا الوصيتين حذفت منه النتائج انه هنالك حذفت النتائج باسرها

كبعيد مع

خاصة

تلج وهنا ما هي قريبة والوصية الثالثة ان يغير ترتيب المقدمات في السؤال
فيسئل منها على غير النظام الذي يألفه عليه في القول مثال ذلك اذا رام ان
ينتج علم ان آ موجودة في د بتوسط وجود آ في ب و ب في ج و ج في د و د في ه
فليس ينبغي ان يسئل هل آ موجودة في ه ثم هل ب موجودة في د ولكن ينبغي ان
يسئل اولا هل ه موجودة في د ثم بعد ذلك هل ب موجودة في ج وعلى هذا
النحو يعمل في السؤال عن الباقية من عدم الترتيب الموجود لها عند الانتاج
فان بذلك يخفى الامر على المجيب فهذا ما يجب ان يفعله السائل من الاخفاء في
القياس المركب واما في القياس البسيط الذي يكون من مقدمتين فقط بحد
اوسط واحد فانه ينبغي ان يبتدئ بالسؤال اولا عن المقدمة الكبرى ثم
يسئل عن الصغرى لانه على هذه الجهة يخفى النتيجة جدا على المجيب وذلك انه
يتشكل في ذهنه خلاف شكل النتيجة ولان السائل العارف بما في هذا الكتاب
وهو الذي يتوجه اليه هذه الوصايا خاصة فقد عرف متى يكون قياس
منتج في القول ومتى لا يكون وكيف يكون فهو بين انه لا يخفى عليه متى اجتمع له من
المقدمات التي يسلمها من المجيب تبكيت له ومتى لا يجتمع ذلك لانه قد علمنا
انه متى سلم المجيب مقدمات موجبتا وكان فيها الموجب والسالبة انه قد
يمكن ان يكون تبكيت لانه قد تبين انه لا يكون قياس الا ان يكون مقدمتاه
معا موجبتين او يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة فان اجتمع مع هذا ان تكون
النتيجة نقيض الوضع الذي تضمن المجيب حفظه فقد كان تبكيت بالضرورة
لان التبكيت هو قياس ينتج نقيض الوضع الذي تضمن المجيب حفظه فاما متى
لم تقر المجيب مقدمة موجبة فانه من المحال ان يكون تبكيت لانه قد تبين انه

لا يكون

لا يكون قياس من مقدمات سالبة واذا لم يكن قياس لم يكن تبكيت واما
اذا كان قياس فليس يجب ان يكون تبكيت لان هذه هي حال الاخص مع الاعم
مثل حال الحيوان مع الانسان وحال القياس المطلق مع القياس المبكت وكذلك
تبين ايضا انه لا يكون قياس اذا لم يقر بمقدمة كلية لان القياس المنتج من شرطه
ان يكون احدى مقدمتيه كلية والثانية موجبة **فصل** قال وكما يعرض
الغلط والاختراع في المقدمات حتى يعرض فيما هو معلوم لنا بعلم اولي انه كذا ان
نظن به انه ليس كذا كذلك يعرض لنا هذا بعينه في النتائج اعني ان نعلمها
بعلم يقين وان نظن بها خلاف ما علمنا مثل ان يكون شيء واحد نعلم وجوده
في شيئين بلا توسط ويكون ذلك الانسان يعلم وجودهما ايضا في شيء آخر
بلا توسط مثل ان يكون آ موجودة في ب و ج و ب و ج موجودتان في د بلا توسط
فانه من علم ان آ موجودة في كل ب و ب في كل ج وعلم ايضا ان ج موجودة
في كل د فانه ليس يمكن ان يظن ولا يتوهم ان آ غير موجودة في شيء من د لانه
قد يعرض من ذلك ان نعلم الشيء بعينه ونجهله من جهة واحدة وذلك انه انما
يقع للانسان بالشيء ظن من جهة الجهل المتقدم له في ذلك الشيء علم عرض
له ان يعلم الشيء ويجهله معا وذلك مستحيل وكما نظن ان هذا ممتنع في
المقاييس المختلفة الحدود الوسط مثل هذين القياسين اللذين مثلنا بهما
كذلك نظن ايضا انه ممتنع في المقاييس التي تحمل حدودها الوسطى بعضها
على بعض مثل ان نعلم ان آ موجودة في كل ب و ب في ج و ج في د
فانه ليس يمكن ان يتوهم ولا ان يظن ان آ غير موجودة في شيء من د لانه يكون
عنده علم بالشيء الواحد بعينه وجهل معا وذلك محال الا ان هذا اذا تؤمل

١٤٠

ظ ان الوجه الاول وهو الذي لا يقال فيه الحدود المتوسطة بعضها على بعض
ليس يمكن ان يعرض لنا في المقدمة الكبرى من احد القياسين ظن كاذب مع العلم
المقدمة الكبرى من القياس الاخر والمقدمتين الصغريين من القياسين
كلتيهما ومثال ذلك انه متى كان عندنا ان آ في كل ب وب في كل د وج في كل د فانه ليس
يمكن ان يغلط فيظن ان آ ليست في شيء من ج لانه يعرض من ذلك ان يكون مقدمتا
القياسين الكبريين منهما متضادتين في الاعتقاد او في قوة المتضادة في الاعتقاد
وذلك شيء لا يمكن اعني ان يحصل لنا امور متضادة في الشيء الواحد بعينه والمثال في
ذلك لانه اذا علم الانسان بعلم يقين ان آ موجودة في كل ما يوجد فيه ب وعلم ان ب
في د فانه يعلم ان آ في د فان توهم ان آ غير موجودة في بعض ما فيه ب مع توهمه ان آ
موجودة في كل ما يوجد فيه ب لان د تحت من ب او قد يوهم ان آ موجودة في ج
مع توهمه ان آ غير موجودة في د وكلا الوجهين محال لانه يكون اما توهما متضادا
واما توهما في قوة التوهم المتضاد وذلك مستحيل اعني ان يكون الانسان
يظن الايجاب والسلب في شيء واحد بعينه من جهة واحدة واما ان يغلط
الانسان في احدى هاتين المقدمتين الكبريين اذا لم يكن عنده علم بالمقدمة
الاخرى وذلك ممكن فهذه هي حال الظن والعلم في القياسات التي حدودها
الوسطى بعضها على بعض فقد يمكن ان يكون عند الانسان علم وظن في
النتيجة لكن لا من جهة واحدة بل من جهتين مختلفتين مثال ذلك انه يمكن ان
يكون معلوما عندنا ان آ في كل ب وب في كل ج ويكون النتيجة مجهولة عند
وهي ان آ في كل ج فيخدع فيظن ان آ ولا في شيء من ج لانه ليس من علم المقدمتين
يعلم النتيجة اذا كانت النتيجة معلومة بالقوة في المقدمتين لا بالفعل على

١٤١

جهة ما يعرض للجزئي الا يكون معروفا عند من عرف الكلي مثال ذلك ان
من علم ان آ موجودة في كل ب اي في كل ما توجد فيه ب وكانت ب موجودة في
كل ج فقد علم ان آ موجودة في كل ج الا انه علم ذلك من قبل العلم الكلي لا
من قبل الجزئي وليس لذلك ليس يمتنع من جهة الجهل ان يعرض له فيها ظن
من قياس آخر فاسد مضاد لعلمه ومثال ذلك من المواد انه من علم ان كل
مثلث فزواياه مساوية لقائمتين فقد علم للمثلث المشار اليه المحسوس انه
بهذه الحال بالقوة لا بالفعل ولذلك قد يمكن ان يغلط فيه فيظن به انه ليس
بمثلث ولا ان زواياه مساوية لقائمتين وذلك انه عرفه من جهة الامر الكلي وجهله
من جهة الامر الجزئي الخاص به وبهذه الجهة يجب ان يحل شك مانن الذي
قيل فيه ان المتعلم ان كان يجهل المطلوب فمن اين يعلم انه قد علم اذا علم وكيف
يعلم المجهول من المعلوم وان كان يعلم قبل ان يتعلم فالتعلم فضل وذلك ان الجواب
في هذا هو ان يقال ان المطلوب هو مجهول من جهة ما هو خاص ومعلوم من
جهة عام لا ما اجاب به افلاطون من ان يسلم ان التعلم تذكر لانه اذا كان عندنا
ان كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين وكنا نجهل هذا المثلث المخصوص المشار اليه
انه مثلث فعندما ظهر لنا بالحس انه مثلث علمنا ان زواياه مساوية لقائمتين
فليس يمكنهم ان يقولوا ان ما يحصل من العلم عند ظهور المثلث بان زواياه
مساوية لقائمتين هو تذكر فانهم يسلمون ان ما يحصل عن الحس ليس تذكرا
وكما ان الجهل الذي يكون لنا بالجزئي ليس يضاد العلم الذي لنا بالكلي كذلك العلم
بالمقدمتين ليس يضاد الجهل بالنتيجة لان المقدمتين معلومتان بالفعل والنتيجة
بالقوة وذلك ان المعرفة تقال على اربعة ضروب اما معرفة عامة واما خاصة

واما بالقوة واما بالفعل وعلى هذه الجهات الاربع ليس يمتنع ان يوجد لنا في الشي الواحد
جهل وعلم معا بعرض لنا ان نظن ونعلم اي من جهتين مختلفتين وذلك شي يوجد
بالحس فانه قد كثيرا من الناس يكون عنده مقدمتان معلومتان فينخدع
النتيجة كما يكون عنده العلم الكلي فينخدع في الجزئي ومثال ذلك انه قد يمكن
عند انسان ما ان كل بغلة عاقر وان هذه المشار اليه بغلة ويظن بها
انها حامل لمكان انتفاخ يراه في جوفها فيكون عنده ظن وعلم بالشي الواحد
بعينه اما علم فمن قبل مقدمتيه الصادقتين اللتين عنده واما ظن فمن
قبل قياس فاسد حدث له في ذلك الشي وذلك ان من شان الظن
الذي يحدث لنا في امثال هذه المواضع في مقابلة العلم ان ينشا عن قياس فاسد
فمتى علم المقدمتين وجهل النتيجة وقد علم شيا واحدا بعينه وجهله لكن علمه
من جهة القوة وجهله لكن علمه من جهة القوة وجهله من جهة الفعل ومتى علم المقدمة
الكبرى من القياس فقط فقد جهل الصغرى من جهة وعلمها من جهة لكن
من جهة الامر الكلي وجهلها من جهة الخاص الجزئي ومتى علم الصغرى فقد
علم الكبرى من جهة وجهلها من جهة لكن علمها من جهة الجزئي وجهلها من جهة
العلم الكلي ويتبين من هذا على اي جهة يمكن ان يحصل لنا في الشي علم وظن
معا اعني لانسان واحد وعلى اي جهة لا يمكن ذلك وان الجهة التي لا يمكن في انسان
واحد هي ممكنة في انسانين **فصل** في اشيا من الاستدلالات
في تفاوت القياس قال ويعرض للذين يتوهمون ان الاضداد شي واحد
مثل الذين يتوهمون ان الخير والشر شي واحد انه يلزمهم عن هذا التوهم ان يكون
الشر محمولا على الخير والخير محمولا على الشر حتى يعرض عن ذلك وان يحمل الشي على نفسه

وكذلك لقوم سيقرون ان الخير هو الشر وان الشر هو خير فيلزم هذا القول
على مثال ائتلاف الشكل الاول ويلزمهم ان يكون الخير خيرا كمثل ما يلزم القول
لو كانت هذه المقدمات صادقة وكذلك يلزم من يقول ان جميع الموجودات
واحدة اعني ان يكون الشي محمولا على نفسه لانه ان كانت ح و ب شيا واحدا
و ب و ا شيا واحدا لزمهم ان يعترفوا ان ح هو ب وان ب هو ا وان ح
هو ا مع انها شي واحد فالنتيجة تكون لازمة ضرورة في امثال هذه الاقاويل
لكن نتيجة كاذبة عن مقدمات كاذبة وذلك انه ليس يمكن ان يكون خير
شرا الا بالعرض فاما بالذات فلا وتوهم الاضداد واحدة بهذا السبب يكون
وضروب كثيرة من التوهمات كما عرض ذلك للقدماء وانواع هذه التركيبات
التي تستعمل في امثال اصحاب هذه الارا اذا استقصي امرها وجدت
معادة لانواع المتقابلات ولانواع الاشيا التي يقال عليها اسم الواحد والكثرة
قال واذا كان معنا حدود ثلثة مرتبة ترتيب الشكل الاول مثل ان يكون ا
موجودة في كل ب و ب موجودة في كل ح فانه متى انعكست النتيجة فالمقدمتين
ينعكسان وذلك انه ان صدق ان ح موجودة في كل ا فواجب ان يكون ح
موجودة في كل ب و ب في كل ا لانه ان اخذنا ان ح في كل ا واضفنا اليها المقدمة
الكبرى وهو ان ا في كل ب انتج عكس الصغرى وهي ان ح في كل ب وكذلك
ايضا متى اخذنا عكس النتيجة وهي قولنا ح في كل ا واضفنا اليها المقدمة الصغرى
انتج عكس الكبرى وذلك انه يكون معنا ب في كل ح وهي الصغرى و ح في
كل ا وهي عكس النتيجة فيحصل لنا ب في كل ا وهي عكس المقدمة الكبرى واما ان
السالب الكلي من هذا الشكل فانه يعرض له اذا انعكست المقدمة الكبرى منه

النتيجة ايضا تنعكس ومثال ذلك انا اذا فرضنا أولا في شيء من ت و ب في
كل ج انتج لنا ولا في شيء من ج فان عكسنا الكبرى انعكست النتيجة وذلك انه
يكون معنا ت ولا في شيء من أ و ب في كل ج فينتج لنا في الشكل الثاني ج ولا في شيء
من أ وهو عكس النتيجة هذا ان كان عكس السالبة الكلية عندنا غير معلوم او على
امر لم يتبين لنا بعد فنستعمله في هذا الموضع وكذلك متى عكسنا الصغرى
الموجبة انعكست النتيجة ايضا لانه يكون معنا كل ج هو ت ولا في شيء من آ ت
فينتج لنا في الشكل الثالث ج ولا في شيء من أ ب واذا انعكست النتيجة هذا في
الضرب وانعكست الصغرى انعكست الكبرى لانه يكون معنا ج ت ولا في شيء من أ وبجملة
فقط يمكن ان نعكس المقدمتين بعكس النتيجة كما امكن ذلك في الصنف الذي
وان كان لابد هاهنا من عكس المقدمة الصغرى مع عكس النتيجة و ت متى
انعكاس الكبرى واما انعكاس النتيجة عن انعكاس احدى المقدمتين فليس
يمكن في الصنف الموجب كما امكن ذلك هاهنا لانه لا ينتج من موجبتين في الشكل
الثاني **فصل** قال واذا كان نجد ان ينعكس كل واحد منهما على صاحبه
مثل ان يكون كل أ هو ت وكل ب هو آ وكان ايضا نجد ان احد ان ينعكس كل
واحد منهما على صاحبه مثل ان يكون كل ج هو د وكل د هو ج وكان آ وج متقابلين
و ت و د ايضا متقابلان فانه ان كان الزوجان المتقابلان لا يخلو من احدهما
موضوع فان الزوج الثاني من المتقابلين الاخرين لا يخلو ذلك الموضوع منهما
ذلك انه ان كان آ وج لا يخلو من احدهما ك فان ب و د لا يخلو من احدهما ك لانه ان كان
آ و ج كل ما يوجد فيه آ ب يوجد فيه وكلما يوجد فيه ج فيوجد فيه د وكان ك اما
ان يوجد فيه آ واما ج فظاهر ان ك اما ان يوجد فيه ت واما د لانه ما بلغ

وج في كل شيء في الشكل الثاني اذ ج ولا في شيء من ابج

القياس المركب ك اما ان يوجد فيه آ واما ج وكل ما يوجد فيه فيه آ واما
ج وكل ما يوجد فيه آ ففيه ب وكل ما يوجد فيه ج ففيه د فك اما ان يوجد
فيه ت ضرورة واما ج وكذلك يتبين عكس هذا ايضا ان فرضنا ان ك لا يخلو
من ج او ت فانه يلزم ان لا يخلو اما من آ واما من ج ومثال ذلك من المواد
اذا انزلنا بدل أ مكونا وبدل ت فاسدا وبدل ج غير مكون وبدل د غير فاسد
وكان كل مكون فاسد وكل فاسد مكونا وكذلك كل غير مكون غير فاسد وكل
غير فاسد غير مكون فاقول انه ان كان كل شيء اما فاسدا واما غير فاسد
لانه ان كان كل ما هو مكون فاسدا وما هو غير مكون غير فاسد وكان كل شيء
لا يخلو من ان يكون اما كائنا واما غير كائن فبين ان كل شيء لا يخلو من ان يكون
اما فاسدا واما غير فاسد واقول ايضا انه اذا اوضعنا ان للموضوع الواحد
بعينه لا يخلو من ان يوجد فيه احد الزوجين المتقابلين وفرضنا ان احد
المتقابلين ينعكس على الجزء الاخر من المقابل الاخر فاقول ان الجزء الباقي من
احد الزوجين المتقابلين ينعكس على الجزء الاخر من المقابل الاخر فاقول
ان الجزء الباقي من احد الزوجين المتقابلين ينعكس على الجزء الاخر من المقابل
الاخر مثال ذلك انه اذا كان كل شيء اما مكونا واما غير مكون واما فاسدا
واما غير فاسد وكان كل مكون فاسدا وكل فاسد مكونا فاقول ان كل غير مكون
غير فاسد وكل غير فاسد غير مكون برهان ذلك ان لم يكن غير المكون غير فاسد
فليكن فاسدا ولان كل شيء قد وضع انه اما فاسد واما غير فاسد فان
كان غير المكون فاسدا وكان قد وضع ان الفاسد ينعكس على المكون اي ان
كل فاسد يكون فانه يلزم عن ذلك ان يكون غير المكون مكونا وذلك خلف لا يمكن

اما مكونا واما غير مكون واما ان تكون كل شرح

لانه يلف القياس هكذا غير المكون فاسد وكل فاسد يكون السنحة فكل غير مكون
مكون ومثل هذا يتبين ان غير الفاسد ينعكس على غير المكون فصل
وايضا اذا ائتلف موجبتان كليتان في الشكل الثالث وكان الحد الاوسط
لا يوجد في غير الطرفين وكان الطرف الاعظم يوجد في كل الاصغر فانه يجب
ان يوجد الاكبر في كل الاوسط ايضا ان ينعكس عليه مثل ان يكون آ موجودة
في كل ب وفي كل ج لا في غيرهما ويكون ت موجودة في كل ج فاقول انه يجب ان
يكون ت موجودة في كل آ وذلك انه اذا كانت ت توجد في كل ج وفي جميع
جزئياتها وكانت آ لا توجد الا في كل جزئيات ج وفي كل ت فظاهر ان كل
ما يوجد فيه آ فان ت توجد فيه فاذن كل ما هو آ فهو ت وايضا اذا
ائتلف موجبتان في الشكل الثالث وكان الحد الاوسط ينعكس على الطرف
الاصغر فانه يجب ان يكون الطرف الاكبر في كل الاصغر اعني ان ينتج موجبة كلية
مثال ذلك ان يكون آ و ت يقال على كل ج و ج مقولة على كل ب فاقول
انه يجب ضرورة ان يكون آ مقولة على كل ب لانه يكون آ مقولة على كل ج
و ج مقولة على كل ب فيكون آ ضرورة في كل ب لانه رجع التاليف الى الشكل
الاول فصل واذا كان شيئان متقابلان مثل آ و ت وكانت آ
[illegible] و ب مجتنبا وكان ايضا شيئان آخران متقابلان مثل ج
و د وكانت ج [illegible] فانه ان كان كلا آ و ج افضل
من كلي ب و د فان آ افضل من د [illegible] لانه لما كان آ و ت متقابلين
وكانت آ مطلوبة و ت مجتنبة كانت آ مطلوبا مثل ما ت مجتنبة وذلك
ان كل متقابل [illegible] في غاية واحدة من المتقابل واذا كان هذا هكذا فانا نقول

فالعلم افضل من الكرم لان الضد [illegible]

ان آ يكون ضرورة افضل واثر من د لانها ان لم يكن اثر فهي اما مساوية لها
واما ان يكون د اثر منها فان كانت آ و د متساويتين فهو بين ان ج و ت
[illegible] مهروب منهما لان ت مساوية في الهرب منها للاولى في الطلب
و ج في الهرب منها للتي في الطلب لها واذا كان ذلك كذلك فان كلا آ و ج
متساويان في الطلب لكلي ت و د وقد كنا فرضنا ان آ و ج اثر هذا خلف
لا يمكن وان فرضنا د اثر من آ لزم ان يكون ت اقل في باب الهرب من ج
وذلك ان ما هو اقل هربا هو المقابل لما هو اقل طلبا والاكثر هربا هو المقابل
لما هو اكثر طلبا واذا كان د اكثر طلبا من آ فج اكثر هربا من ب فيكون د و ت
اكثر طلبا والاقل هربا هو اثر فد و ب مجموعين وذلك نقيض ما وضعنا
هذا خلف لا يمكن فواجب بحسب فرضنا آ و ج اثر من ب و د ان يكون آ اثر
من د ومثال ذلك من [illegible] ومثال ذلك من [illegible] لمن [illegible] المحبة
ان الافضل له ان يختار [illegible] محبوبه من ان يواطيه وذلك انه لما
كان من الظاهر ان الافضل له ان يختار ان يواتيه مع [illegible] من ان
يواتيه مع الاختيار ان يواتيه بحسب ما قدمنا ان يختار [illegible]
افضل من ان يواتيه وبهذا بين افلاطن ان الافضل للمحب ان لا يجامع
لان الجماع مواتاة [illegible] معها [illegible] ان يواتيه واذا المجامع يختار ان
يواتيه فالمحبة اذن كما يقول ارسطو اما ان لا يكون من فعلها الجماع واما
ان يكون الجماع انما هو شهوة [illegible] به المحبة والمنزل الطبيعي اولا انما يلتمس من
المحبة وهذه الشهوة و ح تكمل فعله فان كثيرا من الشهوات اذا اقترنت
بالصنائع والاخلاق تمت افعال تلك الصناعة وذلك من الشجاعة

او ذلك الخلق او [illegible] الانسان
[illegible] تلك الصناعة

الطبيعة اذا امتزجت بالفروسية فان ج يكون فهل الفروسية على التمام
فقد تبين من هذا كيف حال الحدود المنعكسة بعضها على بعض وكيف تعاكس
من الاثر والافضل بهذا النوع من الاستدلال وتشبه ان يكون انما خص
انما خص هذا الموضع بالذكر ههنا دون سائر مواضع الاثر والافضل لقرب
هذا من طبيعة القياس اضعف في عموم **القول** في ان الاستقراء والضمير
وسائر المقاييس المستعملة فقد تقدم ما تقدم قال وينبغي ان نبين
الآن ان سائر المقاييس التي تستعمل في الخطابة والفقه والمشورة راجعة
الى المقاييس التي سلفت وبذلك يصح لنا ان نقول ان جميع المقاييس
تكون بالاشكال التي سلفت ليس البرهانية فقط ولا الجدلية بل جميع المقاييس
الفكرية والجملة كل تصديق اما ان يكون بالقياس وما يجانس القياس
وهو المسمى ضميرا واما بالاستقراء وما يجانس الاستقراء وهو المسمى تمثيلا
فاما الاستقراء فانه يتبين فيه ابدا وجود ما شانه ان يكون فيه طرفا اصغر
وبهذه الجهة يكون اللازم عنه ولحاضرورة مثال ذلك ان يكون الحد
المتوسط بين آ وج من جهة ما يحمل عليهما على المجرى الطبيعي حرف بً
فيكون آ هو الحد الاكبر بالطبع وبً الاوسط بالطبع وجً الاصغر فيتبين
بحرف جً وجود آ في بً لا وجود آ في جً بحرف بً على جهة ما يكون عليه
البيان في القياس ومثال ذلك من المواد ان ناخذ بدل آ الحيوان الطويل
العمر وعوض بً الحيوان الصغير المرارة فهو طويل العمر بان نستقرئ جً
جميع اصناف الحيوانات الصغيرة المرارة الطويلة العمر واذا كان الاستقراء
هو هذا فهو بين ان الطويل العمر هو الحد الاكبر ههنا بالطبع والاوسط الصغير

يصح في كل صناعة وذلك بين من ان كل تصديق فيه

طرفا الكبرى في القياس مقام شانه انما ان يكون حدا اوسط في القياس مما شانه ان يكون فيه ص

وعوض جً البغل والفرس والانسان فتبين ان كل حيوان صغير المرارة صح

مثل البغل والحمار والفرس فتبين منها ان كل حيوان صغير المرارة طويل العمر ع

المرارة والاصغر الجزئيات ونحن انما بينا وجود الاكبر في الاوسط بوجوده في الاصغر
وانما يكون هذا البيان لازما عن الاستقراء لزوما صحيحا اعني مناسب اللزوم النتيجة
عن القياس الصحيح الشكل متى استقرينا جميع الاصناف الصغيرة المرارة فوجدنا
جميعها طويلة العمر لانه ج يجب اذا كان آ في ثً موجودين في كل جً اي الطويل
العمر والصغير المرارة في البغل والفرس والحمار والانسان ان يكون آ موجودة
في كل بً كما تبين قبل هذا وذلك انه اذا استقرينا جميع الحيوانات الجزئية التي
حرف جً انعكس حرف بً على حرف جً في الحمل ولزم عن ذلك ان يكون آ في
كل بً على ما تبين قبل هذا فلهذا السبب ان يكون اللازم عن الاستقراء لازما
صحيحا اذا استوفيت فيه جميع الجزئيات لانه ما لم يلف القياس هكذا كل صغير
المرارة فهو اما بغل واما فرس واما حمار واما انسان وكل واحد من هذه طويل
العمر فكل قليل المرارة طويل العمر ضرورة واما اذا لم يستوف جميع الجزئيات فليس
يلزم عنه شيء بالضرورة وليس اشتراطه هذا في الاستقراء المستعمل في البرهان
كما ظن قوم فان الاستقراء المستعمل في البرهان التصديق به انما يكون من
خارج بحصول شيء لنا لا تفيده الاستقراء بالذات وان استوفيت فيه جميع
الجزئيات وهو كون المحمول ذاتيا للموضوع فهذا ينفصل هذا الاستقراء
من الاستقراء البرهاني واما ان هذا الاستقراء يجب ان يكون خاصا بالجدل
او بالجملة جدليا فذلك يظهر من ان شرط صناعة الجدل ان يكون القياس فيها
صحيح الشكل واذا كان ذلك كذلك فواجب ان يكون الاستقراء المستعمل فيها
جهة يلزم عنها الشيء الذي يقصد بيانه ضرورة ثم ينفصل من الاستقراء
المستعمل في البرهان اما الذي قلناه من الحمل الذاتي واما ان يكون الاستقراء

حرفا عوضها

لما يعلم في الاستقراء المستعمل في الجدل الا الاستقراء ... صح

المستعمل في الجدل استوفيت فيه جميع الجزئيات التي هي جميع في المشهور
لا التي هي جميع في الحقيقة فعلى هذا ينبغي ان نفهم الامر عن ارسطو ههنا
وبه ينحل جميع الشكوك التي يتردد فيها ابو نصر واما الذي يستعمل صناعة
الجدل النوع من الاستقراء الذي لا يستوفي فيه جميع الجزئيات بل اكثرها
وهل هو استقراء او نوع من نوع مثال فذلك شيء يفحص عنه في كتاب الجدل

قال والاستقراء انما يتبين به ابدا ما ليس شانه ان يبين بحد اوسط
ولا هو ايضا ظاهر بنفسه لان ما شانه ان يبين بحد اوسط فليس يمكن ان
يبين الا به وما هو ظاهر بنفسه فاستعمال الاستقراء فيه فضل وفي هذا
احد ما يخالف فيه الاستقراء القياس والاستقراء كما قلنا انما يشارك القياس
في انه يكون بثلثة حدود ويخالفه ايضا في ان القياس يبين به وجود
الطرف الاكبر في الحد الاوسط بوجوده في الطرف الاصغر اعني فيما شانه
ان يكون في القياس طرفا اكبر وحدا اوسط وطرفا اصغر لان الذي
يبين به المطلوب في الاستقراء هو منه حد اصغر ولان الذي به
يبين وجود المطلوب فيه هو منه حد اوسط ويخالفه ايضا القياس
في انه اقدم بالطبع والاستقراء اقدم في المعرفة فهذه الثلث الاشيا
هي التي يخالف القياس الاستقراء لا غير ذلك **القول في المثال**

قال واما المثال فهو ان يبين وجود الطرف الاكبر في الاصغر بان يبين
وجود الاكبر في الاوسط بوجود الاكبر في الشبيه بالاصغر اذا كان وجود
الاوسط في الاصغر والاكبر في الشبيه بالطرف الاصغر ابين من الذي
نريد ان نبينه وهو وجود الاكبر في الاصغر ومثال ذلك ان يكون

الطرف الاكبر للاصغر بالحد الاوسط واما الاستقراء فيبين فيه وجود صح

التام صح

الطرف

الطرف الاكبر ا والاصغر ج والاوسط ب والشبيه د ويكون وجود ب
في ج وا في د اعرف من وجود ا في ج ومثال ذلك من المواد ان نجعل ا
جور وبدل ج قتل عثمان وبدل ب قتل الخلفا وبدل د قتل عمر لعنه الله
فاذا اردنا ان نبين ان قتل عثمان جور فانما نقدم من ذلك ان قتل الخلفا
جور ونبين ذلك بان قتل عمر لعنه الله عليه جور فاذا تبين ذلك قلنا قتل عثمان
هو قتل الخلفا وقتل الخلفا جور فقتل عثمان جور وهو بين ان كون عثمان
خليفة وان قتل عمر جور اعرف عندنا من ان قتل عثمان جور وهو بين
انا انما نبين ان الطرف الاكبر موجود في الاوسط وهو قولنا قتل الخلفا
جور بوجوده في الشبيه بالطرف الاصغر الذي هو قتل عمر الشبيه بعثمان
في الخلافة والصحبة وكذلك يعرض ان كان نبين وجود الطرف الاكبر
في الواسطة بوجوده في اشيا كثيرة مما لم يستوف فيه جميع الجزئيات فيكون
الاستقراء المتقدم ويبين من هذا ان المثال هو البيان الذي يكون المصير
من جزئي اعرف الى جزئي اخفى لان المتشابهين ليس احدهما احق الا جزئي
وان الاستقراء هو مصير من جزئيات اعرف الى كلي اخفى والقياس من
كلي اعرف الى جزئي اخفى وهي النتيجة الداخلة تحت المقدمة الكبرى
والفرق بين المثال والاستقراء المذكور ههنا ان الاستقراء من جميع
الجزئيات الداخلة تحت الحد الاوسط يبين ان الحد الاكبر موجود
للاوسط واما المثال فليس من جميع الجزئيات يبين وجود الطرف الاكبر
في الواسطة واما البيان الذي يكون بالاستقراء فانما ننتفع به في ان نتخذ
جزء قياس اذا جعلت المقدمة التي تبين بالاستقراء مقدمة صغرى في

القياس من الشكل الاول وان كانت الكبرى بينة بنفسها وذلك انه اذا كان
يحمل الحد الاوسط الاصغر اقل خفاء من النتيجة او مساويا لها في الخفاء اما
كونه مقدمة صغرى فلانه اذا استعمل في بيان المقدمة الكبرى واستوفيت
جميع الجزئيات على الشرط المذكور فيه فقد تبينت النتيجة بنفس الاستقراء
فلم يكن بالقياس به منفعة في ان يجعل جزء قياس بل يكون ذلك بيانا بالاستقراء
وحده من غير ان يضاف الى الاستقراء واما كونها اقل خفاء من النتيجة او مساوية
لها في الخفاء فلانه اذا كانت هي اخفى من النتيجة لم يمكن ان يبين الاجلى او حط
لا بالاستقراء وذلك ان خفاء ما يتبين بالاستقراء ولحسان يكون دون خفاء ما
يتبين بالقياس والا كانت قوة القياس والاستقراء واحدة وانما الغرض
ان يكون خفاء المقدمة التي تتبين بالاستقراء مساوية للتي تتبين بالقياس اعني
النتيجة اذا كانت النتيجة انما نجهل منها البعض الذي نجهل من المقدمة الصغرى
وهو كونها كلية مثال ذلك ان يكون المطلوب هل كل فضيلة يتعلم وترام
بيان ذلك بمقدمتين احديهما ان كل فضيلة علم والثانية ان كل علم يتعلم
فيكون الكبرى معلومة بنفسها وهي قولنا كل علم يتعلم ويكون الصغرى
مجهولة الكلية مثل جهل النتيجة لان من المعلوم لنا ان بعض الفضائل وهي
الحكمة علم ويتعلم وانما المطلوب هل كل فضيلة علم ويتعلم فاذا صححنا
بالاستقراء ان جميع الفضائل علم فيكون قد صححت لنا المقدمة الصغرى وهي
ان كل فضيلة علم بعد ان كان جهلنا بها وبالنتيجة واحدة اعني بالمقدمة
الصغرى وبالنتيجة وذلك من جهة ان الوجود فيهما كان معلوما وانما كان
المجهول الكلية واما اذا كانت النتيجة مجهولة الوجود في الجزء والكل على طرق

قياس

علم

دلالة

٢٧٩٦

وكانت الكبرى معلومة بنفسها والصغرى مما شانها ان تتبين بالاستقراء فانه
يجب ضرورة ان يكون المعرفة بها اكثر من المعرفة بالنتيجة وذلك يعرض اذا كانت
الجزئيات المستعملة في الاستقراء محدودة العدد مثل ما كان عرض للمهندس القديم
حين اراد ان يبين ان الدائرة يوجد لها شكل مربع يساويها ان وضع مقدمة
كبرى وهو ان كل شكل مستقيم الخطوط فيوجد له مربع يساويه وذلك معروف
عند المهندسين ثم رام ان يبين ان كل دائرة فانها مساوية لشكل مستقيم الخطوط
ان قسم الدائرة الى اشكال يسيرة العدد مساوية للاشكال المستقيمة الخطوط
وهي الاشكال الهلالية فانه لو كانت الدائرة تنقسم كلها الى الاشكال الهلالية التي
حتى تبين بها المقدمة كان ما حصل من الاستقراء في هذا الموضع يجري مجرى ما
المقدمة الصغرى منه اقل خفاء من النتيجة واما متى لم يكن الا بوساطة يحد
فان امثال هذه المقدمات ليس تبين بالاستقراء وانما تبين بالقياس ولذلك
يقول ارسطو في امثال هذه انه ليس يسمى البيان المستعمل فيها استقراء
لان البيان الواقع في مثل هذه المقدمة اما ان يكون بقياس واما بمثال واما
باستقراء لم يستوف فيه جميع الجزئيات وقد صرح هو في هذا الموضع ان
هذا النوع من الاستقراء هو مثال وكانه اذا كانت وسايط المقدمة الصغرى
كثيرة لم يسم البيان المستعمل في ذلك استقراء كذلك ايضا والا اذا كانت المقدمة
الصغرى معلومة بنفسها فالمقدمة التي تتبين بالاستقراء من خاصتها ان
يكون صغرى ويكون اقل خفاء من النتيجة او مساوية لها وان يكون غير معلومة
بنفسها **القول** في المعاندة قال واما المعاندة فهو الاتيان بمقدمة تضاد
المقدمة التي يقصد ابطالها المعاند والفرق بين المقدمتين ان المقدمة التي يقصد

لما و

الخطوط

ابطالها تكون ابدا كلية لانها هي التي بابطالها تبطل النتيجة في القياس الذي احدى
مقدمتيه جزئية والثانية كلية واما المقدمة المضادة بالقوة لهذه المقدمة
فقد تكون كلية اذا كانت اعم من المقدمة المناقضة للمقدمة التي نقصد ابطالها
وقد تكون جزئية اذا كانت اخص من المقدمة المناقضة للمقدمة التي نقصد ابطالها
والمقاومة تكون بالطبع واولا في شكلين الشكل الاول والثالث وذلك ان
النتيجة التي نقصد بها ابطال المقدمة الكلية من القياس اما ان تكون كلية
اذا قصد الابطال الكلي واما جزئية اذا قصد الابطال الجزئي والجزئية
انما ياتي انتاجها عند المقاومة انتاجا اوليا في الشكل الثالث والكلية في
الشكل الاول وسواء كانت المقدمة المقصود ابطالها سالبة كلية او موجبة
كلية لانه اذا كانت كلية موجبة نوقضت اما بسالبة كلية واما بسالبة جزئية
وان كانت سالبة كلية نوقضت اما بموجبة كلية واما بجزئية وتبين ان
المقاومة للمقدمات الكلية تكون اذا كانت كلية في الشكل الاول واذا كانت
جزئية في الشكل الثالث من الحروف انفسها لمثال ذلك انه اذا وضع واضع
ان آ موجودة في كل ب واردنا ان نقاوم هذه الكلية بنتيجة كلية سالبة
فانا نضع ان آ مسلوبة عن كل ما يحيط بـ ب ويحمل على ب وليكن مثلا ج
فيكون ب موضوعة بالطبع لـ ج و ج موضوعة لـ آ وذلك هو تاليف الشكل
الاول ضرورة وان قاومناها بمقاومة جزئية اخذنا ان آ مسلوبة عن بعض
ب وليكن ذلك البعض د فان د موضوعة بالطبع للطرفين وذلك هو
تاليف الشكل الثالث وتكون كلتا المقدمتين الموضوعتين المناقضة
مقابلة بالقوة للمقدمة التي نقصد ابطالها اما من جهة انها اعم واما من جهة

انها اخص وكذلك نفعل اذا كانت المقدمة التي نروم ابطالها كلية سالبة
ومثال ذلك من المواد ان نقصد الى مقاومة قول القائل كل نوع من اضداد
علمها واحد فاذا اردنا ان نقاوم هذه المقدمة كلية سالبة اخذنا سالبة تحيط بها
وهي قولنا ولا نوع واحد من المتقابلات علمها واحد ولكون الاضداد التي
هي موضوع المقدمة التي قصد الى ابطالها داخلة تحت المتقابلات فيأتلف
القياس في الشكل الاول وهو ان الاضداد متقابلات ولا نوع من المتقابلات
علمها واحد فلا واحد من الاضداد علمها واحد وان قاومنا هذه المقدمة
الكلية بمقدمة جزئية اخذنا المحمول فيها مسلوبا عن بعض الاضداد وليكن
مثلا ان المجهول والمعلوم ليس علمهما واحدا والمجهول والمعلوم اضداد
فاذن بعض الاضداد ليس علمها واحدا وكذلك نعرض اذا كانت المقدمة
التي نقصد مقاومتها سالبة كلية اعني ان المقاومة لها ان كانت كلية كانت
في الشكل الاول وان كانت جزئية كانت في الثالث ولما كان بينا انه يجب
ان يولف القياس المقاوم ايضا ان يكون مطابقا للموجود ايضا ان يكون ترتيب الحدود
في الذهن على ما هي عليه بالطبع خارج الذهن وهو الذي يعرف بالحمل على
المجرى الطبيعي فبين ان المقاومة انما تاتلف في الشكل الاول والثالث لان
مادة المقاومة التي نأخذها مناقضة بالقوة تقتضي هذا لانها ان كانت كلية
كما قلنا كان الشكل الاول فاما المقاومة بالشكل الثاني فانه انما ياتي ذلك
لا بان نضع المقدمة التي هي بالقوة مناقضة للمقدمة المقصود ابطالها
من اول الامر على انها مبنية بنفسها بل بان نضع عكسها او لا على انه بين
بنفسه ثم نضع انها منعكسة ولذلك يحتاج المناقض كما يقول ارسطو في الشكل

فيأتي الحد الاوسط موضوعا للطرفين وياتلف القياس بكذا ام

وان كانت جزئية كان الشكل الثالث

الثاني الى عمل كثير ومثال ذلك انه اذا اراد ان يناقض قولنا آ في كل ب
كلية في الشكل الثاني فانه نضع اولا على انه من نفس ان ح المحيط بـ ب
ليست في شيء من آ ثم نضع ان هذا ينعكس حتى يعود آ ولا في شيء من ح
وهذا كله تكلف خارج عن الطبع مع انه يكون جاريا على غير المجرى الطبيعي
وكذلك الحال في المقاومة الجزئية التي تكون في الشكل الاول فهذه هي اصناف
المقاومات التي تكون بالاشكال الحملية وههنا ايضا مقاومات ملحوقة
من الضد ومن الشبيه ومن الراي المقبول عن واحد ممن يرضى او عن من يرضى
والمقاومة من الضد ومن الشبيه تكون في المقاييس الشرطية فمثال
المقاومة من الضد ان نضع واضع ان الخير هو الذي يحسن الى جميع
اخوانه فنقاومه بان نقول لو كان الخير هو الذي يحسن الى جميع اخوانه
لكان الشرير من يسيء الى جميع اخوانه ومثال المقاومة بالشبيه ان يضع
واضع ان الابصار يكون بان يخرج من البصر شيء الى المبصر فيقول له لو كان
ذلك لوجب ان يكون السمع شيء يخرج الى المسموع ومثال المقاومة التي
تكون من الراي المقبول قول القائل ليس ينبغي ان يعذر السكارى فيما يجنون
لان بطاكان لا يعذرهم وكان يلزمهم الجنايات قال واما العلامة
والضمير فليس يمكن ان نناقضا اصلا لان الضمير يكون من المقدمات المحمودة
وهي التي تكون من الممكنة على الاكثر الذي يكون او لا يكون على الاكثر ويوجد
او لا يوجد وذلك مثل قول القائل ان الحساد يبغضون وان المحبوبين
يحبون واما العلامة فتكون من المقدمات التي هي دلائل على وجود
الشيء وكونه وهذه الدلائل اما ان تكون اضطرارية واما مشهورة الصدق

اعني الاعراض

والعلامة

والعلامة التي تدل على وجود الشيء تحمل على ثلث جهات على مثال حمل الحد
الوسط في الاشكال الثلثة اعني اما ان يكون محمولا على الاصغر وموضوعا للاكبر
فيما يلف العلامة في الشكل الاول ويلي واما ان يكون محمولا عليهما فيما يلف في
الشكل الثاني واما ان يكون موضوعا للطرفين فيما يلف في الشكل الثالث
ومثال ذلك في الشكل الاول قول القائل هذه المراة والدة فقد ولدت لانها ذات
لبن لانه يأتلف القياس هكذا هذه المراة ذات لبن وكل ذات لبن والدة فهذه المراة
والدة وهي النتيجة ومثال ايتلافه في الشكل الثالث قول القائل الحكماء فضلاء
لان سقراط فاضل فيأتلف القياس سقراط حكيم وسقراط فاضل فالحكيم
اذن فاضل ومثال ايتلاف العلامة في الشكل الثاني قول القائل هذه المراة
قد ولدت لانها مصفرة فيأتلف القياس هكذا هذه المراة مصفرة والوالدة
مصفرة فيلوح في بادي الراي ان هذه المراة والدة فاذا اصرح في جميع هذه اصناف
الثلثة بالمقدمتين جميعا سميت لفيته واذا اضمرت احدى المقدمتين
اما ايتانها واما الكذب فيها فسميت علامة والعلامة التي تكون في الشكل الاول
لا تنقض من قبل صحة لزوم النتيجة عنها واما التي في الشكل الثالث فتنقض
من قبل ان النتيجة توجب كلية وهي في الحقيقة جزئية واما التي في الشكل
الثاني فتنقض من قبل ان الشكل نفسه لا يكون فيه قياس من مقدمتين
موجبتين لانه ليس اذا كانت المراة الوالدة في وقت ما تكون مصفرة وكانت
هذه المراة مصفرة يجب ان تكون والدة مع جميع هذه العلامات الثلث ان
مقدماتها تكون صادقة وينفصل بعضها من بعض بالاشكال التي يأتلف
فيها فالمسمى من هذه علامة بالحقيقة هو ما ائتلف في الشكل الثاني والثالث

سقراط ل

وهو ما كانت العلامة فيه اخص من الطرفين او اعم من الطرفين احد طرفي
المطلوب فاذا كانتا اعم انتجت في الشكل الثاني واذا كانتا اخص انتجت
في الثالث واما العلامة التي تنتج في الشكل الاول فهي اصدق العلامات
واحدها وهي المختص باسم الدليل **القول** في قياس الفراسة قال
واما قياس الفراسة فانما يكون وجوده ممكنا عند من يسلم ان عوارض
النفس الطبيعية مثل الغضب والشجاعة تتأثر عنها النفس والبدن
في اصل الخلقة لانه معلوم ان العوارض الطبيعية لا تتأثر عنها البدن وان العرض
تأثرت النفس مثل انه من تعلم صناعة الموسيقى فقد تأثرت نفسه
لكنه لم يتأثر عن ذلك بدنه واما من خلق شجاعا من الحيوان بالطبع او
جبانا بالطبع فان لقائل ان يقول انه يوجد ابين ان هذه الانواع من
الحيوان تتأثر عن هذه العوارض الطبيعية الموجودة في نفوسها فاذا
سلم هذا وسلم انه يوجد لنوع نوع من انواع الحيوانات عارض عارض
من العوارض النفسانية الطبيعية لزم ان يوجد لواحد واحد منها علامة
واعراض خاصة لعارض عارض من عوارض انفسها الطبيعية واذا كان
الامر كذلك امكن ان يوجد قياس الفراسة مثال ذلك انه لما كانت
قد توجد الشجاعة للاسد فقد يجب ان يكون في خلقته علامة تدل
على الشجاعة لانه قد وضعنا ان النفس والبدن يتأثران عن العوارض
النفسانية فلتكن تلك العلامة مثلا عظم الاطراف العالية فيكون نوعا
ان يوجد عظم الاطراف في كل نوع من انواع الحيوان الذي يكون شجاعا
لانه يجب ان تكون هذه العلامة هي خاصة بالشجاعة اذ قد وضعنا ان لكل

عارض

عارض من عوارض النفس علامة خاصة والشجاعة قد يوجد في غير
الاسد وذلك الانسان وغيره شجاع فيجب متى حفظنا علامات الدالة
في نوع من انواع الحيوانات على العوارض النفسانية التي تختص بها نوع
واحد او اكثر من نوع واحد كان ذلك الذي يوجد في ذلك الحيوان الواحد
منها هو عارض واحد او اكثر من عارض واحد مثل ان يكون في الاسد
الا الشجاعة والسخاء ولكل واحد من هذه علامة قد عرفناها ان نستعمل
الفراسة فنحكم على ما يوجد له من الاشخاص تلك العلامة انه يوجد له
ذلك العارض من عوارض النفس وقياس الفراسة يكون اذا انعكس الحد
الاوسط على الطرف الاكبر ولم ينعكس على الطرف الاصغر لانه متى كان
الحد الاوسط غير منعكس على الاكبر لم تكن العلامة خاصة بذلك
الاثر فلم تدل عليه مثال ذلك انه ان لم يكن صادقا قولنا ان كل عظيم
الاطراف شجاع لم ننتفع بذلك في بيان ان هذا الانسان شجاع لانه
عظيم الاطراف وذلك انما كان معنا ان الشجاع عظيم الاطراف وعظيم
الاطراف هو الحد الاوسط والشجاع انما هو الطرف الاكبر فمتى لم يصح
عكس الطرف الاوسط وهو العظيم الاطراف على الاكبر وهو الشجاع
لم يمكن ان يبين منه ان هذا شجاع لانه عظيم الاطراف لان هذا يتبين
من مقدمتين احدهما ان زيدا هذا عظيم الاطراف وكل عظيم الاطراف
شجاع فزيد هذا شجاع وانما كان من شرطه ان لا ينعكس الطرف الاصغر
على الاوسط لانه لو انعكس لكان كل عظيم الاطراف اسدا وذلك
ان ههنا ثلثة حدود الاسد والشجاع والعظيم الاطراف والعظيم الاطراف

هو الاوسط والاسد الاصغر والشجاع الاكبر فلو صدق انعكاس الطرف
الاصغر على الاوسط وهو ان كل عظيم الاطراف اسد لم يمكن ان يوجد
عظيم الاطراف لغير الاسد فلم يكن يمكن ان يبين بذلك في غير
الاسد انه شجاع كما انه لو لم ينعكس الاوسط على الاكبر
لم يكن عظيم الاطراف علامة خاصة
بالشجاعة وههنا انقضى المحض
معاني هذا الكتاب وهو
القياس
تمّ

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله

المقالة الاولى من البرهان

قال كل تعليم وكل تعلم ذكري فانما يكون بمعرفة متقدمة للمتعلم والا ذهني ر
لم يمكنه ان يتعلم شيئا وهذه القضية يظهر صدقها بالاستقراء وذلك ان
العلوم التعاليمية وما اشبهها من الامور النظرية اذا تصفح امرها ظهر
ان العلم الحاصل منها عن التعليم انما يكون من معرفة متقدمة للمتعلم منها
وكذلك يظهر الامر في ساير الاشياء الحسية انما ان يتعلم بقول وقد يظهر
صدق هذا مما تقدم وذلك ان كل تصديق بقول فانه يكون اما من
قبل القياس واما من قبل الاستقراء او التمثيل على ما تبين قبل هذا
فالذي يتعلم بالقياس وقد يجب قبل العلم بصحة القياس ان يكون

درس غره

قد سبق عنده العلم بمقدمات القياس والذي يصح للمقدمة الكلية بالاستقراء
فقد يجب ايضا ان يكون عنده معرفة بالجزئيات متقدمة على معرفة الكلية وكذلك
الذي عرفه يعلم الشيء بطريق التمثيل والاقناع فقد يجب ايضا ان يكون قد تقدم
معرفة الشيء الذي تمثل به مثل ان يعرف الشيء الذي عرفه من قبل المثال في العلم
الذي عرفه من قبل المثال والعلم الذي يجب ان يتقدم على كل ما شانه ان يدرك
بفكر وقياس على ضربين اما علم بان الشيء موجود او غير موجود وهو العلم الذي
يسمى التصديق واما علم بما ذا يدل عليه اسم الشيء ويكون الذي يسمى تصورا
فبعض الاشياء يجب على المتعلم ان يتقدم فيعلم من امره انه موجود فقط
مثل المقدمة التي يقال فيها ان على كل شيء يصدق اما الايجاب او السلب
فان امثال هذه المقدمات يحتاج ان يعلم من امرها صدقها فقط وانه
لا يدفعها الا السوفسطائيون وبعضها يجب ان يتقدم فيعلم من امرها
على ما ذا يدل اسمها فقط مثل ان يتقدم المهندس فيعلم على ماذا يدل اسم
الدائرة في صناعته واسم المثلث وبعضها يحتاج ان يتقدم المتعلم فيعلم
الامرين جميعا مثل الوحدة فانه يجب على المتعلم ان يعلم على ماذا يدل اسمها
وانها شيء موجود وذلك ان العلم بوجود الشيء غير العلم ما ذا يدل عليه اسمه
فقد يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم وجوده ولا ينعكس هذا بل يجب على من
علم الوجود ان يعلم دلالة الاسم وليس تقدم العلم المتقدم على العلم المتعلم
بمنزلة تقدم الاحساس الاول للشيء على الاحساس الثاني له في وقت
آخر وذلك انا قد نحس باشياء قد كنا تقدمنا قبل فاحسسناها فعند
ما نحسها ثانيا نعرف انها التي قد احسسناها قبل فانه لو كانت حال العلم

للمستفاد بالتعلم مع العلم المتقدم هذه الحال لوجب ان يكون المعلم تذكرا لا ايضا
تشككنا في هذه المقدمة اعني القائلة ان كل تعليم وتعلم انما يكون بمعرفة متقدمة
انا نتعلم اشياء من غير ان يتقدم لنا احساس بها فان هذه المعرفة والمعرفة
الحاصلة عن التعلم معرفة باشتراك الاسم وبعض الاشياء تحصل لنا معرفتها
بالحس ابتداء ونعلمها معا وذلك هي الاشياء الجزئية التي نحسها وهي داخلة
تحت الاشياء الكلية التي علمناها ومثال ذلك انا عندنا علم بان كل مثلث
فزواياه مساوية لقائمتين وليس عندنا علم بان المثلث الذي هو مرسوم في
اللوح والخفية عنا انه بهذه الصفة فاذا كشفت لنا عنه حصل لنا من قبل
الحس انه موجود مثلث ومن قبل العلم بالامر الكلي ان زواياه مساوية لقائمتين
فالمقدمة الصغرى في هذا العلم حصلت من قبل الحس وهي ان هذا مثلث
والنتيجة وهي ان هذا المثلث زواياه مساوية لقائمتين حصلت لنا عن المقدمة
الكبرى التي كانت عندنا معلومة من اول الامر لما انضافت الى المقدمة الحاصلة
عن الحس وهي الصغرى وهذه حال جميع الاشخاص مع كلياتها المعلومة قبل ان
نعلمها بالحس اعني انها مجهولة من جهة ومعلومة من جهة اخرى وبالجملة فهذه
هي حال الشيء المستفاد بالتعلم اعني انه مجهول من جهة ما هو جزئي ومعلوم من جهة
الامر الكلي المحيط به فانه لو كان الشيء المجهول عندنا مجهولا من جميع الجهات لما امكننا
ان نتعلمه ولزمنا شك مانن المشهور وهو الذي يقول ان الانسان لا يخلو ان شك مانن
يتعلم ما قد علمه او ما لم يعلمه وهو جاهل به فان كان يتعلم ما علمه فلم يتعلم بعد
شيئا كان مجهولا عنده وان كان يتعلم ما جهله فمن اين علم ان ذلك الشيء الذي كان جهله الذي
هو الذي علمه فان من يطلب عبدا ابقا وهو يجهله اذا صادفه لم يعلم انه ذلك

هو

هو الذي كان يطلبه الا ان يكون قبل ذلك يعلمه فاذن لا يتعلم ههنا اصلا ولا تعليم
والحق فلما كنا نقول ان الشيء المطلوب يعلم بامر كلي ويجهل بجهة جزئيته وهي الجهة
المخصصة له لم يلزمنا هذا الشك المذكور وكذلك بهذه الجهة بعينها نحل الشك السوفسطائي الذي حل الشك السوفسطائي
التي جرت العادة باستعمالها في هذه الاشياء الجزئية وذلك انهم كانوا يقولون
هل عندك علم بان المثلث زواياه مساوية لقائمتين او ليس عندك علم بذلك
فاذا اجابهم المجيب بان عنده علما من ذلك كشفوا له عن مثلث مرسوم في لوح وقالوا
فهل عندك علم بهذا المثلث ان زواياه مساوية لقائمتين قبل ان يكشف لك عنه
ام لم يكن عندك علم بذلك فاذا قال عندي علم بان زواياه مساوية لقائمتين قالوا لم يكن جو
فقد كان عندك علم بان المثلث زواياه مساوية لقائمتين ولم يكن عندك علم بذلك
فان هذا مثلث لم نعلم حاله قبل فيجب ان نقول كان عندنا علم به من جهة ولم يكن
عندنا علم به بجهة اخرى وليس مستحيلا ان نعلم الشيء بجهة ونجهله بجهة اخرى وانما المستحيل
ان نعلم الشيء بالجهة التي نجهله بها قال ولا ينبغي ايضا ان نحل هذا الشك بالجهة التي
حلها بها قوم وذلك انهم قالوا في جواب هذا انا لم نعلم ان كل مثلث فزواياه مساوية
لقائمتين بل انما علمنا ان ما هو موجود مثلثا فزواياه مساوية لقائمتين فان العلم
الحاصل لنا بالمثلث عندما كشف عنه لم يحصل بهذا الشرط اعني ان النتيجة لم تكن
ماخوذة بهذا الشرط اعني انه لم يصح لنا ان هذا كان معلوما انه مثلث كانت زواياه
مساوية لقائمتين بل انما نتج لنا عن الحس وعن المقدمة الكلية التي كانت عندنا
ان هذا الكائن مثلثا وجب ان يكون زواياه مساوية لقائمتين فاذن العلم الحاصل
لنا عن هذا البرهان انما حصل لنا عن طبيعة المثلث مطلقة لا من حيث هي ماخوذة بهذا
الشرط قال وانا نرى انا قد علمنا الشيء علما حقيقيا في الغاية متى علمنا الشيء لا باس
ارسطو

عارض له على نحو ما يعلمه السوفسطائيون بل حتى علمنا العلة الموجبة لوجوده
وعلمنا انه علته وانه لا يمكن ان يوجد من دون تلك العلة ومن الدليل اثبات
على ان العلم الحقيقي هو هذا ان كل من يدعي انه قد علم الشيء فانه انما يرى
انه قد علمه بهذه الجهة سواء كان علمه بالحقيقة او لم يعلمه فان كليهما انما
يزعمان انهما علما الشيء بهذه الجهة لكن الفرق بينهما ان الذي لا يعلم الشيء على
ما هو به يظن انه علمه بعلته وهو لم يعلمه والذي علمه على التحقيق علمه بعلته
وهو يعلمه واذا كان هذا هو العلم الحقيقي المطلوب فالذي يفيد هذا العلم هو
البرهان وقد يقال العلم الحقيقي على نحو اخر وهو العلم المكتسب بالحد الا ان
القول ها هنا اولا انما هو في العلم المكتسب بالبرهان ثم من بعد ذلك سنتكلم في
العلم الثاني والبرهان بالجملة هو قياس يقيني يفيد علم الشيء على ما هو عليه في
الوجود بالعلة التي هو بها موجود اذا كانت تلك العلة من الامور المعروفة لنا
بالطبع واذا كان القياس البرهاني هو الذي من شانه ان يفيد هذا العلم
الذي هو العلم الحقيقي كما قلنا فبين انه يجب ان تكون مقدمات القياس
البرهاني صادقة واول وغير معروفة بحد اوسط وان تكون اعرف من النتيجة
وان تكون علة للنتيجة بالوجهين جميعا اعني علة لعلمنا بالتصديق وعلة لوجود
ذلك الشيء الذي للنتيجة نفسه فقد يجب فيها ان تكون مناسبة للامر الذي واذا كانت علة للشيء المنتج نفسه صح
يبين بها فان هذه هي حال العلة من المعلول وقد تبين في كتاب المتقدم
انه قد يكون قياس صحيح دون هذه الشروط على ما تقدم فاما الذي
يبين ها هنا فهو انه لا يمكن ان يكون قياس برهاني دون اجتماع هذه
الشروط اما كون مقدمات البرهان صادقة فمن قبل ان المقدمات الكاذبة

يعني

يعني بحسبها ان يعتقد فيما ليس بموجود انه موجود مثل ان يعتقد ان قطر
المربع مشارك لضلعه واما كونها غير ذوات حد اوسط فمن قبل ان التي تعلم بحد
اوسط فهي محتاجة الى البرهان كحاجة الاشياء التي يرام ان يبرهن عليها واما
كونها علة للشيء المبرهن فمن قبل ما قلناه من ان العلم الحقيقي الذي في الغاية
انما يكون لنا في الشيء متى علمناه بعلته واما كونها متقدمة على النتيجة فمن قبل
انها علة للنتيجة فهي متقدمة عليها بالسببية واما كونها اعرف منها فانه يجب
ان تكون اعرف في الوجهين المتقدمين جميعا اعني ان تكون اعرف من النتيجة
فيما دل عليه اسمها وفي انها موجودة اي صادقة والاعرف يقال على ضربين
احدهما عندنا والاخر عند الطبيعة فانه ليس المتقدم في المعرفة عندنا
هو المتقدم عند الطبيعة في جميع الاشياء وذلك ان الامور المحسوسة المركبة
هي اقدم في المعرفة عندنا والاعرف عند الطبيعة هي الامور البسيطة التي
منها ائتلفت المركبات وهي البعيدة من الحس اعني التي يدركها الحس بالخصوص
ان كانت مما شانها ان يدركها الحس والاشياء البعيدة من الحس بالجملة
هي الاشياء الكلية والقريبة منه اي الاعرف عنده هي الاشياء الجزئية
اي الاشخاص الموجودة المركبة ومعنى قولنا في البرهان انه يكون من اوائل
اي من المبادي المناسبة فانه لا فرق بين قولنا اوائل وبين قولنا مبادي
من قبل انهما اسمان مترادفان اي يدلان على معنى واحد وحد البرهان
هو مقدمة غير ذات وسط اي مقدمة غير معروفة بحد اوسط وهي التي
ليس يوجد مقدمة اخرى اقدم منها في المعرفة ولا في الوجود فاما المقدمة
بالجملة فقد تقدم رسمها حيث قيل انها القول الجازم فيه اما

الموجب والسالب فقد يجد بها قول يحكم فيه بشيء على شيء (اما) واخبر فيه بشيء عن شيء
وهذه منها موجبة ومنها سالبة واما المقدمة الجدلية فهي المقدمة التي تسلم بالسؤال
اي جزء من النقيض اتفق ان سلمه المجيب كان ذلك الذي سلمه هو الصادق او
غير الصادق واما المقدمة البرهانية فهي الصادقة من احد جزئي النقيض واما الحكم
فهو اي جزء اتفق من المتقابلين الايجاب والسلب واما النقيض فهو المتقابل الذي
ليس بينهما وسط وكل هذا قد سلف في الكتب المتقدمة ومبدأ البرهان الذي هو كا(لمقدمة)
مقدمة غير ذات وسط تنقسم اولا قسمين فاحدهما ما لم يكن سبيل الى برهانه في
تلك الصناعة ولا كان معروفا بنفسه عند المتعلم وهذا يسمى اصلا موضوعا والقسم
الثاني ما كان معروفا بنفسه عند المتعلم وهذا هو الذي يسمى العلوم المتعارفة
والوضع ايضا ينقسم قسمين منه ما يوضع فيه وضع انهما اتفق من جزئي النقيض
اما الموجب واما السالب وهذا هو الذي يخص باسم الوضع وهو معدود في جنس
المقدمات ومنه ما هو حد مثل قولنا حد الوحدة التي يضعها العددي انه لا ينقسم
انها شيء غير منقسم بالكمية غير ذات وضع والفرق بين المقدمة الموضوعة والحد
الموضوع ان المقدمة يقتضي فيها ان الشيء موجود او غير موجود وهذا هو معنى المقدمة
واما الحد فليس يقتضي فيه ان الشيء موجود او غير موجود لكن من جهة ما هو
ما يدل عليه ما هي الوحدة ومعنى انها شيء موجود ومعنى واحد بل ذلك علما
مستانفا وان كان الحق في اشياء ان نعلم العلتين معا كما سياتي بعد ولما كان
الشيء المعلوم بالبرهان انما يقع لنا التصديق اليقيني به من قبل القياس البرهاني
وكان التصديق بالقياس البرهاني انما يكون من قبل المقدمات التي منها ائتلف
القياس فقد يجب من ذلك ان لا يكون معرفتنا بالشيء المعلوم بالبرهان

وهي النتيجة

التي بها عرفت النتيجة على حد سوى
اعني ان يكون معرفتنا بالمقدمات
صح

وهي النتيجة ومعرفتنا بالمقدمات والنتيجة في مرتبة واحدة من المعرفة وذلك اما في
جميع المقدمات واما في بعضها لا يجب ضرورة ان يكون معرفتنا بالمقدمات اكثر
وذلك اما في جميع المقدمات واما في بعضها ان الشيء الذي من اجله يوجد شيء
ما بصفة ما هو احق بوجود تلك الصفة له من الشيء الذي وجدت له تلك الصفة
من قبله ومثال ذلك انه لما كنا نحب المعلم من اجل حب الصبي فقد يجب ان يكون
حبنا للصبي اكثر من حبنا المعلم وكذلك ان كنا نصدق بالنتيجة من اجل تصديقنا
بالمقدمات محال ان يكون تصديق الانسان بالشيء الذي لا يعرفه اكثر من الشيء
الذي يعرفه وان يكون في علمه افضل من الشيء الذي يعرفه وان اتفق له ان يعرفه
بعينه لا جهله به لان الجهل قد يلزمه ان لم يتقدم الانسان فعرفه بالاشياء التي لم (جهلها)
قط واذا كان هذا هكذا فواجب ان يكون مبادي البرهان اما كلها واما بعضها
اعرف من النتيجة عنده وان يكون تصديقه بها اكثر من تصديقه بالنتيجة
بل وقد يحتاج مع ذلك ان لا يصدق بشيء من مقابلات المقدمات المعروفة
بنفسها وتلك هي الامور المغلطة التي هي مبادي قياس السوفسطائيين و(السبب)
في ذلك ان العلم البرهاني خاصته لا يقبل التغير ولا الفساد ولا الخطر بال(معتقد له)
امكان مقابله ما دام المعتقد له صحيح العقل موجودا فاما السوفسطائيين فقد ظن قوم انه
ليس هاهنا برهان اصلا ونفوا طبيعته جملة من قبل انهم ظنوا ان كل شيء
يحتاج ان يقام عليه برهان اعني انهم راوا ان حال مقدمات البرهان في حاجتها
الى البرهان هي مثل حال النتيجة نفسها وقوم اخرون اثبتوا طبيعة البرهان
واعتقدوا ان البرهان يكون على جميع الاشياء وكلا الرايين كاذب فانهما
ليسا مقبولين فاما الذين نفوا طبيعة البرهان فانهم قالوا انه لما كان كل شيء

فقد يجب ان يكون تصديقنا بالمقدمات
فهل يجب ان يكون تصديقنا
بالمقدمات اكثر وان كان
تصديقنا بالنتيجة هو من اجل
تصديقنا بالمقدمات و

ومن اراد ان يحصل له العلم البرهاني
فليس يكتفي بان يكون المقدمات
اعرف من النتيجة صح

يحتاج الى البرهان وكان غير ممكن ان نعلم اشياء متاخرة في العلم باشياء متقدمة دون
ان تكون تلك المقدمة ايضا لمقدمة اخرى وتلك المقدمة مقدمة اخرى وكذلك الى
ما لا نهاية له وكان قطع ما لا نهاية له غير ممكن فاذن ليس ههنا مبادى معلومة ينتهى
اليها على سبيل الوضع ولا على سبيل الطبع واذا لم يكن ههنا مبادى فلا برهان ههنا اصلا
وبما اعتقدوا من ان الاشياء المتاخرة لا تعلم الا بمتقدمة وان قطع ما لا نهاية له مستحيل
صحيح وصواب واما ما اعتقدوا ان كل شيء يحتاج الى البرهان وانه ليس ههنا مبادى
معلومة بانفسها فباطل واما القوم الاخرون فانهم سلموا ان كل شيء يحتاج الى
البرهان وراوا ان وجود البرهان لكل شيء ممكن على جهة الدور لا على جهة الاستقامة
وهي التي يلزم فيها قطع ما لا نهاية له المستحيل واما نحن فنقول انه ليس كل شيء يعلم
بالبرهان بل ههنا اشياء تعلم بغير وسط ولا برهان ووجود ذلك بين بنفسه ومن
سلم وجود البرهان فقد لزمه ضرورة ان يقر ان ههنا مبادى معلومة بنفسها وذلك
انه ان كان واجبا ان تعرف مقدمات البرهان فاما ان تعرف بوسط او بغير وسط
فان عرفت بوسط عاد السؤال ايضا في ذلك الوسط هل عرف بنفسه او بوسط
فاما ان يمر الامر الى غير نهاية على استقامة فلا يكون ههنا برهان اصلا واما ان يكون
ههنا مبادى معلومة بنفسها واما ان يكون البرهان دورا فالدور لنا ان لا نسلم
للسوفسطائيين ان مبادى البرهان غير معلومة بغيرها بل نقول انها معلومة بالعقل
وهو الذي يدرك اخذ المقدمة للمعرفة بنفسها فاما انه غير ممكن ان يبين المجهول
بمعلوم على طريق الدور فذلك يتبين مما اذكره اما اولا فقد تبين ان البرهان الذي
في غاية اليقين انما يكون من المبادى التي هي اعرف عند الطبيعة فان تبينت
المقدمات بالنتيجة على ان النتيجة اقدم منها عند الطبيعة وقد كانت النتيجة

بعد

بينت المقدمات فيلزم على انها اقدم عند الطبيعة فقد لزم ان يكون شيء واحد
بعينه متقدما على شيء واحد بعينه ومتاخرا عنه بجهة واحدة وذلك مستحيل
فانه ليس يمكن ذلك الا ان يكون ذلك التقدم بجهتين مختلفتين مثل ان يكون احدهما
اقدم عند ذلك في المعرفة والثاني اقدم في المعرفة عند الطبيعة الا انهم ان ادعوا ذلك
لزمهم اما اولا فان تكون طبيعة البرهان الذي في الغاية من اليقين طبيعتين وذلك
ان يكون منه ما هو من الاشياء الاقدم في المعرفة عندنا ومنه ما هو من الاشياء الاقدم
عند الطبيعة فتكون طبيعة البرهان المطلق هي طبيعة الاستقراء وذلك ان الاستقراء
انما يتبين فيه الاعرف عند الطبيعة وهو الكلي بما هو اعرف عندنا وهو المحسوسات
وايضا فان سلمنا لهم ان ههنا نوعا من البرهان يسمى برهانا بالاضافة الينا وهو
الذي يسمى الدليل ونوعا اخر يسمى برهانا بالاضافة الى الامر في نفسه وهو الذي
جرت العادة ان يسمى برهانا مطلقا فقد يلحق من زعم ان كل البرهان يحتاج
الى صاحبه على طريق الدور في تبيين ان الشيء موجود او غير موجود شناعة
اخرى لا انفكاك لهم عنها وهو المحال الاخر وهو ان يوجد الشيء في بيان نفسه وهذا
يظهر ان نفرض ثلثة اشياء يلزم بعضها بعضا في البيان على جهة الدور
فانه لا فرق بين ان نضع الدور في اشياء كثيرة على طريق اللزوم او في اشياء
قليلة ومن العلة في اثنين او ثلثة فان طبيعة الدور فيهما كليهما طبيعة
واحدة اذ كان انما يجب فيه ان يكون في عدد متناه فقط واقل العدد اثنان
فلنفرض ان آ انما علمناها من قبل علمنا ب وان ب انما علمناها من قبل
علمنا ج وان ج انما علمناها من قبل علمنا آ وذلك انه اذا كانت آ انما
علمناها من قبل علمنا ب و ب من قبل علمنا ج فبين ان آ انما علمناها

من قبل علمنا بان ذلك يحصل وايضا فانه قد تبين في كتاب القياس ان البيان
الدوري انما يمكن في المقدمات المنعكسة وتلك هي المقدمات التي تالف من الحدود
والخواص وقد تبين هنالك انه ليس يمكن ان ينتج شي عن مقدمة واحدة بل
اقل ما يمكن ان ينتج عنه شي هو مقدمتان فالدور يعرض للقياس لذلك على كل
ان تبين اولا النتيجة بالمقدمتين ثم تبين كل واحدة من المقدمتين بالنتيجة
وبعكس المقدمة الثانية ولذلك من شرط البيان الدوري ان تنعكس المقدمتان
فاذا لم تنعكس المقدمتان لم يتفق البيان الدوري على التمام وتبين ايضا
انه اذا كانت النتيجة موجبة والمقدمتان بهذه الصفة امكن ان يبين بها
لا في جميع الاشكال كل واحدة من المقدمتين اذا اضيفت اليها عكس نتيجتها
بل في الشكل الاول فقط واما اذا كانت النتيجة سالبة فليس يمكن ان يبين بها
الا المقدمة السالبة فقط لا المقدمة الموجبة واذا كان هذا هكذا فالبيان
الدوري يحتاج الى اربعة شروط ان تكون كل واحدة من المقدمتين منعكسة وان تكون
النتيجة موجبة وان يكون التاليف في الشكل الاول وان يكون ذلك مع ما تبين
ايضا ان تكون المقدمات اعرف من النتيجة بجهة والنتيجة اعرف منها بجهة
اخرى فكيف يصح قول من قال ان جميع الاشياء تبين بعضها ببعض على
طريق الدور وذلك ان هذه المقاييس التي يتفق فيها ان الدور هي يسيرة
بالاضافة الى جميع المقاييس اذ كان الدور انما يتاتى فيها بجميع هذه الشروط
التي ذكرنا واذ قد تبين هذا فلنرجع الى ما كنا فيه من ذكر شروط مقدمات
البرهان فنقول انه لما كان من البين بنفسه ان المطالب التي نعلم علما
وهو العلم الذي حددناه قبل انه يجب في الشيء المعلوم مع انه موجود

على الصفة

ح واذا كان ... انما علمنا ها من قبل علمنا بانه ان انما علمنا ... فكانما من قبل علمنا

سالبة م

على الصفة التي علم انه يكون غير ممكن ان يوجد بخلاف ما هو عليه موجود ولا في وقت
من الاوقات وذلك هو ان يكون ضروريا او دائما وكان هذا انما يعلم من امر المطلوب من
قبل البرهان وكان البرهان انما يعطي هذا من قبل مقدماته على ما تبين في كتاب القياس
فانه تبين هنالك ان النتيجة الاضطرارية الدائمة لا تكون الا عن مقدمات اضطرارية
فبين انه اذا كان من شرط العلم الحق ان تكون النتيجة ضرورية انه يجب ان تكون مقدمات
البرهان ضرورية اي غير مستحيلة ولا متغيرة واذا تبين هذا من امر مقدمات البرهان
فقد يجب ان ننظر في سائر الشروط والخواص التي تكون لمقدمات البرهان من قبل
كونها ضرورية ثم نتبع ذلك بالنظر في المطالب البرهانية واول ذلك ينبغي ان نبين ما
المحمول على جميع الاشياء وما المحمول بالذات وما ينبغي ان يسمى في هذا الكتاب المحمول على
الكل فاما ما نعنيه بقولنا ان الشيء محمول على جميع الشيء فنعني به في هذا الكتاب ما لم يكن
المحمول موجودا لبعض الموضوع وليس لبعضه موجودا ولا في شيء لم يكن له ايضا موجودا
في وقت ما وفي وقت اخر غير موجود بل ان يكون لجميع الموضوع وفي جميع الزمان
مثل قولنا ان الانسان حيوان فانه اي شيء وصف بانه انسان فهو يوصف
بانه حيوان ومتى وصف بالانسانية فهو يوصف بالحيوانية قال والدليل على
ان المحمول على جميع الشيء يحتاج ان يجتمع فيه هذان الشرطان من ان العناد لا يتاتى في هذه
المقدمات انما يكون من هاتين الجهتين وذلك ان من المعاندات ان بعض الموضوع
قد يخلو من ذلك المحمول او يبين انه قد يخلو من الموضوع الذي يوجد فيه وقتا ما
واما الذي بالذات فيقال على وجوه اربعة احدها على المحمولات التي تؤخذ
في حدود موضوعاتها اما على انها حدود تامة لها او اجزاء حدود تامة لها او
اجزاء حدود مثل الخط الموجود في حد المثلث وذلك انا نقول انه شكل

بمثلث خطوط ومثل اخذ النقطة في حد الخط المستقيم لانها ايضا جزء من حده مثل
من حده انه اقصر خط وصل به بين نقطتين او الموضوع على حسب النقط
المقابلة فان حمل الخط على المثلث امر ذاتي له وكذلك حمل النقطة على الخط
والثاني من معنى ما بالذات هي المحمولات التي يوجد موضوعاتها في حدودها
على انها اجناس لحدودها بمنزلة الخط المأخوذ في حد الاستقامة والانحناء الموجودين
في الخط وبمنزلة اخذ العدد في حد الزوج والفرد وهي الاول اخذ المركب وبمنزلة
اخذ المثلث في مساواة الزوايا القائمتين والمحمولات التي ليس تحمل بهاتين الجهتين
فهي من المحمولات العرضية بمنزلة حمل الابيض والحيوان على الموسيقي والطبيب
فان قولنا الموسيقار ابيض او حيوان هو حمل العرض واما المعنى الثالث — الطبيب صح
فهو المقول على اشخاص الجوهر وذلك انه قد جرت العادة ان يقال فيما ليس
هو موجود في شيء ولا هو مقول على شيء على ما قيل في رسم الجوهر انه موجود بذاته — شخص صح
واما ما يقال في موضوع فليس يقال فيه انه موجود بذاته بل بغيره وهذه هي
حال الاعراض واما المعنى الرابع فهو المعلولات اللازمة عن عللها الفاعلة
التي تتبعها ولا بد فان هذه يقال ان معلولاتها لازمة عنها بالذات مثل
الموت الذي يتبع الذبح واما المعلولات التي ليس تتبع عللها الا بالاتفاق وفي
الاقل فهي العلل العرضية مثل ان يمشي انسان فيبرق برق فانه ليس مشي الانسان
علة لوجود البرق وانما اتفق ذلك اتفاقا وليس هكذا حال الموت التابع للذبح
فانه لم يعرض الموت عن الذبح بالاتفاق بل حدوثه عنه ضروري دائم لازم
والمستعمل من اصناف ما بالذات في مقدمات البراهين هما صنفان المحمولات
الذاتية اعني الصنف الذي يوجد المحمول في حد الموضوع او الصنف الذي

يوجد الموضوع

يوجد الموضوع في حد المحمول وذلك ان هذا الصنف ايضا يظهر من امره ان المحمول
فيه ضروري وذاتي للموضوع فان نسبة اجزاء الحد الى المحدود نسبة ضرورية وهذه
اما ما كان الموضوع نفسه يوجد في حد المحمول فالامر فيه بين انه ضروري اذ كان
لا يفارقه مثل اخذ الانسان في حد الضحاك واما ما كان يوجد في حده جنس الموضوع
وهي الاعراض المتقابلة مثل اخذ الخط في حد الاستقامة والانحناء والعدد في حد
الزوج والفرد فان هذه لما كان الجنس ينقسم بها قسمة ذاتية وكان لا يخلو من
الجنس من احدهما وذلك ان تقابلها يكون اما على جهة العدم والملكة واما على
جهة الايجاب والسلب وجب ان تكون هذه المتقابلات محدودة ومنحصرة في الطبيعة
التي تنسب اليها حتى تكون نسبة الجنس الى جميع تلك المتقابلات نسبة الموضوع
خاصته اعني مثل نسبة الانسان الى الضحاك اي كما ان الانسان لا يفارقه الضحاك
كذلك لا يفارق الجنس احد المتقابلات واذا كان ذلك كذلك من جهة انه يعلم
انه ليس يخلو الموضوع الجنس من احدهما يعلم انهما من الاضطرار لكن لا على التعيين
فقد تبين من قولنا ما معنى ما بالذات والحمل الكلي المستعمل في البراهين واما الحمل على
الكل المخصوص بهذا الكتاب فهو المحمول الذي جمع ثلثة شروط احدها المحمول الذي
يقال على جميع الموضوع الذي رسمناه قبل والثاني ان يكون محمولا على الموضوع
بالذات والثالث ان يكون محمولا عليه اولا اعني ان لا يكون محمولا على الموضوع
من قبل طبيعة اخرى مثل حملنا مساواة الزوايا القائمتين فانها اول المثلث
وليس اول المختلف الاضلاع لانه ليس مساواة زواياه لقائمتين موجودة بما هو
مثلث مختلف الاضلاع بل بما هو مثلث فقط وانما الشرط هذا في المحمول الذي هو
لان المحمول الذي ليس يحمل اولا من طريق ما هو هو قد يحمل بوجه ما في الحمل الذي

الذي بالعرض ولذلك قد نرى ان الحمل الذي على الكل يكفي فيه ان يقال انه محمول
على كل الموضوع بذاته من قبل انه لا فرق بين قولنا ان هذا الشيء محمول موجود لهذا
الموضوع بذاته او موجود له اولا وذلك ان الاستقامة والانحناء هما امران موجودان
للخط بذاته وبما هو خط وهما ماخوذان في ماهيته او كانا فصلين للخط الذي به يقوم
وكذلك الحال في مساواة الزوايا القائمتين في المثلث فان هذا المحمول ليس يمكن ان يبرهن
للشكل بما هو شكل اذ كان المربع شكلا وليس زواياه مساوية لقائمتين ولا يمكن ايضا
ان يبرهن للمثلث المختلف الاضلاع وان كان امرا موجودا له فان ذلك ليس له
بما هو مختلف الاضلاع اذ كانت مساواة الزوايا القائمتين يوجد في متساوي
الاضلاع وللمتساوي الساقين واذا كان ذلك كذلك فهذا المحمول انما هو للمثلث
بما هو مثلث والبرهان المحقق انما هو الذي محمولاته امثال هذه المحمولات ولذلك
كان برهان مساواة الزوايا القائمتين للمثلث المختلف الاضلاع ليس ذاتيا له
ولا بما هو كذلك وقد ينبغي ان لا ننخدع ونظن انا قد بينا الشيء على طريق صح
الحمل الذي على الكل ونحن لم نبينه او نكون قد بيناه ونحن نظن انا لم نبينه
فاما الاشياء التي يعرض لنا فيها ان نبين فيها المحمول على الكل ونظن انا لم نبينه
فهي الاشياء التي ليس يوجد منها الا شخص واحد فقط مثل السماء والارض والشمس
والقمر فانه متى اقمنا برهانا على شيء من هذه انه بصفة ما مثل ان نقيم البرهان
على ان السماء جسم لا ثقيل ولا خفيف او ان الارض في الوسط فانا قد نظن انا
اذا اقمنا البرهان على امر شخصي لا على امر كلي اذ كان ليس يوجد من هذه اكثر من
شخص واحد وليس الامر كذلك فانا ما لم نقم ذلك على الارض بما هي مشار اليها
وشخص وانما اقمناه على الطبيعة الكلية الموجودة للارض بما هي ارض سواء وجد

منها

منها اشخاص كثيرة او لم يوجد بل اذا اقمنا البرهان عليها فقد علمنا انه لو وجدت
ارضون كثيرة لكانت حالها هي الحال ايضا انها كانت تكون ثابتة في الوسط كما
انه لو عدم اشخاص الناس حتى لا يوجد منها الا شخص واحد لكان يقوم البرهان
على ذلك الانسان انه ناطق لا بما هو شخص انسان بل بما هو انسان ولم يكن ذلك
لنا في اقامة البرهان عليه من طريق ما هو واما الاشياء التي يعرض لنا فيها ان نكون
لم نبين الذي على الكل ونظن انا قد بيناه فهي صنفان احدهما الاشياء المختلفة
الانواع التي يعرض ان نبرهن وجود محمول واحد بعينه لكل واحد منها على حدة
من قبل خفاء الطبيعة المشتركة التي يوجد لها ذلك المحمول بما هي مثل ما يبرهن
العددي ان الاعداد المتناسبة اذا بدلت تكون متناسبة ويبين المهندس
ان الاعظام المتناسبة اذا بدلت تكون متناسبة ويبين هذا المعنى بعينه الذي
الطبيعي للازمنة فانه قد يظن كل واحد من هؤلاء انه قد بين الامر الذي على الكل
وليس كذلك فان تبديل النسبة ليس للخطوط بما هي خطوط ولا للاعداد بما هي اعداد
وانما هو شيء موجود بذاته للطبيعة العامة التي تشترك فيها هذه الثلاثة ولذلك
يصدق ان كل الاعداد والاعظام والازمنة المتناسبة فانها اذا بدلت
تكون متناسبة وانما كان يكون البرهان في هذه على الكل لو كانت الطبيعة
المشتركة لهذه معروفة فاقيم البرهان عليها واما اذا اقيم البرهان في تبديل النسبة
على كل واحد من هذه على حدته فانه لم يقم البرهان على الكل ولا وقعت لك معرفة
تامة كما انه اذا بين مبين في المثلث المختلف الاضلاع على حدته ان زواياه مساوية
لقائمتين وبين ذلك بعينه في المتساوي الساقين وفي المتساوي الاضلاع ولم يعرف
من طبيعته وجود مساواة الزوايا القائمتين للمثلث اكثر من هذا المعنى من وجودها

لكل واحد من انواع المثلث فهو بعد لم يعرف بانه يوجد لطبيعة المثلث بما هو مثلث
الآن لكنك لم تعرف بضرب من الوجوه على نحو ما يكون العلم السوفسطائى والعرضى
لم يعرف من طبيعته وجود مساواة الزوايا القائمتين للمثلث اكثر من انه موجود
للمختلف الاضلاع وللمتساوى الاضلاع وللمتساوى الساقين على ما يعرف بعد لا هذا
امر موجود لكل مثلث بما هو مثلث وانه لا مثلث من المثلثات الا وزواياه مساوية
لقائمتين الا ان قلنا انه يعرف بنحو من الجزئية التى يفيدها الاستقراء وذلك شىء غير كافٍ
فى البرهان واما الموضع الثانى الذى يعرض لنا فيه ان نظن انا قد بينا الامر الذى على
الكل ونحن لم نبينه فهو الموضع الذى يعرض لنا فيه ان نبين شيئا التى ملجداو
يوجد محمولا على الكل ولا يكون الشىء المبين محمولا على الكل فنظن به انه محمول على الكل من قبل
كون الحد الاوسط بهذه الصفة مثال ذلك ان يبين مهندس انه اذا وقع خط مستقيم
على خطين مستقيمين فصير كل واحدة من الزاويتين الداخلتين اللتين فى جهة واحدة
مساوية لقائمة فان الخطين متوازيان فان التوازى موجود لكل الخطين اللذين بهذه
الصفة لكن لا على الكل لان التوازى انما يوجد على الكل للخطين اللذين يقع عليهما
خط ثالث فيكون مجموع الزاويتين الداخلتين اللتين فى جهة واحدة مساويا لقائمتين
سواء كان كل واحدة منهما قائمة او كان ما نقص من الواحدة زائدا فى الاخرى واما كون
الحد الاوسط فى هذا هو محمول على الكل واذا كان هذا هو احد الشروط فى البراهين
فقد ينبغى ان نعلم متى يقع لنا العلم المحمول الذى على الكل ومتى لا يقع فنقول انه اذا بينا
واحدا بعينه لاشياء كثيرة فان وجدنا لتلك الاشياء اسما مشتركا فقط مثل صنعه
السيف والصمصام والمخذم منها واحد فالبرهان عليها على الكل مثال ذلك انه لكان
معنى المثلث المختلف الاضلاع ومعنى المثلث المتساوى الساقين هو بعينه واحد

حمله

٢١

إعكاز

بعينه لقد كنا نرى ان مساواة الزوايا القائمتين انما يجب للمثلث المختلف الاضلاع
وللمتساوى الساقين على طريق الكل فاما اذا لم يكن معناهما واحدا بعينه لكن معنى كل واحد
منهما غير معنى الاخر فالبيان لم يكن محمولا على الكل ولا بحدا وسط محمول على الكل واذا لم يكن
معروفا عندنا الوصف الشىء الذى له يكون البيان على الكل امكننا ان نستنبط بان نتأمل
الاشياء التى يوصف بها بصفة ذلك الشىء الذى اوجبنا له ذلك المحمول فاذا وجدنا
الصفة التى اذا ابقيت هى وارتفعت سائر الصفات بقى المحمول واذا ارتفعت هى
ارتفع المحمول اولا بارتفاعها فتلك الصفة هى الصفة التى من قبلها وجد البيان
لها على الكل مثال ذلك انا اذا بينا فى المثلث المتساوى الساقين ان المحمول من خاص

المحمول

شأنه او يجب ان زواياه مساوية لقائمتين فانا اذا اردنا ان نستنبط الصفة التى
من قبلها وجد له هذا المحمول وجدنا انه متى رفعنا عنه انه من نحاس وابقينا
انه مثلث لم يرتفع عنه المحمول الذى هو مساواة الزوايا القائمتين وكذلك متى رفعنا
عنه انه متساوى الساقين او غير ذلك من الصفات الموجودة له لم يرتفع عنه هذا
المحمول واما متى رفعنا عنه انه مثلث وابقينا سائر الصفات فان المحمول يرتفع
عنه انه شكل وابقينا سائر الصفات فان المحمول يرتفع عنه ارتفاعا اوليا
وليس يخل بهذا القانون ان الخط اذا رفعنا عنه انه ذو شكل او ذو حدود ارتفع
عنه مساواة الزوايا القائمتين فان ذلك ليس هو ارتفاعا اوليا وانما عرض له ذلك
من قبل ارتفاع المثلث بارتفاعها ولو امكن ان يبقى المثلث ويرتفع الشكل لما
ارتفع المحمول الذى هو مساواة الزوايا القائمتين فاذا علمنا بهذه الطريق
ان المحمول انما هو موجود على الكل للمثلث علمنا انه الشىء الذى يحمل اليه البيان
على الكل وانه الذى تبين على طريق البرهان لكل واحد من اصناف المثلثات

اعني المختلف الاضلاع والمتساوي الساقين مساواة زوايا المثلث لقائمتين
او قد تبين ما هو المحمول على الكل وتبينت اصناف المحمولات الذاتية وانها
صنفان احدهما المحمول الذي يوخذ في حد الموضوع والصنف الثاني المحمول
الذي يوخذ في حده الموضوع وكان قد تبين ان البرهان يجب ان يكون من مقدمات
ضرورية اذ كان المعلوم بالبرهان يجب ان يكون من مقدمات ضرورية اذ كان
المعلوم بالبرهان من شرطه ان لا يكون بخلاف ما علم ولا في وقت ما وذلك انما
يجب له من قبل المقدمات الضرورية وكانت المقدمات الضرورية هي الذاتية
المحمولة على الكل فمن البين انه يجب ان يكون البرهان من المقدمات الضرورية الذاتية
المحمولة على الكل قلت هذا انما يصح لو ان ارسطوطاليس بين ان كل ذاتية ضرورية وكل
ضرورية ذاتية وايضا فان البرهان كما قال لا يخلو ان يكون من المقدمات الذاتية
او العرضية فان كان من العرضية لم يكن من الضرورية لان العرضية ليست ضرورية
لكنه من الامور الضرورية فليس من الامور العرضية واذا لم يكن من العرضية
فهو من الذاتية قال فاما ان مقدمات البراهين ينبغي ان تكون ضرورية
وهو الذي جعلناه سر في انه يجب ان تكون مقدمات البراهين ذاتية
فقد يمكن ان يكتفى في بيان ذلك بما سلف وقد يمكن ان يبين ذلك ايضا
او يمكن ان نبتدي القول فيه ابتداء اخر فنقول اذا انه يجب ان تكون النتيجة
اضطرارية غير مستحيلة ولا متغيرة فواجب ان يكون البرهان الذي من مثله
حصل لنا العلم بهذه الصفة ايضا ضرورية بل هو احرى بذلك واذا كان
واجبا في البرهان ان يكون بهذه الصفة اعني ضروريا فالمقدمات واجب
منها ايضا ان تكون ضرورية الا انه ليس واجبا في كل قياس ان يكون من

مقدمات

مقدمات ضرورية وذلك انه قد يمكننا ان ننتج نتيجة ما صادقة عن مقدمات
صادقة غير ضرورية فاما البرهان فمن شرطه ان يكون مع انه صادق ضروريا
ومما يدل على ذلك انا انما نعاند من ظن انه قد اتى ببرهان على مطلوب ما
من المطالب من غير ان يكون اتى به بان نعرفه ان البرهان الذي اتى به ليس من
مقدمات ضرورية او بان ذلك القياس الذي ظن انه منتج لم ينتج او بان تلك
المقدمات ماخوذة من الشهرة والشهادة لا بعينه قال ومن هاهنا تبين ان
من جعل شرط المقدمات البرهانية ان تكون مشهورة فهو في غاية البله والجهل
مثل ما نظن او فرطاغورس بهذه المقدمات انها برهان وذلك انه قال ان
الذي يعلم عنده علم ومن عنده علم فهو يعلم ما هو العلم وذلك كاذب وان كان
مشهورا وذلك انه اذ كنا نقول انه لا يكتفى في مقدمات البرهان ان تكون صادقة
فقط بل وان تكون ضرورية ومناسبة واولية فالحس الذي يوجد عندهم فكم
الحري ان لا يكتفى بكونها مشهورة وانه ليس كل مشهور صادقا فضلا عن ان يوجد
فيه سائر الشرائط الاخر وقد تبين ان البرهان يجب ان يكون من مقدمات ضرورية
من قبل ان الذي ليس يعلم الشي انه ضروري بامر ضروري فليس يعلم انه امر ضروري
لعلته لان علمنا الامر الضروري ضرورية ومن ليس يعلم الشي بعلته فليس عنده
علم به الا بطريق العرض مثال ذلك ان من ظن انه قد علم ان ا موجود لج بالضرورة
بواسطة غير ضرورية وهو ب من ان هذا لم يعلم وجود ا لج بالضرورة من قبل
الحد الاوسط الذي هو ب قد يمكن ان يرتفع ويكون عنده ان ا موجود لج بالضرورة
واذا كان ذلك كذلك فب اذن الذي هو الحد الاوسط لم يكن سبب علمنا
ان ا موجود لج بالضرورة الا ان كان ذلك بالعرض وايضا فان كان الانسان

مقدمات

وذلك ان الحد الاوسط

قد يعلم بوسط غير ضرورية على انه ضروري ويلزم على هذا ان يكون في وقت ما القياس
موجودا اعني القياس موجودا والنتيجة موجودة والعلم بها غير موجود وذلك
انه قد يمكن ان يرتفع الحد الاوسط فيكون المطلوب غير معلوم والقياس موجود
فيكون حالنا في الجهل بذلك المطلوب وبعد قياسه مثل حالنا معه قبل
ان يكون عندنا قياسه وذلك اذا ارتفع الحد الاوسط وان كان الحد الاوسط
غير مرتفع فيجب ان يكون حالنا في العلم بالنتيجة حال من يرى ان العلم بها امر ممكن
ان يتغير لا امر ضروري وذلك ان الحد الاوسط هو ممكن وليس يمتنع ان يقع
العلم بان النتيجة ضرورية من قبل حد اوسط ليس بضروري لكن بالعرض
لا بالذات مثل من يقيس فيقول الانسان ماشي والماشي حيوان فالانسان
حيوان بالضرورة كما انه ليس يمتنع ان يقع نتيجة صادقة عن مقدمات كاذبة
وذلك ان الحال في استنباط ضرورية النتيجة لضرورية المقدمات كالحال في
استنباط صدقها لصدق المقدمات على ما بين في كتاب القياس اعني انه
متى كانت المقدمات ضرورية كانت النتيجة ضرورية لانه ان لم تكن ضرورية
وكانت ممكنة كانت المقدمات ممكنة وقد فرضت ضرورية هذا خلف لا يمكن كما ان
المقدمات ايضا اذا كانت صادقة كانت النتيجة صادقة ضرورة وليس ينعكس
هذا اعني انه متى كانت النتيجة ضرورية مع صدق المقدمات لانه ليس يلزم عن
وجود التالي وجود المقدم على ما بين في كتاب القياس والذي يعلم الشيء
بوسط غير ضروري فهو لم يعلم ان الشيء المنتج عنه ضروري ولا لم كان
ضروريا لكن الذي يعلم الشيء بوسط بهذه الصفة اعني بوسط غير ضروري
وهو بين احد امرين اما ان يظن انه يعلم وهو لا يعلم وذلك اذا ظن في الوسط

كانت المقدمات ضرورية وكذلك الحال في صدق النتيجة صح

الذي

الذي ليس بضروري انه ضروري واما ان يتحقق انه ليس يعلم وذلك لو اعلم ان
ذلك الوسط غير ضروري فانه ليس يكون عنده من علم ذلك الشيء الا ان ذلك
موجود في ذلك الوقت الذي علمه وانه قد يمكن ان يتغير هو في نفسه او يتغير الحد
الاوسط في نفسه فيعلم بوسط آخر وقد يتشكك شاك فيقول ان كانت النتيجة
انما تكون ضرورية من مقدمات ضرورية فقد يجب ان لا يكون هاهنا قياس الا من
مقدمات ضرورية فكيف ساغ للجدلي ان يحتج بالمقدمات التي يتسلمها عن
المجيب بالسؤال بنتيجة ضرورية وحل هذا اقرب مما تقدم وذلك بانه انما قيل
في حد القياس انه قول يلزم عنه شيء آخر باضطرار ولم يقل شيء آخر اضطراري
فان الاضطرار في القياس هو نفس لزوم النتيجة عن المقدمات لا في كون النتيجة
اضطرارية واذ قد تبين ان مقدمات البراهين يجب ان تكون ضرورية وان
الضرورية يجب ان تكون ذاتية فان المطالب العرضية ليس يقع العلم بها من الاضطرار
اذ كانت توجد ولا توجد ولذلك لم يكن المقدمات من الامور العرضية ومن البين
ان نتيجة البرهان هي كلية والسبب في ذلك ان مقدمات البرهان هي كلية واذا
كانت نتيجة البرهان كلية وذاتية فبين انه لا يقوم على الاشياء الفاسدة برهان الا
على نحو من طريق العرض اي في وقت ما ولو كان البرهان يمكن على الاشياء الفاسدة اي
الجزئية للزم ان يكون للمقدمات الصغرى امور جزئية فاسدة لان الموضوع فيها
هو الموضوع في النتيجة ويكون ايضا غير كلية والذي يجب من ذلك في البرهان
يجب في الحد بعينه اعني ان الحدود غير كائنة ولا فاسدة اذ كانت الحدود اما هي
اما مبادئ برهان او نتيجة برهان او برهان يغير في وضع على ما سنبين بعد
والاشياء الحادثة مرة بعد اخرى بمنزلة الكسوفات فان البرهان ليس يقوم عليها من حيث

وعلى الكل فبين ان المطالب البرهانية يجب ان تكون ذاتية صح

جزئية وانما تقوم على الطبيعة المشتركة الكلية لجميع المكونات لا لهذا الكون هي
الجزئي كما ليس تقوم البرهان على الشيء الجزئي فقط ولا يعود وسنبين هذا الذي م
بعد ما انتهاكا فيا ومعنى ان يعلم انه ليس يكفي في مقدمات البراهين التي هي
براهين مطلقة لا بالاضافة الينا ان يكون المتوسط ضرورية فقط ان لم نسلم ان
كل ضروري ذاتي بل وان يكون مع هذا ذاتية فانه قد نظن ان هذه مقاييس
يكون الحدود الوسط فيها ضرورية لكنها ليست بذاتية قلت وقد ظن قوم فيما
وصف ارسطو هاهنا من ان كل ضرورية هو ذاتية وقالوا ان هاهنا مقاييس يكون
الحدود الوسط فيها ضرورية لكنها ليست بذاتية وذلك اذا اتفق ان كان شيئان
كل واحد منهما موجود لشيء ما بالذات فانا متى اخذنا احدهما في بيان صاحبه
مثل ان نبين ان هذا العليل حرارة غريبة من قبل ان نبضه مختلف
فان هذين يتبعان بالذات للعفونة ويوخذ احدهما للاخر ضرورية لكن ان
قيل في امثال هذه ضرورية فهو مع الضرورية بجوهرها يقول بالاشتراك الاسم
وهذه الضرورية بجوهرها هي التي يصح فيها ان يقال ان كل ضرورية ذاتية على ما
ذهب ارسطو فالسبب لا يكفي في الحدود الوسط في مقدمات البراهين المطلقة
ان يكون ذاتية فقط بل وان يكون مع هذا علة للنتيجة فان هاهنا مقاييس
الضائع الحدود الوسط فيها ذاتية لكنها متاخرة عن النتيجة وهي التي تسمى
لا مطلقة مثل ان نبين ان هذه المراة حامل لانها ذات لبن وذلك ان
الحمل هو سبب اللبن واللبن امر متاخر عنه فاما ان مقدمات البراهين
ان يكون مناسبة فذلك يبين من اجل انه يكون الحد الاوسط موجودا للاكبر للاصغر والاكبر موجود ذاتي صح
واذا كان الامر كذلك فبين ان مقدمات البراهين هي من جنس واحد وانه

لذلك

لذلك ليس يمكن ان ينقل البرهان من جنس من العلوم الى جنس اخر فان
المقدمات الخاصة المناسبة هي محصورة في الجنس ضرورة عن شيء كثير الجنس
متباينين ولذلك ليس يمكن المهندس ان يستعمل في بيان امر هندسي المقدمات
التي يستعمل العددي وانما كان ذلك كذلك لان الاشياء التي منها يبين طبيعة التي ر
البرهان ويتقوم في صناعة صناعة هي الاشياء المناسبة احدها المحمولات
المطلوبة في تلك الصناعة وهي التي يبين انها موجودة للموضوع بالذات والثاني
الامور المعلومة بالطبع في ذلك الجنس وهذه هي المقدمات التي بها يتبين وجود
المحمول للموضوع اما بايجاب واما بسلب والثالث الطبيعة الموضوعة التي يكون
البراهين على الاعراض والتاثيرات الموجودة لها لذاتها المنسوبة اليها وهي
التي تسمى موضوع الصناعة فاما المقدمات التي منها يكون البرهان في جنس
بطبيعة طبيعة من طبايع الصنايع البرهانية فلما كانت من الامور الذاتية
للجنس فقد يجب ان يكون خاصة وان كانت هاهنا مقدمات عامة لاكثر
من جنس واحد فبين كيف استعمال الصنايع الخاصة لها وكذلك الامر في تسبين ر
للمطلوبات ايضا انما يجب فيها ان يكون خاصة بالطبيعة الموضوعة اذا كانت
ذاتية لها واذا كانت المقدمات يجب ان يكون خاصة بجنس جنس وكذلك
المطلوبات فبين انه ليس يمكن ان ينقل البرهان من جنس الى جنس والسبب في
ذلك ان الطبايع الموضوعة للصنايع مختلفة مثل ان طبيعة العدد التي هي
موضوعة لصناعة الارثماطيقي لطبيعة المقدار التي هي موضوعة لصناعة
الهندسة ولذلك كان البرهان على مطلوب عددي ليس يمكن ان ينقل الى عظم
العدد والبرهان القايم على امر هندسي ليس يمكن ان ينقل الى امر غير هندسي

وانما يمكن ان ينقل البرهان من صناعة الى صناعة متى كان المطلوب في الصناعتين
واحدا بعينه اما على الاطلاق ان امكن ذلك واما ان يكون واحدا بجهة ما
وذلك بان يكون احدى الصناعتين تحت الصناعة الاخرى بمنزلة العلم
المناظر الذي هو تحت علم الهندسة وبمنزلة علم الموسيقى الذي هو تحت علم العدد
فان علم المناظر يستعمل امورا هندسية وعلم الموسيقى امورا عددية واما اذا
كان المطلوبان اثنين فليس يمكن ان يبرهن صاحب علم الهندسة ان الضدين انما
لهما علم واحد وان الضدين علمهما واحد واما ذلك للعلم الالهي كما انه ليس للعلم
الالهي ان يبين ان المكعبين اذا اضوعف احدهما بالاخر كان منهما عدد مكعب
وانما ذلك للعددي وليس انما يمتنع ان يبين صاحب صناعة الامر الغريب الخارج
لموضوع صناعته بل والامر الذي هو موجود لموضوع صناعته الا انه ليس من
الامور الذاتية له ولذلك ليس للمهندس ان يبين ان الخط المستدير او المستقيم
هو افضل الخطوط وان كان الافضل والاحسن موجودة للعظم لكنها ليست
موجودة له بالذات وهذا ما يدل غاية الدلالة على انه ليس يمكن ان ينقل البرهان
من صناعة الى صناعة لان الامور المشتركة لاكثر من موضوع صناعة واحدة هي
من الامور العرضية لا من الامور الذاتية فقد تبين من هذا انه لا سبيل الى ان يقام
البرهان على امر من الامور الا من مبادئ المناسبة التي تخصه وانه ليس يكتفي
في البراهين ان يكون مقدماتها صادقة وغير ذوات اوساط اي معلومة بنفسها
فقط بل وان يكون مع ذلك خاصة للموضوع الذي ينظر فيه ولذلك برهان بروسن
الذي استعمله في استخراج المربع المساوي للدائرة ليس هو لا برهانيا وان كان استعمل
فيه مقدمات صادقة لانها عامة مشتركة وذلك انه لما عمل مربعا اعظم من كل

كل

واحد منها في علم الصناعة التي تخصه مثال ذلك انه ليس يمكن ان يبرهن صح

منها امور واحد

شكل يقع في الدائرة واصغر من كل شكل يقع خارج الدائرة قال ان المربع الذي
هذه صفته يجب ان يكون مساويا للدائرة لان الدائرة هي اعظم من كل شكل يقع فيها
واصغر من كل شكل يقع خارجا عنها والاشياء التي هي اصغر واعظم معا من اشيا
واحدة باعيانها هي متساوية وهذه القضية العامة الكلية وان كانت صادقة
فليست خاصة بل مشتركة قلت ولذلك ما صرح ارسطو في كتاب السوفسطيقي
ان بيان بروسن هذا هو بيان سوفسطائي وان لم يكن كاذبا لكن سماه سوفسطائيا
اي قياسا مرائيا اذ كان يظن به انه برهان وليس ببرهان ولذلك يمكن ان ينقل
هذا النحو من البيان من صناعة الى صناعة ويستعمل في بيان اشياء كثيرة ولما كان
البرهان كما تبين انما يكون من الاشياء الذاتية الخاصة فيجب ضرورة ان يكون الحد
الاوسط في البراهين اما من طبيعة الجنس الموضوع لتلك الصناعة واما من طبيعة
الجنس الاعلى المحيط بذلك الجنس بمنزلة ما يكون البرهان كثيرا على الامور الموسيقية
من المبادئ العددية وذلك ان النغم داخلة تحت العدد ويبرهن على كثير من
الامور التي في علم المناظر من المبادئ الهندسية واذا عرض لصناعتين مثل
هذا من جهة ما ان احداهما تحت الاخرى فان الصناعة التي تنظر في الجنس العالي
يبين من ذلك الشيء سببه والصناعة الاخرى وجوده وانما تبين من ذلك الشيء وجوده
مثال ذلك ان صناعة الموسيقى تضع ان البعد الذي بالاربعة متفق وتوقف
على سبب هذا الاتفاق من صناعة العدد وهي ان هذه النغم هي على نسبة
الزائد جزءا والنغم التي على نسبة الضعف مثلا او الزائد جزءا ما هي متفقة ومثال
يضع صاحب علم المناظر ان الاشياء اذا نظر اليها على بعد ظهرت اصغر ويعطي
سبب ذلك من صناعة الهندسة وهو ان الزاوية الصغرى يوترها خط اصغر

وانما كان ذلك لان الوسط الذي من العلم الاعلى في امثال هذه الاشياء يكون المحمول
المطلوب سببه في الصناعة السفلى علة قريبة واذ قد تبين ان البراهين
الحقيقية انما تكون من المبادي المتقدمة بالطبع التي هي اعرف عندنا وعند الطبيعة
من البين انه ليس يمكن ان يبرهن صاحب صناعة مبادي صناعته الخاصة
الجنس الموضوع لها من قبل انه يحتاج في بيان تلك المبادي الى ان يكون مبادي
اعم خاصة بذلك الجنس متقدمة عليها او المبادي الخاصة ليس لها مباد خاصة
بل ان كانت فعامة ولذلك ما يجب ان يكون برهان جميع المبادي لصناعة
الحكمة العامة اعني الفلسفة الاولى التي موضوعها الموجود بما هو موجود فقد تبين
من هذا القول ان البرهان يكون من المبادي المناسبة الخاصة وهي الاسباب
القريبة للشيء وتبين مع هذا انه يمكن ان ينقل امثال هذه البراهين من صناعة
الى صناعة وانه لا يمكن ولكون البرهان المطلق الذي يعطي سبب الشيء القريب
هو البرهان الذي مقدماته موجودة فيه هذه الشروط التي تعددت كلها عسر علينا
ان نعرف طبيعة البرهان الذي هو برهان بالحقيقة لعسر معرفة هذه الشروط
علينا ونظن كثيرا انا قد علمنا الشيء علما حقيقيا علمناه بمقدمات صادقة غير
ذوات اوساط وليس الامر كذلك دون ان يكون فيها ساير الشروط التي ذكرنا
من المناسبة والتقدم بالطبع ولما كان كل برهان التيامه وقوامه من ثلثة اشيا
احدها الامور الموضوعة في تلك الصناعة والثاني المقدمات التي يبين بها
والثالث المحمولات المطلوب بيانها في تلك الصناعة وجودها لتلك الموضوعات
تبين ان الناظر في الصناعة يجب ان يتقدم عنده في هذه الثلثة الاجناس
معارف اول اذ كان قد وضع ان كل علم وتعلم فهو انما يكون عن معرفة متقدمة

اما الموضوع

اما الموضوع فيجب عليه ان يتقدم فيسلم من امره انه موجود ولا يبحث عن وجوده اصلا
لانه ليس عنده مقدمات بها يبحث عنه واما المقدمات فيجب ان يتقدم فيعلم من
امرها الامرين جميعا على ماذا يدل اسمها وانها موجودة واما المحمولات المطلوب وجودها
للموضوعات فانما يحتاج ان يعلم من امرها على ماذا يدل اسمها فقط ثم يطلب وجودها في
الموضوعات بالبراهين مثل ما يحتاج المهندس ان يعرف على ماذا يدل اسم المثلث
والدائرة والمنطق والاصم والعددي على ماذا يدل اسم الفرد والزوج والاول وغير
الاول وربما لم يحتج في هذه الثلثة الى التقدم في التعريف بهذه الاشيا لظهور الامر
فيها وذلك ان كثيرا من الموضوعات ليس يحتاج ان يتقدم فيخبر بانه يجب على
صاحب هذه الصناعة ان يتسلم وجودها اذ كان وجودها في الغاية من الظهور
عند الحس مثل وجود الحار والبارد الذي هو موضوع العلم الطبيعي وكثير منها
يحتاج منها الى ذلك كالحال في العدد فان الناظر فيه يجب ان يعرف اولا انه
انما يسلم وجوده تسلما فان وجوده خفي عند الحس وكذلك الحال في المقدار
والعظم وكذلك كثير من المقدمات ومن المحمولات المطلوبة ما ليس يحتاج
منها الى ان يتقدم فيعرف على ماذا يدل الاسم منها مثل المقدمة التي تقال
انه اذا انقص من المتساوية متساوية بقيت الباقية متساوية والمقدمات
التي تستعمل في الصنائع منها خاصة وهي المناسبة الذاتية التي ليس يمكن ان تستعمل
في اكثر من جنس واحد مثل ان الخط المستقيم هو الموضوع على سمت النقط
المقابلة ومنها عامية لاكثر من جنس واحد الا ان عمومها ليس كعموم طبيعة
واحدة بل كعموم نسبة مثل قول القايل اذا انقص من الاشيا المتساوية متساوية
بقيت الباقية متساوية فان هذه القضية تصدق على الاعظام والاعداد

والزمان لكن ليس التساوي فيهما بمعنى واحد بتواطؤ مثل عموم الحيوان للانسان
والفرس لا بتناسب بل باشتراك وهذه المقدمات اذا استعملها صاحب صناعة
صناعة فقربها او اخذها من موضوعها الخاص به كانت قد تفاوت المقدمات
الخاصة المناسبة مثل ان يقول المهندس بدل قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد
متساوية ولذلك ليس يوقع امثال هذه المقدمات الشك فما قيل من مقدمات
البراهين ينبغي ان يكون خاصة ومناسبة وانما يجب لذلك الا ينقل البرهان
من صناعة الى صناعة فان هذه المقدمات العامة هي مقدمات كثيرة و المستعملة
من ذلك في الهندسة غير المستعملة في العدد و المقدمات التي تنسب الى الصناعة
انواع منها مقدمات معروفة بالطبع عندنا واجب قبولها ومنها مصادرات
ومنها اصول موضوعة ومنها حدود فالمقدمات المعروفة بالطبع تخالف
المصادرة والاصل الموضوع من قبل ان المقدمات المعروفة بالطبع تصدق
بها لذاتها وليس يمكن ان نتصور فيها انها على غير ما هي عليه ولا يمكن
ان يعاندها بنطقه الداخل بل ان كان فبنطقه الخارج وهو اللفظ فقط والبرهان
هو بحسب النطق الداخل لا بحسب النطق الخارج واما الاصل الموضوع فهي
المقدمة التي يتسلمها المتعلم من المعلم على انها من قبل المعلم لا على انها امر بين
عند المتعلم ولا عنده ايضا علم بخلافها واما المصادرة فهي التي يتسلمها المتعلم
من المعلم لكن عنده علم بخلافها فهذا يخالف الحدود الاصول الموضوعة والمصادرات
من قبل ان الحدود ليس فيها حكم بان شيئا موجود او غير موجود وانما الحد
مقدمة والحدود تفهم ذات الشيء ومعناه فاما الاصول الموضوعة فليست
هي حينئذ مقدمة بل الاصول الموضوعة هي التي اذا اثبتت بوجودها صحة

وهو المساواة وان العدول
العددي يدل على ذلك
الاعداد المساويه

يجي

وليس يستعمل المهندس في الهندسة مقدمات كاذبة كما ظن ذلك قوم حيث قالوا
انه يضع هذا الخط هو مقدار كذا وليس هو عند الحس كذلك المقدار وان هذا الخط
مستقيم وليس الخط الذي يمثل به مستقيما فان المهندس ليس يبرهن على الخط الذي
يمثل وانما يبرهن على الخط المعقول الذي في ذهنه الذي اخذ ذلك الخط المحسوس مثالا
له ولا شيء وفرق اخر بين الحدود والمصادرات والاصول الموضوعة وهو ان الحدود لا تكون
الا كليات وتلك قد تكون كلية وجزئية والبرهان ليس يقوم على الاشياء الكثيرة بما هي
كثيرة بل انما يقوم على الطبيعة الكلية السارية في تلك الاشياء الكثيرة المحكوم عليها
الحكم البرهاني فانه اذا لم يكن في الاشياء الكثيرة طبيعة بعينها الصفة لم يكن هناك
معنى كلي موجود واذا لم يكن هنالك معنى كلي موجود لم يكن هنالك حد اوسط يحمل
عليه من طريق ما هو واذا لم يكن هنالك حد اوسط يحمل عليه شيء لم يكن هنالك
برهان اصلا ولذلك يجب ان تكون في الاشياء التي تقوم عليها البراهين طبيعة
بعينها الصفة تحمل على الاشياء الكثيرة متواطئا لا باشتراك الاسم فالقضية العامة
المشتركة التي يقال فيها ان حرفي النقيض لا يمكن ان يصدقا معا الظهورها
للكثير ان لا يصرح بها في البراهين وان تحملها حر فضية من البرهان
الا حيث يضطر اليها وذلك في موضعين احدهما اذا اردنا ان نبرهن
ان المحمول موجود للموضوع وان نقيضه غير موجود له مثل ان نريد ان نبين
ان العالم متناه وانه ليس غير متناه واذا اردنا ذلك فينبغي ان نشترط هذا
الشرط في الحد الاكبر مثال ذلك اذا اردنا ان نبين هذا المعنى للعالم بوساطة
انه جسم فانا نقول العالم جسم والجسم متناه وليس غير متناه فيصح لنا ان
العالم متناه وليس غير متناه وليس هذا الاشتراط ينفع به في هذا المعنى

الحد الاوسط اعني في حمل الحد الاوسط على الاكبر وسلب نقيضه عنه وكذلك
في حمل الحد الاصغر على الحد الاوسط وسلب نقيضه عنه وذلك ان حمل الاوسط على
الاكبر وسلب نقيضه عنه انما يصدق اذا كان الحد الاكبر مساويا للاوسط
وكذلك الحال في الاوسط مع الاصغر واما اذا كان اعم منه فليس يصدق ذلك مثل
انا اذا قلنا ان الانسان جسم بوساطة الحيوان فانه لا يصح لنا عكس المقدمة الكبرى
من هذا الشكل وهي ان كل جسم حيوان وانه ليس بغير جسم حيوان كما صح لنا ان كل حيوان
جسم وانه ليس بغير جسم وكذلك ايضا في المادة التي تصح لنا فيها هذا الاشتراط هي شرائط
مما ينتفع به في انتاج ما قصدناه من ان الحد الاكبر موجود للاصغر ونقيضه معدوم عنه
واما الموضع الثاني الذي يستعمل فيه هذه القضية العامة مصرحا بها
فهو اذا برهنا على شيء برهان الخلف حين نقول واذا كان هذا كاذبا فنقيضه
صادق لان النقيضين لا يجتمعان معا على الكذب لكن ليس استعمالها في
العلوم الجزئية اعني المختصة بجنس جنس من الموجودات من جهة ما هي عامة
لها لكن بان ننزلها الى الموضوع بقدر ما يمكننا ليكون مناسبة كما سلف
ذلك من قولنا وهذا الجنس من القضايا اعني العامة يشترك في استعمالها
جميع العلوم وصناعة الجدل فقد تتكلف نصرة هذه المقدمات وتبيينها
وكذلك العلم المدعو الحكمة الا ان الفرق بين العلمين ان صناعة الجدل
ليس تقصد تبيين شيء مخصوص بعينه ولا لها موضوع مخصوص
ولذلك كانت المقدمات التي تستعملها صناعة الجدل مأخوذة من السؤال
والبرهان فليس يأخذ مقدماته من السؤال اذ كان ليس قصده اثبات
اي النقيضين اتفق او ابطاله بل انما قصده اثبات شيء واحد بعينه او ابطال

نقيضه والمطلوب والمقدمة والنتيجة هي اشياء واحدة بالموضوع وانما تختلف
بالجهة ولذلك كان الشرط في المطالب البرهانية هو الشرط بعينه في المقدمات
البرهانية ولذلك امكن ان تنقلب المقدمات الخاصة بعلم علم مجهولة أسئلة
في ذلك العلم واذا كانت شروط الاسولة في علم علم هي بعينها شروط المقدمات
فظاهر انه ليس يجب على المهندس ان يجيب عن اي مسئلة اتفق ولا على
الطبيب ان يجيب عن اي مسئلة اتفق وبالجملة فليس على صاحب صناعة
ان يجيب الا عن المسائل التي تخص صناعته او المسائل التي هي من الجنس
الاعلى من صناعته مثال ذلك انه ليس يجب على صاحب علم المناظر ان
يجيب الا عن المسائل التي تخص علمه او عن المسائل الهندسية التي يستعملها
مبادي في صناعته لكنه ليس يجيب عن مبادي تلك المسائل بما هو صاحب
علم المناظر وانما يجيب عنها المهندس بما هو مهندس والمهندس ايضا
ان اجاب عن مسائل علم المناظر فذلك عارض له من جهة انها امور لاحقة
لموضوعه وداخلة تحته واذا كان ذلك كذلك فظاهر انه ليس يمكن ان
يتكلم صاحب صناعة مع من ليس من اهل تلك الصناعة فانه لو فعل
الانسان ذلك لوقع في حيرة في الصناعة وقد يسال سائل فيقول هل
يمكن ان يطرا في علم علم من العلوم مسائل غير منسوبة الى ذلك العلم مثل ان
يطرا في علم علم من العلوم الهندسية مسائل غير هندسية فان طرات فهل
هي منسوبة الى ذلك العلم ام الى علم اخر وهل في كل صناعة تعرض مسائل
هي خطا وان عرضت فهل الخطا في ذلك عارض من قبل صورة القياس
او من قبل مادته فنقول ان قولنا مسئلة غير هندسية مثلا وغير طبيعية

تفهم على ضربين احدهما ما ليس له تعلق بالصناعة بوجه من الوجوه مثل ما يقول
في العادم للصوت انه لا صوت له والثاني على ما له تعلق بالصناعة لكن تعلق خطا
ورديء بمنزلة ما يقول فيمن له صوت قبيح انه لا صوت له وهذا العلم هو احد
الجهل اعني الجهل المضاد للحق وهو الاعتقاد الكاذب لا الجهل الذي هو عدم
الحق وذلك ان لا يكون عنده اعتقاد في الشيء اصلا لا كاذب ولا صادق فاما ما قيل
فيه انه غير هندسي من قبل انه هندسي خطأ فمتعلقه يكون بصناعة الهندسة
بمنزلة ما يسأل المهندس الخطوط المتوازية اذا اخرجت تلتقي فان هذه
المسألة هي من جهة انها خطأ غير هندسية ومن جهة انها من امور ذاتية هندسية
وذلك ان التوازي من الامور الذاتية للخطوط واما ما قيل فيه انه غير هندسي
بمعنى انه قد عدم الامور المنسوبة الهندسية فهو من صناعة اخرى بمنزلة ما يسأل
المهندس عن مسألة موسيقية واما الصنائع فقد يعرض فيها الغلط من
قبل صورة القياس ومن قبل مادته وخاصة من قبل اشتراك الاسم الواقع
في الحد الاوسط لكن التعاليم قلما يعرض فيها الغلط الذي يكون من قبل اشتراك
الاسم من قبل ان الحد الاوسط فيها ليس يظن فيه انه واحد وهو كثير كما يعرض
ذلك من قبل اشتراك الاسم في غيرها من الصنائع والسبب في ذلك ان الامور
التي ينظر فيها التعاليم هي عند الذهن كحال الاشياء المشار اليها عند الحس
وذلك ان المهندس اذا بين مثلا ان كل دائرة شكل وقد كان تقدم فرسم
الدائرة ما هي فليس يمكن ان يغلط ولا ان يغلط بان يعاند معاند
بان يقول ليس كل دائرة شكلا اذ كان القول الموزون دائرة وليس بشكل
فان الدائرة الهندسية التي فهمها عند رسم الدائرة هي من الوضوح

قسمي صح

لدم

في الذهن بحيث لا يلتبس عليه الدائرة الهندسية مع الدائرة التي هي القول
الموزون وليس ينبغي ان يكون العناد البرهاني جزئيا ولا مأخوذا من الاستقراء
بل كليا لان الشروط بعينها التي تشترط في المقدمات البرهانية على الاطلاق
هي التي تشترط في المقدمات البرهانية الخاصة اذ كانت المعاندة البرهانية برهانا
متوجها نحو الابطال والغلط الذي يعرض من قبل صورة القياس هو مثل ان
يبين مبين نتيجة ما موجبة في الشكل الثاني بمقدمتين موجبتين وذلك ان
الموجبة ليس تنعكس كلية في كل مادة مثل ان يبين ان الكواكب نارية من قبل انها
تضيء والنار تضيء وانما يمكن ان ينتج من موجبتين في الشكل الثاني في الامور المنعكسة
وهي الحدود والخواص والرسوم ولو كانت النتيجة انما تنتج ابدا عن مقدمات صادقة
لقد كان التحليل بالعكس عند استنباط المجهول من المعلوم سهلا جدا ولكن يعرض
فيه غلط لانه كان يكون الامران متلازمين اعني انه لو كان كما انه اذا كانت
المقدمات صادقة يلزم ضرورة ان تكون النتيجة صادقة كذلك اذا كانت
النتيجة صادقة تكون المقدمات صادقة ولكن متى كان فرضنا النتيجة موجودة
وجدنا اللازم عنها الذي ينتجها فكان يقل الغلط لذلك التحليل بالعكس في
التعاليم اسهل منه في الجدل من قبل ان النتيجة في التعاليم انما تبين من امور
محدودة محصورة وهي المقدمات الذاتية المناسبة والنتيجة في الجدل تكون
من امور كثيرة متفقة اذ كانت تكون من الامور العرضية وغير العرضية
التعاليمية تخالف الجدلية من قبل ان المقدمات التعاليمية ليست تبين من
مقدمات تبين بمتوسط بل المقدمات التي في التعاليم اما مقدمات بينة
بغير متوسط واما مقدمات هي نتيجة عن مقدمات بينة بغير متوسط واما

وله اذا اعوز مثل هذه المعاندة ان يستثنى منه الدائرة التي هو القول الموزون صح

النتي صح

ينتجها

متفقة

المقدمات المجملة فقد يكون مقدمات ليست بينة الا بتوسط والفرق بين ان
يحدث السؤال على انها معروفة بغير توسط فيعرض الغلط لاجل ذلك في الجدل
كثيرا **فصل** ولما كان البرهان الذي يفيد وجود الشيء قد يكون غير الذي
يفيد سبب وجوده وكان يوجد هذان الصنفان اما في صناعة واحدة
واما في صناعتين فقد ينبغي ان ننظر بماذا يخالف كل واحد منهما صاحبه
اذا كانا في علم واحد واذا كانا في علمين فنقول انهما انما يختلفان اذا كانا
في علم واحد فمن وجهين احدهما ان البرهان الذي يفيد وجود الشيء فقط
يكون من مقدمات ذوات اوساط وهي المقدمات التي هي اسباب بعيدة
والبرهان الذي يفيد وجود الشيء وسبب لم ذلك الشيء يكون بالعلة القريبة له
والوجه الثاني ان البرهان الذي يفيد وجود الشيء فقط قد يكون من مقدمات
غير ذوات اوساط لكن الحدود الوسط فيه امور معلولة ومسببة عن الطرف
الاكبر وانما يكون امثال هذه البراهين اذا كانت الامور المتاخرة في الوجود
وهي المعلولات اعرف عندنا من الامور المتقدمة والامور المتاخرة
التي تؤخذ حدودا اوسط في امثال هذه البراهين صنفان اما امور مساوية
للطرف الاصغر الذي هو العلة ومنعكسة عليه واما امور الطرف الاكبر
اعم منها مثال التي هي معلولة ومنعكسة قول من بين ان الكواكب المتحيرة اقرب
الناس من الكواكب الثابتة من قبل انها لا ترى كان شعاعها يضطرب بان
الكواكب المتحيرة لا تضطرب وما لا يضطرب من الكواكب فهو قريب منا
فالكواكب المتحيرة قريبة منا وذلك ان القرب الذي هو محمول المطلوب هو سبب
رؤية الكواكب لا تضطرب ولا اضطراب الذي هو الحد الاوسط امر معلول

من

معلول عن القرب لا ان القرب عنه المحمول والمقدمة القائلة ان ما لا يضطرب
فهو قريب منا ظاهرة بالحس والاستقراء وهي عندنا اعرف من ان الكواكب المتحيرة
قريبة منا ومثال ذلك من بين ان القمر كري بان ضوءه ينمو قليلا قليلا بشكل هلالي
بان يقال القمر ينمو ضوءه بشكل هلالي وما هو بهذه الصفة فهو كري الشكل فالقمر
كري الشكل وذلك ان الكرية التي في القمر هي السبب لنمو ضوءه قليلا قليلا على ذلك
الشكل لكن النمو الذي بهذه الصفة اعرف عندنا من الكرية وقد يمكن في مثل هذا
الصنف من براهين الوجود ان تصير الحدود الوسط فيها معلولة ومنعكسة
على الحد الاكبر الذي هو السبب في ان نجعل الحد الاوسط منها اكبر والاكبر وسط
فيكون عند ذلك برهان على لم كان ذلك الشيء موجودا وذلك بعد ان نعلم
وجود المتقدم بالمتاخر مثال ذلك انه اذا عرفنا ان القمر كري الشكل لكن ضوءه
ينمو بشكل هلالي امكننا ان نعكس المقدمة الكبرى فنعطي السبب في كون
ضوءه بهذه الصفة من قبل انه كري ويؤلف البرهان هكذا القمر كري الشكل
وما هو كري الشكل فضوءه يجب ان ينمو بهذه الصفة فالقمر اذن ينمو ضوءه
بهذه الصفة لانه بهذا الشكل فيكون قد اتينا في مثل هذا القول بالسبب الذي
من اجله كان القمر يرى بهذه الصفة وهذا هو الذي برهان لم واما
البراهين التي الحدود الوسط فيها متاخرة والاكبر وليس ينعكس وليس يتفق
فيها الا برهان وجود فقط والبراهين التي تالف في الشكل الثاني من الاسباب
البعيدة هي براهين وجود وليست براهين لم كالحال في البراهين الموجبة
التي تكون من الاسباب البعيدة فان في كلها الموجبات السبب القريب منها
مثال ذلك من سال فقال لم لا تتنفس الحائط فقيل لانه ليس بحيوان وذلك

تتنفس

انه ليس العلة القريبة في انه لا يتنفس انه ليس بحيوان لانه لو كان الامر كذلك لوجب ان
يكون الحيوانية هي العلة القريبة للتنفس فكان يكون كل حيوان يتنفس وليس الامر
كذلك فان كثيرا من الحيوان لا يتنفس وانما كان ذلك كذلك لانه نفي سلب شيء
عن شيء من قبل سلب سبب ذلك الشيء القريب عنه فواجب ان يكون ذلك
هو السبب القريب في وجود ذلك الشيء مثال ذلك من قال ان الحيوان ليس بصحيح
قبل انه غير معتدل الحرارة فواجب ان يكون اعتدال الحرارة هو سبب الصحة القريب
وكذلك متى كانت العلة هي السبب القريب في وجود الشيء فان سلبها هو السبب
القريب في سلب ذلك الشيء وكون امثال هذه البراهين تامة في الكل
ظاهر فان الحد الاوسط يكون في امثال هذه الاشياء محمولا على الطرفين فان الحيوان
محمول على التنفس لا على الحايط فسلب والنافي باشال هذه الاسباب
البعيدة على جهة التعمق والاستغراق في تبيين ذلك الشيء مثل ما قال انه حرشين
انه بلد الصقالبة ليس فيها موسيقى والسبب في ذلك انه ليس عندهم كروم فان
الكروم سبب بعيد للموسيقى وانما كانت امثال هذه تعطي الاستغراق لانه اذا
سلب شيء عن شيء من قبل سلب سببه البعيد عنه كان ذلك احق ان يسلب
بسلب سببه القريب عنه فهذا قد يلحقه به برهان لم برهان الوجود في
الصناعة الواحدة بعينها واما الخلاف الذي بينهما اذا كان احدهما في علم والاخر
في ثان فهو غير هذا الخلاف وهذا الخلاف هي الجهة التي بها يكون احدهما انما يعطي
في ذلك العلم الواحد من الشيء انه موجود فقط وليس يمكن فيه ان يعطي سببه في ذلك
العلم من جهة ما هو ذلك العلم والاخر يعطي في العلم الثاني سبب وجوده فقط
وليس يمكن فيه ان يعطي في هذا العلم وجوده واذا كانا في علم واحد بعد ان يختلفا

الجهة اذا كانت الجهة التي يعطي السبب منها احدهما والجهة التي منها تعطي الوجود
الاخر جهة واحدة كانك قلت اما من حيث كلاهما طبيعي او الهي فان تختلفان
بالاشياء التي تقدمت واذا كانا في علمين اختلفا بالجهة التي بها كان احدهما
يعطي السبب والاخر الوجود كانك قلت من جهة ما احدهما برهان هندسي
والاخر مناظري ويعرض هذا لجميع العلوم التي تكون موضوعاتها اخذ بعضها
تحت بعض بمنزلة ما هو موضوع علم المناظر داخل تحت موضوع الهندسة
وذلك ان الابعاد الشعاعية داخلة تحت الابعاد الهندسية وكذلك الحال
في علم الحيل مع مساحة المجسمات وعلم تاليف اللحون مع علم العدد وعلم احكام
النجوم للالاحية اعني التي تنظر وتجرب عند علم احكام النجوم التعاليمية
وانما عرض هذا لامثال هذه لتقاربها بها حتى يظن بها ان موضوعها
متفق بالاسم والحد بمنزلة علم النجوم التعاليمي مع علم النجوم الملاحي وبمنزلة
علم اللحون التعاليمي مع العملي فالعلوم التي هي امثال هذه العلوم يكون
العلم بان الشيء موجود في العلم الذي هو اقرب الى الامر المحسوس والامر
الجزئي والعلم بلم هو موجود في العلم الذي موضوعه مجرد من الجسمي
واقرب الى التجريد وهذا هو العلم التعاليمي فان اصحاب التعاليم عندهم
الاسباب بوجود هذه الاشياء التي تبين وجودها في العلم الذي هو اقرب
الى الهيولى والمادة ولذلك كثيرا ما يعرض لاصحاب التعاليم انهم لا يشعرون
ان الشيء موجود وانما يشعرون بسببه فقط لانهم انما يبحثون عن الاشياء من
حيث هي مجردة من الهيولى والوجود للشيء انما هو مع الهيولى ولذلك قد
نجد كثيرا من اصحاب علم تاليف اللحون لا يشعرون بكثير من النغم الموجودة في الموسيقى

العملية تجد كثيرا ما ينظر فيه صاحب العلم الطبيعي حاله من علم المناظر حال ما في علم المناظر
مع علم الهندسة اعني ان العلم الطبيعي يعطي فيه وجوده والعلم المناظري سببه
مثل الحال في قوس قزح والهالة فان الطبيعي يعطي فيه وجوده وعلم المناظر سببه
وقد يوجد علم حاله من هذه الحال وليس هو داخلا تحته بمنزلة علم الطب
عند علم الهندسة فان كون الجرح المستدير عسير البرء الطبيب يعطي وجوده
والمهندس يعطي سبب ذلك قال واولى الاشكال واخصها ان يكون شكل
البرهان هو الشكل الاول فان العلوم التعاليمية انما تستعمل هذا الشكل ويكاد ان
يكون جميع العلوم التي تعطي سبب الشيء كما قلنا انما تأتلف براهينها في هذا الشكل
لان العلم بسبب الشيء انما هو العلم المحض الذي يكون على طريق الايجاب وهذا انما يأتلف
في الشكل الاول وايضا فان الحدود لا تنتج الا في هذا الشكل من قبل ان الحدود من جهة
المحدود والشكل الثاني فليس ينتج موجبة والشكل الثالث وان كان قد ينتج موجبة
فهو لا ينتج كلية والحدود والنتائج البرهانية المحضة فهي كلية وايضا فان الشكل الاول
هو غير محتاج الى الشكلين الاخيرين في ان يتبين مقدماته مقدمات غير ذوات
اوساط اذا كانت مقدماته ذوات اوساط والشكلان الاخران محتاجان اليه
في هذا المعنى وانما كان ذلك كذلك لان كل شكل فيه مقدمة موجبة ومقدمة
كلية فاذا كانت هاتان المقدمتان في شكل اي شكل كان يحتاج الى الوسط
احتيج ان يتبين بمقدمات غير ذوات اوساط في شكل اخر والموجبة ليس يمكن
ان تنتج في الشكل الثاني والكلية ليس يمكن ان تنتج في الثالث فمتى كانت الكلية
هي الموجبة وكانت ذات وسط احتاجت في ان تتبين بوسط الى الشكل الاول
ضرورة سواء كانت جزء قياس في الشكل الثاني او الثالث واذا كان الامر هكذا

تبين

تبين من جميع هذه الوجوه ان الشكل الاول احق الاشكال ان يكون شكل البرهان
المطلق اعني الذي يفيد وجود الشيء وسببه معا او السبب اذا كان الوجود معلوما
ولكنه قد توجد مقدمات موجبات اول اعني ان توجد المحمولات لموضوعاتها
بغير وسط مثل حملنا النطق على الانسان كذلك ايضا قد توجد سوالب اول اعني ان تسلب
المحمولات عن موضوعاتها سلبا اوليا بغير وسط مثل سلبنا الانسانية عن الحجارة انما
يكون المحمول مسلوبا عن الموضوع سلبا غير اول متى اتفق ان كان المحمول او الموضوع
داخلا تحت طبيعة ما كلية والجزء الاخر مسلوبا عنها او كانا كلاهما داخلين تحت
طبيعة كلية الا ان الطبيعتين متباينتان فانه اذا كان ذلك كذلك عرض ان
يكون المحمول مسلوبا عن الموضوع اما من قبل سلب تلك الطبيعة الكلية عنه
ان كان الموضوع هو الداخل تحتها واما من قبل سلب الطبيعة المحيطة عن الموضوع
ان كان هو الداخل تحتها واما من قبل سلب الطبيعتين احديهما عن
ان كانا كلاهما داخلين تحت طبيعتين متباينتين اعني مسلوبا الكلية
عن الاخرى فاذا كان سلب المحمول عن الموضوع من قبل سلب الطبيعة
المحيطة بالموضوع عنه اسلف ذلك في الشكل الثاني واذا كان من قبل سلب
الطبيعة المحيطة بالموضوع عنه اسلف ذلك في الشكل الاول والثاني
مثل ان نبين ان شجرة التين ليست حيوانا بتوسط النبات فيأتلف
القياس في الثاني شجرة التين نبات والحيوان ليس بنبات وفي
الاول شجرة التين نبات والنبات ليس بحيوان فيصح من ذلك ان
شجرة التين ليست بحيوان ويبين ان هذا السلب ليس هو باول
لان سلب الشجرة عن الحيوان انما هو من قبل سلب جنسها الذي

هو النبات عن الحيوان ومثال ذلك ما ليس ينتج في الشكل الاول وينتج في الثالث ان يبين
عكس هذا وهو ان الحيوان ليس بشجرة فان في القياس هكذا الحيوان ليس بنبات
والشجرة نبات فينتج عن ذلك في الضرب الثاني من الشكل الثاني ان الحيوان ليس بشجرة
واما مثال سلب المحمول عن الموضوع من قبل ان الطبيعة المحيطة بكل واحدة منهما مسلوبة
عن صاحبها فمثل سلبنا الجماد عن شجرة التين فانه يمكننا ان ننتج سلب احد هذين عن
الاخر بتوسط كل واحدة من الطبيعتين المحيطتين بهما اعني بتوسط الحيوان او بتوسط
النبات مثل قولنا شجرة التين نبات والنبات ليس بجماد فشجرة التين ليست بجماد اما متوسط النبات
واما بيان ذلك بتوسط الحيوان مثل قولنا شجرة التين ليست حيوانا والجماد حيوان
ينتج في الشكل الثالث ان شجرة التين ليست بجماد لكون الصغرى سالبة
واذا كان هذا هكذا فاذن ليست المقدمات التي المحمولات فيها مسلوبة عن الموضوع سلبا
اوليا وهي المقدمات التي ليس واحد من جزئيها منحصرا تحت طبيعة كلية ولا
الجزئين بهذه الصفة فاما انه يجب اذا كان شيء مسلوبا عن شيء ما ان الكل واحد منهما بسلبه
عما هو داخل تحت الاخر حتى يكون سلبه عنه بتوسط سلبه عنه نفسه مثل
انه اذا كانت أ مسلوبة عن ب فانه يجب ان تكون أ مسلوبة عن كل ما هو داخل تحت ب
وتكون ب مسلوبة عن كل ما هو داخل تحت أ فذلك بين من انا اذا وضعنا صنفا
من الاصناف تحته طبايع متدرجة في الوجود اي يلزم الاعم منها عن الاخص
ووضعنا صنفا اخر تحته طبايع متدرجة ايضا في الوجود ووضعنا انه ولا واحد
من الصنفين يوجد لصاحبه فانه من البين ان اي شيء وجد لطبيعة واحدة
من الطبايع التي في صنف واحد منهما انه مسلوب عن كل واحد من الطبايع التي
في الصنف الاخر الثاني والا وجد لك الصنفان المتباينان احدهما للاخر مثال ذلك

ذلك ان نضع احد الصنفين المتباينين الحيوان والطبيعة المتدرجة تحته من الذي
والسياد والصنف الثاني النبات والطبيعة المتدرجة تحته الشجر والتين
فهو بين ان اي شيء وصف بواحدة من هذه الطبايع التي في صنف واحد من
الصنفين المتباينين انه غير موصوف بطبيعة من الطبايع التي في الصنف الثاني
مثال ذلك انا اذا وضعنا النخلة بانها شجرة تبين انها ليست حيوان بري ولا بابل
والا كان بعض هذه موصوفا ببعض اعني النبات بالحيوان واذا تبين هذا فقد
اتضح سلب عن اشياء من قبل سلبها عن الاشياء المحيطة بها والمكان الجهل
جهل على طريق الايجاب السلب والعدم وهو الجهل الذي ليس معه اعتقاد
شيء من الاشياء وجهل على طريق الملكة والحال وهو الاعتقاد الكاذب فان
الجهل الذي على طريق الملكة قد يعرض من جهتين احداهما بقياس والجهة الثانية
بغير قياس لا ينتج الجهد انفطا اعني ان يعتقد في الشيء الموجود انه غير موجود
او في غير الموجود انه موجود وذلك في الاشياء التي بوجودها ولا وجودها
اما بغير وسط واما بوسط واما الوهم والغلط الذي يكون بغير قياس فليست
يكون له اسباب متفننة وهو بسيط غير مركب كما ان سببه بسيط واما
الغلط الذي يكون بقياس فان له اسبابا كثيرة وذلك ان هذا الغلط يكون فيما
ليس له وسط وفيما له وسط وفي كل واحد من هذين في الايجاب والسلب
اعني ان يعتقد في السالب انه موجب وفي الموجب انه سالب فاما الغلط
الموجب الكلي فانه لا يكون الا في الشكل الاول وذلك يعرض في السالب الذي
بغير وسط اعني ان يعتقد فيه انه موجب اما من قبل ان مقدمتي القياس
كاذبتين واما من قبل ان الصغرى تكون كاذبة والكبرى صادقة مثال ذلك

انه اذا كانت آ مسلوبة عن ب بغير وسط فاعتقد انسان ان آ موجود لب
بطريق القياس اعني بوسط هو ج فانه قد يعرض هذا الجهتين احداهما ان
يكون المقدمتان كاذبتين وذلك انه قد يمكن ان يكون آ و ب كلاهما مسلوبين
عن ج سلبا كليا فيعتقد هو ان آ موجودة لج وان ج موجودة لب وان
آ كذلك موجودة لب فيكون قد اعتقد موجبا كليا كاذبا في سلب صادق
بغير وسط من قبل مقدمتين كل واحدة منهما كاذبة وذلك غير ممتنع فانه
لما كان آ مسلوبا عن ب بغير وسط لم يمتنع ان يكون كل واحد منهما مسلوبا
عن ج والجهة الثانية ان يكون الكبرى صادقة والصغرى كاذبة فانه يمكن
ان يكون آ محيطة بج ومسلوبة عن ب سلبا اولا فان ذلك ليس بممتنع وانما
الممتنع ان يكون ج محيطة بب ويكون آ مسلوبة عن ب سلبا اولا فان ب
آ ج ليست مسلوبة عن ب سلبا اولا بل يكون مسلوبة عن ب من قبل
سلبها عن ج المحيطة بها وذلك خلاف ما وضع فلذلك اذا كانت آ مسلوبة
عن ب سلبا بغير وسط فليس يمكن ان يكون الغلط العارض نحو ذلك
من قبل ان المقدمة الصغرى صادقة والكبرى كاذبة لانه ليس يوجد شي
يحيط بب حتى يكون جزءا منه وهو مسلوب عن آ سلبا اوليا فبهذين
الوجهين فقط يكون الغلط الموجب الكلي في السالب الذي بغير وسط
والغلط الموجب الكلي انما يكون في الشكل الاول كما قلنا واما الغلط الذي
هو سالب كلي يعرض في الشكل الاول والشكل الثاني اذ كان كلاهما ينتج السالب
الكلي فلنخبر على كم وجه يعرض الغلط السالب في الموجب الذي بغير وسط
في الشكل الاول اعني باي حال يكون للمقدمتان فيه من الصدق والكذب

ويكون ب ت مسلوبه عن آ م

فنقول انه يمكن ان يعرض في هذا الشكل قياس يكون مقدمتاه كاذبتين كلتاهما
وقد يمكن ان يكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة ويكون الصادقة منهما
ايهما اتفق اما الصغرى واما الكبرى فاما كيف يعرض ان يكونا كاذبتين معا
فذلك اذا اتفق مثلا ان يكون آ موجودة لج ولب بغير وسط ويكون ج
مسلوبة عن ب فاذا جعل جاعل ج وسطا واعتقد ان آ غير موجودة لج وان
ج موجودة لب فقد وضع مقدمتين كاذبتين ينتج عنهما سالب كاذب
وهو ان آ غير موجودة لشي من ب وانما يمكن ان يكون ج على ب بالايجاب
كاذبا لانه ليس اذا وجد شي في شيئين لزم ان يوجد احدهما للاخر فان
الحيوان موجود للفرس والحمار وليس الحمار بموجود للفرس ومثال هذا
من المواد ان نقول كل انسان هو فرس ولا فرس واحد حيوان فينتج لنا
عن ذلك سالب كاذب عن مقدمتين كاذبتين وهو ان كل انسان ليس
حيوان ووجود الحيوان للانسان بغير وسط واما كيف يعرض ان يكون
احدى المقدمتين كاذبة والاخرى صادقة فمثل ان يكون آ مسلوبة عن ج
ويكون ج مسلوبة عن ب ويكون آ موجودة وجودا اولا لب فان ذلك غير
ممتنع فاذا اخذنا آ مسلوبة عن ج وج موجودة لب انتج لنا ان آ مسلوبة
عن ب عن مقدمتين كبراهما صادقة وصغراهما كاذبة ومثال ذلك من المواد
كل انسان حجر ولا حجر واحد حيوان فلا انسان واحد حيوان واذا فرضنا
المقدمة الكبرى صادقة يكون كذب الصغرى واجبا ضرورة من قبل انه
غير ممكن ان يكون آ غير موجودة لج وموجودة لب وان يكون ج موجودة
لب وايضا فلو كانتا صادقتين لوجب ان تصدق النتيجة على ما سلف

وكذلك يمكن ان تكون الصغرى هي الصادقة والكبرى هي الكاذبة وذلك مثل ان
تكون آ موجودة في كل ب و ج في كل ب و ت في كل ج اعني ان تكون الصغرى
منعكسة فتكون آ ضرورة في ب لانها اذا كانت آ في كل ب و ب في كل ج
فواجب ان تكون آ في كل ج الا انها في ب بغير وسط وفي ج بوسط فاذا اخذ
احد ان آ غير موجودة في ج وان ج موجودة لب فانه يلزم من ذلك ان آ غير موجودة لشي
من ب فيكون سالب كلي كاذب عن مقدمتين صغراهما صادقة وكبراهما كاذبة
فقد بين ان في الشكل الاول يمكن ان ينتج سالب كاذب بعضه موجب غير
ذي وسط وذلك اما ان تكون المقدمتان كاذبتين معا واما ان تكون احداهما
كاذبة ايهما اتفق بخلاف الامر في الموجب الكاذب فان هنالك ليس يمكن
ان تكون الصغرى صادقة واما في الشكل الثاني فليس يمكن ان ينتج فيه سالب
كاذب عن مقدمتين كلتاهما كاذبة بالكل فانه ان كانت آ مثلا موجودة
لكل ب بغير وسط فانه ليس يوجد شي يكون محمولا على جميع ب بالايجاب
ومسلوبا عن جميع آ او بعكس ذلك على ما يوجد عليه الامر من ترتيب الحد الاوسط
في الشكل الثاني من الطرفين حتى يكون الغالط اذا اخذ مكان السالب موجبا
او مكان الموجب سالبا فقد استعمل قضيتين كاذبتين بالكلية في الشكل الثاني
فاما ان كانت المقدمتان كاذبتين في البعض فقد يمكن ان تكونا كاذبتين
وذلك انه ليس مانع من ان تكون ج موجودة لبعض آ ولبعض ب فاذا اخذت
ج موجودة لكل ب ومسلوبة عن كل آ او بالعكس فان المقدمتين تكونان كاذبتين
في الجزء مثال ذلك ان الحساس يوجد للحيوان بجوده آ ولا والمتخيل يوجد في
بعض الحيوان وفي بعض الحساس فاذا اخذ احد ان كل حيوان متخيل وانه ولا

واحد متخيل انتج سالبا كليا كاذبا وهو انه ولا حيوان واحد حساس من مقدمتين
كاذبتين بالجزء وقد يمكن ان تكون في هذا الشكل احدى المقدمتين كاذبة ايهما
كانت والاخرى صادقة فان كل ما هو موجود لكل آ هو موجود لكل ب من جهة
وضعنا ان آ موجودة لب وجودا اوليا فلنفرض ذلك الموجود لكليهما هو ج
فان اخذ ان ج موجودة لكل آ وغير موجودة لشي من ب فان مقدمة ج الكبرى
تكون صادقة والصغرى كاذبة والنتيجة سالبة كاذبة وكذلك يعرض متى بدل
مكان الموجبة وذلك ان تكون ج موجودة لكل ب وغير موجودة لكل آ
فان الصغرى تكون صادقة والكبرى كاذبة وكذلك ايضا لما كان ما هو غير
موجود لشي من احدهما فانه ليس بموجود لكل الاخر من قبل انه ان كان
موجودا له كان موجودا للشي الذي وضع هو مسلوبا عنه وذلك خلف
لا يمكن فاذا كان ج مثلا غير موجودة لب وغير موجود لكل آ فاذا اخذ احد ان ج
غير موجود لب وموجود لكل آ امكن ايضا بهذه الجهة ان تكون احدى المقدمتين
كاذبة والاخرى صادقة مثل ان تكون ج غير موجودة لب فان السالبة تكون صادقة
وهي الصغرى والموجبة كاذبة وكذلك ايضا يعرض اذا غير مكان السالبة ان
توجب ج ولا في شي من آ و ج في كل ب فان الكبرى تكون الصادقة والصغرى الكاذبة
وذلك ان الموجبة ابدا هي الكاذبة فقد تبين من هذا انه يمكن ان يقع الغلط
والانخداع في القياس في المقدمات التي هي غير ذوات اوساط بان تكون
المقدمتان معا كاذبتين او تكون احداهما فقط ايهما اتفق او تكون الصادقة
والكاذبة منهما محدودة فاما المقدمات ذوات الاوساط فان الغلط فيها
يعارض عن القياس الكاذب المقدمات لانه ان تكون ايضا اما سالبا كليا

واما موجبا كليا ثم القياس الذي ينتج الكاذب لا يخلو ايضا من ان ينتجه الحد
الاوسط مناسب للحق او غير مناسب واعني بالمناسب للحق الحد الاوسط الذي
يمكن ان ينتج به الحق الذي هو ضد النتيجة الكاذبة وبغير المناسب الذي ليس
يمكن به ان ينتج الحق من جهة انه ليس يضعه من الطرفين وضعا يأتلف
منه شكل ينتج اصلا فاما الغلط السالب فقد يكون كما قيل في الشكل الاول
وقد يكون في الثالث فاما اذا كان في الشكل الاول وكان بوسط مناسب فانه
ليس يمكن ان تكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين لكن الكبرى منهما فقط تكون هي
الكاذبة والصغرى هي الصادقة مثال ذلك ان تكون آ موجودة لـ ب بتوسط
ج اعني بان تكون آ موجودة لكل ج و ج موجودة لكل ب فانه يتبين ان
مقدمة ب ج وهي الصغرى ليس يمكن ان نغلط فيها فنأخذ على الضد
اعني ان نأخذ سالبة كلية بعد ما كانت موجبة كلية لانه ان غلطنا فيها
واخذت سالبة واخذت الكبرى صادقة اي موجبة لم ينتج من ذلك شيء
في الشكل الاول لانه لا ينتج فيه ما صغراه سالبة وكذلك ان اخذت كلتاهما
كاذبتين اعني ان نأخذهما سالبتين معا اذ كان ما من سالبتين لا ينتج في
شيء من الاشكال وكذلك اذا كان الحد الاوسط قريبا من المناسب اعني قريبا
من ان ينتج الحق مثل الموجبتين في الشكل الثالث وذلك بان تكون ج مثلا
محمولة على كل آ ومحمولة على كل ب فانه متى رام احد ان ينتج سالبا لـ ج في هذا
الموضع في الشكل الاول فان مقدمة ج ب تكون صادقة ولا بد ان كان من
شرطها ان تكون موجبة والكبرى هي التي يمكن ان يوجد بها الضد اعني سالبة
فقد تبين ان الغلط انما يعرض في المقدمة الكبرى في الشكل الاول اعني الـ

محولي

متى كان الحد الاوسط مناسبا للحق او قريبا من المناسب واما ان كان الحد الاوسط
الذي اخذ في القياس الكاذب غير مناسب للحق فان الحد الاوسط الذي بهذه
الصفة لا يخلو ان يكون موجودا للطرف الاعظم مسلوبا عن الاصغر او يكون مسلوبا
عن كليهما واما ان يكون مسلوبا عن الاعظم موجودا للاصغر فان ذلك لا يمكن لانه
اذا وجد المحمول للموضوع اعني لكله فليس يمكن ان يوجد شيء يسلب عن كله المحمول
ويوجب هو لكل الموضوع واما ان يوجد شيء مسلوب عن كليهما او يسلب عن الكبرى
ويوجد للمحمول فقد يمكن وبين ان الحد الذي بهذه الصفة ليس يمكن ان يبين
به ان شيئا موجود في كل شيء فهو لذلك غير مناسب فاذا ان كان الحد الاكبر موجودا
في كل الاوسط كما قلنا والاوسط مسلوبا عن كل الاصغر فان ذلك يمكن ليس مثل ان
تكون آ موجودة لكل ج و ج غير موجودة لشيء من ب و آ موجودة لكل ب فهو لا
ان يكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين لانه لا يمكن من مثل هاتين المقدمتين ان ينتج
نتيجة كاذبة سالبة الا ان تعكس المقدمتان الصادقتان جميعا اعني بان ترد الكبرى
سالبة والسالبة موجبة لانه دون هذا لا يكون القياس منتجا في الشكل الاول
مثل ان يأخذ احد آ ولا على شيء من ج و ج على كل ب فينتج له ان آ ولا على شيء
من ب وهو سالب كلي كاذب عن مقدمتين كلتاهما كاذبتان واما متى كان
الحد الاوسط مسلوبا عن الطرف الاعظم والاعظم في الاصغر بمنزلة ما تكون آ
مسلوبة عن كل ج فان مقدمة آ ج السالبة تكون الصادقة واما مقدمة ج ب
الموجبة فانها تكون كاذبة من قبل انها تؤخذ موجبة وهي سالبة لانه لو كان صادقة
من حيث تؤخذ موجبة للزم ان تكون النتيجة سالبة صادقة وقد فرضناها
فلذلك يجب اذا كان الحد الاوسط الغير المناسب مسلوبا عن الطرف الاعظم

كالحيوانية المسلوبة عن الحجرية والموجودة في الانسان

ان يكون مسلوبا عن الطرف الاصغر كما قلنا فاما متى كان هذا الغلط في الشكل الثاني
فانه غير ممكن ان يكون كلتا المقدمتين كاذبتين بكليتهما من اجل انه اذا كانت أ
موجودة لكل ب غير ممكن ان يوجد حدا وسط يكون موجبا لكل احدهما ومسلوبا
من جميع الاخر لانه لو كان ذلك كذلك لكان أ مسلوبا عن كل ب كما قيل فيما تقدم
فاما ان يكون باحدى المقدمتين كاذبتين ايهما كانت فقد يمكن بمنزلة ان يكون
ج موجودة لكل أ ولكل ب فاذا اخذ ان ج موجودة لكل أ وغير موجودة
لشيء من ب انتج ان أ غير موجودة لشيء من ب فمقدمتين احديهما كاذبة
وهي السالبة والثانية صادقة وهي الموجبة وكذلك يعرض ان اخذ الامر
بالعكس اعني ان اخذت ج غير موجودة لشيء من أ وموجودة لكل ب واما
ان كان الكذب جزئيا فقد يمكن ان يكونا كاذبتين معا مثل ان يكون أ موجودة
في بعض ج وج في بعض ب فقد بان كيف يعرض الغلط في السالب في
الشكل الاول والثاني وباي احوال من الصدق والكذب يكون عند ذلك
المقدمات واما الغلط الذي يعرض في الايجاب الكلي فانه يعرض ايضا
اذا كان الوسط مناسبا واذا كان ايضا غير مناسب اما اذا كان مناسبا
فانه غير ممكن ان يكون كلتا المقدمتين كاذبتين من قبل انه يلزم من الاضطرار
ان يكون مقدمة ب ج التي تنتج الحق موجبة ومقدمة أ ج سالبة فاذا
حولت احدهما وحفظ ان يكون القياس منتجا فلعلنا نحول السالبة فقط
ومثل هذا المثال يعرض الامر اذا كان الحد الاوسط قريبا من المناسب كما قيل
في الغلط الذي يكون في السالب الكلي وذلك اذا اتفق ان كان أ
غير موجودة في شيء من ج وموجودة في كل ب فاما متى لم يكن القياس

بوسط مناسب فانه متى كانت أ موجودة لكل ج وج غير موجودة لشيء من ب فان مقدمة
أ ج يكون صادقة ومقدمة ج ب كاذبة لانها هي المحولة موجبة واما متى كانت
أ غير موجودة لشيء من ج وج غير موجودة لشيء من ب فان المقدمتين كلتيهما تحول من السلب
الى الايجاب فيكون كلتاهما كاذبتين تنتج موجبا كاذبا واما ان كانت أ مسلوبة عن كل
ج وج موجودة لكل ب فهو وسط مناسب والكاذبة منه كما قلنا هي الكبرى اذ كانت
هي المحولة مثل ان ياخذ احد ان كل موسيقي علم وان كل علم حيوان فينتج له ان كل
موسيقي حيوان واما مثال ذلك اذا كان الحد الاوسط مسلوبا عن الطرفين فاخذه
احد موجبا للطرفين من المواد مثل قول القائل كل انسان حجر وكل حجر ديك فكل انسان
ديك فقد تبين من هذا القول كيف يقع الغلط بالقياس الصحيح الشكل في المقدمات
الاول لا اوساط لها وفي المقدمات ذوات الاوساط وعلى كم ضرب يقع وبلوغ شرط

وخواص يقع قال وقد يظهر انه من يفقد حسا ما من الحواس انه يفقد علما من العلوم
من قبل ان جميع ما يعلمه الانسان ليس يخلو من ان يكون علمه اما بالاستقراء واما بالبرهان
واما البرهان فانه يكون من المقدمات الكلية واما الاستقراء فانما يكون من الامور الجزئية
والمقدمات الكلية لا طريق لنا الى العلم بها الا بالاستقراء وذلك ان المقدمات الكلية
في الذهن مجردة من المواد واذا رام الانسان ان يبين صدقها فانما يبين صدقها بالاستقراء
اما ان يبينها بيانا مطلقا اذ كانت مما شانها ان توجد مجردة من المواد مثل المقدمات
التعاليمية واما ان يقربها في مادة ما اذا كانت مما شانها ان توجد في مادة ما وكان
متى فقدنا حسا ما فلا طريق الى استقراء المحسوسات تلك الحاسة واذا لم يكن لنا سبيل
الى الاستقراء لم يكن لنا سبيل الى العلم بالمقدمات الكلية واذا لم يكن لنا سبيل الى معرفة المقدمات
الكلية لم يكن لنا سبيل الى البرهان على شيء في ذلك الجنس فاذا متى فقدنا حسا فقدنا

علما وكل قياس فانما يتقوم ذاته من ثلثة حدود على ما تبين فى كتاب القياس
فان كان القياس موجبا اى ينتج الموجب كانت الحدود الثلثة محمولة بالايجاب بعضها
لبعض اعنى الاول على الاوسط والاوسط على الاخير وان كان القياس سالبا
او منتجا السالب كان احد الحدين محمولا لا بجهة الايجاب والاخر محمولا بسلب وهذا
كله قد تبين فى كتاب القياس واذا كان هذا هكذا فان القياس الذى يكون
من المقدمات المشهورة وهو القياس الجدلى ليس يشترط فى مقدماته الا ان تكون
مشهورة فقط سواء وجدت فيها شروط المقدمات اليقينية او لم توجد
واما القياس البرهانى فانه ينبغى ان تشترط فى مقدماته مع ساير ما ذكرنا ان لا تكون
حمل الحدود بعضها على بعض بطريق العرض اى على غير المجرى الطبيعى بمنزلة
ما تحمل الانسان على الابيض اعنى ان تجعل الابيض موضوعا فى القضية
والانسان محمولا فتقول كل ابيض انسان وذلك ان الابيض محمول بالطبع
على الانسان اذ كان موجودا فى الانسان والانسان موضوع له بالطبع واذا كان
الامر هكذا اعنى ان ههنا اشياء موضوعة بالطبع ومحمولة بالطبع فقد ينبغى
ان ننظر اذا وجدنا شيئا هو موضوع فقط بالطبع لشئ وليس هو محمولا على شئ اخر
مثل شخص الجوهر وكان الشئ المحمول عليه على المجرى الطبيعى اولا موضوعا لشئ اخر
وذلك المحمول الثالث ايضا موضوعا لمحمول رابع هل ينتهى هذا التزيد والامعان
الى فوق فى مثل هذا الحمل الذى يكون بالطبع وبالذات حتى يصل الترقى الى محمول
اول ليس هو موضوعا لشئ اخر ام ذلك يمر الى غير نهاية وان ننظر ايضا هل اذا
وجد محمولا اولا ليس يحمل عليه بالطبع شئ البتة وان كان موضوعه يحمل ايضا
على موضوع ثان والثانى على ثالث هل يمكن ايضا فى مثل هذا الانحطاط والامعان

الى اسفل

الى اسفل ان يصل الى موضوع اول ام يمر ذلك الى غير نهاية والفرق بين المطلبين
ان الاول طلبنا فيه هل يحمل على الموضوع الاول محمولات لا نهاية لها بعضها على بعض
مثل ان يحمل ب على ج و ج على د و د على ه ام ذلك يقف والثانى كان طلبنا فيه
هل المحمول الاول يوجد له موضوعات لا نهاية لها بعضها موضوع لبعض ام ينتهى
الامر الى موضوع اول اخص ليس يكون له موضوع اخر مثل ان يكون آ محمولا اولا
ليس يحمل عليه شئ ويحمل هو على ب و ب على ج و ج على د وايضا فقد ينبغى ان
نبحث ايضا ان تبين ان اطراف الحدود فى البراهين متناهية اعنى انه
يلزم ان يوجد فيها محمول اول وموضوع اول هل الاوساط التى بينها متناهية
ام غير متناهية اعنى ان يوجد بين كل حدين منها حد وسط وبين ذلك الحد
حد ويمر ذلك الى غير نهاية والبحث عن المطلبين الاولين يستفاد منه
هل المطلوبات متناهية ام غير متناهية وهذا البحث الثالث يستفاد منه
هل ههنا مقدمات غير ذوات اوساط اوايل لا يتبين بغيرها ام كل شئ فله
وسط ويقوم عليه البرهان على ما كان يرى ذلك من حكى عنه ذلك من
القدماء والقول فى المقدمات السالبة هو هذا القول بعينه اعنى ان كانت
الحدود التى بهذه الصفة بعضها يحمل بالايجاب وبعضها بسلب هل ينتهى
الحمل الذى يكون فى امثال هذه الحدود من الطرفين ام ليس ينتهى وان
انتهى فهل يمكن ان يكون بين الطرفين اوساط لا نهاية لها ام ليس يمكن ذلك
والمنفعة فى الفحص عن هذه الاشياء فى امثال هذه المقدمات اعنى التى تكون
مؤلفة من الايجاب والسلب هى تلك المنفعة بعينها التى فى الموجبات
فقط اعنى هل توجد سوالب غير ذوات وسط وهل يكون العلوم التى على

السلب متناهية وينبغى ان يعلم ان نوع هذين الطلبين فى الحدود المنعكسة
بعضها على بعض نوع واحد اعنى انه ان كانت المحمولات اما متناهية
واما غير متناهية فان الموضوعات تكون كذلك والمقصود ذلك ان المحمولات
منها يمكن ان تكون موضوعات حتى وجدنا المحمول ما اولا موضوعا اخيرا
فقد وجدنا الموضوع ما اولا محمولا اخيرا وبالعكس اذ يمكن ان يصير ذلك المحمول
الاول موضوعا اولا يسير فى سيره الى المحمول الاخير وهو الموضوع الاخير وحتى لم
لم نجد موضوعا اخيرا لم نجد محمولا اخيرا وكذلك متى لم نجد محمولا اخيرا
لم نجد موضوعا اخيرا وسواء كان انعكاسهما وحملهما كليهما على المجرى الطبيعى
مثل الجوهر على العرض الا انه ان كان حملها وانعكاسها طبيعيا لم يكن
حمل
هنالك موضوع اول ولا محمول اول بالطبع فليبين ولا ان الاطراف اذا
كانت متناهية ان الاوساط يجب ضرورة ان تكون متناهية فنقول انه
لو كان يمكن اذا كانت الاطراف متناهية اى موجودة بالفعل ان يكون
الاوساط بينها بالفعل غير متناهية لكان لا يمكن السلوك من طرف الى
طرف لان السلوك بينهما انما يكون على الاوساط واذا كانت الاوساط غير متناهية
فالسلوك عليها سلوك غير منقضى واذا كان من احد الطرفين غير منقضى
خلف
فالطرف الاخر غير موجود بالفعل وقد كان فرض موجودا بالفعل هذا
لا يمكن وسواء فرضنا الاوساط الغير المتناهية بين بعض الاوساط الموجودة
من
بالفعل من الطرفين الموجودين بالفعل او من جميع الاوساط الموجودة بالفعل
الطرفين مثل ان يكون الطرفان آ ب والاوساط التى بينهما ج و د فسواء
فرضنا هذه الاوساط الغير المتناهية من آ و ج ومن ج و د ومن د و ب

مثل حمل العرض على الجوهر او على عدم المجرى الطبيعى صح

او فرضناها بين حدين منها فقط وفرضنا الباقى ليس بينها وسط مثل ان نفرض الاوساط
الغير المتناهية من آ و ج فقط والباقى ليس بينها وسط اللازم فى ذلك واحد واللازم
دة
من هذا بعينه فى البراهين التى تنتج السوالب اعنى انه ان كانت الاطراف فيها محدودة
المحمولة
فان الاوساط محدودة متناهية وذلك انه كما تبين انه اذا وضعنا الاوساط
المحمولة على الايجاب غير متناهية من طرفين موجودين بالفعل احدهما محمول على الاخر الايجاب
من قبل حمله على تلك الاوساط الغير المتناهية لم يكن ان يكون ذانك الطرفان موجودين
بالفعل وان احدهما محمول على الاخر الايجاب كذلك يلزم الامر فى الطرفين اللذين احدهما
محمول على الاخر على طريق السلب من قبل حدود سالبة وسط لا نهاية لها وذلك
ان كل شىء يسلب عن شىء بوسط فهنالك مقدمتان احداهما موجبة والاخرى
سالبة فان كان يجب ان تكون مقدمات موجبة غير ذوات اوساط وان
لا يمر الامر فى الموجبات الى غير النهاية فقد يجب ان يكون الامر فى المقدمات
السالبة كذلك ومثال ذلك ان نفرض آ انما سلب عن ب من قبل سلبها
عن ج ووجود ج لب وانما سلبت عن ج من قبل سلبها عن ة ووجود ة
لج وكذلك الى غير نهاية فانه اذا كان الامر كذلك لم يكن آ مسلوبة عن ب
فى وقت من الاوقات الا لو امكن وجود مقدمات موجبة لا نهاية لها
تلفا
من طرفين محدودين وسواء كان البرهان السالب الذى بهذه الصفة مؤ
فى الشكل الاول او الشكل الثانى او الثالث اللازم فى ذلك واحد اذ كل قياس
قد تبين انه لا بد فيه من مقدمة موجبة وكلية وكذلك ان كان البرهان الذى
بهذه الصفة مؤتلفا من اكثر من شكل واحد فان المؤلف من المتناهى هو متناه
ضرورة واذا تقرر ان الاطراف اذا كانت متناهية فان الاوساط متناهية

الموجبات هو اللازم بعينه فى البراهين التى منع صح

ولبين ان الاطراف متناهية واولا فى القياسات العامة الصادقة التى تاتلف
من المحمولات الغير الذاتية ثم بين ذلك فى القياسات الخاصة المناسبة وهى التى ماتلف [ماتلف]
من المحمولات الذاتية فيقول ان المحمولات التى تكون فى القياسات العامة لابد ان تكون
اعراضا للموضوعات التى هى بالحقيقة موضوعات وهى الجواهر اما حدودا او اجزاء [حدوده]
اعضاحا اسا وفصولا فاما ان كانت حدودا فبين انها متناهية من جهة الحمل وكذلك ان
كانت اجزاء حدود لانه ان كان لاجزاء الحدود حدود ومر الامر الى غير نهاية لم يكن
ان نقف على الاشياء التى نعرف منها تلك الاشياء وذلك محال فانا انما [نقف]
على الاشياء من قبل حدودها وقد يجب ان تكون اجزاء الحد متناهية ولا ايضا
الموضوع المحدود او اجزاء المحدود يمكن ان يكون له موضوع اعم المحدودات
او غير ذلك الى غير نهاية فان الموضوع اما ان يكون جنسا او نوعا فان كان جنسا
فلابد ان يكون له نوع اخير والنوع الاخير ينتهى حمله الى الاشخاص وان كان
نوعا فانه يحمل على الشخص فقط والشخص ليس يحمل على شئ على المجرى الطبيعى
فهذه هى حال المحمولات الجوهرية اذا كانت حدودا او اجزاء حدود اعنى اجناسا [سا]
او فصولا واما اذا كانت المحمولات اعراضا للموضوعات فانه اذ لم يجب ايضا
فى هذا النوع من الحمل الحمل الذى يكون بطريق العرض كما يجب الحمل على غير المجرى [المجرى]
الطبيعى وهو بالجملة حمل العرض على العرض من جهة حمل كليهما بالطبع على الجوهر [الجوهر]
الذى هو موضوع العرض مثل حملنا على هذا الابيض انه ذو ذراعين او على
ذى الذراعين انه مضاف او غير ذلك من سائر المقولات فان ذا الذراعين [عين]
انما حمل على الابيض من جهة انه عرض له ان كان محمولا على الشئ الذى حمل عليه [عليه]
الابيض وهو الجوهر الموضوع لهما كالمك قلت انسان او خشبة وانما يستعمل

فى ذلك الحمل الحقيقى وان لم يكن ذاتيا وهو حمل العرض على الجوهر مثل حمل الشئ
على الانسان فقد بين ايضا ان مثل هذه المحمولات ايضا متناهية وموضوعاتها [نها]
متناهية وذلك ان كل عرض الحمل فهو ضرورة اما محمول على الجوهر من جهة انه كيف
او كم وبالجملة واحد من المقولات التسع وهو بهذه الصفة فهو متناه ضرورة
من جهة ما هى المحمولات الجوهرية للموضوعة له هذا اذا الفى المحمول محمولا بالطبع
والموضوع موضوعا بالطبع لا بالعرض مثل ان نحمل مقولة عرض على مقولة عرض [عرض]
اخرى من قبل حملهما جميعا على الجوهر فالجواهر بالجملة انما نحمل عليها الحد الذى هو
اعنى الحمل الحقيقى اما اشياء تعرف ماهياتها واما اشياء هى واحد من المقولات
التسع وكل واحد من الاجناس والانواع الموجودة فى مقوله مقولة متناهية سوى التى هى [خاص]
مقولة الجوهر وانواعها الموضوعة لتلك فانه ليس توجد الامور الكلية الا فى
الامور المشار اليها ولذلك لا غنا لها هنا الوضع الصورة التى يقول بها افلاطون [طن]
لو كانت موجودة لان البراهين انما هى لهذه الاشياء المشار اليها لا لتلك الصورة [الصورة]
المفارقة ولو انها موجودة وهذا فبين ان الامعان لا فوق فى الحمل ليس يمكن ان يمر [مر]
الى غير نهاية فى مقولة من المقولات وكذلك الانحطاط الى اسفل واذا كان الامر
هكذا فبين ان كل حمل حقيقى فهو متناه من الجهتين جميعا اعنى المحمول والموضوع
فهذا الوجه هو احد الوجوه التى تبين منها ان كل قياس منطقى فان الحمل فيه
ينتهى الى مقدمات غير ذوات اوساط من قبل ان الطرفين قد يجب ان
يكون محدودين واما الوجه الاخر فهو انه ان كان البرهان انما [تقوم]
من المقدمات الكلية المحيطة بالنتيجة اعنى التى هى اعلى منها وكانت الاشياء التى [التى]
نعلم بالبرهان غير ممكن ان نعلم شئ اخر سوى البرهان ولا شئ هو افضل [تين]

البرهان صح

فقد لحسبان كانت كل مقدمة ماخوذة في البرهان تحتاج الى مقدمة اخرى
منها لاخذ الشيء من الاشياء العلم بالبرهان من قبل ان وجود ما لا نهاية له
غير ممكن ان يخرج الى الفعل اللهم الا ان نضع واضع ان البرهان قد يكون من المقدمات
المصطلح عليها الموضوعة وضعا من غير ان تتبين في علم من العلوم وذلك شنيع
فقد تبين انه لا يمكن ان يوجد قياس منطقي من مقدمات غير متناهية واعني
بالمنطقي القياس الذي مقدماته كلية وصادقة الا انها غير مناسبة فاما
امر القياس البرهاني المناسب وهو الذي قصد البحث عنه ههنا فقد تبين
انه يجب ايضا فيه ان ينتهي الى مقدمات غير ذوات وسط من قبل الحدود
الطرفين من هذا القول وذلك ان البرهان انما يكون من المقدمات الذاتية
كما سلف والمقدمات الذاتية ضربان احدهما ان تكون المحمولات هي التي منها
تتقوم طبيعة الموضوعات وهذه المحمولات هي التي تحد بها الموضوعات في اما
بجنس احدهما والضرب الثاني المحمولات الماخوذة موضوعاتها في حدودها
ان ياخذ من حدودها بمنزلة الفرد المحمول على العدد الذي ليس بزوج فان العدد
يوجد في حد العدد الفرد والعدد الزوج واذا كان الامر هكذا فبين انه ولا واحد
من صنفي هذا الحمل يمكن الامعان فيه الى غير نهاية وذلك انه لا يوجد للفرد شيء
بمنزلة نسبة الفرد من العدد فان العدد ايضا يكون ماخوذا في حد ذلك الشيء
مع الفرد فان وجدت محمولات بهذه الصفة غير متناهية امكن ان يوجد في الجنس
الواحد بعينه اشياء غير متناهية بالفعل وذلك مستحيل والذي يوجد
في امثال هذه المحمولات ليس هو ان يمر الى غير نهاية بل انما يوجد فيهما انها
تنعكس اعني ان الحمل الاعم على الاخص وذلك ان الثلاثة منها اخص من الاول

انه من

مثال ذلك

مثال ذلك ان الفرد هو اخص من العدد فان كان شيء اخر يتنزل من الفرد منزلة
الفرد من العدد فهو اخص ايضا من الفرد ولذلك يظهر ايضا من هذه الجهة انه ليس
يمكن الامعان فيها الى غير نهاية بل ينتهي الامر الى المحمول لا يوجد اخص منه ولا ايضا
المحمولات التي توجد في حدود الموضوعات يمكن ان يمر الامر فيها الى غير نهاية فانه
لو كان الامر كذلك لما كان لنا سبيل الى معرفة حدود الاشياء فاذا كانت المحمولات
في البرهان هي هذان الصنفان من المحمولات وكان قد تبين في هذه انها تنقطع
في الامعان الى فوق اعني في الحمل وفي الامعان ايضا الى اسفل تنقطع اعني في الوضع
بعضها البعض واذا كان الامر هكذا وكانت الحدود التي هي محصورة بين حدين
قد تبين قبل انها متناهية فبين انه يجب عن ذلك ان تكون للبراهين مقدمات
اوائل ليس لها برهان وليس لها حد اوسط ولا يكون البرهان واقعا على كل شيء وهي
التي حكينا ان قوما يعتقدون ذلك فقد تبين ان في كلا القياسين المنطقي والبرهاني
يجب ان تكون مقدمات غير ذوات اوساط معلومة بانفسها لا بغيرها ويظهر انه
اذا كان شيء واحد بعينه يحمل على شيئين من قبل عام يخصهما موجود له بل يقف
ذلك مثل الحمل على المثلث المختلف الاضلاع والمستوي الاضلاع ان زواياه
مساوية لقائمتين من قبل انه كليهما مثلث فانه ليس ان حملت مساواة الزوايا
للمثلث من قبل امر عام ايضا موجود له يمر ذلك الى غير نهاية اي يوجد حملها
ايضا كذلك العام من قبل عام اخر ويمر ذلك الى غير نهاية فانه لو كان ذلك
كذلك لصدقت المقدمات الطبيعية الموضوعة في تلك الصناعة من طبيعة
الجنس ووجدت اعم منها باصناف لا نهاية لها وقد تبين ان المقدمات
يجب ان لا تتعدى طبيعة جنس الموضوع سواء كانت خاصة او عامة

حمل على شيئين عام لهما ان ذلك
لا يمر الى غير نهاية اعني ان
يحمل على ذلك العام من حمل ...

على ما تبين فيما تقدم ولذلك ليس يمكن ان ينقل البرهان من صناعة الى صناعة فلذلك
يجب ان تكون المقدمات المستعملة في البراهين صنفين صنف ليس لها اوساط
وهي التي ليس من شانها ان تبين بغيرها وصنف لها اوساط وهي التي ليس من شانها
ان تبين بغيرها وهذان الصنفان من المقدمات موجودان في الموجبات والسوالب
كما تبين والمقدمات العديمة الاوساط هي التي منزلتها من البرهان منزلة الاسطقسات
وذلك انها كلها واما الكبرى منها والمقدمة العديمة الوسط هي المقدمة الواحدة في الطرف
البسيط واما المقدمة التي لها وسط فهي مركبة وكما ان في سائر الاشياء المركبة قد يوجد
منها المبادي بسيط في غاية البساطة مثل انها النغم لا النغمة التي هي ربع طنيني ومثل
انها الاشياء المكيلة والموزونة الى مثاقيل والكيال لا يوجد اصغر منها في الحس كذلك
الامر في مبادي القياس فاسطقسات القياس هي المقدمات العديمة الوسط
والوسط يقع في المقدمات ذوات الاوساط اما في الموجبات فبين الطرفين وذلك
اذا كانت النتيجة الكلية انما تنتج في الشكل الاول فقط واما الوسط في المقدمات
السالبة فقد يقع بين الطرفين وذلك اذا كان السالب الكلي ينتج في الشكل الاول
لان المقدمة الصغرى تكون فيه موجبة فهي توجب ضرورة ان يكون الحد الاوسط فيه بين
من الطرفين واما الشكل الثاني فان الحد الاوسط فيه يقع خارجا عن الطرف
الاكبر واما الشكل الثالث فليس يقع الوسط فيه خارجا عن الطرف الاعظم
قال ولما كان البرهان منه كلي ومنه جزئي ومنه موجب ومنه سالب
ومنه مستقيم ومنه خلف فقد ينبغي ان ننظر اي افضل البرهان الكلي
الموجب او الجزئي والبرهان الموجب او السالب والمستقيم او الخلف ولنبدا
من ذلك بالنظر في ايما البرهان الكلي والجزئي فنقول ان قوما ظنوا ان البرهان

الجزئ

الجزئي افضل من الكلي اما اولا فمن قبل انهم اعتقدوا ان الذي يعلم ان هذا من قبل الاستفادة
يعلم ذلك بنفسه وبغير واسطة وهو العلم الجزئي والذي يعلم انه موسيقار فهو
يعلمه من قبل غيره وهو العلم الكلي والعلم الذي يكون للشيء من قبل غيره فالعلم
الجزئي افضل من العلم الكلي قالوا وكذلك الحال فيمن يعلم بالبرهان ان المثلث
المتساوي الساقين مساوية زواياه لقائمتين بغير وسط انه مثلث هو افضل
ممن يعلم ذلك منه من قبل انه مثلث قالوا وايضا لما كان الكلي ليس هو شيئا
خارجا عن الاشخاص وكان البرهان على الامر الكلي اذا كان هو الموضوع يوهمنا
انه شيء موجود بذاته مفارق للاشخاص والبرهان على الامر الجزئي لا يوهمنا مثل هذا
الوهم الكاذب فالبرهان على الشيء الذي لا يكون سببا للغلط افضل من الذي يكون على
الشيء الذي هو سبب للغلط قالوا وايضا فان الجزئي احرى بالوجود خارج النفس
من الكلي ان الذين يثبتون وجوده انما يثبتونه بوجوده في الجزئي قال وهذه
كلها واهية اما الحجة الاولى فنحن نحتج بها عليهم وذلك انه يظهر ان الذي يعلم
ان كذا هو كذا من قبل انه مشار اليه فهو انما يعلمه بطريق العرض لا من جهة
ما هو مثال ذلك ان الذي يعلم ان وجود الزوايا المساوية لقائمتين للمثلث
المتساوي الساقين لا للمثلث المطلق فانما علم ذلك لا بما هو والذي علم ذلك
للمثلث فهو الذي علم الشيء بما هو واذا كان هذا هكذا فالعلم بالامر الكلي افضل
من العلم بالجزئي وايضا اذا كان الكلي معنى واحدا ولم يكن اسما مشتركا فليس
يعد وجوده خارج الذهن اقل من وجود الاشخاص لكن يزيد عليها زيادة في
الوجود وذلك انه غير فاسد ولا كائن والاشخاص كائنة فاسدة ولا يجب
اذا كان اسم الكلي يدل على معنى واحد مفرد ان نظن بذلك انه شيء موجود

من قبل علمه ان الانسان موسيقار صح
بذاته وبنفسه افضل من الذي يكون للشيء صح

والبرهان على الشيء الذي هو احرى بالوجود
هو افضل من البرهان على الشيء الذي هو اقل
في باب الوجود وقد يدل على ان الجزئي احرى
بالوجود من الكلي صح

مفارق للاشخاص وذلك انه كما انه ليس ينظر ذلك في كليات مقولات العرض مثل كلي البياض والسواد ليس ينبغي ان ينظر ذلك في كليات الجوهر وايضا الذي نظر ذلك الكلي فالنقص انما هو من قبله لا من قبل وجود الكلي في نفسه فاما هذا هو بيان فساد ما احتج ابه وقد تبين ان البرهان على المعنى الكلي افضل منه على المعنى الجزئي من حجج احدها ان الشيء الذي يعلم الشيء الذي هو احق بالسببية او كان هو الذي يحمل عليه الشيء بذاته وكان هو الذي عنده نقف السؤال بلم هو افضل على انه السبب الحقيقي مثال ذلك انا اذا استلنا شادو لم كان هذا المثلث زواياه الخارجية مساوية لاربع قوائم فقيل لانه متساوي الساقين كان المعطي في ذلك سببا ناقصا اذ كان عرضيا وكذلك ان قيل من قبل انه مثلث فاذا قيل من قبل انه شكل مستقيم الخطوط وهو الشيء الذي من قبله وجدت زوايا الخارجة بهذه الصفة فقد اعطي السبب الحقيقي التام المفيد للعلم التام وايضا فان الامور الجزئية غير متناهية والامور الغير المتناهية غير محاط بها ولا محصورة واما الكليات فمحيطة بالجزئيات وحاصرة لها فيكون البرهان على الامور الكلية افضل من البرهان على الامور الجزئية من قبل ان البرهان على الاشياء التي يعلم بها اكثر هو افضل من البرهان الذي يكون على الاشياء التي معلوميها اقل اعني الامور الجزئية وايضا البرهان الذي يعلم به شيئان افضل من البرهان الذي يعلم به شيء واحد والذي يعلم الكلي فعنده علم الجزئي من قبل الكلي بالقوة القريبة واما الذي يعلم الجزئي فليس عنده من قبله علم الكلي لا بالقوة القريبة ولا البعيدة وايضا فان الحد الاوسط الذي يكون من السبب الكلي الاعلى هو البرهان الذي عنده ينتهي الفحص عن اسباب ذلك الشيء ويكف الشوق الطبيعي واذا كان

كذلك صح

هو افضل من الشيء الذي يعلم بالشيء الذي ليس هو احق باعطاء السبب والكلي هو احق بالسببية صح

البرهان الذي هو اكثر كلية افضل مما هو اقل كلية في باب معرفة العلة فاذن البرهان الذي يكون على الكلي افضل من الذي يكون على الجزئي وذلك انه ان كان البرهان الافضل للمقدمة الكبرى هو ما كلية فالنتيجة الحاصلة الصفة تحب ان تكون افضل والحجة هي الاقاويل التي يمكن ان يتبين بها ان العلم على الكلي افضل منه على الجزئي غير ان في هذه الاقاويل التي احتججنا بها ما يجري مجرى الاقاويل المنطقية من الجدلية فان احد ما هو في المنطقية وانما ينبغي ان يعتمد منها على ان الكلي اكثر في باب العلم من الجزئي من قبل ان الذي عنده العلم بالامر الكلي فعنده العلم بالامر الجزئي بالقوة والذي عنده العلم بالامر الجزئي فليس عنده العلم بالكلي اصلا ولا بنحو من الانحاء اعني لا بالقوة ولا بالفعل فهذه جملة ما فيه ان البرهان الكلي افضل من الجزئي فاما ان البرهان الموجب افضل من السالب فبين ايضا من وجوه احدها ان البرهان الذي يبنى على مقدمات اقل في باب الكمية او في باب الكيفية اعني الابسط فهو افضل من البرهان الذي يبنى على مقدمات اكثر في البابين جميعا او في احدهما والبرهان الموجب والسالب يتفقان جميعا في انهما يأتلفان من ثلثة حدود الا ان الموجب يأتلف من مقدمتين هي من نوع واحد اعني من موجبتين والسالب يأتلف من مقدمتين من نوعين اعني احديهما موجبة والاخرى سالبة فاذن البرهان الموجب افضل من البرهان السالب فاما ان البرهان الذي يأتلف من مقدمات اقل في باب الكمية والكيفية فهو افضل فذلك يتبين من ان البرهان الذي يأتلف من مقدمات اكثر فالمعرفة بنتيجته ابعد من المعارف الاول بالطبع وكذلك يشبه ان يكون الامر في الذي يأتلف من مقدمات تشترك في المعرفة اعني ان يكون احدهما اعرف من

الثانيه مثل الموجبة والسالبة فان الموجبه اعرف من السالبه فلما كان البرهان
السالب المؤلف من مقدمتين احداهما سالبة للمقدمة الواحدة من البرهان
السالب في المعرفة والاخرى اعرف منها لزم ان يكون البرهان الموجب اعرف
من البرهان السالب ويشبه ان يكون البرهان البسيط الجملة افضل من المركب
فاذا اجتمع في البرهان البساطة من قبل الكيفية والكمية كان افضل من البرهان
الذي انما هو بسيط من جانب الكمية فقط وذلك ان البرهان البسيط من جانب
الكمية انما هو من ثلثة حدود فقط فيشبه ان يكون هذا هو الذي قصده ارسطو طاليس
بهذا القول وايضا فان النتائج الموجبة تبين من مقدمتين موجبتين فقط واما
السالبة فانها تبين من مقدمتين احداهما سالبة والاخرى موجبة والموجبات
افضل وايضا فان القياس السالب اذا اتى بان تزاد فيه حدا وسط بين حدين
حتى يصير ذا حدود كثيرة فقد يلزم فيه ان تتكثر الموجبات فيه فاما السوالب فليس
يكون فيه منها الا سالبة واحدة مثال ذلك ان يكون آ غير موجودة لشيء من ث
وث موجودة لكل ح فاذا احتيج الى تبيينه المقدمتين كلتيهما فانه يطلب الحد الاوسط
بين آ وث حدا اوسط وبين ث وح كذلك فليكن الحد الاوسط الذي بين آ وث ة
وبين ث وح ز فمن البين انه يكون في هذا القياس ثلث موجبات وسالبة واحدة
وذلك انه يكون آ ولا على شيء من ة وة على كل ث وث على كل ز وز على كل ح وكذلك
ما لكثرنا الاوساط ازدادت الموجبات وبقيت السالبة واحدة فقط واذا كان
هذا هكذا فالموجبات هي السبب في ان كانت السالبة منتجه فاذن الموجبة
ليست هي محتاجة في ان تنتج الى السالبة والسالبة محتاجة الى الموجبة بل اذا كان
القياس مركبا احتاج الى اكثر من موجبة واحدة وكل ما احتاج في ان يبين به شيء ما

احدهما اقل معرفة من الاخرى والموجب ما يؤلف من مقدمتين صح

اذا اسمي صح

الى غيره فذلك الغير اعرف فالموجبة بالجملة اعرف من السالبة والبرهان الذي
بيّنته ومقدماته اعرف فهو اعرف والاعرف افضل وقد تبين ان الموجبة
اعرف من السالبة من ان السالبة انما تفهم بالاضافة الى الموجبة والموجبة ليس
تفهم بالاضافة الى السالبة اذ كان هذا حال العدم مع الوجود وايضا فان الموجبة حينئذ
تدل على الوجود والسالب على العدم والوجود اقدم من العدم وافضل فالبرهان
الذي مباديه اقدم وافضل فهو افضل واقدم وايضا فان البرهان الموجب
كانه متقدم بالطبع على السالب من قبل ان الموجبة متقدمة بالطبع على السالبة
لانه حيث ترتفع المقدمة الموجبة فليس هنالك نتيجة سالبة واذا وجدت
المقدمة الموجبة فليس يلزم ان توجد نتيجة سالبة والبرهان المؤلف
من المقدمات المتقدمة بالطبع اشرف من البرهان الذي يؤلف من مقدمات
متاخرة بالطبع ولانه قد تبين ان البرهان الموجب المستقيم افضل من البرهان
السالب الى الخلف الموجب انه بين ان البرهان المستقيم بالجملة افضل من السالب
الخلف بالمفرض اولا ان القياس المستقيم السالب صورته هذه الصورة هو
ان يكون آ مثلا غير موجودة لشيء من ث وث موجودة لكل ح فيلزم من ذلك
ان يكون آ غير موجودة لشيء من ح وهو موجودة لكل ح فاذا اردنا ان نبين
هذه النتيجة بقياس خلف فانا نحتاج ان نأخذ نقيض النتيجة او ضدها
وهو ان آ موجودة لكل ح ونضيف اليها مقدمة لاشك في صدقها وهو شدد
ان ث موجودة لكل ح فيلزم انه ينتج لنا منه المحال وهو ان آ موجودة في بعض
ث فاذن غير ممكن ان توجد آ لكل ح فهي غير موجودة لها فالحدود في كلا القياسين
يكون واحدة كما سلفت لكن الفرق بينهما ان السالبة الكبرى الكلية اذا كانت

السالب المستقيم فمن البين انه اذا تبين ان البرهان السالب المستقيم افضل من

ا من

عندنا اعرف من النتيجة كان القياس مستقيما مثل ان يكون عندنا قولنا آ ولا فى شى
من ب اعرف من قولنا آ ولا على شى من ج واما اذا كانت السالبة النتيجة هى عندنا
اعرف من الكبرى السالبة فانا نولف القياس على طريق الخلف بان نضع نقيضها
ونضيف اليها الصادقة فيلزم عن ذلك كذب من الكذب فقياس الخلف ليس
يمكن حتى يكون النتيجة اعرف عندنا من المقدمة الكبرى التى ينتجها بالطبع اعنى
المقدمات المحيطة بالنتائج واذا كان هذا هكذا فالقياس المستقيم ينتج الاعرف
بالطبع فهو افضل وايضا فان النتيجة انما يكون بالطبع واولا عن مقدمتين
نسبة احداهما الى الاخرى كنسبة الكل الى الجزء على ما تبين فى كتاب القياس
وذلك هو القياس المستقيم وقياس الخلف ليست حال مقدماته هذه الحال
اذ كان مركبا من حملى وشرطى على ما تبين فاذن القياس المستقيم هو الذى
يكون بالطبع وبغير طريق صناعى واما القياس السائق الى الخلف فليس انما
تفعله الفكرة بالطبع وانما تفعله بالصناعة فاذن البرهان الذى يكون
من الفطرة طبيعى ومقدماته اعرف بالطبع من النتيجة هو افضل واذا كان
البرهان السالب المستقيم افضل من برهان الخلف الموجب فهو افضل من الخلف
السالب واذا كان البرهان الموجب المستقيم افضل من السالب المستقيم فهو افضل
من الخلف بالطريق الاولى والعلوم يفضل بعضها بعضا فى باب الاستقصاء
للمعرفة واليقين بالشى حتى يكون علم اوثق من علم الاسباب احدها ان العلم
الذى يبين وجود الشى وعلته اوثق من العلم الذى يبين وجود الشى بامر
متاخر عنه والثانى ان العلم الذى يكون موضوعه اشد تبريا من المادة فهو
به اوثق على اذ كانت الملابسة للمادة هى سبب ما يعرض للغلط فى العلوم

ولذلك

من الاعرف بالطبع وقياس الخلف ينتج من
الاعرف عندنا لا من الاعرف بالطبع وما
ينتج من الاعرف بالطبع م

ولذلك كان علم العدد اوثق براهينا من علم الالحان الثالث ان العلم الذى مبادى
موضوعاته ابسط من اهندسة اوثق من العلم الذى مبادى موضوعاته مركبة من ذلك
الابسط ويعني اليه مثال ذلك حال علم العدد مع علم الهندسة فان مبدأ العدد
هو الواحد ومبدأ الاعظام هى النقطة والوحدة هى ذات غير منقسمة لا وضع لها والنقطة
ذات غير منقسمة لها وضع فاذن النقطة اول فى البساطة من الوحدة والعلوم
المختلفة هى التى مباديها الاول مختلفة وموضوعاتها مختلفة ونظير ان العلوم
المختلفة يجب ان يكون مباديها مختلفة من انه متى حللت المبادى المستعملة
فى علم علم الى المبادى الاول الغير المبرهنة فى ذلك العلم وجدتها مختلفة او كانت
المبادى الاول فى كل برهان يجب ان يكون خاصة بالطبيعة الموضوعة لذلك العلم
نفسه من قبل ان مقدمات البرهان يجب ان يكون ذاتية مناسبة على ما سلف
قال وقد يمكن ان يبرهن المطلوب الواحد بعينه فى الصناعة الواحدة بعينها
براهين كثيرة اى بحدود وسط مختلفة وليس يعوق ذلك بان يكون الحدود الوسط
بعضها داخلا تحت بعض بل من غير ان يكون بعضها داخلا تحت بعض مثل من
يبرهن ان كل قابل للذة فهو متحرك وكل متحرك فهو متغير فكل قابل للذة فهو متغير
وايضا البرهان الثانى هكذا كل قابل للذة قابل للسكون وكل قابل للسكون قابل
للتغير فكل قابل للذة قابل للتغير فيكون التغير الذى هو شى واحد بعينه قد تبين لشى
واحد بعينه فى صناعة واحدة بحدين اوسطين ليس احدهما داخلا تحت الاخر
فاما اذا كان احد الحدين الاوسطين محمولا على الاخر فانه بين انه يكون من هذا الشى
ما على شى واحد اذ كانا جميعا يوجدان لموضوع واحد مثل ان يبين ان الانسان يتغذى
بواسطة انه حيوان وبواسطة انه ناطق قال والاشياء التى تحدث بالاتفاق

فهو متغير بواسطة المتحرك وبواسطة القابل
للسكون وبا تبع البرهان الواحد
هكذا كل قابل للذة م

وعلى الاقل فليس يكون عليها برهان اذ كان ليحدث بالاتفاق وعلى الاقل فليس يكون
~~عليها برهان اذ كان ليحدث بالاتفاق~~ ليس هو من الاشياء التي توجد بالضرورة ولكن
الاشياء التي توجد بالضرورة على الاكثر والبرهان انما يكون في هاتين الطبيعتين
اعني الضرورية او الممكنة على الاكثر اذ كان كل برهان فاما ان يكون مقدماته
ضرورية كما سلف واما جارية على الاكثر والنتيجة اللازمة عن المقدمات
الضرورية تكون ضرورية واللازمة عن المقدمات التي على الاكثر تكون على الاكثر
قال ولا سبيل ايضا الى حصول البرهان عن الحس وذلك ان الحس انما يدرك
الاشخاص المحدودة الوجود بالزمان والمكان واما العلم بالبرهان فانما يكون
على الامر الكلي بالامر الكلي والامر الكلي هو في كل شخص وفي كل زمان
ولو كان هذا لو احسسنا شاهدنا من هذا المثلث ان زواياه مساوية لقائمتين
لما كان هذا الاحساس هو الذي يفيدنا ان زوايا كل مثلث مساوية لقائمتين
اذ كان الاحساس انما كان لهذا المثلث المشار اليه الجزئي والعلم يكون
للمثلث الكلي ولهذا السبب بعينه لو اتفق ان كنا فوق موضع القمر حتى
نشاهد كسوفه لقيام الارض بينه وبين الشمس لما كان يحصل لنا من هذه
المشاهدة العلم بالسبب في كسوفه وذلك ان العلم بالسبب انما يحصل من
جهة الامر الكلي والحس لا يدرك الكلي وهو ان كل كسوف يعرض فسببه
قيام الارض بينه وبين الشمس بل انما يدرك الحس ان هذا الكسوف
سببه قيام الارض بينه وبين الشمس لكن الحس وان كان لا يدرك
الامر الكلي فان الكلي انما يدركه العقل من قبل تكرار الشخص على الحس دفعات
كثيرة حتى يجتمع من ذلك التكرار في النفس الامر الكلي ويتبين من ذلك ان الكلي اشرف

من الجزئي

من الجزئي من اجل انه هو السبب القريب في وقوع العلم لنا وهو ايضا افضل
من التصورات المفردة اعني العرية عن اسبابها لكن ليس كل تصور عار عن السبب هو
انقص الا فيما كان له سبب فاما الاوائل التي لا اسباب لها فالامر فيها بخلاف
هذا وقد تبين من هذا انه ليس العلم الذي ندركه بالحس والعلم الذي ندركه بالبرهان
معنى واحدا اللهم الا ان يحسب انسان ان يسم العلم بالبرهان حسا لكن لما كان الحس
سببا للامر الكلي عرض لنا ان نجهل اشياء كثيرة لفقدنا الاحساس بها ولو كنا
احسسناها لكانت معلومة لنا بعلم اول ولم نحتج ان نقيم عليها برهانا ولا ان نطلب
فيها مثال ذلك انه لو كنا نحس ان في الزجاج مساما ينفذ منها الشعاع لقد كنا
نعتقد ان الاستنارة تكون بهذا الوجه علما من غير فحص ولو شاهدنا ما كان ذلك
عندنا معلوما بنفسه وكان العقل ينتزع من ذلك الاحساس السبب الكلي في ذلك
ولذلك قلنا ان من فقد حاسة ما فقد فقد ضرورة علما ما وليس يمكن
ان تكون مقدمات جميع اصناف المقاييس مقدمات واحدة باعيانها اما اولا
فاذا جعلنا نظرنا في ذلك على طريق المنطق والامر العام واما ثانيا فاذا جعلنا نظرنا
في ذلك نظرا خاصا اما الذي على طريق المنطق فمن قبل ان كل قياس فاما ان يكون نتيجته
صادقة واما كاذبة وان النتيجة الصادقة انما تكون بالذات عن مقدمات صادقة
والكاذبة عن مقدمات كاذبة واذا كان كل قياس فان مقدماته اما ان تكون صادقة
واما كاذبة فمن البين انه ليس يمكن ان تكون المقدمات الصادقة هي باعيانها الكاذبة
فاذن ليس كل قياس مقدماته واحدة وقد تبين ان القياس الذي مقدماتها
كاذبة انه ليس يمكن ان تكون مقدماتها واحدة اذ كانت النتائج الكاذبة قد تكون
اضدادا او الاضداد ليس يمكن ان ينتج الا عن مقدمات هي اضداد والا امكن ان

يوجد الضدان لشيء واحد وغير ممكن أن يوجد قياس واحد بعينه ينتج أن
الإنسان فرس وأن الإنسان ثور أو ينتج أن المساوي أكبر وأصغر فإنه يجب
ضرورة أن تختلف القياسات المنتجة لأمثال هذه المقدمات وإذا اختلفت القياسات
فمبادئها المختلفة وقد تبين أن مبادئ القياس الصادق ليست واحدة بأعيانها
من الأمور الذاتية لها وهو البيان الخاص المقصود على هذا الوجه وذلك أن
المبادئ التي توجد لأجناس مختلفة بالطبع غير متطابق بعضها البعض فقد يجب
ضرورة أن تكون هي أيضا في أنفسها مختلفة ومثال ذلك أن الوحدات لما كانت
مخالفة بالطبيعة للنقط إذ كانت الوحدات ليس لها وضع والنقط لها وضع
فقد يجب ضرورة أن تكون البراهين على أحد هذين الجنسين مخالفة للبراهين
التي تقام على الجنس الآخر وذلك أنها إن اتفقت فلا يخلو إن اتفق بأن يكون
ما ينتهي في العلم الواحد بعينه يوضع في العلم الثاني إما حدا أوسط أو طرفين وإما
موضوعا للشيء وإما محمولا على شيء مما في ذلك العلم الآخر أعني إما طرفا أكبر وإما أصغر
وذلك إما أن يتفق وضعه في العلمين جميعا وإما أن يختلف مثل أن يكون في
أحدهما حدا أوسط وفي الآخر طرفا أكبر أو بالعكس وهو بين أن النقطة لا تكون
حدا أوسط في قياس عددي ولا طرفا أكبر ولا أصغر لا على جهة الاتفاق ولا على
جهة الاختلاف مثل أن تكون حدا أوسط في العلم العددي والهندسي معا
أو تكون حدا أصغر في أحدهما وأوسط في الآخر لكن يخص أحد القياسين فقط
وهذا الذي يجب في المقدمات الخاصة يجب بعينه في المقدمات العامة
أيضا أن تكون مخصوصة بالمختلفة لأمرين أحدهما أن المقدمات العامة إنما تستعمل
في علم علم مقرونة بالمقدمات الخاصة بذلك العلم مثال ذلك أن المقدمة

القائلة

القائلة إن الأشياء المساوية لشيء واحد فهي متساوية إنما يستعملها العددي مضافة
إلى أن هذا العدد يساوي هذا العدد والمهندس إلى أن هذا الخط يساوي هذا الخط
والأمر الثاني أن كل واحد منهما يبين بها ويفيد بها من موضوعه فصاحب علم العدد
يقول بها الأعداد المساوية لعدد واحد فهي متساوية وصاحب الهندسة يقول
بها الخطوط المساوية لخط واحد فهي متساوية وكذلك الحال في سائر المقدمات العامة
فمن هذا الحد ما يظهر منه أن المقدمات التي في العلوم المختلفة يجب أن تكون مختلفة
وقد يظهر ذلك أيضا من أن المقدمات يجب أن تكون قريبة العدد من النتائج
وذلك أنها إنما تزيد عليها بحد واحد وهو الحد الأوسط وهو الموضوع إما بين الطرفين
وإما خارجا عنهما ولما كانت النتائج تكاد أن تكون غير متناهية فقد يجب أن تكون
المقدمات غير متناهية ولو كانت مقدمات العلوم واحدة بأعيانها لما كان
يجب أن تكون محصورة العدد متناهية فإن الأشياء التي تشترك فيها أشياء
كثيرة فقد يجب أن تكون بهذه الصفة أعني محصورة العدد بمنزلة حروف المعجم من
الخط المكتوب وبالجملة فإن المبادئ واحدة بأعيانها لجميع العلوم
غير العامة وكانت العلوم للموجودات فقد يجب أن تكون الموجودات واحدة
بأعيانها وأن تكون الصناعة البرهانية صناعة واحدة وأن يتبين أي مطلوب
اتفق في أي مطلوب اتفق في أي صناعة اتفقت وذلك شنيع ومستحيل
وليس لقائل أن يقول إن ههنا مبادئ عامة عن ذوات أوساط تشترك في
واحد ومبادئ خاصة تخص نوعا نوعا مما تحت ذلك الجنس هي تحت هذه المبادئ
العامة فإنه لو كان الأمر كذلك لكانت جميع الصنائع النظرية أجزاء لصناعة
واحدة وليس الأمر كذلك بل الصنائع مختلفة بالأجناس الأول لصناعتها التي ليس

نه للجنس العالي بعينها حتى تنقسم بها ذلك الجنس انقسام الجنس العالي الى انواعه
الداخلة تحته فقد بان ان الاشياء التي اجناسها مختلفة فاجناس مباديها
يجب ان تكون مختلفة وذلك ان المبادي يقال على ضربين احدهما العامة
وهي التي تستعمل كثيرة في صنائع شتى لكن لا على انها موجودة لجنس جميع
تلك الصنائع لكن على انها اسطقسات للمبادي بمنزلة المقدمات القايلة ان
الايجاب والسلب يقتسمان الصدق والكذب في جميع الاشياء والضرب الثاني
المبادي الخاصة وهذه ليس يوجد فيها شركة بوجه من الوجوه لاكثر من صناعة
واحدة فالمبادي العامة يقول ارسطو فيها ان منها ما يكون البرهان في صناعة
صناعة اذ كانت ليس هي انفسها تستعمل في صناعة صناعة وانما تستعمل
قوتها والمبادي الخاصة يقول فيها ان منها يكون البرهان نفسه اذ كانت هي
اجزاء البراهين انفسها قال والعلم يخالف الظن الصادق من قبل ان
العلم يكون في الامر الكلي الضروري وبحدود وسط ضرورية والضروري هو
الشيء الذي هو على حاله ما وغير ممكن ان يكون بخلاف ذلك الحال واما
الظن الصادق فانه يكون اولا وبالذات للامور الممكنة وذلك انه لما كانت
ههنا اشياء صادقة وموجودة غير انه يمكن ان يكون على خلاف ما هي عليه
فمن انه ليس يمكن ان يكون في هذه علم لان العلم هو ان نعتقد في الشيء الموجود
انه لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو عليه فلو كان في هذه علم لكان الشيء الذي
هو ممكن ان يكون بخلاف ما هو عليه غير ممكن ان يكون بخلاف ما هو عليه
واذا كان هذا هكذا وكانت الاشياء التي نصدق بها العقل والعلم والظن
والظن منه صادق ومنه كاذب وكان الصدق في هذه الطبيعة

ليس يمكن ان يحصل لنا من قبل العقل اعني العقل القوة التي تدرك بها المقدمات
الاول الضرورية ولا من قبل العلم اذ كان موضوعهما كليهما هو الموجود الضروري
وكان الضروري وكان ايضا ليس يمكن ان يحصل لنا الحكم الصادق من قبل
الظن الكاذب فقد بقي ان يكون الحكم على هذه الموجودات هو الظن الصادق
اعني التي هي موجودة بالفعل ويمكن ان توجد على خلاف ما هي عليه وذلك
هو اعتقاد حدود الوسط بهذه الصفة اعني غير ضرورية وحد الظن هو
موافق لهذه الطبيعة وذلك ان الظن ان كان هو ان نعتقد في الشيء انه
كذا او ليس كذا مع انا نعتقد فيه انه يمكن ان يكون بخلاف ذلك وذلك ان
الانسان لا يمكن ان يعتقد فيما يعتقد فيه انه لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو
عليه ان هذا الاعتقاد ظن بل علم فقد يجب ان تكون الاشياء التي وجودها
بهذه الصفة اعني الامور الممكنة هي موضوع الظن اولا وبالذات الا انه قد
نجد ايضا انه قد يقع لنا ظن صادق بامور ضرورية ولذلك لقايل ان يقول
ان الظن والعلم شيء واحد اذ كانا المدرك واحد وذلك ان كل ما يقع به الانسان
ما علم فقد يمكن ان يقع به لآخر ظن وسواء كان ذلك العلم الواقع موقوفا
بنفسه او بوسط وسواء كان الحاصل بوسط من باب لم الشيء او من باب
ان الشيء فنقول ان كان للمعتقد اعتقاد في الامور الضرورية الوجود على
هذه الصفة وهو ان نعتقد فيها انها موجودة وانها لا يمكن ان تكون بخلاف
ما هي عليه فذلك الاعتقاد علم في ذلك الشيء لا ظن وذلك يكون اذا علم
مع ان تلك الاشياء الموجودة الصادقة انها ذاتية وجوهرية واما متى
اعتقد في تلك الاشياء الضرورية انها صادقة فقط وذلك يكون اذا

بدعنا ونحه الا ... الصفه ص

فيما نعتقد م

لم يعلم من امرها الا انها ذاتية وضرورية فانما عندنا فيها ظن صادق فقط وسواء كان المعنى
المعروف بهذه الجهة معروفا بوسط او بغير وسط اذا كان الموضوع للظن والعلم
واحدا بعينه والجهة بعينها غير ان وليس يلزم من كون العلم والظن قد يكونان في شيء واحد
ان يكونا شيئا واحدا فان الظن الصادق والكاذب قد يكونان في شيء واحد وهما
مخالفان لا من الجهة وكذلك العلم والظن الصادق فان الواحد بعينه يقال على انحاء
كثيرة فالظن الصادق والعلم يكونان واحدا بالجنس وليس للعلة التي يقال عليهما
اسم الواحد ولا يكونان واحدا بالجنس وذلك انهما قد يكونان واحدا بالموضوع ولا يكونان
واحدا من جهة الاعتقاد ومثال ذلك ان من اعتقد ان القطر مشارك للضلع
فقد ظن كاذبا ومن اعتقد انه غير مشارك للضلع من قبل امور ممكنة فقد اعتقد
علما يقينيا واذا كان العلم والظن انما يمكن ان يكونا واحدا من جهة الموضوع لا الاعتقاد
فظاهر انه لا يمكن ان يكون لانسان واحد في شيء واحد علم وظن معا وذلك انه
لا يمكن ان يكون لانسان واحد في شيء واحد اعتقاد انه لا يمكن ان يكون خلاف
ما هو عليه واعتقاد انه يمكن ان يكون خلاف ما هو عليه فان ذلك مستحيل فاما ان
يكون لانسانين في شيء واحد فان ذلك يمكن ان يكون لاحدهما ظن وللآخر
علم وقد تبين من هذا الفرق بين العلم والظن واما النظر في باقي قوى النفس الناطقة
التي هي الذهن والعقل والعلم والصناعة والفهم والحكمة فان بعضها يليق بصاحب
العلم النظري وبعضها بصاحب العملي وهو المعروف بالخلقي واما الذكاء وجودة
الحدس الظني فهو الوقوع على الحد الاوسط او التنبه له في زمان يسير مثال ذلك انه
ان راى الانسان ان ما يلي الشمس من القمر هو المضيء ابدا فهم بسرعة السبب في اضاءته
وهو انه يستنير من الشمس وكذلك ان راى انسان انسانا يخاطب انسانا غنيا فحدس

العالم

اما العلم وكان الظن الصادق والكاذب قد يكونان في الاعتقاد بالموضوع ...
ظنا صادقا ومن اعتقد انه غير مشارك من قبل امور ضرورية فقد اعتقد علما

غني والاخر فقير حدس انه انما يخاطبه ليستقرض منه شيئا وان كان كلاهما
عدوا لانسان واحد حدس انهما اصدقاء

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد واله

المقالة الثانية من تلخيص كتاب البرهان لارسطو قال الاشياء المطلوبة عددها
هو بعينه عدد الاشياء المعلومة وذلك انا انما نعلم الاشياء المطلوبة والمطلوبات
عددها بالجملة اربع اثنان مركبان واثنان بسيطان فالاول من المركبين هو مطلب
هل هذا موجود لهذا مثل ان نطلب هل الشمس تنكسف ام لا وهو مطلب هل المركب
والمطلب الثاني مطلب لم كان هذا الشيء موجودا لهذا مثل ان نسال لم كانت الشمس
تنكسف وهذا المطلب الثاني انما يكون بعد الاول وذلك انه انما يطلب في الموضوع
لم يوجد له هذا المحمول بعد ان تبين عندنا وجود ذلك المحمول له فهذان هما المطلبان
المركبان فاما المطلوبان المفردان فاحدهما هو طلب وجود الشيء على الاطلاق لا بحال ما
وهو المطلوب المفرد مثل ان نطلب هل الخلاء موجود او غير موجود والمطلب الثاني
هو الذي نلتمسه بعد معرفة هذا المطلب فيه وهو مطلب ما هو هذا الشيء الذي
تبين وجوده فجميع المطالب التي هي بعينها النتائج اليقينية هي الجنس الذي قد تبين بعد
يدل على انها مطلوبة بالطبع لنا انا اذا وقفنا عليها كففنا عن الطلب وانا لا نطلبها
اذا كانت عندنا معلومة بانفسها ويظهر انه اذا طلبنا هل هذا المحمول موجود
لهذا الموضوع وهو مطلب هل المركب انا انما نلتمس وجود الحد الاوسط الذي
هو علة في كون ذلك المحمول موجودا لذلك الموضوع او غير موجود وكذلك متى
طلبنا هل الشيء موجود بالاطلاق فانا انما نلتمس وجود الحد الاوسط الذي هو علة
وجود ذلك الشيء على الاطلاق او نفيه وظاهر انه اذا صح عندنا ان هذا الشيء موجود

لهذا وانه موجود على الاطلاق بوجود ما لحد الاوسط الذي بيّن به لنا ذلك المطلوب الذي طلبنا يكون صح
وانه ان لم يكن ذلك الحد الاوسط سببا من اسباب وجود المحمول في الموضوع وذلك في
المطلوب المركب او سببا من اسباب وجود الشيء مطلقا وذلك في المطلوب المفرد
اما بعد ذلك نطلب في المطلوب المركب لم هو وفي المفرد ما هو لان بوقوفنا على وجوده
وتوقفنا على ان له سببا وبين ان هذا المطلب ليس هو شيئا غير طلب معرفة الاوسط الذي
هو العلة ما هو وذلك في الموضعين جميعا اعني في المطلوب المركب والمفرد مثال ذلك
اما اذا طلبنا هل القمر ينكسف ام لا فانا انما نطلب حدا اوسط هو علة وجود الانكساف
له فاذا صح عندنا وجود الانكساف له بوجود الحد الاوسط وكان الحد الاوسط ليس بعلة
للانكساف طلبنا بعد ذلك لم ينكسف وذلك انه ليس هو شيئا اكثر من طلب معرفة
ما هو الحد الاوسط الطبيعي الذي هو سبب وجود الانكساف وكذلك الحال في المطلوب
المفرد مثل ان نطلب هل الحيوان موجود فان هذا الطلب يقتضي طلب وجود حد اوسط
هو علة وجود الحيوان فاذا تبين وجوده تبين ان له علة وسببا واذا تبين طلبنا
بعد ذلك فيه ما هو وليس ذلك اكثر من طلب معرفة الحد الاوسط الذي هو سبب
في وجوده على الاطلاق فاذن يجب في جميع المطالب ان ننظر في الحد الاوسط
الذي هو على هذين الطريقين اعني انه موجود وما هو وقد تبين ان هذين
المعنيين مطلوبان في الحدود الوسط من انه متى ظهر بالحس الحد الاوسط عرف
من امره هذان الشيئان اعني وجوده وما هو اي انه علة اذا كنا نلتمس
في ذلك الشيء معرفة اصلا مثال ذلك انا لو كنا نحس بالسبب في كسوف القمر نحس صح
اعني انه يقع في مخروط الظل لما كنا نطلب فيه هل هو منكسف ولا لم هو منكسف
ولست اعني ان بالحس كان يحصل لنا الكلي من هذا السبب بل انما اعني

ان من الحس كنا نقتنص من الامر الكلي لا من قياس ومطلب ما هو ولم هو نظر من امره
ان هو مما هو مطلب واحد وان العلم بما هو علم الشيء واحد في كثير من المواضع وذلك
اما اذا طلبنا ما هو الكسوف الموجود للقمر فقيل انه عدم الضوء الحاصل له من الشمس
من قبل قيام الارض بينه وبين الشمس واذا طلبنا لم ينكسف قيل لان
ضوءه ينقطع عند ما تقوم الارض بينه وبين الشمس وقوة هذين الجوابين في
المعنى قوة واحدة وكان المطلبين يحتاجان ان يتقدمهما معرفة الوجود كما قيل فقد
تبين من هذا القول ان المطالب منها مفردة ومنها مركبة وتبين ايضا انه يحتاج
في جميع المطالب الى ان يلتمس فيها الحد الاوسط الذي هو العلة فتبين اعني انه موجود
ويعرف ما هو فظاهر ايضا ان العلم بما هو ولم هو قد يكونان لشيء واحد بعينه واذ قد قيل في
السبيل التي بها نصل الى الوقوف على وجود الشيء ببرهان وعلى سبب وجوده فلنقل
في السبيل التي بها يتهيأ لنا الوقوف على ماهية الشيء وهي الحدود وفي تعريف ما هو
الحد والى اي الاشياء يكون الحدود وقبل ذلك يجب ان نفحص على جهة الجدل المقدمة
لما نريد ان نقوله في ذلك وهو ان نرى كل شيء يعلم بالبرهان فهو بعينه يعلم بالحد حتى
يكون معلوما بهما معا من جهة واحدة وان لم يكن كل شيء بهذه الصفة فهل يمكن ان
يوجد شيء بهذه الصفة فاما انه ليس يمكن ان يعلم كل شيء بالبرهان والحد من جهة
واحدة فذلك بين من انه ليس كل ما هو عليه برهان فله حد ولا كل ما له حد فله
برهان فاما انه ليس كل ما له برهان فله حد فذلك ظاهر من ان البراهين قد ينتج منها
سوالب والحد لا يعرف شيئا سالبا وانما يعرف الذوات وايضا البراهين قد ينتج
العلم الجزئي وذلك فيما ينتج منها في الشكل الثالث والحد هو كلي واما ان كل ما له
حد فليس له برهان فذلك بين من ان مبادي البراهين قد تبين من قبل الحد

الحد وليس يبين من قبل البرهان فانه لو احتاجت مبادي البرهان
الى برهان لما كان يوجد البرهان اصلا على ما تقدم فقد تبين من هذا انه
ليس كل ما له برهان فله حد ولا ما له حد فله برهان فاذن ليس كل شيء
يمكن ان يعرف بالبرهان يمكن ان يعرف بالحد من جهة واحدة وذلك يبين من
اوجه احدها ان من المعروف بنفسه ان ما شانه ان يبين ببرهان ليس يمكن فيه
ان يبين بغير البرهان فلو كان شيء ما من الحدود يبين بالبرهان لما كان شيء يوجد شيء ما
شانه ان يبين بالبرهان يبين بغير البرهان وذلك شنيع وقد يتبين ذلك
بطريق الاستقراء وذلك انا اذا تصفحنا الاشياء التي علمناها بالبرهان لم نجد
شيئا منها بان لنا بطريق الحد سواء كانت تلك الاشياء من الامور الذاتية
او العرضية وايضا فان الحد انما يعرف ما جوهر الشيء والبراهين فقد يعرفنا
امورا خارجة عن جوهر الشيء وهي الاعراض الذاتية وايضا فان الصانع يضع
الحدود وضعا او يتسلم وجودها للمحدود وليس يتعاطى ان يبين وجودها للمحدود
بمنزلة ما يضع صاحب علم العدد حد الوحدة وحد الفرد وايضا فان
البراهين تركيبها على جهة الحمل والحدود تركيبها على جهة الاشتراط والتقييد
فان قولنا في الانسان حد مشاء ذو رجلين منتصب القامة ليس الحمل
من اجزاء هذا القول على صاحبه واما اجزاء البراهين فمحمول بعضها
على بعض وليس الحد يعاند البرهان على جهة ما يعاند الكلي المحمول الداخل
تحته ايضا الاخص منه فانه قد يقال يعاند برهان برهانا بهذه الصفة مثال
ذلك ان البرهان الذي يقوم على ان المثلث المتساوي الساقين زواياه
مساوية لقائمتين هو مختصر وداخل تحت البرهان الكلي الذي يبرهن هذا

فاما انه ليس يمكن ان يوجد ولا شيء ... اعني ان يعلم بالحد والبرهان معا من جهة واحدة صح

حيوان صح

المعنى

المعنى للمثلث الذاتي فانه لو كان الحد يعاند البرهان بهذا النوع لكانت الاشياء التي
لها بعضها داخلا تحت بعض فكان يصير الشيء الواحد بعينه اعم من بعض
وذلك محال ولذلك البرهان والحد ليس يعاند احدهما الاخر بان احدهما ينحصر تحت
الاخر ولا العلم الحاصل عنهما هو علم واحد لشيء واحد من جهة واحدة وقد تبين
ان البرهان غير الحدود وان العلم الحاصل عن احدهما غير العلم الحاصل عن الاخر فلننظر
في الطريق التي بها يتهيأ لنا استنباط الحد فنقول ان حد الشيء يظهر انه محال
ان يبين بالبرهان من قبل ان البرهان هو قياس والقياس انما يكون بتوسط
وحد الشيء ينعكس على الشيء ويحمل عليه من طريق ما هو فيلزم في الحد
الاوسط الذي يريد به الانسان ان ينتج ان الطرف الاكبر حد للاصغر ان يكون
حد الاوسط ينعكس ايضا على المحدود وان يكون محمولا عليه من طريق ما هو
حتى يكون الاوسط محمولا على الاصغر من طريق ما هو ومساويا والاكبر محمولا على
الاوسط من طريق ما هو ومساويا له فانه متى لم يشترط هذان الشرطان
في حمل الاكبر على الاوسط والاوسط على الاصغر لم يلزم من ذلك ان يكون الحد
الاكبر حدا للاصغر بل انما يلزم عن ذلك اذا اشترط في كلتا المقدمتين او في
احداهما هذان الشرطان ان يكون الطرف الاكبر موجودا للاصغر فقط الا ان
فاما ذلك يلزم منه ان يصادر على المطلوب الاول اعني اذا اشترط في الحد الاوسط
ان يكون محمولا على الطرف الاصغر من طريق ما هو ومساويا وكذلك الاكبر من
طريق ما هو ومساويا اي حد شئت مثال ذلك ان يبين انسان ان حد النفس
هو عدد متحرك لذاته على ما كان يرى افلاطون ومن قبل ان النفس هي علة
الحياة بذاتها وذلك ان كلا الحدين اللذين بهذه الصفة ان كان يوجد كل

واحد منهما في جواب ما هو بدل صاحبه وبهيئته الشيء الواحدة بعينها
واحد اختلف عبارتهما فاذن الذي يضع احدهما في بيان الاخر فقد صادر
على المطلوب الاول قال ولا ايضا طريق القسمة نافع في ان يقاس منه
افضل ان نستنبط منه شيء مجهول من شيء معلوم كما تبين في كتاب القياس
من قبل ان النتيجة ليس ينبغي ان توضع في القياس من طريق انها مسلمة
بل من طريق انها تلزم عن الاشياء التي توجد في القياس مسلمة واما القسمة
فان الذي يجتمع منها هو الاشياء التي توضع فيها على وسط واحد
اعني انها ان لم تسلم وتوضع لم يقع الاقرار بها مثال ذلك انه اذا اردنا
ان نبين من القسمة ان كل انسان حيوان مشاء ذو رجلين على طريق التسليم
لاجل هذا القول فقيل اليس كل انسان حيوانا فاذا اسلم لنا هذا وضعناه
ثم نسأل بعد ذلك اهو مشاء او سابح فاذا اسلم لنا انه مشاء سألنا بعد هل هو
ذو رجلين او ذو ارجل كثيرة فاذا اسلم لنا انه ذو رجلين جمعنا جميع ما سلم لنا
وقلنا انه حيوان مشاء ذو رجلين وذلك ليس شيئا من الاشياء التي يلزم
وجودها واما النتيجة فهي من الاشياء التي يلزم وجودها الا ان طريق القسمة
وان كان ليس بقياس فهو نافع جدا في القياس وذلك ان بها يمكننا ان
نقف على جميع الاشياء التي يمكن ان توجد للشيء بطريق القياس اولا
مثال ذلك انا نقول ان الانسان لا يخلو ان يكون حيوانا او غير حيوان ثم ان
كان حيوانا لم يخل ان يكون مشاء او غير مشاء ثم ان كان مشاء لم يخل ان
يكون ذا رجلين او ذا ارجل كثيرة فان يستعمل اوسط انه حيوان لا غير حيوان
بينا ايضا بحد اوسط اخر انه مشاء لا غير مشاء واذا بينا ذلك بينا ايضا .

ذلك صح

بحد اوسط انه مشاء ذو رجلين فيجتمع لنا من نتائج هذه المقاييس حد
الانسان وهو ان الانسان حيوان مشاء ذو رجلين ولذلك ليس يمنع مانع
من ان نخرج جملة ما استنبط بالقسمة على الانسان شيئا او على غيره من طريق ما هو
سوى انه لا يمكن فيها ذلك دليلا وانما يفعل ذلك حيث يكون الاجناس القريبة
معروفة للشيء الذي نحمل عليه ويكون قسمتها الى الفصول التي تنقسم اليها
قسمة لا يقع فيها خطأ من ان نزيد في المقسومات ما ليس فيها او ينقص منها
ما هو فيها او يتخطى القاسم القسمة من الفصول الاول الى غير الاول مثل ان
يتخطى قسمة الحيوان الى المشاء والسابح بان يقسمه الى ذي الرجلين والى ذي الارجل
الكثيرة واما اذا اسلم ان الجنس المقوم موجود للشيء الذي يطلب تحديده
ولم يقع فيها شيء من الخطأ والتجاوز حتى تنتهي بذلك الى الشيء الذي يقصد
تحديده فقد يستخرج الحد بطريق القسمة من الاضطرار سوى ان العلم الحاصل
عنها بهذا الوجه ليس هو علم قياس ولا هو من نوع العلم الحاصل من قياس
لكن حصوله بطريق اخر غير طريق القياس وهو في نفسه علم غير العلم الحاصل
عن القياس كما ان العلم الحاصل عن الاستقراء ليس هو علم الحاصل عن قياس
ولا هو من نوع العلم الحاصل عن القياس لكن بجهة شبيهة بها الا انه
ان الاستقراء كما انه قد يخرج بوجود النتيجة التي يضعها وضعا من غير حد
اوسط ولا سبب لوجود السبب والحد الاوسط لها اذا اسئل عن ذلك
كذلك قد يخرج المستعمل للقسمة للقول المجتمع منها اذا وضعه من غير قسمة
ان ياتي بذلك بالقسمة اذا سئل ايضا عن سبب ذلك مثل ان نضع وضعا
ان الانسان حيوان ناطق مائت فيقال له ولم كان حيوانا ناطقا مائتا

يقول لان كل حيوان لا يخلو ان يكون ناطقا او غير ناطق والانسان ليس هو غير
ناطق فهو ناطق وكل ناطق فلا يخلو ان يكون مائتا او غير مائت والانسان
ليس بغير مائت فهو مائت فهذا هو طريق الاحتجاج بالقسمة والجواب عن هذا
السؤال والشبه الذي منهما ومن القياس فقد بان من هذا القول ان الحد
قد يمكن استنباطه بطريق القسمة وانه لا يمكن استنباطه بطريق البرهان
المطلق اصلا فاما وليس نوقف على الحد بان يوخذ رسمه الذي هو
قول وجيز ينبئ عن ذات الشيء وماهيته ويحمل مقدمة كبرى في القياس
مثل ان يقال الانسان حيوان ناطق مائت وهذا قول وجيز ينبئ عن
ذات الانسان وماهيته فهذا القول هو حد للانسان وذلك ان من
يفعل هذا فقد يصادر على حمل الحد على الانسان وذلك ان الحد الاوسط
هو الحد الاصغر هو المحدود فهو حد المحدود فان لم يكن هذا الحد بينا نفسه
موجوده للانسان لم ينتفع بهذا القياس وكما ان حد القياس لا يوخذ في
تبيين هذا ان هذا القول قياس بان يقال فيه ان نسبة احدى مقدمتيه
الى الثانية هي نسبة الكل الى الجزء كذلك لا يوخذ حد الحد في تبيين ان هذا
القول حد وانما يجب ان يكون حدهما عندنا عتيدين معهودين للمعاندة من يدعي
مثلا في هذا القول الذي هو قياس انه ليس بقياس من قبل ان حد القياس
ليس ينطبق عليه وكذلك نعرف انه حد من قبل ان حد الحد ينطبق عليه ولكن
ايضا استنباط الحد بالمقائس التي يكون على طريق القياس الشرطي وذلك
في الامور المتضادة مثل ان يقال ان كانت هيئة الشر وحكمه انه امر منقسم في ذاته
مختلف فقد يجب ان يكون الخير انه شيء غير منقسم في ذاته ولا مختلف وذلك ان

بحي

ينبغي ان يكون حدودها اضدادا فان من يسلك ايضا في استنباط الحد هذا المسلك
فهو ايضا مصادر على الحدود وذلك انه قد يرى ان العلم بحدود الضدين والجهل بهما علم
واحد فان كان حد احد الضدين مجهولا فالاخر مجهول وان كان معلوما فالعلم
وايضا ان سلمنا انه قد يكون حد احد الضدين اعرف فليس يعرض هذا في كل
موضع ولذلك من يصنع ان من قبل الحد يستنبط الحد دائما وفي كل موضع فقد يلزمه
ان يصادر على الحد فليس يعرض من المصادرة على الحد في البرهان ما يعرض من المصادرة
على الحد في استنباط الحد فان اللازم عن البرهان ليس هو حدا وانما هو ان شيئا موجود
لشيء فلذلك لا شناعة في ان يصادر في القياس على الحدود واعني ان يوضع مقدمات
حدود اما بعضها واما كلها وقد يعرض شك في الطريقين جميعا اعني في تبيين الحد
بطريق القسمة وفي تبيينه بالقياس الشرطي اما في القياس الشرطي فما قيل واما في
طريق القسمة فمن قبل انه ليس يلزم اذا حمل على الانسان انه حيوان حملا مفردا وانه
مشاء مفردا وانه ذو رجلين مفردا ان تصدق هذه مجموعة على ما سلف في كتاب
باري ارمينياس وذلك ان الانسان يصدق عليه انه موسيقار ويصدق عليه
انه جيد وليس يصدق عليه انه موسيقار جيد دائما واذا كان الامر على هذا
فعلى اي وجه يمكن ان يبين الحد لانه ان كان ليس يمكن ان يكون بيانه من جنس بيان
الاشياء الخفية بالاشياء الظاهرة بان تكون الاشياء الخفية تلزم من الاضطرار
عن الاشياء الظاهرة اذ كان البيان الذي بهذه الصفة هو البيان الذي يكون
بالبرهان وقد تبين ان الحد ليس يبين بالبرهان ولا ايضا يمكن ان يتبين الحد بالاستقراء
من قبل ان الاستقراء انما هو بيان الامر الكلي من جميع جزئياته والحدود ليست للامور
الجزئية فضلا عن ان يبين بالامور الجزئية وايضا فان الاستقراء انما يبين ان

ان شيئا ما موجود لشيء اخص ولا اجليا والحد هو قول يعني ذات الشيء واذا لم
يتبين الحد لا بالقياس ولا بالاستقراء ولا بالقسمة فقد يظن انه لم يبق ههنا
وجه يتبين به الحد اذ كان ليس هو من الاشياء المحسوسة فيتبين بالاشارة اليه
قال فهذا هو جملة ما شككنا في الطريق التي بها نقف على الحدود وايضا
فان في ذلك شكا اخر ليس بدون هذا وذلك ان الذي يروم ان يبين حدا من
الامور يلزمه ان يعلم قبل ذلك ان ذلك الامر موجود لانه ليس يمكن احدا ان يقول
في شيء لا يعلم وجوده ما هو الا ان يقول ذلك على طريق شرح دلالة الاسم مثل ما يقول
في عنز ايل ان هذا اللفظ يدل على حيوان مركب من عنز وايل فامثال هذه الاقاويل
في الاشياء المجهولة الوجود هي اقاويل شارحة وليست بحدود فان كانت من
شرط الحد ان يكون موجود المحدود وذلك بان يكون المحدود موجودا لزم
ان يكون العلم بالحد الذي هو علم واحد يتضمن شيئين تحصيل الحدود من البرهان
وبه لا تستنبط واي الاشياء يكون عليها البرهان الذي يستنبط منه الحد
واي الاشياء ليس يكون عليها هذا النوع من البرهان وبالجملة فتبين لك من ذلك
الاشياء التي يمكن ان يكون لها حدود تامة وهي التي لا يعلم من قبل اسبابها والتي لا يمكن ان يكون لها حدود تامة
لان كل ما لم يعلم من قبل سببه فلم يعلم وجوده بالحقيقة وتبين على كم وجه
يقال المحدود وما هي الحدود وبالجملة فتبين كيف نسبة الحد الى البرهان
وكيف يمكن ان يكون الشيء واحدا وكيف لا يمكن قال ولما كنا نرى انا قد
علمنا الشيء متى علمناه بالعلة والسبب وكانت الاسباب اربعة احدها
السبب الذي على طريق الصورة والثاني الذي على طريق الهيولى وهي
الذي يوجد من اجل الصورة والثالث السبب الذي على طريق المحرك

القريب

القريب والفاعل والرابع السبب الذي على طريق الغاية فجميع هذه الاشيا
تؤخذ حدودا اوسط في البراهين وذلك ان الحد الاوسط هو بمنزلة الهيولى
للقياس وهو مشترك للطرفين ولذلك كان القياس اقل ذلك من
مقدمتين يشتركان في حد اوسط اما اخذ السبب الذي على طريق الصورة
حدا اوسط فمثل ما يقال لم صارت زاوية المثلث المعمول على القطر في نصف
الدائرة قائمة فيقال لانها نصف الزاوية التي على المركز والزاوية التي على المركز اذا كان
للمثلث بهذه الصفة هي مساوية لقائمتين ومثال اخذ السبب الذي على طريق
الهيولى حدا اوسط ان يقال لم صار يفسد الحيوان فيقال لانه مركب من الاضداد
ومثال اخذ السبب الذي على طريق المحرك حدا اوسط ان يقال لم حارب اهل
بجمل عليا عليه السلم فيقال لمكان قتل عثمن ومثال اخذ السبب الذي على طريق
الغاية حدا اوسط ان يقال لم يختار الاطباء المشي قبل الغذاء فيقال لمكان الصحة
ولم يتخذ البيت فيقال لمكان حفظ الاثاث ولم يمشي الانسان بعد العشا
فيقال لينزل الطعام عن فم المعدة وحال العلل التي على طريق الغاية من معلولاتها
بالعكس من حال العلل التي على طريق الفاعل وذلك ان العلل التي على طريق الفاعل
هي الامور المتقدمة على المعلولات في الوجود بالزمان ولذلك يكون الاوساط
فيها امورا متقدمة الوجود بالزمان على النتائج واما السبب الذي على طريق الغاية
فهو متاخر بالزمان في الوجود عن المسبب وذلك ان الصحة انما توجد بعد المشي وليس
يمتنع ان يجتمع في الشيء الواحد بعينه السبب الذي على طريق الغاية والذي على
الاضطرار اعني الذي من قبل الهيولى مثل ما يقال لم صار الضوء ينفذ في الاشياء
المتخلخلة فيقال لسعة منافذها ولطافتها ولمكان سلامتها من السعير فان في

لصيانتها وحفظها او لطافتها فهو امر من ضرورة المادة وقولنا لمكان سلامتها
من السفينة فهو امر على طريق الغاية والطباع كثيرا ما استعمل الامور الضرورية
في منفعة ما اذا امكنه ذلك مثال ذلك ان شعر الاشفار هو لمكان ضرورة
البخار الدخاني الذي يتولد هنالك وصحح ذلك منفعة سترها للعين ومثل
ان الرعد شيء موجود بالضرورة لانطفاء النار في السحاب وفيه منفعة ما
ان كان كما قال انكساغورس ليخوف به اهل الجحيم والجاه فكثيرا ما توجد في
الاشياء الطبيعية مع الامر الضروري منفعة ما وذلك ان الطبيعة تقصد بفعلها
غاية وبسبب تلك الغاية شيء لزم من الضرورة والضرورة تقال على ضربين احدهما
الضرورة الطبيعية التي هي من قبل صورة الموجود مثل حركة الحجر الى اسفل وصعود
النار الى فوق والضرب الثاني الذي من قبل الهيولى مثل ان الكائن لزمه
بالضرورة ان كان فاسدا والهيولى ايضا هي نفسها الضرورة من قبل الصورة
اعني ان الصورة الطبيعية لا يمكن ان تكون الا في هيولى وهذا ما لخصنا في العلم
الطبيعي والامور التي تحدث بالروية والفكر وكذلك الحادثة عن الطبيعة
بعضها بالاتفاق والبخت وبعضها ليس بالاتفاق فاما التي لا تحدث بالاتفاق فهي
الانواع مثل البيت في الامور الصناعية والانسان في الامور الطبيعية وهي التي
حدثت لمكان شيء من الاشياء واما التي تحدث بالاتفاق فهي الاشياء التي سببها الصناعة
او الطبيعة اذا لم يكن حدوثها مقصودا عنهما بالذات بل بالعرض بمنزلة الصحة
التي تحدث بالاتفاق من قطع عرق في حرب او ما اشبه ذلك وبمنزلة اصبع
السادس في الامور الطبيعية وذلك الشيء الذي يسمى اتفاقا وبختا هو التي حدث
عن الصناعة او عن الطبيعة فهو الشيء الذي لم يقصده الصناعة ولا الطبيعة فان

الصناعة

٧٢٧٤١

الصناعة والطبيعة كلتيهما انما تفعلان لمكان شيء من الاشياء وهو الجزء الذي تقدمه
الصناعة او الطبيعة فاما البخت والاتفاق فليس الحدث هو لمكان غاية من الغايات
ولا لشيء من الاشياء ولذلك كان حدوثه اقليا ولم يكن هذا السبب بعد في
الاسباب المطلوبة ولا استعمل حدا اوسط في البراهين قال وعلل الاشياء
الموجودة مع الاشياء هي هذه الاشياء الكائنة في الزمان الماضي والكائنة في
المستقبل واحدة بعينها اعني انها بعينها هي سبب للامور الموجودة في الزمان
الماضي والامور الموجودة في الزمان المستقبل وهي التي تجعل حدودا اوسط في
البراهين وهذه العلل هي موجودة مع الامور الموجودة وكائنة مع الاشياء الكائنة
فان كانت الكائنة كائنة في الماضي فهي كائنة في الماضي وان كانت في المستقبل
فهي كائنة في المستقبل مثال ذلك ان علة الجمود في الماء هو نقصان الحرارة التي
تجعل حدا اوسط في وجود الجمود للماء فان كانت هذه العلة موجودة بالفعل
فان الجمود موجود للماء بالفعل وان كانت موجودة بالقوة وفي الزمان المستقبل
فان الجمود موجود بالقوة في الزمان المستقبل وكذلك حال المعلول مع هذه
العلة اعني انه ايضا متى وجد المعلول وجدت العلة ان كان في الزمان الماضي ففي
الماضي وان كان في المستقبل ففي المستقبل فاما العلل التي ليس توجد مع معلولاتها
وهي الفاعل والهيولى فليست هذه حالها مع معلولاتها وهي الفاعل والهيولى
فليست هذه حالها اعني ان كانت موجودة فمعلولاتها موجودة وان كانت
مزمعة ان توجد فمعلولاتها مزمعة ان توجد لكن انما توجد لها ان معلولاتها
ان كانت موجودة فعللها موجودة وذلك انه ان كان البيت فقد كان حيطان
واساس وان كانت للمعلولات ايضا مزمعة ان توجد فان العلل مزمعة ان توجد

لهما اذا وجد الآخر وجد الاول وليس اذا وجد الاول يلزم ان يوجد الآخر وقد
بيّنا في هذا ما يقال كيف اذا كان الآخر لا يتبع الاول يكون الكون بعد الاول متصلا
وذلك انه قد كان يجب ان لا يتبع الكاين الى الذي قد فرغ من الكون الذي يكون
فلا يكون الكون متصلا لكن ان كان يتبعه فقد يجب ان يكون الاول اذا وجد وجد
الآخر فمعقول ان الكاين ليس يتبعه المكون بالذات ولا الكون متصلا بالذات
على ما علمه الحركة الواحدة متصلة بالذات فانه لو كان الامر كذلك لامكن ان يكون
نهاية الكاين متصلة بمبدأ المتكون والنهاية والمبدأ فليس يمكن ان يتصل احدهما
بالآخر من قبل ان كل واحد منهما غير منقسم الا انه ليس الخط من نقط وذلك بما
تبين اسناه في العلم الطبيعي ولا يمكن ايضا ان نقول ان مبدأ المتكون يماس نهاية
الكاين وذلك ان المكون منقسم وليس يمكن ان نشير الى مبدأه ونهاية الكون
غير منقسمة وليس يقال فيما ينقسم انه يماس ما لا ينقسم كما لا يقال ان الخط يتلو
النقطة والكلام في غير هذا العلم فالكون انما هو متتال لا متصل ولو كان الكون
متصلا للزم ان يوجد من العلل المتقدمة بالزمان والمعلولات المتأخرة عنها
اوساط نهاية اعني العلة والمعلول القريب منها وهو من انه ليس بين
العلة المتقدمة بالزمان والمعلول المتأخر اعني القريب وسط فانه
ان كانت بيت فقد كان حائط وان كان حائط فقد كان اساس وقد كان حجارة
ومعلوم انه ليس بين البيت والحائط وسط هو علة ولا بين الحائط والاساس
ولا بين الاساس والحجارة ولو كان البيت متصلا لوجب ان يكون بين البيت
والحائط شيء وسط هو متأخر عن الحائط ومتقدم على البيت ولو كان يلزم
ان يكون بين العلة القريبة ومعلولها وسط اعني بين العلة المتقدمة

وان كان اساس صح

بالزمان

بالزمان على معلولها الاخير ليتصل العلة القريبة بمعلولها فلا يكون متفرقة منها بالزمان
ولو كان ذلك لكان يلزم ان يكون من هذا الوسط وعلته وسط آخر وبين ذلك
الى غير نهاية فيكون اسباب الاشياء المتكونة غير متناهية ولزوم هذا في الاشياء
التي قد كانت مثل لزومه في الاشياء التي هي مزمعة ان تكون ولما كان حينها اشياء
ينعكس بعضها على بعض امكن ان تكون العلة معلولة والمعلول علة وجب ان يكون
البرهان في هذه الاشياء يجري دورا وان يكون الاول فيها وسطا والوسط اولا
مثال ذلك انه ان كانت الارض مبتلة فيكون عنها بخار وان كان بخار فسيكون
سحاب فان كان سحاب فسيكون مطر وان كان مطر فقد تبتل الارض فقد
يجب ان كانت الارض مبتلة ان تكون الارض مبتلة وان كان بخار ان يكون بخار
وكذلك في كل واحد من هذه وبعض الامور يكون موجودة على طريق الكل دائما
وهذه اما ان يكون موجودة دائما واما ان يكون سكونه دائما ولا بد كان في هذه ان
يكون الامر دورا وقد توجد امور ليس وجودها سرمدا لكن على الاكثر مثل نبات
اللحية لكل ذكر من الناس والحدود الوسطى في هذه تكون على الاكثر وكذلك المقدمات
والنتيجة وذلك انه ان كانت ا محمولة على كل ج في اكثر الموضوع واكثر
الزمان فانه يلزم ان تكون ا محمولة على ج في اكثر الامر وليس يوجد الامر
في هذه دورا البتة ولما كان قد تبين كيف يستنبط الحد من البرهان وعلى
اي وجه يمكن وعلى اي وجه لا يمكن فقد ينبغي ان ننظر في الطريق التي منها
نتصيد الحدود ونستنبطها فنقول ان الاشياء المحمولة على الشيء دائما ومن طريق
ما هو منها ما يحمل عليه وهو اعم من الشيء اما عموما يتجاوز به طبيعة الجنس
الذي يوجد فيه ذلك الشيء واما عموما لا يتجاوز طبيعة جنس ذلك الشيء مثال

ذلك انا قد نحمل على الثلثة ما من طريق ما هي انها موجودة وانها عدد فرد الا ان حملنا
عليها انها موجودة هو شيء يتعدى طبيعة الجنس الذي في الثلثة وهو العدد اذ
كان معنى الوجود اعم من العدد واما معنى الفرد فانه وان كان يفضل على الثلثة اذ قد
يوجد للخمسة والسبعة وغيرها من الاعداد فانه لا يتجاوز جنسها الذي هو العدد
وان كان ذلك كذلك فالوجه في تصيد الحدود بهذه الطريق ان نحمل المحمولات
على الشيء من طريق ما هو التي لا يتعدى جنس ذلك الشيء ولا يتجاوزه الى ما فوقه
ونجمعها الى ان نجد منها او نجمع تكون كل واحد منها اعم من الشيء ويكون جميعها
مساويا للشيء المقصود تحديده فانه اذا اجتمع لنا منها ما صفته هذه كان
ذلك هو حد تام للشيء ومثال ذلك العدد الثلثة نحمل عليها من طريق ما هي
انها عدد فرد وانها عدد اول بالمعنيين اللذين يقال بهما في العدد انه اول
اعني الذي لم يتركب من عدد والذي لا يعده الا الواحد فقط اذ كان الاول في العدد
يقال على هذين المعنيين فنجد هذه المحمولات كل واحد منها اعم من الثلثة
وجميعها مساو للثلثة وذلك لان الفردية توجد لها ولغيرها والاول الذي
ليس هو مركبا من عدد توجد لها وللاثنين وكذلك الاول بالمعنى الثاني
توجد لها ولجميع الافراد واما هذه المحمولات الثلثة فليس توجد لغيرها
فحد الثلثة ضرورة انها تثبت منها انها عدد فرد اول وذلك انه اذا حملت
اشياء اكثر من واحد على الشيء من طريق ما هو فاما ان تكون فوقها نوع الجنس
ان لم يكن لها اسم واحد او تكون جنسا ان كان لها اسم واحد لكن اذ كانت
جنسا او هي فوقها نوع الجنس كانت اعم ولم تكن مساوية فيلزم اذا كانت
هذه المحمولات على الثلثة ليست جنسا اذ كانت ليست اعم ان تكون حدا فهذا

السبيل

السبيل هي التي يسلكها في استنباط حدود الانواع الاخيرة واما ان كان المقصود
تحديد جنس ما متوسط بين الانواع الاخيرة والجنس المنظور فيه فالسبيل في
ذلك ان نأخذ حد تلك الانواع الاخيرة التي ينقسم بها ذلك الجنس تلك السبيل
التي وصفنا فاذا وجدنا حد كل واحد من النوعين القسيمين اسقطنا من
ذلك الفصل واحدا واحدا منها واخذنا المشترك واضفنا اليه جنس ذلك
الشيء اما كميته واما كيفيته واما غير ذلك من الاجناس المحيطة بذلك الشيء
العالية فيكون المجتمع من ذلك هو حد الجنس المقصود تحديده مثال ذلك
انا اذا اردنا ان نحد الخط فانا نعمد الى انواعه الاخيرة وهو الخط المستقيم والمستدير
والمنحني ثم نأخذ حد كل واحد من هذه الانواع الثلثة بتلك الطريق بالذي
انا وجدنا حد الخط المستقيم انه طول بلا عرض لا يستر وسط طرفيه عند النظر
اليه على استقامته ووجدنا حد الخط المستدير انه طول بلا عرض في
داخله نقطة كل الخطوط الخارجة منها اليه متساوية ووجدنا حد الخط المنحني
انه ايضا طول بلا عرض مضافا اليه خاصة اخرى فنطلب المشترك لجميع
الحدود الثلثة فنجده فيها قولنا طول بلا عرض فنضيف اليه جنس الخط وهو
الكم فيكون حد الخط المطلق انه كم له طول بلا عرض ويتبين ان الحدود
الاجناس من حدود الانواع هو شيء يجري مجرى الطبع وذلك لان الاجناس
مركبة والانواع بسيطة وما يوجد للمركب انما يوجد له من قبل وجوده
للبسيط فقد يشبه ان كان الحد يوجد للانواع والاجناس ان يكون وجوده
للاجناس من قبل وجوده للانواع قلت وهذه الطريق انما ذكرها ارسطو
لانه يرى انها هي اسهل في استنباط حدود الانواع من طريق القسمة وهي اله

بطريق التركيب لانه يرى ان هذه الطريقة كافية في استنباط الحدود وكما قد ظن ذلك
قوم فانه لا بد في استنباط الحدود من المواضع المذكورة في كتاب طوبيقا اعني مواضع
الاثبات والابطال ومواضع الجنس والفصل وساير المواضع التي عددت هنالك
فانها انما عددت من اجل الحد وعددت هنالك مشهورة وها هنا ماخوذة برهانية
قال فاما استخراج الحدود بطريق القسمة فانه قد ينتفع بها في التحديد بهذا النوع
من الانتفاع على النحو الذي تبين فيما سلف اعني ان طريق القسمة انما ينتفع في الحد
الغير المجهولة الوجود للمحدود وانه يتوهم بها استنباط الحدود المجهولة فان الشي ذلك
يستعمل طريق المصادرة وانما ينتفع بها في النوع من الحدود الذي لا يبلغ الخفاء فيها
ان يتبين بحد اوسط اذ تحفظ القسمة فيها فانه فرق كبير في القسمة بين ان يجعل الفصل
الاول في مرتبته والفصل الاخير في مرتبته وبين ان يجري الامر فيها على خلاف ذلك
اعني ان يجعل الاخير في مرتبة الاولى بمنزلة من يقسم الحيوان الى ما له رجلان والى ما ليس
له رجلان فان هذا النوع من القسمة ليس يعطي حد نوع من الانواع اذ كانت حدود
الانواع انما تلتئم من امرين احدهما الجنس القريب والاخر الفصل الذي يعده اعني
الذي يتقوم من غير وسط بمنزلة الانسان الذي معناه ما يلتئم من الحيوان والناطق
وامثال هذه الاقاويل التي يعطيها هذا النوع المختل من القسمة انما هي مؤلفة من الاجناس
البعيدة والفصول الاخيرة فان ذا الرجلين هو فصل اخير للحيوان وبينهما فصول كثيرة
ولاجل هذا ينبغي للمقسم اذا قصد الى تحصيل الحد بالقسمة ان لا يتخطى الفصل الاعم الذي
الى الفصل الاخص اعني ان لا يقسم الجنس الاعلى بفصول الجنس الذي تحته بل بالفصول
الحاصرة للجنس الذي يقسم بها قسمة لا يخرج شي من الجنس عنها بمنزلة من يقسم الحيوان
الى الماشي والطاير والسابح ثم يقسم كل واحدة من هذه الى الفصول الحاصرة لها مثل

للتقطار

ان يقسم الطاير الى ما هو متفرق الاجنحة او متصلها وان قسم الحيوان اولا الى ما هو متفرق
الاجنحة او متصلها فقد تخطى الجنس الاول ولم يحصر جميع الحيوان في قسمته ولما كان
هذا هكذا فينبغي عند ما نروم استنباط الحد بالقسمة ان نكون مستعملين لشروط ثلثة
احدها ان نأخذ الاشياء المحمولة على الشي من طريق ما هو والثاني ان يكون ترتيبها
على ما ذكرنا فنجعل الفصل الاول اولا والثاني ثانيا والثالث ثالثا وكذلك على الولاء
والشرط الثالث ان نقف بالتقسيم عند جملة تكون مساوية للمحدود فاما الشرط الاول
فانما يكون حاصلا في الاشياء التي المحمولة المحمولة على الشي من طريق ما هو اذا تبين بقياس
انها موجودة له بهذه الصفة اذ كان القياس قد تبين به ان هذا جوهري لهذا مثل
ان يتبين ان جنس لهذا وان هذا عرض لهذا فان كل قياس فانما يتبين به احد هذين
الامرين على ما تبين في كتاب طوبيقا اعني ان المطلوب اما جوهري واما عرضي
واما الشرط الثاني وهو ان يكون اجزاء الحد مرتبة الترتيب الذي ينبغي فان ذلك
يكون متى رتبنا الفصل الاعم فالاعم حتى ينتهي الى الفصل الاخير من غير ان يخل منها
بفصل او نردف الفصل منها بفصل مساوٍ له فانه اذا جرى القائم على هذا
الاضطرار ان يكون كل فصل منها اما ملحقه وموجودا للشي الذي يقسم به
اولا فان كان بين الاول منها والاخير بون بعيد فالفصول المتوسطة التي بينهما
هي التي تصل الاول بالاخير وصلة ذاتية واما الشرط الثالث وهو ان يكون
الجملة مساوية للمحدود فانما يتاتى ذلك لنا اذا نظرنا ظهرا هل ابقينا شيئا في قسمنا
العالي او لا في فصليه المتقابلين ثم ننظر ذلك الشي المقصود تحديده تحت
اي الفصلين المتقابلين هو داخل منهما فاذا وجدناه تحت احدهما نظرنا
هل مجموع ذلك الفصل والجنس هو مساوٍ لذلك المحدود او اعم منه فان

بحمل ظاهر

الحدي

كان اعم منه قسمنا ذلك الفصل ايضا الى فصلين متقابلين ثم ننظر تحت ايهما
هو ذلك المحدود فاذا وجدناه داخلا تحت احدهما نظرنا الى الجملة المجتمعة
من الجنس الاول والفصول التي بعده فان كانت مساوية للنوع او الجنس
المقصود تحديده فقد حصل الحد وان كانت اعم فعلنا في ذلك مثل ما فعلنا
قبل اعني ان نقسم الفصل الاخير منها الى فصلين متقابلين ثم نعتبر تحت ايهما
هو المحدود داخل هل الجملة مساوية له او غير مساوية له واذا وجدناها مساوية
تبين ان ذلك الحد ليس ينقصه فصل من الفصول التي اثبتت منها ذات الشيء
المحدود اي تقومت ولا يوجد فيها فصل من قبل ان الناقص اما ان يكون جنسا
او فصلا والجنس الاول قد وضع فيه وقرنت اليه جميع الفصول الموجودة
في تلك الطبيعة فان فرض انه قد نقصها فصل فان ذلك الفصل يكون لاحقا
في الطبيعة لتلك الفصول والفصول التي تقرن للجنس ليكون منها الحد
هي من طبيعة واحدة فالحد والقسم فليس به حاجة عند تبيين الحد بالقسمة
ان يقسم جميع فصول الموجودات حتى يكون استنباط الحد بالقسمة شيئا
ممتنعا اذ كان لا يمكن ان يحصى جميع الفصول كما ظن ذلك بعض القدماء
فان ما ظن من ذلك غير صحيح اما اولا فلانه ليس يضطر القاسم الى ان
يقسم الجنس الى جميع الفصول الموجودة فيه اذ كانت هذه منها جوهرية
ومنها غير جوهرية فانما يضطر في قسمته الى الفصول الجوهرية وهي التي تحدث
انواعا تحت ذلك الجنس واما ثانيا فان الطبايع العامة تنقسم الى فصول
متقابلة محصورة والشيء المقصود تحديده اما ان يكون داخلا تحت احد
تلك المتقابلات وليس يحتاج من امره الا اكثر من ان يعلم المقابل الذي

هو داخل تحته ذلك الشيء فاما المقابل الاخر او المقابلات فليست به حاجة
الى ان يعلم الفصول التي ينقسم اليها اذ كانت غير الشيء المقصود تحديده مثال ذلك
انا اذا قصدنا الى تحديد الانسان وقسمنا الحيوان الى الناطق وغير الناطق
ووجدنا الانسان داخلا تحت الناطق فليست بنا حاجة الى ان نقسم غير الناطق
الى جميع فصوله الاخيرة وسواء كانت تلك الفصول معلومة لنا او غير معلومة
فاذا سلكنا هذا السبيل صرنا ولا بد الى جملة مساوية للمحدود وكون الشيء المحدود
داخلا ولا بد تحت احد الاقسام المتقابلة التي قسم اليها جنسه فليس يجري
مجرى المصادرة اذ كانت الفصول التي ينقسم الجنس اليها [illegible] لم يمكن
ان يدخل بينها متوسط واذا كان هذا امرا [illegible] في القسمة فيلزم من
ذلك ان يكون الذي يطلب تحديده [illegible] فان ذلك جنسه داخلا تحت
احدهما ولا بد [illegible] نقصد تحديده امر ما نتيجة المحمولة
الموجودة له من طريق ما هو ان نتصفح في الاشخاص التي هي غير مختلفة ذلك
المعنى الذي نقصد تحديده فان وجدناه واحدا في جميعها تبين لنا من ذلك
ان تلك الطبيعة التي نروم تحديدها طبيعة واحدة وان لها حدا واحدا وان
وجدنا ذلك المعنى في جملة من تلك الاشخاص غيره في جملة اخرى علمنا ان
الذي نقصد تحديده ليس معنى واحدا بل هو معنيان او اكثر من ذلك مثال
ذلك انا اذا اردنا ان نحد ما هو كبر النفس فتأملنا هذا المعنى في الاشخاص
الذين نصفهم بكبر النفس نجد بعضهم قليل [illegible] ونجد بعضهم لا يحتمل
من دون الخزي وبعضهم حارب من اجل الحب محاربة فاذا تاملنا معنى كبر
النفس في هؤلاء وجدناه قلة احتمال الضيم واذا تاملنا كبر النفس الموجود

فاذا انظرنا الاسحاب بجودة البحث

في بوجانس وسقراط وغيرهم ممن اسحق بجودة البحث والاتفاق فكان الواجب
من الحق قلنا ان كبر النفس منهم هو الاستخفاف بجودة البخت وقلة احتمال
الضيم لم نجد شيئا لجميعهم او لا طبيعة واحدة يعم فيها كبر النفس فقلنا ان كبر النفس
ليس له حد واحد لانه اسم مشترك فان الحد انما يكون بحد الطبيعة الواحدة
الكلية لا للطبيعة الجزئية ولذلك ليس يعطي الطبيب شفاء هذه العين المشار اليه
وانما يعطي شفاء العين اطلاق وذلك يكون ان يفصل المعاني التي يقال
عليها اسم العين ويحد النوع الذي يقصد تحديده من ذلك وتحديد النوع
لهذا المعنى اسهل من تحديد الجنس من قبل ان اشتراك الاسم نظيره في الانواع
اكثر منه في الاجناس فلذلك ينبغي ان نتوصل الى التحديد الاعم من تحديد الاخص
اذ كان الاخص اعرف عند الحس وكما ان البراهين ينبغي ان يكون بعض القياس
فيها امرا ظاهرا واضحا صحيحا اعني انها اقيسة صحيحة الشكل كذلك ينبغي
ان يكون المعاني التي نقصد تحديدها واضحة بينة ظاهرة في الحدود وهذا
انما يكون اذا توصلنا الى تحديد الاشياء العامة من الاشياء الخاصة الموضوع
للمعنى الذي نقصد تحديده لانه ظاهر فيها مثال ذلك انا اذا اردنا ان نحد
طبيعة النوع اللون جعلنا مبدا النظر ذلك من اللون الموجود في لون لون
لا من اللون العام الذي هو جنس لجميع الالوان وكذلك اذا اردنا ان نحد جنس
الصوت جعلنا النظر من الاصوات النوعية لا من الصوت العام فان بهذا
الفعل يقع الاحتراس من الاسم المشترك وذلك انه ان كنا قد نتحفظ في الحد
من الاسم المشترك وكم الحري حسب ان نتحفظ منه في الحدود واستعمال
الاسم المشترك يعرض اضطرارا في الجدل والسوء وليحسن على من اراد ان يسهل

لذر

على الجواب بلم في الاعراض التي توجد لصنف صنف من اصناف الموجودات
المحسوسة ان يكون قد وقف بطريق القسمة على اجناسها وانواعها وبطريق
التشريح على جميع اعضائها فانه اذا كان عالما بذلك امكنه اذا سئل عن وجود
عرض ما لنوع من الانواع او لجنس من الاجناس ان يجيب بالطبيعة العامة
التي هي السبب في وجود ذلك العرض لذلك النوع او الجنس مثال ذلك
ان الانسان اذا تقدم فعلم بطريق القسمة ان المغتذي منه حساس ومنه
غير حساس ثم سئل لم كان الحيوان يغتذي اجاب بالطبيعة الكلية التي هي السبب في
وجود الغذاء للحيوان فقال لانه متنفس ولم يقل لانه حيوان وكذلك يعرض له اذا
سئل عن لاحق النوع من الانواع وكان عارفا بالطبيعة الكلية التي هي السبب
في وجود ذلك اللاحق لذلك النوع من قبل التقسيم مثل ان يقال لم صار
الديك منفرق الجناح فيقال لانه طائر او لم صار الانسان متنفسا فيقال
لانه حيوان سيال نفوذ وربما لم يظهر لنا الطبيعة الكلية التي هي السبب في ذلك
العرض المسئول عنه بطريق التقسيم فيقوم مقام تلك الطبيعة مثال ذلك
انا اذا وقفنا بالتشريح على ان كل ما كان من الحيوان له قرون فليس له اسنان
في الفك الاعلى فاذا سئلنا مثلا لم كان الايل له قرون قلنا لان له كرشا
وليس له اسنان في الفك الاعلى وكذلك لما وقفنا بالتشريح على ان كل حيوان
طويل العمر صغير المرارة بالاضافة الى جسمه فاذا سئلنا مثلا لم صار الانسان
طويل العمر قلنا لانه صغير المرارة وربما كانت الطبيعة والجنس الذي وقفنا
عليه من التقسيم ليست واحدة الا بالتناسب مثل مناسبة العظام للشوك
والحرف في الحيوان الحرفي فاذا ويكون للمسائل واحدة متى كان السبب الملحق منها

المتغذي

لكن يكون قد ظهر لنا من قبل التشريح عرض عام يتشابه ليس هو تلك الطبيعة

حدا اوسط وحدا فربما كان واحدا بالنوع وربما كان واحدا بالجنس مثل ان يسال سائل
لم يحدث الصدى ولم يحدث قوس قزح ولم يرى الانسان صورته في الجسم الصقيل
فان السبب في امثال هذه المسائل واحد بالجنس وهو الانعكاس لكن سبب الصدى
هو انعكاس الهوى وسبب قوس قزح هو انعكاس الضوء وسبب الرؤية في المراة
الصقيلة انعكاس البصر فالحد قد يكون مسلسلا وهذه تبين باوساط كثيرة اذا كان بعضها
سببا للبعض وكان المقدم منها يعطى ابدا في جواب السؤال لم عن المتناسل الى ان ينتهي في
السؤال الى السبب الاول منها الذي هو علة لجميعها مثال ذلك ان يقال لم صار
يكثر جزره في آخر الشهر فيقال في جواب ذلك لان هذا الوقت شبيه بوقت الشتاء
فيقال في جواب ذلك لان هذا الوقت [illegible] ولم صارت هذا الوقت شبيها
بوقت الشتاء فيقال لانمحاق ضوء القمر فيه فيقال ولم يمحق ضوؤه فيقال لاجتماعه
مع الشمس فان اجتماعه مع الشمس هي العلة الاولى لهذه العلل وجزره في الليل
في آخر الشهر هو المعلول الاخير وما بينهما معلول وعلة فالسؤال قد يسال الانسان
في العلة الملحوظة حدا اوسط وفي المعلول الذي هو الطرف الاكبر ويقول
هل كما يمكننا ان نبين الشيء من قبل علته كذلك يمكننا ان نبين وجود العلة من قبل
المعلول وذلك بان يكون كل واحد منهما يلزم صاحبه ويوجد بوجوده مثال
ذلك هل كما انه اذا وجدنا جمود اللبن الشجر وجدنا انتثار الورق كذلك ايضا
اذا وجدنا انتثار الورق وجدنا جمود اللبن وكما انه اذا وجدنا قيام الارض بين الشمس
والقمر وجدنا الكسوف كذلك اذا وجدنا الكسوف وجدنا قيام الارض بينه وبين الشمس
فنقول اما انه لو لم يكن الشيء الواحد اكثر من علة واحدة وكان الشيء لا يمكن ان يوجد
من دون علته فقد يتبين كل واحد منهما بصاحبه لكن اذا بين المعلول ما العلة كان

بيّن

دفر

كان ذلك برهانا يعطي السبب في الوجود والوجود واذا تبين العلة بالمعلول كان
ذلك برهانا يعطي الوجود فقط مثل ما يبين انتثار الورق من قبل جمود اللبن
وجمود اللبن من قبل انتثار الورق واما ان كان الشيء الواحد اكثر من علة واحدة
فليس يلزم ان يبين وجود العلة من قبل وجود المعلول مثال ذلك انه ان
تبين ان ا موجود في ج بوسط اكثر من واحد اعني د و ه وهو بين انه متى وجدت
واحدة من د و ه وجدت ا وانه ليس يلزم متى وجدت ا ان توجد د او ه
لان ا اعم من كل واحدة منهما واذا وجد الاعم لم يلزم ان يوجد الاخص لكن تبين
الامر في هذا مما تقدم وذلك انه قد قيل ان من شرط البراهين ان يكون العلة
الملحوظة كلية ومحمولة من طريق ما هو واذا كان ذلك كذلك وجب ان يكون
الحد الاوسط خاصا بالموضوع ومساويا له وكذلك الاعظم مع الاوسط فتنعكس
العلة والمعلول ضرورة في امثال هذه البراهين والعلة التي بهذه الصفة
فليس يمكن ان يكون الا علة واحدة لا بما واحد للشيء والحد ليس يمكن فيه
ان يكون اكثر من واحد اذ كان هو المبين عن ذات واحدة والمبين عن ذات الشيء
الواحد يجب ان يكون واحدا مثل قيام الارض في الوسط بين الشمس والقمر
الذي هو حد الكسوف ومثل جمود اللبن للشجر الذي هو انتثار الورق فان
لم يكن الوسط علة ذاتية فقد يمكن ان يكون للشيء اكثر من علة واحدة وان يوجد
المعلول ولا يوجد العلة مثال ذلك ان العلة الذاتية فيما هو طويل العمر انما هو صغر
المرارة واما الحرارة والرطوبة فلعلة اخرى موجودة في الحيوان وغير الحيوان
لكن ينبغي ان يتوقى من امثال هذه الاوساط في البراهين فانها ليست علل محققة
ولا البراهين المؤلفة من هذه الاشياء هي براهين محققة بل مظنون انها براهين

من غير ان يكون كذلك اذ كان قد يوجد المعلول ولا يوجد العلة ولكون الحد الاوسط
في امثال هذه البراهين المحققة من جهة انه ذلك هو من طبيعة الجنس الذي ننظر
فيه تلك البراهين لزم ان كان ذلك الجنس يقولا متناسبا ان يكون الحد الاوسط
فيه مقولا بتناسب وكذلك ان كان الجنس متواطيا كان الحد الاوسط متواطيا فمثال
الاشياء المقولة بتناسب ان يقال لم صارت الاشياء المتناسبة اذا بدلت تكون
متناسبة فيقال لان اضعافها توجد بالشرط المفروض في الاشياء المتناسبة
وليس التشبيه الذي يقال على الالوان وعلى الاشكال بواحدة في التشابه حل
بل انما هو واحد باللفظ فقط فان التشابه في الالوان هو ان يكون الانفعال واحدا وفي الاشكال هو ان تكون صح
متناسبة والزوايا متساوية وهذا هو الفرق بين الشيء المقول باشتراك
والمقول بتناسب اعني ان المقول باشتراك توجد حدوده المختلفة غير متحدة
والمقول بتناسب توجد حدوده واحدة بالتناسب والجملة فينبغي ان توجد الحدود
الكلية الثلثة في البرهان متساوية بعضها لبعض اعني العلة والمعلول والشيء
الذي له العلة وهو الموضوع فان الحد للموضوع اخص من الحد الاوسط والحد الاوسط
اخص من الاكبر لم يكن لحمل على طريق الكل الذي اشترط في اول هذا الكتاب ومعلوم ان
هذا البرهان انما يكون بالسبب القريب فان كانت للشيء اسباب كثيرة بعضها
اقرب من بعض فالسبب القريب منها هو القريب من المحمول في المطلوب لا من
الموضوع اذ كان الحد الاوسط انما هو حد للطرف الاعظم الذي هو المحمول في المطلوب
او جنس حد علته وبين من هذا ان ارسطو يرى ان من شرط برهان المطلق
ان يكون الحد الاوسط فيه علة للطرف الاكبر ولا بد انه ضروري فيه فاعلم
ذلك وهو الذي لا يصح غيره ما له فقد تكلمنا في القياس والبرهان ما كل

ومعلوم ان هذا البرهان هو برهان الذي هو حد تام بالنوع صح

واحديهما

واحديهما وباي شروط وخواص تتم كل واحد منهما ومن البين ان العلم باحدهما متعلق
بالعلم الاخر وانهما يجريان مجرى شيء واحد فاما من اين يقع لنا العلم بمبادي
البرهان التي هي المقدمات الاول وكيف يقع وباي قوة ندرك هذه المقدمات
فذلك يظهر اذا تقدمنا فوضعنا ان العلم بالبرهان لا يمكن ان يحصل الا ان نعلم
مباديه التي هي المقدمات الغير ذوات اوساط وذلك ايضا بعد ان نقدم ذكر
ما يجب في التشكيك فنقول ترى القوة التي بها نعلم الشيء بالبرهان هي القوة بعينها
التي نعلم بها مبادي البرهان ام هي غيرها وترى مبادي البرهان والاشياء التي نعلم بالبرهان
كلاهما يعلمان بالبرهان ام احدهما يعلم بالبرهان والاخر له قوة اخرى يعلم بها ومبدا
هذا النظر ان نفحص اولا هل هذه المعقولات الاول التي هي لنا اصول وملكات هي حاصلة
لنا من اول وجودنا لكنا كنا ناسين لها وغير ذاكرين ام هي حادثة فينا بعد ان لم تكن
لكن كونها حاصلة لنا من اول الامر ونحن ناسون لها لحقه امر شنيع وهو ان نكون
مقتنين لعلوم اشد تحصيلا واوثق من علوم البرهان ونحن ناسون لها لكن ان
وضعنا استفادتنا اياها انما تكون لحرة تكشف يصح هذا الوضع مع وضعنا
ان كل ما نعلمه ونتعلمه انما يكون بمعرفة متقدمة فيلزم عن هذا ان تكون مبادي
البرهان من برهان وذلك مستحيل فنقول ان هذه المبادي انما تكون تحصل لنا
عن قوة واستعداد موجود فينا فان تلك القوة وذلك الاستعداد ان يحصل عنه
تلك المبادي وهذه القوة في الشرف دون الشيء الحاصل لنا بالفعل الذي
هي المبادي وهذه القوة هي موجودة في جميع الحيوان وذلك ان في كل حيوان قوة
حس لكن الحيوان الذي فيه قوة الحس ينقسم قسمين منه ما يثبت له
الشيء الذي يحسه بعد انقضاء الحس وهذا هو الحيوان المتخيل ومنه ما

فوضعنا

صح

لا يثبت له وهو الغير متخيل والذي يثبت منه ما يثبت له ثباتا ما ومنه
ما ليس يثبت له ثباتا تاما والذي يثبت له ثباتا ما يعرض له عند ما يتكرر
الصور عليه ان ينتزع منها التشابه الذي يكون بينها او من هذا التشابه يحصل
المعقول الكلي للشيء وهذا التشابه لما تقتنيه القوة الذاكرة من المتخيلات كانت
هذه القوة هي التي يعني معنى الشيء المحسوس مجردا من الشيء وذلك عند تكرار
المعنى مرات ودفعات كثيرة في اشخاص كثيرة ولما كانت قوة التخيل والذكر انما
تعني المعنى من الحس كان استمدادها من القوتين في الانسان من قوى الحس
فان كان الكلي الحاصل ماخوذا من الامور الارادية كانت المعقولات الحاصلة منه مبدأ
للامور العملية وان كان ماخوذا من الامور الموجودة كان مبدأ للعلوم النظرية واذا
كان الامر هكذا فليست هذه الملكات من المعقولات حاصلة لنا من اول الامر ولا
نستفيدها من ملكات هي اشرف ولا من علوم اثبت منها لكن انما تحدث لنا
عن تكرار الحس مرة بعد مرة في اشخاص كثيرة مثل ما يعرض في الجهاد عند ما يحصل
الصف بانهزام المجاهدين ان يعود واحد فيقف ثم ثان ثم ثالث حتى
يكمل الصف وهكذا حال حدوث الكلي عن الحس فانه اذا اقترن الى هذا
الاحساس احساس ثان والى الثاني ثالث حدث الامر الكلي ولذلك
كان حدوثه على وجه الاستقراء للجزئيات فعلى هذا الوجه هو حدوث
الكلي عن الحواس قال والقوى الذهنية التي بها نصدق ينقسم
منها ما يصدق تارة ويكذب تارة بمنزلة قول الظن والفكر ومنها ما يصدق
دائما بمنزلة العلم الحاصل عن البرهان والعقل الذي هو المقدمات الاول
وليس جنس آخر من المدركات احق بالصدق من العلم الا العقل الحاصل عن

المقدمات

کتابخانه مجلس شورای ملی مؤسسه ۱۳۰۲

المقدمات الحاصلة عن العقل ولذلك كانت مبادئ البرهان اكثر في باب
التصديق من العلم الحاصل بالبرهان فاما المبادئ فلا نعلم بالبرهان ولكنها نعلم
بالعقل اذ كان ليس ههنا شيء يدرك به ما هو اكثر حقا من البرهان الا العقل
ولذلك كان العقل مبدأ المبادئ وجميع هذه المبادئ يقوى عندنا ويحصل
الشيء الذي هو حجة عليه هي على مثال واحد اعني قوة العلم المعلوم وقوة العقل للمبادئ

تم ملخص المقالة الثانية من معاني كتاب البرهان لارسطوطاليس بعون الله
وتم الكتاب بعون الملك الوهاب في ضحى يوم الخميس الخامس من
العشر الثالث من الشهر الثاني من السنة الثانية من العشر
الثامن من المائة الثانية من الالف الثاني من
الهجرة النبوية المصطفوية عليه افضل الصلاة
والاحوج الى فضل رحمة الرباني
محمد رضا طهراني
اغفر له ولوالديه
بمحمد وآله
ه

۲۵ صفر ۱۳۰۱ ... کتاب نوشته ... کاتب ... سال ...
... تاریخ ... که کاتب ...
از نوشتن گذشته ...

۱۱۷۳۵
۱۲۷۳۰

مجموعه رسائل [illegible] اجداد و عم محمود [illegible] عبد الرحیم ابن الشیخ میرزا ابن
الشیخ لطف الله ابن الشیخ [illegible] ابن الشیخ [illegible]
[illegible] ابن الشیخ سلطان ابن محمود ابن الشیخ [illegible]
ابن شیخ جمال الدین [illegible] سلطان الشیخ [illegible] علیه الرحمه

٥

[illegible]

انما الدنيا فناء
ليس للدنيا ثبوت
حرره میرزا احمد
ابن حاجی عبدالله
۱۲۸۵

الدنيا دار فناء
ليس فيها ثبوت

[illegible]